

جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

بلقاسم دفة

ليلي كادة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد بوعمامة	أستاذ محاضر «أ»	باتنة	رئيسا
بلقاسم دفة	أستاذ	باتنة	مشرفا ومقررا
لخضر بلخير	أستاذ محاضر «أ»	باتنة	عضوا
خليفة بوجادي	أستاذ محاضر «أ»	سطيف	عضوا
ذهبية بورويس	أستاذ محاضر «أ»	قسنطينة	عضوا
سنانس سناني	أستاذ محاضر «أ»	بسكرة	عضوا

شكر

وتقدير

أرفع أسمى آي التقدير والاحترام إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية
وآدابها بجامعة باتنة؛ إيماناً بفضلهم واعتزازاً بحميتهم. فحقيق عليّ أن أشيد بهم جميعاً،
وخليق بي أن أنحي أمامهم تعظيماً وإجلالاً، فمهما أثبتت تظلّ العبارات قاصرة أن تفني
حقهم على أتم وجه وأكمل صورة.

وليس يفوتني في هذا المقام أن أخصّ أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور
بلقاسم دفة بعظيم الامتنان وجزيل الشكر على كل حرف أهدانيه.

الطالبة

مقدمة²⁸

إنّ الذي يجيل نظره في المنظومة الفكرية اللسانية العربية التي تعاقب على بنائها العلماء عبر قرون من أعمال الفكر وإرسال النظر، يلمس عناية هؤلاء بالمكون التداولي عنايةً تقتضي التقدير، وتوجب الاعتراف؛ فهي تقف على قدم المساواة مع اهتمامهم ببقية المكونات الأخرى، التي تشكل الإطار العام للنظرية اللسانية العربية.

فقد أبانت مباحث القدامى على اختلاف أطرافهم ومرجعياتهم الفكرية، سواء أكانوا نحاة أم بلاغيين أم أصوليين، على اهتمام كبير بالمكون التداولي، فقد تتبعا حركية المعنى وتقلباته المستمرة، فغصت دراساتهم بمباحث لا تكاد تختلف كثيرا عما يتناوله أعلام التداولية اليوم، فكانت عنايتهم بالمخاطب، والمخاطب، والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، ومقاصد المتكلمين، والعملية التواصلية عموماً، بيّنة القسّمات، كما استقر في تقاليدهم البلاغية التمييز بين المعنى الحرفي الأول، والمعنى المستلزم الثاني، وتحديد الدقيق لآليات الانتقال من اللازم إلى الملزوم أو العكس. واجتمع هذه القضايا في المنظومة اللسانية التراثية يزيد القارئ إيماناً بوجود ربط الإرث اللغوي و البلاغي والأصولي بالإنجازات التداولية الحديثة، ويدفع دفعا حثيثا إلى تأصيل البعد الاستعمالي في التراث العربي.

من هذه الجهة تأتي أهمية هذا البحث، فهو يسعى إلى ربط النظرية اللسانية العربية ونقل إرثها من حيز التاريخ إلى فضاءات التنظير اللساني العالمي، كسرًا للحواجز التي سعى بعض دعاة التعصب للتراث لوضعها بحجة أنّ القدامى وضعوا أصول نظرية متكاملة، فلم يتركوا مجالًا للاجتهد، ودفعًا لتلك الدعاوى التي حرص أرباب التعريب على تسويقها لقطع الصلة بهذا الإرث المنفرد، والانفتاح على النظريات الغربية بدعوى الحداثة. فقد سعت جهدي إلى إقامة جسر التواصل بين النظرية اللسانية العربية والدراسات التداولية، موظفًا لذلك المفاتيح الإجرائية التداولية لاستقراء جانبها مهما في التراث العربي ومقاربة مفاهيمه، ولمّ شتات مباحث متناثرة في أقوال النحاة، والبلاغيين، والأصوليين؛ فقد أسهم جميعهم في تحديد ركائز القوى الإنجازية المصاحبة للعبارة، وبيان كيفية الانتقال من القوة الحرفية إلى القوة المستلزمة، غير أنّ جمع الأشتات المتفرقات في هذا الموضوع في نظرية عربية تكافئ نظيرتها الغربية يظل بمسيس الحاجة إلى أبحاث مستقلة، فما أنجز منها لا يعدو أن يكون مجرد إشارات مجملة خاطفة إلى مظان البحث، لا تغني عن التفصيل، لأجل ذلك ارتأيت أن أسوق الأطروحة بالعنوان الآتي:

المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية

ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا

ولعل الإحساس بأهمية هذا الموضوع نشأ تدريجياً ونما على شكل رغبة عامة وجدت من الدواعي والعوامل ما أكدّها، ولعل أوفرها حظاً في اجتلاب موضوع هذا البحث يتضح فيما يلي:

- أبان اهتمام القدامى بالجانب الاستعمالي للغة عن علو كعبهم وبعد نظرهم، وعمق تحليلهم، وكان ذلك مدعاة للاعتراف والتقدير، بيد أنّ جهودهم في المجال التداولي

جاءت مشتتة بين النحو، والبلاغة، وعلم الأصول، فكانت الحاجة ماسة إلى جمع الأشتات بغية التأصيل لفكر تداولي عربي خالص.

- السعي إلى الوقوف على خصوصيات الطرح العربي في مقابل الطرح الغربي، لرصد الفوارق الموجودة، ولم تكن الغاية إسقاط معالم النظرية الغربية على التراث، أو محاكمته إليها، فلكل نظرية خصوصياتها.
- الإجابة عن سؤال طالما ألمّ بي، وهجس في ضميري : هل عناية القدامى بالمكون التداولي تؤسس لمشروع معرفي ضخم أصوله عربية وامتداده إلى فضاءات التنظير اللساني العالمي؟.

هذه الأسباب قاطبة كانت الدافع لخوض غمار البحث في مسالك المكون التداولي، وقد تعززت هذه الرؤية وتأكدت أهميتها من خلال مراجعتي بعض الأساتذة من ذوي الكفاءة في هذا المجال المعرفي. ولما أيقنت أنّ الإحاطة بالمكون التداولي لا تتأتى في بحث مفرد؛ نظرا لشساعة الموضوع وتشعب مسالكه، بدا لي لزاما تذييله بقيد، فوق الاختيار على « ظاهرة الاستلزام التخاطبي » أنموذجا للدراسة والبحث؛ نظرا لما تتطلبه هذه الظاهرة وحدها من دون بقية الظواهر التي تتسلك ضمن المسالك التداولي من جهد، ولما تقتضيه من اهتمام؛ فقد أولاها الغربيون عناية خاصة، فغدت قطب الرحي الذي تدور حوله جُلّ المباحث اللسانية التداولية، وقد وجدت موضوعها مبحثا في كتب القدامى، متناثرا في أقوالهم وتطبيقاتهم لا نهدي إلى تحصيلها إلا وأرهقنا من أمرنا عسرا، إذ تنقاسمها حقول معرفية شتى، فكان لذلك التحديد أولى، والتقييد أجدى.

والبحث بهذا التقييد مسوق للإجابة عن جملة من التساؤلات، طالما كانت تجول بخاطري، وتستقرني، أجزها في الآتي:

- هل تقوى النصوص التراثية على تشكيل نسيج تداولي عربي مناظر لما تُشيعه الدراسات التداولية الغربية اليوم من مفاهيم ومصطلحات؟

- إذا صحَّ ذلك، فما خصوصيات الطرح التداولي العربي؟ وإلى أي حدّ يمكن الإقرار بميلاد تداولية عربية؟
 - هل كانت عناية القدامى بالمكون التداولي تكافئ عنايتهم ببقية المكونات الأخرى؛ الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية؟ أم هل كان حظه قياساً بها ضعيفاً؟.
 - ما مقومات الاستلزام التخاطبي عند الغربيين؟ وما خصوصيات هذه الظاهرة في النظرية اللسانية العربية؟.
 - هل أسهم الباحثون العرب المحدثون، انطلاقاً ممّا ألفوه عند آبائهم، في إثراء المعرفة التداولية بإنتاج مبادئ وقواعد تضبط الحوار وتحدد مساراته؟
 - كيف يتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم في النظرية اللسانية العربية التي تعاور على إقامة دعائمها طوائف النحاة والبلاغيين والأصوليين؟ وهل ما ذكروه بهذا الصدد يقوى على مجاراة ما تقرر عند أرباب التداوليات اليوم؟.
 - ما مقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية؟ وهل في هذه المقومات عناية بالمكون التداولي؟
 - ما المعايير المعتمدة في تقسيم الكلام عند القدامى؟ وهل كانوا يصدرون في ذلك عن اعتبارات تداولية؟ أم هل قصاراهم الانطلاق من نظام مغلق؟.
 - ما الآليات التي يتم الانتقال بها في النظرية اللسانية العربية من اللازم إلى الملزوم أو العكس؟ وما خصوصيات الطرح العربي في هذا المجال؟
 - هل عملية الانتقال من الحقيقة إلى المجاز في النظرية اللسانية العربية عملية منظمة؟ أم هل هي مجرد انحراف لا ضابط له؟
- للتكفل بالإجابة عن هذه الأسئلة جميعاً اتخذ هيكل البحث الصورة التنظيمية

التالية:

• مقدمة.

• الفصل الأول: التداولية الأصول الفلسفية والامتداد اللساني.

• الفصل الثاني: الاستلزام التخاطبي ماهيته وقواعده ومقارباته.

• الفصل الثالث: ثنائية الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

• الفصل الرابع: مقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية

وآليات الاستلزام في النظرية اللسانية العربية.

• خاتمة.

أما الفصل الأول، فموزع على ثلاثة مباحث، مسوق أولها لتقصي الأصول الفلسفية للفكر التداولي، ومعقود ثانيها لتحديد مفهوم التداولية، وأقسامها، ومحاورها، وتعلق الثالث بالوقوف على التداولية في الدراسات العربية الحديثة، واختيار نماذج منها.

وتضافر الفصلان الثالث والرابع على رسم معالم المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، فقد أنيطت بالفصل الثالث مهمة الكشف عن معالم هذا المكون في إطار ثنائية الخبر والإنشاء وما ينتج عنهما من دلالات استلزامية، فكان أن قُسم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ فكان الأول منها مخصصاً لمهية الخبر والإنشاء والمعايير المعتمدة في التمييز بينهما في النظرية اللسانية العربية، وخصّص الثاني لأقسام الخبر والإنشاء، أما الثالث فمعقود للوقوف على الدلالات الاستلزامية لهما.

وقسم الفصل الرابع إلى ثلاثة مباحث؛ خصّص الأول لمقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية، وأنيطت بالثاني مهمة استقصاء آليات الانتقال من الملزوم إلى العكس، وارتسم هذا المبحث في خمسة عناصر هي: المجاز، والاستعارة، والكناية، وأسلوب الحكيم، والتهكم. وجيء

بالمبحث الثالث للنظر في منهج الأصوليين في استنباط الأحكام، وبيان طرائق الانتقال من الدلالات الصريحة إلى الدلالات المستزمنة.

هذا، وقد أنهى البحث بخاتمة سعت إلى الظفر بمحصله.

وقد زوجت مادة البحث بين المرجعيتين: التراثية والحداثية، الغربية والعربية على نحو ليس به خفاء، فكانت مصادر التراث اللغوي والنحوي والبلاغي والأصولي معيناً لها، كما كانت كتب المحدثين و المعاصرين من أهم روافدها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موضوع البحث يتكئ في المنزلة الأولى على المنهج التداولي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع ومتطلباته؛ لما يتمتع به من قدرة على إضاءة مختلف جوانبه.

هذا، وإنه ليستأنس في مواضع محدودة منه بمناهج أخرى تمده على حسب ما تقتضيه مادته، كالمنهج التاريخي الذي تستبين معالمه حين تقصي الأصول الفلسفية للفكر التداولي.

ختاماً، أتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بلقاسم دفة؛ اعترافاً بفضلته وتشجيعه لي، وإيماناً بأياديه السابغة على رعاية هذا البحث، وتقويم اعوجاجه، ودفع نقائصه.

أسأل الله جلّ ثناؤه السداد والتوفيق، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول

التداولية: الأصول الفلسفية والامتداد اللساني

- المبحث الأول: الأصول الفلسفية للفكر التداولي
- المبحث الثاني: التداولية: المفهوم والأقسام والمخاور
- المبحث الثالث: التداولية في الدراسات اللسانية الحديثة



توطئة:

إن الخوض في مسالك المكون التداولي يستدعي بداءة إطفاف النظر في الأصول الفلسفية المنجبة له، كما يوجب استقصاء مفهوم هذا التيار المعرفي، وتتبع مآلاته في الدراسات اللسانية؛ فقد شهدت مرحلة ما بعد البنيوية تغييراً جذرياً في مسار البحث اللساني الذي مهدت له أعمال العديد من الفلاسفة و اللسانيين فجاءت بحوثهم مزيجاً بين الفلسفة و اللسانيات؛ ولعل أعمال «ج-ل - أوستين» J.Lang Shaw Austin (1911- 1961) وتلميذه «ج-سيرل» J. Searle، تعد نقطة تحول في حقل فلسفة اللغة العادية. من هذا المنطلق كان من الضروري تسليط الضوء على المناخ العام الذي نشأت فيه التداولية قبل الخوض في دلالاتها وأقسامها وأشكالها.

□ المبحث الأول: الأصول الفلسفية للفكر التداولي

1- إرهاصات الفلسفة التحليلية:

لقد ترسخ في الحقول المعرفية شيئاً فشيئاً النظر إلى اللغة بوصفها أداة للتواصل والتفاعل الاجتماعي، فلم يلبث أن صار الاهتمام بها يشكل قطب الرحي و القاسم المشترك بين تيارات فلسفية مختلفة. وهو ما حدا بـ « ميرلوبونتي » - M. Merleau Pouty (1908-1961) إلى اعتبار اللغة لب الدراسات الفلسفية و جوهرها، وقد سار على نهجه بعض الأنصار المتأخرين للفينومينولوجية الفرنسية، من أمثال: «بول ريكور» Ricœur و«جورج جسدورف» G.Gusdorf.⁽¹⁾

تعترف الفلسفة التحليلية بالدور الحيوي الذي تؤديه اللغة في الفلسفة، ويعد هذا الاعتراف نقطة انطلاق في دراستها⁽²⁾، وقد تجاوز الفلاسفة التحليليون النظر إلى اللغة على أنها مجرد وسيلة، و اعتدوها هدفاً من أهداف البحث الفلسفي، ومن ثمة حددت الفلسفة التحليلية لنفسها «مهمة واضحة منذ تأسيسها على أساس علمي فأدارت ظهرها منذئذ للمنهج الذي اتبعته الفلسفة الكلاسيكية (الميتافيزيقية والطبيعية)، ويتمثل هذا الأساس العلمي في اللغة. ومن هنا راحت تُبدئ وتعيد في الإلحاح على أن أولى

(1) ينظر: محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، (د-ط)، 1998، ص101.

(2) ينظر: نفسه، ص915، ونور الدين النيفر، فلسفة اللغة واللسانيات، مؤسسة أبو وجدان للطبع والنشر والتوزيع، تونس، (ط1)، 1993، ص12-13، و رشيد الحاج الصالح النظرية المنطقية عند كارناب، دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة-دمشق سوريا، (د.ط)، 2008، ص161.

و: Ayre (Alfred Jules), language, truth and logic, Dover publications Inc. , New York, 1952, p44, 45 .

مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها، وقد اعتبر فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي علامة قوة منهجهم وحقانيته»⁽¹⁾

لقد اتسمت محاولات الفلاسفة التحليليين بكونها تجارب فلسفية جديدة اتخذت لنفسها مجالاً محدداً هو اللغة، وكانت تهدف إلى تطبيق منهج التحليل اللغوي أو المنطقي للغة.⁽²⁾

إنّ الحديث عن مصطلح التحليل بوصفه تياراً فلسفياً في الحقيقة ليس جديداً، بل إنّ إرهاباته تعود إلى فلاسفة اليونان من أمثال: «أفلاطون» و«أرسطو»، وبعض فلاسفة العصور الوسطى، والفلاسفة المحدثين أمثال: «لوك» و«بيركلي» Berkeley و«هيوم» D. Hume و«كانط» Kant⁽³⁾، في حين تبقى الأعمال الرائدة في هذا المجال متضمنة في كتابات «جوتلوب فريجه» . Gotlib Frege (1848-1925) و«برتراند رسل» Bertrand Russell (1872-1970) و«جورج مور» G.E-Moore (1873-1958) و«لودفيج فيتجنشتاين» Ludwig Wittgenstein (1889-1951)، أما الأب الروحي لهذا الاتجاه فهو: «جوتلوب فريجه»، فإذا كانت الفلسفة التحليلية قد ولدت عندما حدث التحول اللغوي، فإن ولادتها لا بد أن تؤرخ بنشر كتاب فريجه «أسس الحساب» عام 1884 عندما قرر أن الطريق إلى بحث طبيعة العدد هو تحليل الجمل التي تظهر فيها الأعداد»⁽⁴⁾.

تُعنى الفلسفة التحليلية في المقام الأول بتحليل المعنى، فقد ميّز « فريجه» بين مقولتين لغويتين تختلفان مفهوماً أو وظيفة وهما: اسم العلم والاسم المحمول، وهما

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة بيروت، لبنان، (ط1)، 2005، ص20.

(2) ينظر: محمد جديدي، الحداثة وما بعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي، منشورات الاختلاف الجزائر، والدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت - لبنان، (ط1)، 1429هـ-2008م، ص85.

(3) ينظر: Jhon Searle , Contemporary philosophy in the United states , in Nicholas Bunnin and E.P.T sui James (eds) The Black Wall compagnon to philosophy , Oxford : Black Wellx1996, P2.

و:

Russell, History of Western Philosophy, George Allen et unwind London, 1961, P738.

(4) ينظر: Anthony Kenny , Frege : An introduction to the Founder of modern analytic philosophy , Oxford : Black-Well, 2000, p211.

عمادا القضية الحملية⁽¹⁾، كما رفض «فريجه» الخلط بين القضايا الكلية والقضايا الجزئية؛ فالقضايا الكلية تعبر عن علاقة دالية بين مفهومين، يكون فيهما المفهوم التابع أدنى مرتبة من المفهوم المتبوع،⁽²⁾ ويمكن التمثيل لهذه العلاقة بواسطة رابط الشرط، لنحصل بذلك على تأويل جديد:

- إذا كان شيء مفكر فإنه موجود.
- والحال أنا أفكر.
- إذن أنا أوجد.

كانت قضية الدلالة والإحالة من الإشكالات التي استوقفت «فريجه» الذي قام بتحليل المعاني، والتمييز بين التصورات والإشارات الخارجية، ورأى أنّ الأشياء مستقلة عن الإنسان حتى إذا كان هذا الأخير بإمكانه أن يحدث عنها أو ينعنها بأسماء، في حين أنّ التصورات تحتاج دوماً إلى حامل يجسدها، مما يجعلنا نُميّز بين علامة تصور وعلامة شيء ونصل من خلال هذا التمييز إلى القول بأنّ جملتين يمكن لهما أن تختلفا من حيث المعنى على الرغم أن كليهما تحيل على نفس الموضوع⁽³⁾، ويضرب «فريجه» مثالا لـ «نجمة الليل»، و «نجمة الصباح».

فإذا قلنا:

1- نجمة الليل هي نجمة الصباح.

كانت دلالة النجمتين مختلفتين على الرغم من كونهما متساويتين معجميا وصوتيا ودلاليا، والجملة (1) تختلف عن الجملة :

2- نجمة الصباح هي نجمة الليل.

لأنّ الجملة (1) جملة إخبارية، تحمل أخباراً جديدة، في حين كانت دلالات الجملة الثانية تحصيل حاصل.⁽⁴⁾

(1) ينظر: محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص12.

(2) ينظر: Gotlib Frege , Ecris logiques et philosophique, Paris, Seuil,1971,P136.

(3) Ibid., p136

(4) ينظر: عبد الجليل مرتاض، الظاهر والمخفي، طروحات جدلية في الإبداع والتلقي، ديوان المطبوعات الجامعية

بن عكنون- الجزائر، 2005، ص103.

2- مفهوم الفلسفة التحليلية:

يرى «محمد مهران رشوان» أنّ من الصعب تماماً أن نجد تعريفاً دقيقاً ومتميزاً وشاملاً للفلسفة التحليلية، فهي تتسم بتعدد المعارف والاتجاهات وتباين الحدود المنطقية والفلسفية والإبستمولوجية، وأنّ أولئك الذين نطلق عليهم اسم «فلاسفة التحليل» لا يمثلون في حقيقة الأمر تياراً واحداً تجمعهم أهداف واحدة وطريقة تفكير واحدة، أضف إلى هذا الاختلاف على الاسم الذي يميّز تلك الحركة الفلسفية؛ إذ إنها تعرف حيناً باسم «التحليل اللغوي» وتارة أخرى باسم «التحليل المنطقي»، وأطلق عليها في مرحلة من مراحل تطورها اسم «فلسفة أكسفورد» أو «فلسفة اللغة العادية».⁽¹⁾

ولمصطلح التحليل في جانبه الفلسفي دلالات كثيرة لعل أهمها:⁽²⁾

1- تحليل المفاهيم والأفكار بغية اكتشاف المبدأ الكامن وراءها وهو ما تتمثله عند «سقراط» و«أفلاطون» و«أرسطو».

2- تحليل الفكر والمعرفة إلى جملة من العناصر الحسية الأولية مثلما فعل «لوك» و«باركلي» و«هيوم».

3- تحليل اللغة في جانبها: الدلالي والتركيب، كما فعل فلاسفة التحليل المعاصرون أمثال: «مور» و«رسل»، و«فتجنشتاين»، والوضعية المنطقية ومدرسة كمبردج، ومدرسة أكسفورد.

والملاحظ أن مصطلح التحليل في إطاره الفلسفي قريب في دلالاته من مصطلح التحليل في اللغة العادية؛ فقد عرّف «المسدي» التحليل بأنه «منهج فكري مداره تفكيك الكل إلى عناصره المركبة إياه ويقابل المنهج التأليفي (Synthétique) (التأليف La synthèse) - و يعتمد على العكس-النظر في الأجزاء لاستنباط الخصائص المشتركة بينها».⁽³⁾

(1) ينظر: محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، ص11.

(2) ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (ط1)، 1993، ص06.

(3) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، (د.ط)، 1397 هـ - 1977م، ص146.

ومن التعاريف التي سيقت لضبط مصطلح الفلسفة التحليلية تعريف: «سكوليموفسكي» Skolimowiski الذي أكد فيه اعتراف الفلسفة التحليلية بالدور الفعال الذي تؤديه اللغة، واتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءاً جزءاً، إضافة إلى المعالجة المشتركة بين الذوات (أو البين ذاتية) Subjective Inter لعملية التحليل. (1).

في حين يعرف «ستيفان شوفيه» Stéphane Chauvie الفلسفة التحليلية بأنها: «تلك الفلسفة التي ترى أن التحليل الفلسفي للغة كفيلاً بإيصالنا إلى تفسير فلسفي للفكر، وتفسير الفكر كفيلاً بإيصالنا إلى الفهم الكلي للكون». (2).

يرى «شوفيه» أن التحليل اللغوي وفقاً لهذه الفلسفة، يعد جسراً للتفسير الفلسفي للفكر؛ فقد حددت هذه الفلسفة مهمة واضحة لها منذ تأسيسها؛ وهي محاولة إعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي فاعتبرت «ردة فعل قوية على الفكر الفلسفي القديم برمته، ومن أهم ما أنكرته على ذلك الفكر أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية، ولم يولها ما تستحق من الدراسة والبحث، فسعت إلى ردم هذه الهوة والتكفير عن هذا الذنب باتخاذ اللغة موضوعاً للدراسة باعتبارها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي يتوخى فهم الكون ومشكلاته فهمًا صحيحًا». (3).

لقد عدّ الدارسون هذا التيار بمثابة ثورة ضد المثالية الهيجلية التي سادت التفكير الانجليزي في النصف الثاني من القرن العشرين على يد بعض أساتذة جامعة أكسفورد وعلى رأسهم «برادلي» F.H.Bradley (4). إنها ثورة في طبيعة الفلسفة ذاتها، ويعد

Skolimowiski,H,Polish analytical philosophy

(1) ينظر:

Routledge

Et Kagan Paul, London, 1967, p, 1-2 .

(2) مسعود صحراوي ، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه مخطوطة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003-2004م ، ص40 نقلاً عن: S,chauvier,origines de la philosophie analytique Gallimard paris,1991,p.63.

(3) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص40 .

(4) ينظر: محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص163، وأحمد موساوي، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، سلسلة دراسات منطقية معاصرة 1، معهد المناهج الجزائر، (د.ط)، 1428هـ - 2007م، ص60.

منهج التحليل العمود الفقري لهذه الثورة، فليس التحليل إذا مجرد صورة من الصور التجريبية بل هو حركة عن طبيعة الفلسفة ذاتها، التي هي موضع التساؤل. (1)

وتتفرد الفلسفة التحليلية بجملة من الخصائص التي تميزها عن المدارس الأخرى في الفلسفة المعاصرة هي: « أولاً: فكرة مركزية اللغة بالنسبة للفلسفة، إذ يعتقد الفلاسفة التحليليون أنّ قضايا الفلسفة يمكن فهمها فهماً جيداً عن طريق العناية باللغة، وهذا الاتجاه نحو الاهتمام باللغة أصبح يسمى في العرف الفلسفي "التحول اللغوي" Linguistic turn وهو أصدق ما توصف به الفلسفة التحليلية. ثانياً: الاعتماد على المنهج التحليلي سواء اتخذ هذا المنهج صورة التحليل المنطقي أو التحليل اللغوي. - ثالثاً: احترام نتائج العلم والحقائق التي يسلم بها الحس المشترك، وأخذها بعين الاعتبار عند معالجة المشكلات الفلسفية». (2)

أما عملية التحليل فيجب أن يتوفر فيها الشرطان التاليان: (3)

- 1- يجب أن تكون النتائج التي يتوصل إليها التحليل مساوية للعبارة المحللة، فتكون بذلك العناصر الناتجة عن التحليل مكافئة للعبارة المحللة من حيث المعنى.
- 2- يجب مراعاة البساطة والدقة في التحليل من حيث الضرورة التي تفرضها طبيعة الموضوع.

تحقيق القول فيما سبق: أنّ الفلسفة التحليلية تتسم بتعدد المعارف والاتجاهات وتضافر الحدود المنطقية والفلسفية، و الإبستمولوجية، كما أنها تعد جسراً للتفسير الفلسفي للفكر، وتسعى لإعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي وهو ما جعلها تتفرد بجملة من الخصائص التي تميزها عن المدارس الأخرى.

3- رواد الفلسفة التحليلية:

لا جرم أنّ السبيل إلى الوقوف على الفلسفة التحليلية يستدعي على جهة الوجوب الحديث عن أبرز أعلامها الذين كان لهم الفضل في قيام حركة التحليل المعاصرة وهم:

Charale Worth, M,J, philosophy and linguistic analysis,

(1) ينظر:

Duguense studies, Philosophical, série 9, Duguense university, Pittsburgh, 1959, p.3.

(2) صلاح إسماعيل، فلسفة العقل، دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة،

(د.ط)، 2007، ص40.

(3) ينظر: أحمد موساوي، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، ص54-55.

«جورج مور»، و «برتراند رسل»، و «لودفيج فتجنشتاين»، الذين حملوا راية التحليل وأبحروا في غماره وإن اختلفت توجهاتهم وآراؤهم، التي سنتعرض لها تباعاً.

3-1- جورج ادوارد مور: (1873-1958):

إنَّ المهمة الأساسية للفلسفة عند «مور» هي فهم الحقيقة أكثر من محاولة اكتشافها⁽¹⁾، انطلاقاً من هذا وجه هذا الفيلسوف أنظار الفلاسفة إلى البحث في اللغة العادية؛ لأن الغاية المرجوة هي تحليل القضايا الفلسفية التي يعرّ عنها باللغة العادية، بغية تحديد ما تعينه تلك القضايا على وجه الدقة، وقد لجأ «مور» إلى «اللغة العادية بوصفها اللغة المعبرة بشكل صادق عن التصورات والمفاهيم التي نتوصل إليها بالحس المشترك Common Sense». ⁽²⁾

دافع «مور» عن معتقدات الحس المشترك في مقال له بعنوان «دفاع عن الحس المشترك»^(*)، الذي أكد فيه على ضرورة التمييز بين الأقوال التي تعرف يقيناً أنها صادقة، وتحليلات هذه الأقوال التي تسعى إلى تقرير معناها الكامل. ⁽³⁾

ويمكن لنا أن نجمل دفاع «مور» عن الحس المشترك في أمرين: ⁽⁴⁾

أولهما: هناك جملة من القضايا التي غالباً ما تكون مؤكدة ونعتقد أنها صادقة، لكن الفلاسفة أنكروها دون تقديم سبب وجيه لذلك.

ثانيهما: يجب أن نميِّز بين صدق القضية وتحليلها؛ فإذا جاز الشك في تحليل القضية، فلا يجوز الشك في صدقها.

(1) ينظر: Peter Freund, Sh, P et Denise, Zh , Contemporary philosophy and its

Grigins ,Affiliated East_west press,New Delhi ,1968,P .252.

(2) صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص23.

(*) إنَّ مصطلح الحس المشترك في الاستعمال الفلسفي يعني الفهم العام المشترك، وتدقيقاً هو المعتقدات العامة المشتركة بين جميع الناس. ينظر: رندال جون هرمان وبوخلر جوستاس، مدخل إلى الفلسفة، ترجمة ملحم قربان، دار العلم للملايين، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ط.)، 1963، ص59.

(3) ينظر: محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص168.

(4) ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص25.

فالتحليل عنده قوامه « تحليل دلالات الألفاظ والعبارات اللغوية ثم تحليل القضايا والتصورات، لكنه أثناء تحليله لدلالات الألفاظ كان يقوم بعمل فلسفي لا لغوي، بعبارة أخرى كان بحثه اللغوي وسيلة لفهم أدق القضايا الفلسفية». (1)

كان «مور» يحلل التصورات والقضايا وما تحيل إليه من قضايا وأشياء، ولم يتم بتحليل الألفاظ فـ: « ليس المقصود بالتحليل عند مور ترجمة عبارة تساويها في المعنى، بل لابد أن تجيء العبارة الثانية أكثر وضوحاً في المعنى من الأولى». (2)

لجأ هذا الفيلسوف إلى اللغة العادية، و تناول بعض ألفاظها وعباراتها بالتحليل لتحديد معناها، ليجري بعد ذلك مقارنة بين هذه المعاني ومفاهيم الفلسفة، فلم يكن التحليل اللغوي انطلاقاً من هذا المفهوم هدفاً في ذاته، إنما كانت الغاية منه الدفاع عن المعتقدات الراسخة للرجل العادي، وكل نظرية فلسفية تتعارض مع تلك المعتقدات محكوم عليها بالرفض يقول: « إننا نعرف بيقين القضايا التي تعبر عن الاعتقادات الراسخة للرجل العادي، و إن كنا لا نعرف بيقين التحليل الصحيح لمعناها كأنه كان يميز بين صدق الاعتقاد الراسخ والتحليل الصحيح لمعناه». (3)

للتحليل عند «مور» خطوتان ومعيار واحد؛ أما الخطوتان فهما التقسيم والتمييز، وأما المعيار فهو التكافؤ المنطقي بين ما يراد تحليله والتحليل. ومقصد «مور» من خطوة التمييز إحصاء كل الاستخدامات الممكنة للفظ الذي يدل على هذا التصور، ثم محاولة الوقوف على الخاصية المشتركة فيها جميعاً، فإذا استبعدنا كل التصورات التي تتأى في معناها عن التصور قيد البحث فقد ميزناه عما عداه. (4)

نصل ختاماً إلى أن الفلسفة التحليلية لمور تتلخص في: (5)

1- دفاعه عن المعتقدات الراسخة للإنسانية.

2- استخدامه للغة العادية التي تعد بالنسبة إليه وسيلة للتعبير عن مواقفه الفلسفية.

(1) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص38.

(2) صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص08 .

(3) محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص99 .

(4) ينظر نفسه، ص99-100 .

(5) ينظر: Moore G.E, ADefence of Common sense, in contemporary British philosophy Ed

by Muirhead vol,I,Allen and Unuin London,1925,P-192-193

3- يعد منهج التحليل وسيلة لتوضيح ما يقول بعض الفلاسفة أو نقدهم.

3- 2- برتراند راسل (1872-1970): يتفق «رسل» مع صديقه «مور» في ثورتها على الفلسفة المثالية، متوسلين بالمنهج التحليلي الجديد، لفهم مشكلات الفلسفة ومحاولة حلها، فعقدوا العزم على اتخاذ التحليل منهجا للبحث الفلسفي، وإن اختلفا في جملة من القضايا.

كان اهتمام «مور» منصبا على القول باستقلال الواقع عن المعرفة، في حين اهتم «رسل» ببعض الأمور المنطقية خاصة نظرية العلاقات الخارجية، وقد كان في ذلك متأثرا بالتعارض القائم بين العلم المعاصر والميتافيزيقا المثالية. (1)

أفاد «رسل» من نتائج العلوم المعاصرة في حل المشكلات الفلسفية وأقام جسراً رابطاً بين الفلسفة والعلوم المعاصرة بينما لم ينجذب «مور» إلى هذا الاتجاه. (2)

ثار «رسل» على اللغة العادية لعجزها عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية، فهي كثيراً ما تضلنا، بنظمها السيئ وألفاظها الملتبسة. وهو ما قاده إلى الدعوة لتحرير الفلسفة من هذا الخط، لتضع لذاتها لغة سليمة منطقية هي اللغة الاصطناعية، وهي لغة فنية لها مصطلحاتها الخاصة ومنهجها الخاص. (3)

يعد «رسل» من الفلاسفة الذين انبهروا بالمنجزات العلمية فتساءل لم تحقق العلوم التجريبية كل هذا التطور وتعجز الفلسفة عن تحقيق ذلك؟ كان السبب عنده الخاصية الالتباسية للغة العادية والمزلق المرتبطة بها؛ لذلك لم يتورع في انتقادها بحجة أنها عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية، فضلاً عن أنها كثيراً ما تضلنا بنظمها السيئ وبألفاظها الغامضة، فاللغة العادية تخلط بين الشكل النحوي للعبارات والشكل المنطقي لها⁽⁴⁾، فكان لزاماً استبدال هذه اللغة بتعبيرات لغوية ذات صورة منطقية

(1) ينظر: محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، ص 33، و مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص170-171.

(2) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص45.

(3) ينظر: نفسه، ص، 43 و صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص32.

(4) صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص10، وينظر: رشيد علي أوترحوت، الحكاية والاستعارة اقتراح نظري في مجاز النص السردي، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997-1998 م، 302-301/1 .

صحيحة، وكان هذا بمثابة نداء لبناء صرح المشروع المنطقي والفلسفي الشهير باسم اللغة المنطقية أو الرمزية أو المثالية.

3-3- لودفيج فتجنشتاين: (1889-1951):

اقتفى «فتجنشتاين» أول أمره خطوات «مور» و«رسل» الأستاذين البارزين في جامعة كمبردج، منذ أوائل القرن الحالي، وقد سميت مدرستهما الفكرية بـ«مدرسة كمبردج في التحليل»، بدأ «فتجنشتاين» في مرحلته المتقدمة من آراء «رسل» وانتهى في آرائه المتأخرة مناصراً «لمور»، فقد قام كتابه «رسالة منطقية فلسفية» سنة 1922، على أساس التحليل الميتافيزيقي الذي وضعه «رسل» وهو الأمر الذي خرج عنه في فلسفته المتأخرة التي كانت واضحة المعالم بينة القسمات في «الكتاب الأزرق» سنة 1958 و«بحوث فلسفية» سنة 1959، فكان بذلك رساليا في الطور الأول، وكان «مور» معبراً عنه في الطور الثاني.⁽¹⁾

كان «فتجنشتاين» طالبا في كمبردج متأثراً «برسل» في رياضياته و منطقته، لكنه سرعان ما اختط لنفسه منهجا مستقلا، كان نتيجة طبيعة لما أصابه من تطوير لمواقفه الفلسفية في الفترة الممتدة ما بين 1930 و 1947، وهي الفترة التي كان فيها أستاذاً للفلسفة في كمبردج خلفا « لجورج مور»، سجل مواقفه المتطورة في محاضرات وكتب نشرت بعد وفاته، أهمها: «أبحاث فلسفية» Philosophical investigations، وقد مرت فلسفته بتحويلات كبيرة وهو ما حدا بالباحثين لتصنيفها إلى مرحلتين أساسيتين:⁽²⁾

«فتجنشتاين» في المرحلة المبكرة، و«فتجنشتاين» في المرحلة المتأخرة وهناك تيار يمتد من «فتجنشتاين» المبكر عبر الوضعية المنطقية إلى يومنا الحالي في كتابات «كواين» W.V. Quine و«ديفدسون» D.Davidson.

تجدر الإشارة إلى أن المواقف داخل هذا التيار متقاربة حينا ومتباينة حينا آخر، لكن الذي يهمنا أن هذا التيار يهتم في غالب الأمر بالعلاقة بين المعنى والصدق، فيعالج

(1) ينظر: محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، ص40-49 و مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص176-175.

(2) صلاح اسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص21، ومحمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص46-47، وصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص34-35.

العلاقة بين اللغة والأشياء التي تدور حولها الكلمات ومن ثمة يبحث في شروط صدق الجمل انطلاقاً من سؤال جوهري: ما شروط صدق المنطوق؟، يرتبط هذا التيار ارتباطاً وثيقاً بفلسفة العلم، أما التيار الثاني فيمثلته «فتجنشتاين» المتأخر، ومدرسة أكسفورد أو فلاسفة اللغة؛ وأبرزهم أساتذة الفلسفة في جامعة أكسفورد الذين تأثروا بـ«فتجنشتاين» أعمق التأثير وبدا ذلك واضحاً جلياً في كتابات: «جلبرت رايل» G.Ryle (1976-1900)، و«جون أوستين» J.Austin (1911-1960)، و«ستر اوسون» P.Strawson (1919-...)، ويمثل هذا التيار أيضاً «جرايس» H.P.Grice (1913-1988) و«سيرل» J.Searle (1932-)، وقد انصب اهتمام التيار الأول، على بحث العلاقة بين اللغة والعالم، في حين أولى التيار الثاني عناية فائقة للعلاقة بين اللغة والمتكلم.

لم يكتف «فتجنشتاين» بالدعوة إلى تحليل اللغة العادية فحسب وهو الأمر الذي سبقه إليه «مور»، بل «نبههم إلى أن اللغة العادية هي المعيار الذي نحكم به على صحة أو بطلان ما نقوله من عبارات»⁽¹⁾.

تحقيق القول فيما سبق أن التحليل عند «فتجنشتاين» يستخدم بوصفه منهجاً في الفلسفة لا غايةً فلسفية، ويرادف اللغة العادية التي يتكلمها الإنسان العادي، وترتكز نظريته في طبيعة اللغة على أن: «اللغة لعبة وأداة»⁽²⁾، فهي ليست حسابات منطقية تتسم بالدقة، فنجد لكل كلمة معنى محددًا، ولكل جملة معنى محددًا ووظيفة واحدة، بل معاني الكلمات تتعدد بتعدد استخداماتها في اللغة العادية وفي السياقات اللغوية التي ترد فيها.

(1) صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص34،

(2) تعد اللغة عند «فتجنشتاين» شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية، ولونا من ألوان الممارسة الاجتماعية التي تحقق بواسطتها عدداً من الأهداف المرغوبة، فاللغة -عنده- مجموعة من الأفعال اللغوية التي يقوم بها الأفراد، ويطلق على هذه الأفعال اسم «اللعبة اللغوية» ويعني بها نظاماً كاملاً للتواصل الإنساني. ينظر: التحديتي، «نظرية لسانيات التواصل لريغفريد شميت»، مجلة علامات، مج10، جمادى الثانية 1421 هـ - سبتمبر 2000م، ص398، والنظرية المنطقية عند كارناب دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة، ص94.

إنّ اللغة عند هذا الفيلسوف ليست كرجل صارم يعرف دائماً ما يرمي إليه، ويصل إلى مبتغاه وفق قاعدة محددة، بل هي كرجل له مناشط متعددة يتلاعب بما لديه من أدوات دون خطة محكمة يسير وفقها. (1)

يستبين من خلال ما تقدم ذكره، أنّ الفلاسفة قد اختلفوا في تحديد ماهية التحليل إلا أنّ الاهتمام بالجانب اللغوي بوصفه أداة إجرائية لأي دراسة فلسفية، كان القاسم المشترك بينهم. (*)

4- اتجاهات الفلسفة التحليلية:

الفلسفة التحليلية-كما سبقت الإشارة إليه- مصطلح متشعب اختلف الباحثون في ضبط حدوده، وبيان أقسامه، وتحديد ماهيته، فضلاً عن التمثيل له، تبعاً لاختلاف توجهاتهم، وإن اتفقوا-كما أشرنا سابقاً- على أنّ العناية باللغة، من شأنه أن يكون له الدور الأساس في مناقشه مشكلات فلسفية شائكة.

ويمكننا بوجه عام أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية مع بيان الجسر الذي يربط هذه الأقسام بالتداولية و موقع هذه الأخيرة منها، وهذه الاتجاهات هي: الاتجاه الوضعي المنطقي، والظاهرانية اللغوية، وفلسفة اللغة العادية.

4-1- الاتجاه الوضعي المنطقي:

هو الاتجاه الذي انبثق عن «حلقة فيينا» التي تضم مجموعة من الفلاسفة والرياضيين الذين التفوا حول «مورتنس شليك» M. Schlick عند ذهابه إلى فيينا سنة 1922. من أعضائها البارزين إلى جانب رائدها «شليك»، «فريدريك فايزمان» F. Weismann و «رودلف كارناب» R. Carnap و «أوتونوارت» O. Neurath و «هربرت فايجل» H. Feigl و «فيكتور كرافت» C. Kraft.

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص106-107، ومسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص39، وصلاح إسماعيل، فلسفة اللغة و المنطق، دراسة في فلسفة كواين، ص33.

(*) يقول مصطفى ناصف: «[...] ظهر الميل المتزايد لوضع مشكلة اللغة في قلب الدراسات الفلسفية، وأضيف ثراء كبير إلى البحث في اللغة باعتبارها وسيلة ضرورية لتنمية الفكر الفلسفي وتوصيله، كذلك نظر إلى اللغة -وهذا مهم- باعتبارها أساساً في هذا التفكير» اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة 193، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، رجب 1415 هـ-يناير/كانون ثان 1995م، ص27-28.

انحلت هذه المجموعة وتشتت أعضاؤها، لكنهم عملوا على نشر مبادئ هذا الاتجاه⁽¹⁾، وقد عرف هذا الاتجاه أوج ازدهاره في العشرينيات و الثلاثينات من القرن التاسع عشر⁽²⁾.

1- يتزعم هذا الاتجاه الوضعي المنطقي الفيلسوف «رودولف كارناب» الذي تتلمذ على يد «فريجه» مؤسس المنطق الحديث والفلسفة التحليلية، وكان متأثراً به ومتفاعلاً مع مجمل آرائه التجديدية في الفلسفة والمنطق.⁽³⁾

2- ميّز أصحاب هذا الاتجاه بين وظيفتين أساسيتين للغة وهما على التوالي:⁽⁴⁾

1- **الوظيفة المعرفية:** التي تستخدم اللغة أداةً تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجي، فتكون بذلك هذه اللغة تصويراً لهذه الوقائع وتلك الأشياء.

2- **الوظيفة الانفعالية:** وهي اللغة التي يستعملها الإنسان للتعبير عن مشاعر وانفعالات تجول في خاطره، ويدخل في نطاق هذه الوظيفة العبارات التي تعالج مسائل الأخلاق والميتافيزيقا والجمال وتشغل بعض الفلاسفة.

إنّ اللغة الجديرة بالتحليل عند أصحاب هذا الاتجاه هي اللغة المثالية، لأن اللغة العادية تنطوي على قصور يجعلها خاطئة، ومن ثمة كان واجبا بناء لغة منطقية دقيقة نستعيض بها هذه اللغة⁽⁵⁾، فقد «اعتقد الوضعيون المناطق أن صياغة الأسئلة الفلسفية

(1) Richard Rorty, L'espoire au lieu du savoir : Introduction au pragmatisme , éditions Française établie par Claudine Gowan et Jacques poulain , Paris , Editions Albin Michel, 1995, p17.

وصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ص12، وجون ليونز اللغة والمعنى والسياق، ترجمة : عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، (ط1)، 1987، ص116، ومحمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص178-179.

(2) ينظر: جيفري سامبسون، المدارس اللغوية التطور والصراع، ترجمة، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، (ط1)، 1413هـ-1993م، ص65.

(3) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 135، ومسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص44.

(4) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة و المنطق دراسة في فلسفة كواين، ص34، والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص12.

(5) ينظر: محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص179، ورشيد الحاج صالح، النظرية المنطقية عند كارناب دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة، ص164.

في اللغة الطبيعية، أفضت إلى خلط لا أمل في التخلص منه، وذلك بسبب غموضها والتباسها واعتمادها على السياق وتضليلها، ولقد أدرك هؤلاء الفلاسفة أمثال كارناب أن مهمتهم هي بناء لغة اصطناعية يمكن من خلالها اجتناب عيوب اللغة العادية، وكان الأمل يحدوهم أن اللغة المثالية، سوف تفعل للفلسفة ما فعلته اللغة الرمزية في الرياضيات والمنطق بالنسبة للعلم»⁽¹⁾.

فلا مندوحة من إنشاء لغة اصطناعية تكون ألفاظها وقواعدها محدودة وهذه «اللغة التجريبانية» بمنظار «كارناب» قواعدها هي القواعد العادية للمنطق، تكون مفرداتها الأساسية بالإضافة إلى الألفاظ المعتادة في المنطق والرياضيات، ألفاظا تعبر عن الملاحظة المباشرة مثل: أحمر، أكبر من... هذه اللغة بدورها تتنضد بواسطة قواعد تطابق مع لغة أكثر تعقيدا تسمح بأن تدخل إما على طريق التعريف أو على طريق مجرد الرد، كلمات نظرية مثل: حرارة، شحنة كهربائية و غيرهما، ثم نرتقي إلى مستوى أعلى لكن دائما مع قواعد تنسيق تسمح في النهاية، بالرجوع إلى محمولات تعبر عن المعنى بكلمات أكثر تجريداً مثل: حرارة مطلقة، وكمون وجاذبية، فيكون تبعا لهذا معيار المعنى التجريبي لقول من الأقوال هي إمكانية ترجمته إلى هذه اللغة التجريبية أورده إليها.⁽²⁾

غير «كارناب» موافقه عندما أحس أن اللغة ليست مجرد قواعد تبني جملا وتركبها، بل هي دلالة على الواقع وتعبير عنه بالدرجة الأولى، وبهذا شهدت أفكاره تحولا من الطور الأول الذي كتب فيه التركيب المنطقي للغة:

Logical Syntasc of Language، إلى الطور الثاني الذي انصب اهتمامه فيه على السيمانطيقا وكان ذلك بداية من 1942 حين نشر كتابه «مقدمة إلى السيمانطيقا». Introduction To Semantics، وكتابه «المعنى و الضرورة» Meaning and

(1) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة و المنطق دراسة في فلسفة كواين، ص37، وجورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر المغرب، (ط2)، 2009، ص194-195، و النظرية المنطقية عند كارناب دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة، ص164-165.

(2) ينظر: روبر بلانشي، نظرية العلم (الابستمولوجيا)، محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د.ط)، 2004، ص125-126.

Necessity سنة 1947⁽¹⁾، وهو ما دفعه إلى تأسيس فلسفة ذات جذور براغماتية، انطلاقاً من إدراكه أن الدلالة تُضيف إلى النحو قوة توجيه من شأنها أن تكسب عبارات اللغة قدرًا من المعقولية والبراغماتية⁽²⁾، فكانت بذلك أعمال «كارناب» «منطلقاً لنشأة التداوليات المعاصرة المرتبطة أساساً بأفعال الكلام أو الأفعال الإنجازية، حيث أولت الجانب الإنجازي مكانة خاصة في تحليل الكلام (القول) وفق متغيرات الوضع المقامي والخلفيات النفسية والمعرفية للمتكلم وعلاقاته بالمستمع ومقتضيات المقام الخاصة والعامة»⁽³⁾ وهو ما حدا به أن يعتبر التداولية «قاعدة كل اللسانيات»⁽⁴⁾.

ميّز «كارناب» بين ثلاثة مصطلحات هي: علم الاستعمال، وعلم الدلالة، والنحو المنطقي، فجعل علم الاستعمال Pragmatic، لدراسة المتكلم أو مستعمل اللغة بصفة عامة، وعلم الدلالة Semantic لدراسة التغيرات ودلالاتها مع صرف النظر عن مستعمل اللغة، أما النحو المنطقي Logical Syntax ويختص بدراسة العلاقات بين التعبيرات، ويجمع هذه العلوم الثلاث ما يسمى بعلم العلامات Semiotic⁽⁵⁾. على الرغم من هذا الاهتمام، إلا أن توجه الوضعيين المناطقية إلى اللغة الاصطناعية، وإقصاءهم للغات الطبيعية جعلهم يحيدون عن البحوث التداولية فكانت دراساتهم «تقصي القدرات التواصلية، العجيبة التي تمتلكها اللغات الطبيعية، بل تستبعد تلك اللغات وتقصوها تماماً من نشاطها العلمي الدراسي، وتهتم ببناء لغات بديلة مقصورة على مجال تواصل في غاية المحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 128-129.

(2) ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 44.

(3) عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط.)، 2006، ص 69.

(4) فرانسواز أرمنيكوا، المقاربة التداولية، ص 46.

(5) ينظر: Rudolf Carnap, Introduction to Semantics, Cambridge Mass Harvard university, Presse, 1942, p:9-10

المحدود، بينما لا تظهر القدرات التواصلية الحقيقية للغات الطبيعية إلا في استعمالها العادي، أي من قبل المتكلمين العاديين في الحياة الطبيعية العادية»⁽¹⁾.

تحقيق القول ومحصول الحديث، أن اللغة الجديرة بالتحليل عند أصحاب هذا الاتجاه هي اللغة المثالية وليست اللغة العادية، فسعوا إلى إنشاء لغة اصطناعية يمكن من خلالها اجتباب عيوب اللغة العادية، وفي هذا نأى عن البعد التداولي للغة، بالرغم من اعتبار «كارناب» التداولية قاعدة كل اللسانيات.

4-2- الظاهراتية اللغوية:

يعد الفيلسوف الألماني « إدموند هوسرل » Edmund Husserl (1859-1938)، من أبرز رواد هذا الاتجاه الظاهراتي في فلسفة اللغة، والظاهراتية التي تمثلها هذا الفيلسوف هي « علم يبحث في كيفية إقامة علم كلي قبلي تتطوي تحته جميع العلوم الجزئية، فهي منهج يهدف إلى فهم المضامين العقلية التي تتطوي عليها الظواهر العالمية الكلية»⁽²⁾، وتعرف أيضاً بأنها « دراسة جوهر الأمور، إنها العودة إلى جواهر الوجود إذ تعتقد أنه لا يمكن فهم الإنسان أو العالم من غير الانطلاق من وثائقيتهما (اصطناعهما، تكلفهما، تصنعهما)، إنها فلسفة التعالي»⁽³⁾.

ويعد الاكتشاف الكبير للظاهراتية هو القصدية التي عرفها "بول ريكو" P.Ricoeur قائلاً: «و تعني القصدية في معناها الدقيق أن فعل استهداف شيء ما، لا يتحقق هو ذاته، إلا من خلال الوحدة القابلة للتمييز وإعادة التمييز للمعنى المقصود، وهو ما يدعوه هوسرل الوعي الإدراكي (Le noème)؛ أو الارتباط المتبادل القصدي للهدف الذي هو موضع الوعي الإدراكي، وفضلا عن ذلك تتضاف إلى ذلك الوعي

(1) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص47.

(2) ينظر: ادموند هوسرل، تأملات ديكارتيّة، ترجمة تيسير شيخ الأرض، دار بيروت للطباعة و النشر، (د.ط)، 1958، ص11، نقلا عن الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص48.

(3) إبراهيم أحمد، انطولوجيا اللغة عند مارتين هيدجر، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت - لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، (ط1)، 1429هـ-2008م، ص49.

الإدراكي في شكل طبقات مترابطة نتيجة نشاطات تركيبية يسميها هوسرل «تكوين»
(تكوين الشيء، تكوين الفضاء، تكوين الزمان)». (1)

يميز «هوسرل» داخل بنية الفعل القصدي بين قطبين رئيسيين هما: (2)

1- «النوئيس» Noesis ويقصد به الجانب الذاتي للفعل القصدي أي الفعل المتجه نحو موضوع قصدي.

2- «النوئيم» Noema أي الجانب الموضوعي للفعل القصدي أي الموضوع المشار إليه من خلال فعل قصدي.

ويشكل "النوئيس و النوئيم" ما أسماه «هوسرل»، في أعماله الأخيرة بالذات المفكرة أو فعل التفكير Cogito. (3)

عقب تمييز «هوسرل» بين القصد ومرجع القصد، ركز على خصوصية مرجع الخيال الحر، فعلى غرار أقطاب مدرسة «برنتانو»^(*)، اعتبر هوسرل تمثلات الخيال الحر تمثلات حسية بـ«اعتبارها أفعالاً تفصح عن موجودات مفردة، أما الخيال الحر الذي يتحقق بصورة منطقية خدمة للمعرفة، فهو تمثل قضوي، ما دام يصحب التفكير في الوقائع وتبليغها، وقد أكد «هوسرل» في إطار هذه المدرسة أن تمثلات الخيال الحر لا تحيل مباشرة على الموجود على غرار تمثلات التذكر والترقب، وهكذا تصبح سائر عمليات الاستحضار الحسي كاذبة في مقابل تمثلات الإدراك، والقاسم المشترك في عمليات الاستحضار يرجع على خاصية الصورة المرتسمة». (4)

(1) بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ترجمة محمد براءة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، (ط1)، 2001، ص20، وإبراهيم أحمد، أنطولوجيا اللغة عند مارتن هيدجر، ص51-52.

(2) ينظر: سعيد توفيق، دراسة في فلسفة الجمال الظاهرية (هيدجر، سارتر، ميرلوبوتي، دوفرين، إنجاردن)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط1)، 1412هـ-1992م، ص32.

(3) ينظر: نفسه.

(*) مدرسة برنتانو: رائدها «برنتانو» F. Brentano. تضم ثلة من الباحثين الشباب القادمين من مختلف الآفاق المعرفية والولايات النمساوية والألمانية بمدينة فورسبورغ وفيينا، ابتداء من سنة 1875، كان هدف هؤلاء هو إحياء الفلسفة ثانية بالنمسا، من أقطاب هذه المدرسة «شتوميفه» Carl Stumpf (1848-1936)، وعمله الرائد حول فلسفة الموسيقى. ينظر: عز العرب لحكيم بناني، الظاهرية و فلسفة اللغة، تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، افريقيا الشرق المغرب، (د.ط)، 2003، ص8-9.

(4) نفسه، ص81.

ويميّز «هوسرل» -أيضا- بين الإدراك والتمثل الخيالي الحر من جهة وعن التمثل الذي يتوسط صور مادية كاللوحات والتمائيل من جهة ثانية، ليصل إلى نتيجة مفادها أن الاختلافات المنطقية والصيغ المقولية تتبني تحديداً على وجود الأفعال المنطقية في صورة مقاصد فـ « بناء على التوظيف المنطقي لفعل الإحالة يتدخل القصد لتحديد طبيعة المرجع المقصود باستعمال حد الإنسان إن كان إنسانا محسوسا يقال على زيد، أو كان إنسانا معقولا يقال على النوع». (1)

بنى «هوسرل» تصوراَ عاماً لكيفية حدوث التواصل بين المتكلم والمخاطب في مؤلفه «البحوث المنطقية»، قوامه أن التغييرات توضع في الأصل لأداء وظيفة الاتصال فتكون الكلمات التي يوظفها ويهبها المعنى في أفعال عقلية معينة تحمل مقاصده، ويرغب المتكلم في أن يشترك المستمع في هذا المعنى ويصبح هذا الاشتراك ممكنا إذا فهم المستمع بوصفه متلقاً لهذا المعنى، قصد المتكلم ويتحقق ذلك إذا أدرك المستمع أنّ الباث أو المتكلم لا ينطق أصواتا فحسب بل إنما يخاطبه. (2)

والملاحظ على هذا الاتجاه إغراقه في مسائل بعيدة عن الاستعمال اللغوي وهذا بسبب نزعه الفلسفية اللاواقعية المرتبطة أساساً بأعماق الوجدان، فالفلسفة الظاهرانية «لا تتبنى البعد الاستعمالي العادي للغات الطبيعية كمبدأ أساسي، فقد أقصى نفسه بسبب فلسفته اللاواقعية، وبسبب بحثه في الشروط ما قبل الوجودية للأداء اللغوي عن الخوض في المقاربة التداولية للغة، ولا تقوم تلك المقاربة في جوهرها إلا على أساس واحد هو الاستعمال، ومن ثمة فهو اتجاه غير تداولي(*)» (3).

(1) نفسه.

(2) ينظر:

Edmund Husserl, Logical Investigations , Translated By

London : Routledge et Kegan Paul, 1970, Vol,1,Sec,7.And compare : Peter J.N.Findlay, Simons , «Meaning and Language» in Bary Smith and David W.Smith(eds), The .Cambridge Companion to Husserl, Cambridge university Press, 1996, p108-109.

(*) إن استثنينا عناية هذا الاتجاه بمبدأ إجرائي تداولي هام هو القصديّة.

(3) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص47-48، والتداولية عند العلماء

العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص23.

4-3- فلسفة اللغة العادية:

رائد هذا الاتجاه هو «لودفيج فتجنشتاين» الذي كان -كما أشرنا سابقا- (1) متقفا مع «رسل» في أطوارهما الفكرية المبكرة على الخطوط الرئيسية لنظرية الذرية المنطقية Logical atomis، فقد أعلن «رسل» نظريته في مجموعة محاضرات بعنوان: «فلسفة الذرية المنطقية» عام 1918، في حين نشر «فتجنشتاين» نظريته في أول كتاب له بعنوان «مقال فلسفي منطقي» سنة 1921. (2)

دافع «رسل» و «فتجنشتاين» على هذه النظرية التي كان الهدف منها إقامة لغة مثالية رمزية، تتجنب كل عيوب اللغة العادية، لكن سرعان ما تراجع كل منهما عن أفكاره لأن إقامة اللغة المثالية مشروع مستحيل، فاتجه «فتجنشتاين» إلى اللغة العادية باعتبارها وسيلة للعمل الفلسفي في حين ذهب «رسل» إلى أن الفلسفة لا تقوم إلا بلغة فنية لها مصطلحاتها الخاصة ومنهجها الخاص. (3)

لـ«فتجنشتاين» مكانته فهو رائد من رواد الفلسفة التحليلية، يستخدم التحليل بوصفه منهجا في الفلسفة لا غاية فلسفية؛ وتكمن وظيفة الفلسفة بالنسبة إليه؛ في توضيح منطق اللغة، والفحص الدقيق لكيفية عملها. (4)

إن مكانة هذا الفيلسوف لا تقف عند حدود لفت انتباه الفلاسفة إلى تحليل اللغة العادية فحسب، وهو الأمر الذي سبقه إليه «مور» بل نبههم إلى أن اللغة العادية هي المعيار الذي نحكم به على صحة ما نقوله من عبارات أو بطلانه. (5)

شاع هذا الاتجاه -فلسفة اللغة العادية- في كمبردج على يد مجموعة من الفلاسفة الذين تأثروا بشكل مباشر بـ«فتجنشتاين» نذكر من هؤلاء «جون وزوم» J.Wisdom و«مالكولم» N.Malcolm، و «ج.أ.بول» G.A.Paul، و«ليزروتيز» M.Lazerawitz و«انسكومب» Anscombe و «فايزمان» Waisman. (6)

(1) ينظر: البحث ص.

(2) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 30، و محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، ص 40.

(3) ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 43.

(4) ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 11.

(5) ينظر: نفسه، ص 34.

(6) ينظر: محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص 180.

انطلق «فتجنشتاين» في أبحاثه العميقة حول طبيعة اللغة ووظائفها، من اعتبار اللغة لعبة أحيانا، و«أداة» أحيانا أخرى، ومرد ذلك أنه ينظر إلى تلكم اللغة من حيث كونها جزءاً من الفاعلية الاجتماعية، وطريقة للسلوك والحياة في المجتمع، أو صورة من صور الحياة على حد تعبيره، وهو ما قاده إلى نتيجة مفادها أن معنى الكلمة هو استعمالها في ألعاب اللغة المنوعة. (1)

عرفت آراء «فتجنشتاين» تطوراً كبيراً وأضيفت إليها أبعاد جديدة على يد فلاسفة أكسفورد من أمثال «جلبرت رايل»، و«جون أوستن» و«ستراوسون»، و«هيرت» Hart، و«هامشاير» Hamshire، و«هير» Hare، و«أرنوك» Warnock، وقد شكلت كتابات هؤلاء جميعاً الحركة الفلسفية التي عرفت باسم: مدرسة أكسفورد أو فلاسفة أكسفورد أو فلسفة اللغة العادية. (2)

أعطى فلاسفة أكسفورد أبعاداً أخرى لفلسفة اللغة، فنظروا إلى اللغة بوصفها سلوكاً إنسانياً، ودرسوا العلاقة بين المتكلم واللغة، ومقاصد المتكلم وأداءه اللغوي التعبيري (Locutoire)، والإيعازي (الفعل الداخل في القول) Illocutoire، والفعل الحاصل بالقول (Perlocutoire)، وقد حصر هذه الأوجه الثلاثة لفعل القول Speech act إلى أوستين (3)، وتحول «سيرل» من فلسفة اللغة إلى فلسفة العقل، ومن قصدية اللغة إلى قصدية العقل، أو إن شئنا من التمثيل اللغوي إلى التمثيل العقلي. (4)

معنى الكلمة أو العبارة عند «فتجنشتاين» يكمن في استعمالها في اللغة، في حين أضاف فلاسفة أكسفورد لنظرية الاستعمال أبعاداً جديدة، فرأوا أن الاستعمال محكوم بقواعد تجعل الكلمة أو العبارة ذات مغزى، وهذا يقودنا بالضرورة إلى التمييز بين

(1) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، ص 226، وصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 35.

(2) ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط.)، 2005، ص 17-18، وفلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، ص 226، وصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 14.

(3) ينظر: حسن الموصدق، «أسس علم التواصل في الفكر الألماني المعاصر أو إعادة الدمج بين اللسانيات وعلم الاجتماع والفلسفة»، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، العدد 25، صيف وخريف 2004، ص 94.

(4) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل، دراسة في فلسفة جون سيرل، ص 25.

الاستعمال الصحيح والاستعمال غير الصحيح، فما كان صحيحاً كان خاضعاً لقواعد معينة وما كان غير صحيح خرج عن تلك القواعد.

كان أثر «فتجنشتاين» على «أوستين» واضح المعالم بين القسمات فـ «عند التعمق في أطروحة أوستين ندرك أن قيمته تتمثل في كونه قدم عملاً معمقاً في إنجاز فلسفة دلالية تهتم بالمضامين والمقاصد التواصلية، وتختلف عما عرفناه عند علماء الدلالة اللغويين (خصوصاً البنيويين)، وتختلف أيضاً عما وضعته الوضعانية المنطقية من مصادرات لجمل اللغة وعبارتها وشطبها بحجة أنها زعم كاذب وتناقض وغموض، وبينما كانت «الوضعانية المنطقية» تفعل ذلك كان أوستين يلح على القيمتين «الدلالية والتداولية» لعبارات لغوية كثيرة تستخدم في اللغة الانجليزية وفي كل اللغات».⁽¹⁾

لقد بدأ أثر هذه الفلسفة واضحاً على «بول جرايس» أحد أشهر أساتذة المنطق والفلسفة، كما برزت إسهاماته في فلسفة اللغة وبخاصة تحليله للمعنى لدى المتكلم Speaker's meaning أو النظرية القصدية في المعنى، كما توصف نظريته في «الاقتضاء التخاطبي» بأنها نقلة نوعية بدأ بها عهداً جديداً في علم الاستعمال، ويشترك «جرايس» مع فلاسفة اللغة العادية في تأكيده على أن اللغة ظاهرة اجتماعية.⁽²⁾

حاصل النظر فيما سبق أنّ «فتجنشتاين» يعتبر الرائد الأول لهذا التيار الفلسفي، وأنّ فلاسفة أكسفورد بالرغم من تأثرهم الواضح به، إلا أنهم لم يكونوا مجرد مرديين لما قاله، بل كانت لهم مواقفهم المستقلة وتصوراتهم الخاصة للغة العادية وللعلاقة بين الممارسة الفلسفية وفلسفة اللغة العادية.

5- قراءة في الاتجاهات التحليلية:

بعد استقصاء الاتجاهات التحليلية الثلاثة التي نهضت على أساسها الفلسفة التحليلية، نهتدي إلى جملة من الملاحظات، لعل أبرزها مركز في النقاط التالية:

1- إنّ اللغة الجديرة بالتحليل عند أصحاب الاتجاه الوضعي المنطقي هي اللغة المثالية، وليست اللغة العادية، فكانت الغاية المنشودة بالنسبة إليهم إنشاء لغة

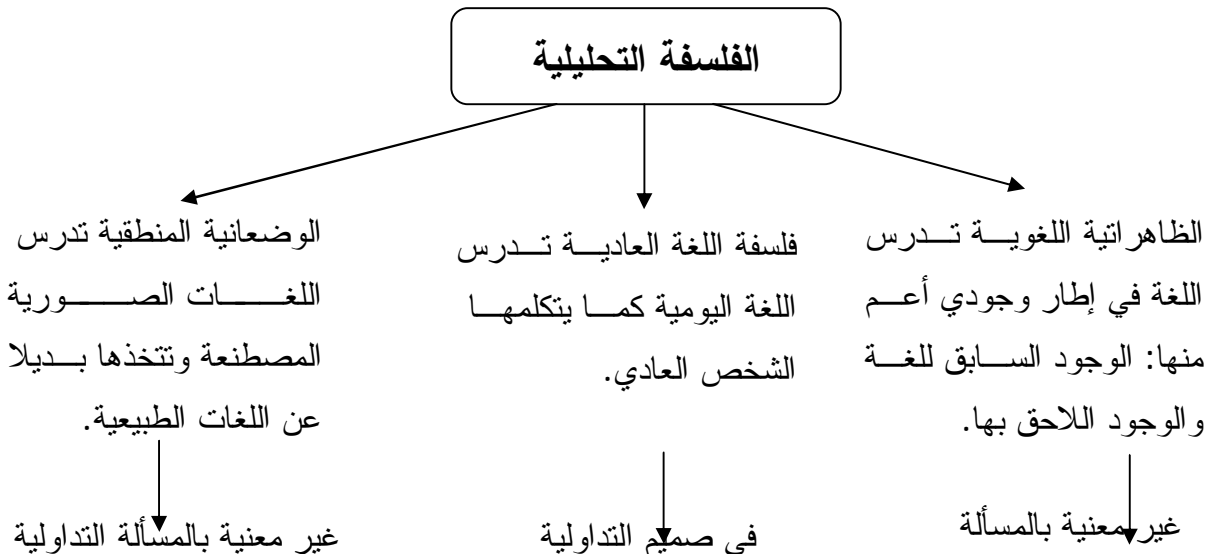
(1) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر و التراث العربي، ص50.

(2) ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص16-18.

اصطناعية يمكن من خلالها اجتناب عيوب اللغة العادية، وفي هذا نأى عن البعد التداولي للغة بالرغم من اعتبار «كارناب» التداولية قاعدة كل اللسانيات.

2- أغرق الاتجاه الظاهراتي في مسائل بعيدة عن الاستعمال بسبب نزعتة الفلسفية اللاواقعية، مما جعل هذا الاتجاه تبعا لذلك بعيدًا عن المقاربة التداولية للغة.

3- أولى فلاسفة اللغة العادية اهتمامًا كبيرًا للجانب الاستعمالي للغة، كما عالجوا جملة من المواضيع تعد من صميم البحث التداولي كالمقصدية، والعلاقة بين اللغة والمتكلم، كما أقرروا بأن الاستعمال العادي للتعبيرات اللغوية هو الوسيلة الوحيدة للكشف عن استعمالها الصحيح فكانت أعمالهم دافعا قويا لتطور التداوليات، فمن أعظم مآثر الفلسفة المعاصرة فكرة أن المعنى يتجلى من خلال الاستعمال⁽¹⁾، وبذلك يعد هذا الاتجاه الاتجاه الوحيد الذي يعنى بالبعد التداولي دراسة وتحليلا. وقد لخص «مسعود صحراوي» مواقع الاتجاهات الثلاثة من التداولية وموقفها منها وفق الخطاطة التالية:⁽²⁾



تحقيق القول فيما سبق ومحصول الحديث فيه أنه من رحم الفلسفة التحليلية وتحديدًا فلسفة اللغة العادية، بدأ الاهتمام بمقاصد المتكلمين، وباستعمالات اللغة، وبدأت

(1) ينظر: Charles worth , M.J,Philosophy and linguistic analysis, 1999, p170-171

(2) ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر و التراث العربي، ص53، و التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص24.



بذلك المقاربة التداولية تعرف طريقها إلى النمو والازدهار، وكانت أعمال فلاسفة أكسفورد بمثابة إرهابات لما يعرف اليوم بمحاور التداولية فهيات أعمال «أوستين» وبعده «سيرل» المناخ الذي انبثقت منه نظرية الأفعال الكلامية، وكانت البذرة الأولى لدراسة الافتراض المسبق لفيلسوف من أكسفورد هو «ستراوسون» الذي أعاد إنتاج مفهوم كان قد ظهر على يد الرياضي الألماني «فريجه»، بوصفه مشكلة من مشكلات علم الدلالة المنطقي المؤسس على الصدق.⁽¹⁾ وكانت أعمال «بول جرايس» مجالاً خصباً لنظرية الاستلزام التخاطبي، ويأتي تفصيل هذه القضايا في المباحث اللاحقة.

(1) محمد أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 2002، ص 27 (الهامش).

المبحث الثاني: ماهية التداولية وأقسامها ومحاورها

توطئة:

شهدت مرحلة ما بعد البنيوية تغييراً جذرياً في مسار البحث اللساني، الذي مهدت له أعمال العديد من الفلاسفة واللغويين، فجاءت بحوثهم مزيجاً بين الفلسفة واللسانيات، ولعل أعمال «أوستين» أستاذ الفلسفة في جامعة أكسفورد، وأعمال تلميذه «سيرل» الذي يُدرّس في جامعة «بركلي» Berkley بكاليفورنيا تعد نقطة تحول في حقل فلسفة اللغة العادية؛ فقد تحولت اللسانيات بمنظور التيار البنيوي إلى علم تجريدي يتعامل مع النص بوصفه كياناً قائماً بذاته مستقلاً عن كل شيء « يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآتية بغض النظر عن السياق الذي أنتج فيه، أو علاقته بالمرسل وقصده بإنتاجه»⁽¹⁾، إلى علم يدرس «اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت»⁽²⁾ ويكون الوصف اللغوي تبعاً لذلك هو «القدرة التواصلية (أو التداولية) للمتكلم، وهي الآلية اللغوية الفطرية التي تسمح له بربط مقال محدد بدلالة محددة في مقام محدد، لغرض محدد»⁽³⁾

ولعل هذا التصور قائم أساساً على جملة من التساؤلات أبرزها: من يتكلم؟ من يقع عليه الكلام؟ وماذا نقول بالضبط عندما نتكلم؟ ولماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا بينما بمقدورنا أن نفعل ذلك؟ وما قيود العملية التواصلية؟ كل هذه التساؤلات تسعى النظرية التداولية إلى الإجابة عنها.⁽⁴⁾

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت- لبنان، (ط1)، مارس، 2004، ص 07.

(2) فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع سورية، اللاذقية، (ط1)، 2007، ص 19.

(3) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 24.

(4) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص 23، وفرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 8.

فلا مندوحة إذًا عن القول: إنَّ الخوض في مسالك المكون التداولي تستدعي -بدايةً و على جهة الوجوب- النظر في دلالات مصطلح التداولية في شقيها اللغوي والاصطلاحي، لما لضبط المصطلح من أهمية بالغة في بيان القصد ورفع الإلباس. فأولى بنا صرف النظر تلقاء هذا المصطلح واستقراء سياقاته ومحاوره على نحو راسم لحقائقه، كاشف لدقائقه.

1- التداولية في العرفين اللغوي والاصطلاحي.

1-1- التداولية لغة.

إنَّ الباحث في المعجمات اللغوية تستوقفه جملة من المعاني تسبح في فلك الجذر اللغوي (د.و.ل)، وإن كانت في مجملها لا تخرج عن إطار التحول والتبديل؛ فقد جاء في لسان العرب: «[...] تداولنا الأمر، أخذناه بالدول، وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة»⁽¹⁾.

وردت مادة (دَوَل) في «مقاييس اللغة» على هذين الأصلين «أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: اندال القوم، إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب، تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدولة والدولة لغتان، ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذلك، ومن ذلك إلى هذا»⁽²⁾.

على نهج صاحب مقاييس اللغة سار صاحب معجم «أساس البلاغة»؛ يقول: «دول دالت له الدولة، ودالت الأيام، بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه، وأدبل المؤمنون على المشركين يوم بدر وأدبل المشركون على المسلمين يوم

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت-لبنان، (ط3)، 1993، 252/11-253.

(2) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط محمد هارون، دال الحليل، بيروت، لبنان، (ط2)، 1991م، 314/2.

أحد، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والدَّهر دول وعُقب ونُوب، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما»⁽¹⁾.

وجاء في «المعجم الوسيط»: « دال الدهر-دَولا، ودولة: انتقل من حال إلى حال، والأيام دارت. ويقال: دالت الأيام بكذا، ودالت له الدولة... وبطنه استرخى قرب من الأرض... أدل الشيء جعله متداولاً... دوال كذا بينهم: جعله مُتداولاً، تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء...» [وَيَقَالُ: دَاوَلَ اللهُ أَيَّامَ بَيْنِ النَّاسِ أَدَارَهَا وَصَرَفَهَا]⁽²⁾ [...] إندال القوم: تحوّلوا من مكان إلى مكان [...] تداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وهذه مرة، ويقال: تداول القوم الأمر»⁽³⁾.

فالملاحظ أنّ بقية المعاجم الأخرى لا تخرج فيها دلالة هذا اللفظ عن نطاق التناقل والتحول والتفاعل، فالدولة انقلاب الزمان من حال إلى حال والدولة العقبة في المال، وتداوله: أخذه بالدول⁽⁴⁾.

حاصل النظر فيما مضى أنّ الجذر اللغوي «د.و.ل» لا يكاد يخرج في المعاجم العربية على معاني التحول والتناقل الذي يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء، وتلك حال اللغة متحوّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتاً بهذه الدلالة- من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية⁽⁵⁾.

ولعل هاته المعاني اللغوية هي ما دفع بـ «طه عبد الرحمن»، ليضع مصطلح التداوليات في مقابل اللفظ الأجنبي Pragmatique، وقد أراد بذلك أن يكون موصولاً بهذا المدلول اللغوي وصلاً وثيقاً، فالدلالة الاصطلاحية تأخذ بأعناق الدلالة اللغوية، من هذا المنطلق حدد الباحث مفهوم المجال التداولي بقوله: « من المعروف أن الفعل:

(1) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)، 303/1.

(2) منها قوله:  منها قوله:  آل عمران/140.

(3) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، (ط2)، ص 327-328.

(4) ينظر: الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ضبط وتوثيق محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1425هـ-1426هـ/2005م، ص 900.

(5) ينظر: خليفة بوحادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 148.

«تداول» في قولنا: « تداول الناس كذا بينهم» يفيد معنى « تتناقله الناس وأداروه فيما بينهم؛ ومن المعروف أيضا أن مفهوم «النقل» ومفهوم «الدوران» مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة؛ فيقال: «نقل الكلام عن قائله» بمعنى رواه عنه، كما يقال «نقل الشيء عن موضعه» أي حرّكه منه؛ ويقال: «دار على الألسن» بمعنى جرى عليها، كما يقال: «دار على الشيء» بمعنى طاف حوله؛ فـ«النقل» و«الدوران» يدلان بذلك، في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين...»⁽¹⁾، ولعل هاته الدلالات هي التي دفعت بـ «طه عبد الرحمن» أن يربط النقل والدوران بمعنى التواصل؛ لأنهما « يدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل على معنى «التفاعل»، فيكون التداول جامعا بين جانبيين اثنين هما: التواصل والتفاعل؛ فمقتضى «التداول»؛ إذن أن يكون القول موصولا بالفعل... »⁽²⁾، فكان بذلك مصطلح التداوليات مقابلا للفظ الأجنبي Pragmatique.⁽³⁾

(1) طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.

(2) نفسه.

(3) يقول طه عبد الرحمن «أما عن المعنى الاصطلاحي الذي نستعملها فيه، فقد أردنا أن يكون موصولا بهذا المدلول اللغوي وصلا، لأن هذا الوصل هو الذي يجعل أوصافه الإحرائية مألوفة ومقبولة، وينقل إليها الإنتاجية الموروثة والمبتوثة في هذا المعنى الأصلي. وعلى هذا، فالتداول، عندنا، متى تعلق بالممارسة التراثية، هو وصف لكل ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصيتهم، كما أن المجال، في سياق هذه الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقاً مكانياً وزمانياً لحصول التواصل والتفاعل، فالمقصود بـ «مجال التداول» في التجربة التراثية، هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث». نفسه.

غير أن من الباحثين من يرى أن «التداول» هو الأكثر ملاءمة للمصطلح الأجنبي Pragmatique، ويتم الاستغناء على الياء الصناعية حتى لا يتم ترجمة مصطلحي Pragmatisme و Pragmatique بمرادف عربي واحد، فنجعل التداول للدلالة على الأول، أي تداول اللغة، وتكون التداولية للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالزرعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية. (1)

حاصل النظر في ما مضى أن المعاني التي يسبح في فلکها الجذر اللغوي (د.و.ل) لا تخرج في مجملها عن إطار التحول والتبدل وهو ما يحيل إلى النقل والدوران الذي هو قوام التواصل والتفاعل.

1-2- التداولية اصطلاحاً:

أسهمت الفلسفة التحليلية وفلاسفة اللغة من أمثال «بيرس» Pearce و«شارل موريس» CH.Moris و «كارناب» و«فلاسفة اللغة العادية» لمدرسة أكسفورد من أمثال «أوستين» و«سيرل» في ظهور التيار التداولي (2)، وقد أعادت دراسات هؤلاء للغة ديناميتها بشكل جديد، بعيداً عن التحليل الفيلولوجي أو البنيوي الخالص أو المنطقي الشكلي، مستندة في ذلك إلى الإنجازات التي قدمها المنطق المعاصر مع بداية القرن العشرين (3)، وقد عدَّ «كارناب» هذا التيار قاعدة لكل اللسانيات (4).

(1) يقول عبد المالك مرتاض: «وقد اصطنع في العربية النقدية العاصرة على أنه «تداولية» في حين أننا نشك في أنه كذلك بهذه الصفة التي ورد عليها، في أصل الاستعمال الغربي، لأن صيغة هذا الاستعمال (Pragmatique و Pragmatics) لا تدل على وجود ياء التزعة المعرفية (علمية أو فلسفية أو أدبية) والتي يطلق عليها النحاة العرب بغير إقناع «الياء الصناعية» فالجانِب يصطنعون صيغة أخرى لما يقابل هذه الياء أو اللاحقة الثنائية على الأصح «به» (Pragmatism/Pragmatisme) فكيف نترجم نحن العرب مفهومين اثنين في أصلهما بصيغة عربية واحدة؟... ولذلك نقترح أن نطلق على مقابل المفهوم الأول «التداول» (أي تداول اللغة)... وعلى المفهوم الثاني المنصرف إلى التزعة «تداولية» وذلك حتى نُطوِّع العربية...». «تداولية اللغة بين الدلالية والسياق»، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 1، 2005، ص 66.

(2) ينظر: صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دمشق- سوريا، (ط1)، 2008، ص 24.

(3) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص 69.

(4) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص 23.

تُعنى التداولية بوصف العلاقات القائمة بين المرسل والمرسل إليه في إطار عملية التواصل، كما تُعنى بالحدث اللغوي بوصفه تعابير مدرجة في عملية التخاطب، وكل هذا يفرض مسبقاً وجود الأبعاد التركيبية والدلالية للعملية السيميائية، فالأهم في عملية الاتصال هو الشكل الذي يقوم المرسل من خلاله بإفهام المرسل إليه ما يريد إيصاله إليه باللجوء إلى سلاسل من العلامات.⁽¹⁾

تولي التداولية أهمية لعلاقة ثلاثية هي: علاقة العلامات بغيرها من العلامات، وبما تمثل، وبمستعملها، فالكلام المتبادل بين طرفي عملية التواصل، بوصفه عملاً ونشاطاً وتطبيقاً، من أجل تحقيق أهداف وغايات ومقاصد، فهو قطب الرحى في الدراسات التداولية وعمودها الفقري.⁽²⁾

لقد أُشرب مصطلح التداولية دلالاتٍ عديدةً، ويتضح ذلك من خلال تقري سياقات هذا المصطلح في ضوء المعاني المختلفة التي يُحيل إليها لفظه؛ فالتداولية: «مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية [...] وهي كذلك الدراسة التي تُعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثية والبشرية.»⁽³⁾

فالنظرية التداولية-تبعاً لهذا التعريف- تصرف نظرها تلقاء المعطيات السياقية فالمتخاطبون في العالم الاجتماعي لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب بل إنهم يقبلون ذلك التفاعل ويتعاونون عليه.⁽⁴⁾

تعددت وتتنوع تعريفات التداولية بالرغم من نقاط الالتقاء بينها بجامع من معالجة العلاقة بين المتكلمين والمقام الذي يجري فيه المقال، وكونها أقوالاً تتحول إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية بمجرد التلفظ بها، وهي عند ليف آخِر من الدارسين،

⁽¹⁾ ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 13-14، ونواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة للنشر والتوزيع العالمة- الجزائر، (ط1)، 2009، ص 23-24.

⁽²⁾ ينظر: محمد سويقي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم-تقريب توليدي أسلوبية وتداولية- إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 2007، ص 194، و The principale of pragmatique, London, p 6

⁽³⁾ ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 18.

⁽⁴⁾ ينظر: نفسه، ص 84.

دراسة للآثار اللغوية التي تظهر من خلال الخطاب، ومنهم من ركز على الجانب الضمني أو الخفي للكلام.

حري بنا أن نشير إلى أن أقطاب الدرس التداولي يُعرفون منهجهم التداولي بأنه «تلك الإنتاجية الصورية للمعنى التي تمنعنا من تشبيه الشخص المتكلم بالإنسان الآلي»⁽¹⁾

ولعله رفض لتلك القيود التي فرضتها البنيوية على الدراسات اللغوية، فتعاملت مع المتكلم على أنه صورة لآلة مبرمجة، وهو ما حدا بالدارسين لإعطاء مفهوم مغاير للحدث اللغوي بوصفه «نتيجة لحدث تلفظي، ليس هناك منطوق بغير نطق، سواء أكان هذا النطق ملموساً فيزيائياً (مثل الإنتاج الخطي أو الشفاهي) أم لا (مثل الحديث الداخلي)، وباعتباره نطقاً فإن الحديث فعل وتسعى الفلسفة التحليلية إلى دمج هذا المعنى البسيط في النظرية اللسانية».⁽²⁾

أشار «هابرماس» Haber mas في مقاله الشهير: «What is universal Pragmatic» (1976)، الذي نشر في كتاب صديقه "كارل أتوا بل" C.A.Abel. الذي يقوده معه المدرسة النقدية الجديدة، تحت عنوان: «Sprach pragmatic and philosophie» بأن «فحص اللغة والكلام لن يقتصر فقط على دراسة الجمل من الناحية الصوتية والتركيبية أو الدلالية، بل يجب أن تنتقل إلى مستوى رابع يُعني بتداولية Pragmatique الأفعال والخطاب، بحيث لا نكتفي بالجمل لصالح دراسة تداول الخطاب ككل، أي الانتقال من دراسة الكفاية اللغوية Compétence linguistique إلى الكفاية التواصلية»⁽³⁾

إن هذا المشروع الذي نادى به «هابرماس» قوامه أن اللغة حوار بين عقول المتحدثين، الغرض منها إقامة جسر للتفاهم وبلوغ الإجماع بينهم، فاللغة ليست مجرد أصوات تلقى هكذا، بل قواعد تؤسس للاتصال بين الناس، فهي أفعال لغوية. وقد وضع

(1) Francis Jacques, la dimension dialogique en philosophie du langage_in : Philosophie et langage de l'université de Bruxelles_1982 , p.p77-95.

(2) روبر مارتن، في سبيل منطلق للمعنى، ترجمة وتقديم، الطيب بكوش، وصالح الماحري، المنظمة العربية للترجمة بيروت- لبنان، (ط1)، 2000، ص301.

(3) حسن الموصدق، «أسس علم التواصل في الفكر الألماني المعاصر أو إعادة الدمج بين اللسانيات وعلم الاجتماع والفلسفة»، مجلة الفكر العربي المعاصر مركز الإنماء القومي، بيروت- لبنان، العدد25، صيف وخريف 2004، ص95.

«هابرماس» شروطا لهذه الأفعال التواصلية في منظومة تجريبية أطلق عليها اسم التداولية الكونية Pragmatique universelle ، والمراد بمصطلح الكونية، أنها تتصف بمعايير كونية وشاملة، وهي تداولية بمعنى ما يتداوله، ويستعمله المتفاعلون، في نشاطهم الاجتماعي. (1)

عالج فلاسفة أكسفورد ومن سار على نهجهم من فلاسفة المنطق أمثال: «كواين» Quine، و«يلفرد سلارس» Sellars، و«شارل وليام موريس» C.H.W.Moris، اللغة باعتبارها سلوكا إنسانيا فدرسوا أوجه العلاقة بين المتكلم واللغة، والعلاقة بين معنى ما نقوله والاستعمال اللغوي (2)، مما فتح الآفاق لرصد الدلالات الخفية، والولوج إلى أعماق النص، متجاوزين بذلك البنية السطحية للكلام غوصاً في ثنايا البنية العميقة، مما فسح المجال للفكر المجنح بالخيال ليمارس طقوس التحليل والتأويل المحتمل وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المتلقي بوصفه مشاركاً في عملية التواصل، فتبدأ بذلك عملية التقصي والبحث عن الدلالات المفترضة باختلاف سياق الكلام، مما جعل المنهج التداولي يقوم أساساً على التأويل الذي يركز على الباث، والمتلقي، والمقال، والمقام، ومقاصد المتحاورين، فغاية التواصل كما يرى سيرل: « أن يوَدِّ فهما، لكن الفهم سيكون في قبضة معناني، وهكذا فقصد الاتصال هو القصد الذي يتعرف فيه المستمع إلى معناني أي أنه يفهمني» (3). إن الدرس التداولي يتناول مجموعة من الأساليب الخاضعة والقابلة للتأويل الدلالي، فهناك نوع من التعاون بين المكون الدلالي والمكون التداولي، فلا يكون قوام الظاهرة اللغوية خاضعاً للمكون التداولي فحسب بل ما هو تداولي قائم أساساً على ما هو دلالي. (4)

(1) ينظر: نفسه، ص94.

(2) ينظر: نفسه.

(3) جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ترجمة، سعيد الغانمي، الناشر، منشورات الاختلاف الجزائر والمركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان والدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، (ط1)، 1427هـ، 2006م، ص213.

(4) ينظر: العابدي فاطمة، الأصل والفرع في البلاغة العربية، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب، 1999 - 2000، ص7.

ويستطيع الباحث أن يميّز من التعريفات التي مرت بنا أنّ التداولية ترتبط بفكرة الاستعمال وهي القضية التي ركز عليها: « جيف فيرستشيرن » Jef verschueren بقوله «إننا نعني بالتداولية علم علاقة العلامة بمؤوليتها، فإنه من التمييز الدقيق للتداولية أن تقول أنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات، وهذا يعني كل الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات»⁽¹⁾، ينبني تعريف «جيف فيرستشيرن» على رؤية « شارل موريس»، الذي حدد أبعاد للسيميوطيقا هي:⁽²⁾

النحو الذي يدرس علاقة العلامات فيما بينها داخل التراكيب النحوية.
الدلالة التي تدرس علاقة العلامة بالمرجع الذي تحيل إليه.
التداولية التي تدرس علاقة العلامات بمؤوليتها.

قوام التداولية التواصل بوصفه العمود الفقري في الدراسات التداولية، ترى «أرمنيكو» أنّ التداولية تمثل شروطا قبلية للتواصلية هي شروط دلالة تواصلية عامة ترتبط بكليات الاستعمال التواصلية عامة⁽³⁾، وتكمن أهمية التداولية في التقيد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلية للغة⁽⁴⁾، وهي فضلا عن ذلك تؤمن بأن اللغة ذات وظيفة تأثيرية في السلوك الإنساني، تتبني عليها تغيرات في المواقف والآراء.⁽⁵⁾

وحرى بنا ونحن نرصد تعريفات التداولية أن نذكر جهود «كنت باش» Bach Kent الذي تتبع تعريفات التداولية وفق الآتي:⁽⁶⁾

بدأ «كنت باش» من تعريف «موريس» سنة 1938، الذي ميّز فيه بين الدلالة والتداولية، فرأى أن التداولية تمثل علاقة العلامة بمؤوليتها، ثم ذكر تعريف «ستالنكر» Stalnaker الذي فصل فيه بين النحو الذي يدرس الجمل، والدلالة التي تدرس القضايا، والتداولية التي تدرس أفعال اللغة، والسياق الذي تؤدي فيه هذه الأفعال، ثم تعرض لتعريف

(1) Jef werschueren: understanding Pragmatics london 1999, p 1

Moris,C.S, Foundation of the theory of signs , chicago 1972,p.59

Le vinson,S.C, Pragmatics ;Combridge universty

Press;p1,2

(3) ينظر: فرانسوار أرمنيكو، المقاربة التداولية، ص84.

(4) The oxford Companion to Philosophy, 1995, p790.

(5) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصلية في الدرس العربي القديم، ص117.

(6) ينظر: العيد بلبع، «التداولية إشكاليات المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي»، مجلة سياقات، دار بلنسية للطباعة

والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، (ط1)، 1429هـ - 2008م، ص41-42.

«كاتز» Katz الذي أثار قضية التأويل الدلالي والتأويل التداولي، ثم أردفه بعد ذلك بتعريف «جازدر» Gazdar الذي تحدث عن الوظيفة التداولية التي هي تحديد للمفوضات التي تتألف من أمرين: الجمل والسياقات، فمن أجل أي ملفوظ في سياق جديد لا بد من الرجوع في الوظيفة التداولية إلى هذا السياق الجديد المتغير دائماً، ثم جاء إلى تعريف «لكمبسون» kempson الذي تعرض فيه للدلالة والتداولية؛ فماهية الأولى تقديم بيان كامل لمعنى الجملة في اللغة، أما الثانية فتقدم بياناً كاملاً لكيفية استعمال هذه الجملة.

وينبغي عند الحديث عن التداولية عدم خلطها بالنعفعية أو البراغماتية Pragmatism وهوتيار فلسفي أمريكي يرتكز على مبدأ عام، وهو أن صحة الفكرة تعتمد على ما تؤديه هذه الفكرة من نفع أياً كان هذا النفع، وقد ظهرت وتطورت هذه الفلسفة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، وأول من أطلق

عليها اسم البراغماتية الفيلسوف الأمريكي «تشارلز ساندرس بيرس» Pearce (1839-1914)، وطورها «وليام جيمس» w.James (1842-1910)، الذي حظيت كتاباته باهتمام كبير في الأوساط الفلسفية⁽¹⁾.

(1) ينظر: آن روبول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغنوس ومحمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة بيروت - لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت - لبنان، (ط1)، 2003،

ثم جاء بعده الفيلسوف الأمريكي «جون ديوي»^(*) J-Dewey (1859-1952)، و«ريتشارد رورتي»^(**) Richrad Rorty، اللذين حاولا أن يضعوا منطلقا جديدا للتفكير البراجماتي، وأن يفتحا له مجالات عديدة للتطبيق⁽¹⁾.

جملة القول أنّ مصطلح التداولية تتقاذفه مصادر معرفية مختلفة لأنه ملتقى لمصادر وأفكار وتأملات يصعب حصرها⁽²⁾؛ فهو مصطلح فضفاض حمال أوجه، اختلف الدارسون في تحديد ماهيته وضبط حدوده وبيان أقسامه، فضلا عن التمثيل له تبعا لما يصدر عن من مناهج مختلفة، فما من تعريف إلا وله منطلقات نظرية تسيّر وتضبط إجراءاته ضبطا منهجيا.

2- أقسام التداولية ومحاورها في الدراسات الغربية

2-1- أقسام التداولية في الدراسات الغربية

توصف التداولية بأنها دراسة لإمكانيات استخدام اللغة من قبل المتخاطبين، انطلاقا من جملة من التساؤلات-التي سبق ذكرها-من قبيل: من يتكلم؟، و مع من نتكلم؟ ولأجل

ص28-29، ويعقوب فام، البراجماتية أو مذهب الذرائع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط2)، 1998، 131-132، وفيليب بلانشية، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص28.

^(*): يعرف «جون ديوي» البراجماتية بأنها: « النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة ومواردها، إنما تتحدد في حدود الاعتبارات العلمية أو الغرضية، فليس هناك محل للقول بأن المعرفة تتحدد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجردة» محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص41.

^(**): يتزعم ريتشارد رورتي اتجاهها يعرف بالبرغماتية الجديدة أو المحدث أو النيوبرغماتية New pragmatism أو Néo-pragmatisme وهي « التسمية التي تطلق على تيار فلسفي برز في الظهور مع بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، مع أفول نجم الفلسفات التي عرفت رواجًا واسعًا في الأوساط الفكرية الأمريكية قرابة عشرين سنة، وبالخصوص الفلسفات التحليلية، بداية من خمسينيات القرن العشرين إلى غاية الستينات منه...» محمد جديدي، الحدأة وما بعد الحدأة في فلسفة ريتشارد رورتي، ص53-54.

⁽¹⁾ ينظر: ينظر محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص41.

⁽²⁾ ينظر: جرهارد هلبش، تطور اللغة منذ 1970، ترجمة وتقديم حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، (ط1)، 2007، ص224-225.

Dominique Maingueneau; Pragmatique pour وينظر:

le discours littéraire collection lettres,SUP,Dunord, Paris, 1997,p1.

Dominique Maingueneau; Les termes clés de l'analyse du discours, seuil, collection mémo, Février, Paris, France, 1996, p65.

ماذا نتكلم؟ كل هذه الأسئلة المتشعبة وسعت من دائرة التداولية لتصبح تداوليات، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه التصورات:

2-1-1- تصور فراسنواز أرمنيكو: التداولية عند «فراسنواز أرمنيكو»، ذات بعدين هما: (1)

أ- تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية: انبثقت الأولى من الاتجاه الكانطي في اللغة، الذي تعد فترة السبعينات نقطة تقاطعه مع تحليل فلاسفة اللغة العاديين، لاسيما «ستالنكر» (1972)، ثم «هانسون» Hanson سنة 1974، ويقوم هذا الاتجاه على مبادئ الفلسفة والمنطق، في معالجة العلاقة بين التلفظ وملفوظه وبين الجمل وسياقاتها من خلال أعمال «فتجنشتاين» و«ستراوسن» وغيرهما، بالإضافة إلى العناية بدراسة شروط الحقيقة وقضايا الجمل، و دراسة حدس المتخاطبين، والاعتقادات المشتركة.

أما تداولية اللغات الطبيعية، فتضم كل البحوث التي درست اللغة بوصفها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.

ب- تداولية التلفظ: تتفرع بدورها إلى:

1- تداولية صنعة التلفظ: وتمثلها فكرة ألعاب اللغة عن «فتجنشتاين» ومفهوم الأفعال لدى «أوستين» ثم «سيرل».

تداولية صيغ الملفوظ التي تهتم بشكل الملفوظ وعبارته: فتدرس العلاقة بين هذا الملفوظ ودلالته، وضبط العلاقات داخل السياق.

2-1-2- تصور «هانسون» Hanson: قدمه سنة 1974، ويرمي من خلاله إلى توحيد فروع الدرس التداولي وفق التقسيم الآتي: (2)

(1) ينظر: فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التداولية، ص35، وخليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص77-78.

(2) ينظر: فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التداولية، ص41-73، وعمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، (ط1)، 2003م، ص12-13، وخليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص79-80-81.

أ- **تداولية الدرجة الأولى:** تختص بدراسة البصمات التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، فتدرس الأقوال والصيغ التي تتجلى مرجعيتها ودلالاتها في سياق الحديث، إذ تعد هذه الأقوال ذاتها مبهمة إذا درسناها خارج السياق وتعتمد هذه التداولية جملة من المعطيات، كالسياق الوجودي المتمثل في المتخاطبين والزمان والمكان وتعكسها أعمال دارسي الإشارة والرمز نحو «بيرس» و«كودمان» وغيرهما.

ب- **تداولية الدرجة الثانية:** تدرس كيفية انتقال الدلالة من المستوى الصريح إلى المستوى التلمحي، و يندرج ضمن هذه الدرجة من التداولية، نظرية قوانين الخطاب وأحكام المحادثة و مسلماتها، وما ينبثق عنها من ظواهر خطابية كالفروض المسبق والأقوال المضمرة والحجاج.

ج- **تداولية الدرجة الثالثة:** تشمل كل الدراسات التي تدخل ضمن نظريات الأفعال الكلامية التي تتحقق دائما من خلال السياق الذي يتكفل بتحديد جدية التلفظ.

2-1-3- تصور جان سرفوني: وقد حدد للتداولية بعد أوستين ثلاثة اتجاهات هي: (1)

أ- وجهة نظر أوزوالد ديكرود: Oswald Ducrot: و يجسدها كتابه الموسوم بـ «القول أو اللاقول» Dire et Ne Pas Dire الذي يرفض فيه العبارة القائلة بأن اللسان وسيلة للتواصل بالمعنى الضيق للعبارة، فاللسان حسب «ديكرود» يقوم بمجموعة من الأدوار التي يسيروها جهاز كامل من القوانين التي تنظم التواصل بين الأفراد.

ولا يقف القول الفاعل عند حدود الأفعال التي يصفها «أوستين»، فهو يتضمن أيضا الافتراض المسبق الذي يعد وسيلة «للقول وعدم القول»، ويشكل عند «ديكرود» فعل لغة نوعيًا، ويتعارض الافتراض المسبق مع شكل آخر من أشكال المستتر الضمني أو المضمرة الذي يستنتج من المعنى الحرفي، ومن السياق على طريق إجراء خطابي ما. وسَّع «ديكرود» مجال القول الفاعل، نتيجة انتمائه إلى علم الدلالة اللساني، وهو ما قاده إلى توسيع مجال البراجماتية المندمجة. (*)

ب- و جهة نظر آلان بير يندونيه: «A.Berrendonner»: (1)

(1) ينظر: جان سيرفوني، الملفوظية «دراسة»، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998،

قوامها أن ليست هناك أي قيمة براغماتية مسجلة في مدلول الكلمات أو في بنية الجمل، والقيمة البراغماتية هي مجرد دلالة تمثيلية، وقيمة أي فعل هي قيمة اشتقاقية، تعد نتاجاً للعلاقة التي تحققها الملفوظية بين القيمة الوصفية وبين بعض شروط السياق النوعية. إن مفهوم «ليبير يندونيه» لا ينفصل عن مفهوم الحركة ولعله بهذا يخالف «أوستين» في تحديده لماهية الفعل ويبدو ذلك واضح المعالم في كتابه: «مبادئ في البراغماتية الألسنية» وتحديداً قوله حينما نقول فنحن لا نفعل شيئاً، في مقابل كتاب «أوستين» «كيف نجر الأشياء بالكلمات».

ج- و جهة نظر روبر مارتن: R.Martine:

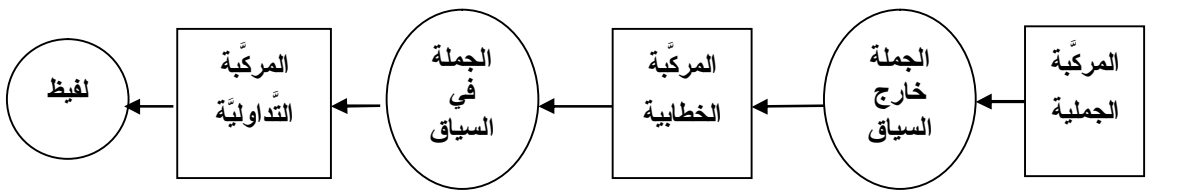
يُميّز «مارتان» بين ثلاثية هي المركبة الجمالية والمركبة الخطابية و المركبة التداولية وفق ما يلي: (2)

المركبة الجمالية: تحقق قابلية الجمل في ذاتها، ومعناها، وعلاقات الحقيقة التي توحد بينها.

المركبة الخطابية: حيث تتصهر الجملة في تركيب النص.

المركبة التداولية: وهي مجال الحق و الباطل، حيث الجملة التي أصبحت لفيضا تؤول في الوضع التلفظي.

ويلخص ما سبق في المخطط الآتي: (3)



مجال الحق

والباطل

مجال الأحداث

النصيّة

مجال ظروف

الحقيقة

(*) البراجماتية المنهجية Pragmatique intégrée تجعل القيمة = ر. ر. ل، قيمة فرعية مقارنة بعيمة المنصوص

Jacques Morschler et Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique

الحجاجية. ينظر:

de pragmatique, Éd. du Seuil, 1994 p.87

(1) ينظر: جان سرفوني، الملفوظية «دراسة»، ص114-115.

(2) ينظر: روبر مارتن. في سبيل منطق للمعنى، ص297.

(3) السابق، ص298.

يرى «مارتان» أنّ المكون الدلالي يمكننا من تحديد شروط حقيقة الجملة المتضمنة إنجازات و إشارات، ولا تتدخل البراغماتية على مستوى الجملة التي هي مجرد كائن افتراضي، وتتدخل فقط على مستوى تكرار الجملة في وضع خاص.⁽¹⁾

ويعتبر «مارتان» الجملة دليلا وهي «أيضا في الوقت نفسه بثية وانعكاسية، إنها بثية بما تعنيه وهي انعكاسية بما هي هي، وبما تريبه بذاتها، إنّ الجملة: رأسي يؤلمني، لا تعني التأكيد إنها التأكيد، هل عاد؟ لا تعني الاستفهام هي استفهام...»⁽²⁾

تحدث «مارتان» -أيضا- عن «الأفعال المشتقة» Actes Derives التي يسميها «الأفعال التأثيرية»⁽³⁾، و القول الذي يحيل على الحدث ذاته الذي يشكله الحدث الذي يتمثل في القول «أقول»، فالفعل «قال» يعد بالنسبة إليه أحسن فعل انعكاسي أو إنجازي، كما يثير «مارتان» قضية التلفظ وشروط التعاون التي تتلخص في شرط الجودة، أي صدق القول، وحقيقته، ومشروعيته، و شرط الكم، أي التميز، و ملاءمة القول و تبريره.⁽⁴⁾

تحقيق القول-فيما سبق- أن هذه الاتجاهات، وإن اختلفت، تعكس آراء أصحابها وتوجهاتهم، و تنقسم مبادئ مشتركة؛ لأن أربابها استفرغوا الجهد في سبيل دراسة البعد الاستعمالي للغة، فطفقوا يولون الاهتمام لأطراف التواصل ومقاصد المتكلمين ومقام الخطاب.

2-2- محاور التداولية:

ترتكز التداولية على الجانب التواصلية، هذا الأخير يتطلب مجموعة من الأدوات الإجرائية، التي يمارس بها المتخاطبون طقوس التواصل، الذي لن يحقق الهدف المنتظر منه إلا إذا ارتاد آفاق الفعل والممارسة، لذلك كان قوام الدرس التداولي

(1) ينظر: جان سرفوني، المفوضية «دراسة»، ص116.

(2) روبر مارتن، في سبيل منطق للمعنى، ص329.

(3) ينظر: جان سرفوني، المفوضية «دراسة»، ص117.

(4) ينظر: روبر مارتن، في سبيل منطق للمعنى، ص329-342.

شبكة تحليل معاصرة، تعتمد مفاهيم من قبيل الأفعال الكلامية والافتراض المسبق و نظرية الملاعمة... التي تعد بمثابة ركائز له.

أولاً: الأفعال الكلامية أو الأعمال الكلامية: ⁽¹⁾ Speech act

ولدت هذه النظرية من رحم الفلسفة والمنطق، وهي مدينة بوجه خاص لآراء «فتجنشتاين»، التي تنبأها في البداية «أوستين» وبعده «سيرل» وعمقها، فقد رأى «فتجنشتاين» «الأنشطة اللغوية و غير اللغوية تشكل كلية معقدة توجد لها أعرف الفعل اللغوي Gepflogenheiten لا تقرر للأبد، ولا تخضع للاعتباطية الفردية بل تمثل قواعد تابعة، ونتيجة لذلك مفهومة أيضا من السياق الاجتماعي» ⁽²⁾ وتوصف بأنها أحد أهم محاور الدرس التداولي الحديث فهي مبحث أساسي « لدراسة مقاصد المتكلم ونواياه، فالمقصد يحدد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها وهذا ما يساعد المتلقي على فهم ما أرسل إليه، ومن ثمة يصبح توفر القصد والنية مطلباً أساسياً، وشرطاً من شروط نجاح الفعل اللغوي الذي يجب أن يكون متحققاً ودالاً على معنى» ⁽³⁾

(1) تجاذبت هذا المصطلح ترجمات كثيرة، نذكر منها:

أ. Les actes de langage (الأفعال أو الأعمال اللغوية)

ب. Les actes de Parole (الأفعال أو الأعمال الكلامية)

ج. Les actes de discours (الأفعال أو الأعمال الخطابية)

ينظر: خالد ميلاد الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سلسلة اللسانيات مج15، جامعة منوية، كلية الآداب واللغات والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421 هـ - 2001م، ص499 (الهامش)

عدّ «جون ليونز» J.Lyons مصطلح « فعل الكلام» مصطلحاً مضللاً، فهو يعطي وزناً كبيراً لذلك الجزء من إطلاق الوحدات الكلامية الذي يؤدي إلى نقشها في الوسط المادي الصوتي، « الفعل اللغوي» يعتبر أفضل بكثير من مصطلح «فعل الكلام» ينظر: جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب دار الشؤون الثقافية العامة بغداد - العراق، ط1، 1987، ص189.

(2) جرهارد هلبش، تطور علم اللغة منذ 1970، ص270.

(3) نعمان بوقرة، «نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية»، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص170.

مؤسس هذه النظرية هو «أوستين» أحد أبرز الفلاسفة التحليليين، من أهم أعماله في هذا المجال كتاب: «نظرية أفعال الكلام العامة»⁽¹⁾ وقد مرت هذه النظرية في نشأتها وتطورها بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة التأسيس مع أوستين.

مرحلة البناء مع سيرل.

مرحلة التأسيس: دشّن «أوستين» مبحثاً جديداً، سعى من خلاله إلى رسم مسالك جديدة للدراسات التداولية، انطلاقاً من أن «إنشاء جملة لسانية هو في حد ذاته فعل لغوي، ينتمي إلى نظرية اللغة، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من نظرية الفعل، حيث يحقق فعل القول في إطارها أفعالاً اعتقادية من قبيل التأكيد أو الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التعجب».⁽²⁾

وجوهر هذا الرأي أن «أوستين» يعدُّ اللغة وسيطاً لبناء الواقع والتأثير فيه، لا مجرد أداة للإخبار والوصف» اللغة ليست مجرد أداة للإخبار والوصف، بل وسيط لبناء الواقع والتأثير فيه وتحويله، وعليه فموضوع البحث يرتكز على ما نفعه بالتعبير التي نتلفظ بها (أفعال الكلام)».⁽³⁾

تبين لـ «أوستين» أن وظيفة اللغة، ليست مجرد كونها أداة لنقل الأفكار ووصف الأشياء، بل هي ميدان ننجز فيه أعمالاً؛ لذلك أوصى بضرورة الاهتمام بالجانب الاستعمالي أي التداولي للغة، مع ضرورة العناية بمقامات التخاطب» لقد كان هدف أوستين في البداية على الأقل أن يتحدى ما كان يعتبر مغالطة وصفية، وهي فكرة أن الوظيفة الوصفية الفلسفية المهمة الوحيدة للغة هي إنتاج عبارات خبرية صادقة، أو كاذبة، وعلى نحو أدق، كان أوستين يتهم على رأي عالم التحقق المرتبط بالفلسفة

(1) عنوان الكتاب «How to do think with words» تُرجم إلى الفرنسية بـ: «Quand dire c'est faire»

وترجم، إلى العربية بعنوان «نظرية أفعال الكلام».

(2) عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص65، وجرهارد هلبش،

تطور علم اللغة منذ 1970، ص271-272.

(3) حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2004، ص123، و عبد السلام

عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص62، وجون ليونز، اللغة والمعنى والسياق،

ص191، وعلي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء،

(ط1)، 1421هـ-2000م، ص63.

الوضعية المنطقية التي تفيد أن الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تنفيذها»⁽¹⁾

مرحلة تقسيم الكلام:

يرى «أوستين» أننا في الكلام ننجز الأشياء أي نخرجها من حيز العدم إلى الوجود، لذلك يقترح أن «يُنظر إلى الفعل اللغوي كجنس عام من ثلاث جهات، التلفظ والنطق والخطابة، ويختص فعل التلفظ بمخارج الحروف المادية، ويتعلق فعل النطق بمقاصد العبارة، أما فعل الخطاب فيهتم بمقاصد المتكلم الخارجة عن العبارة والمفهومة من السياق»⁽²⁾

قسّم «أوستين» الكلام إلى قسمين: قسم يتعلق بالملفوظات التقريرية (énoncés constatifs)، وينطبق على كل الملفوظات التي تقدم أخباراً يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وقسم ثانٍ يتعلق بالملفوظات الإنجازية (énoncés performatifs)، وهي التي لا تصف شيئاً فلا هي صادقة ولا كاذبة، بل تتجزّ فعلاً بواسطة التلفظ، وهو ما عبر عنه — dire c'est faire⁽³⁾

لاحظ «أوستين» أن الكثير من الجمل، التي تصف الكون يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب في حين توجد جمل أخرى، لا تصف الكون، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، أطلق «أوستين» على الأولى وصفية، أما النوع الثاني فسماه الجمل الإنشائية، التي تتفرد بعدد معين من الخصائص لا توجد في الجمل الوصفية من ذلك «أنها تُسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال وتتضمن فعلاً من قبيل «أمر» و«وعد» و«أقسم» و«عمد»، ويفيد معناه على وجه الدقة إنجاز عمل، وتسمى هذه الأفعال أفعالاً إنشائية»⁽⁴⁾.

(1) جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص 191، و مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 68.

(2) أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط.)، 1991، ص 07.

(3) ينظر نفسه، ص 39، وجان سيرفوني، الملفوظية «دراسة»، ص 95-96، ومحمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 62-63، وصالح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 140.

(4) آن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد من التواصل، ص 31.

مرحلة إعادة النظر في التقسيم السابق:

إنَّ المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية ليست بالبساطة التي يمكن أن تُتصور، ومرد هذا أنَّ بعض الجمل الإنشائية على سبيل المثال -ليست مسندة إلى ضمير المتكلم، ولا تتضمن فعلا إنشائيا، كجملة: «رُفعت الجلسة»، وقد قادت هذه الملاحظة إلى «تميز جديد لا يزال مقبولا إلى يومنا هذا، فهو يقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل»⁽¹⁾

مرحلة التصنيف العام للأفعال الكلامية:

تحول الاهتمام من الجملة في ذاتها باعتبارها نمطا، إلى البحث في مختلف تمظهراتها، وهو ما قاد «أوستين» إلى محاولة الإجابة عن السؤال الآتي: كم معنى هناك على أساسه يكون قول شيء هو نفسه فعل شيء؟ أو يكون متضمنا في قولنا شيئا فعلنا لشيء معين؟ أو يكون بواسطة قولنا شيئا فعلنا لشيء ما.⁽²⁾

وكانت محصلة هذا السؤال، أن ميّز «أوستين» أفعالا ثلاثة ترتبط بالقول، وهي على النحو الآتي:⁽³⁾

(1) نفسه ص 31.

(2) ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت (د.ط)، 1994، ص 07، وجان سيرفوني، الملفوظية «دراسة»، ص 100.

(3) ينظر: بالمر، علم الدلالة (إطار جديد)، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - مصر، 1992، ص 211-212، وفيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 46، وفان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، (د.ط)، 2000، ص 263 إلى 267، وأبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوة الكلمات، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية، عدد 62-63، ماي 2001، ص 138، ونصيرة عمري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة ملتقى علم النص، قسم اللغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 82 إلى 86، و عبد السلام عشير، الكفايات التواصلية اللغة وتقنيات التعبير والتواصل، منشورات Top édition، الدار البيضاء، (ط1)، 1428هـ-2007م، ص 64.

فعل القول: Locutionary act: ويراد به تركيب الألفاظ في جمل مفيدة وسليمة، إنه فعل إنتاج الأصوات وتركيب الكلمات في بناء، لا يحدد عن قواعد اللغة، ويحمل دلالة معينة طبقاً للأفعال الفرعية الثلاثة الآتية:

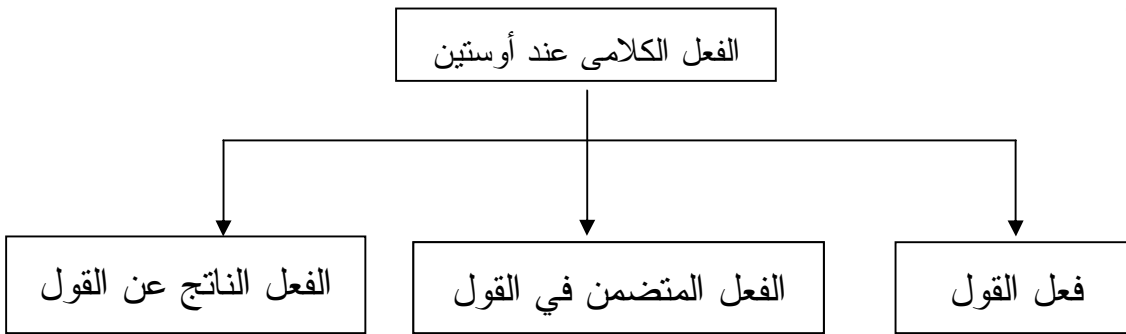
الفعل الصوتي،⁽¹⁾ والفعل التركيبي،⁽²⁾ و،الفعل الدلالي.⁽³⁾

أ- **الفعل المتضمن في القول: Illocutionary act:** هو الذي يكون لفعل القول فيه قيمة ما، أي قولنا شيئاً يستدعي غالباً بعض الآثار في المشاعر والأفكار لشخص ما، والنية والمقصد أو الغرض من إثارة هذه الآثار، إنَّ الفعل المتضمن في القول هو الفعل الذي ننجزه أثناء القول.

الفعل الناتج عن القول: أو الفعل بواسطة القول: Perlocutionary act: هو الأثر غير المباشر الذي نحققه بالقول، أي ما يصاحب فعل القول من أثر لدى المخاطب كالإقناع والتضليل، وقد اعتمد «أوستين» في تعريفه لهذا الفعل على مفهوم الأثر الناتج والتأثير عن قول شيء.

ويمكن تلخيص التصنيف العام للأفعال الكلامية عند «أوستين» وفق الخطاطة

الآتية:



حقيق بنا أن نشير إلى أن هذه الأفعال الكلامية الثلاثة لا تحدث تباعاً، بل هي تعبير عن جوانب مختلفة لحدث لغوي واحد، فقول الأم لابنها: الكلب يعض، فهي تنتج قولاً،

⁽¹⁾ **الفعل الصوتي:** هو أداء فعل نطق الأصوات noises معينة والمنطوق هو الصوت phone، ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص184، و فان ديك، النص و السياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، ص263-264.

⁽²⁾ **الفعل التركيبي:** هو فعل نطق ألفاظ vocables أو كلمات words معينة، أي أصوات من أنماط معينة تنتمي إلى مفردات لغوية grammar محددة و بتنظيم intonation معين. ينظر نفسها.

⁽³⁾ **الفعل الدلالي:** هو أداء فعل استعمال الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها «معزى» Sense معين محدد تقريباً و«إشارة» Reference محدد تقريباً، والمعزى و الإشارة يساويان المعنى Meaning ينظر نفسها.

ثم تنطقه، ويترجم تعاقب الرموز فيه معنى محددًا والأم إن تنطق هذا القول فهي في الوقت نفسه تصدر تحذيرًا، فهي تُتم فعل إنجاز نظريًا، وإذا اختار الطفل بعد ذلك طريقًا آخر فإن النتيجة الأثر للقول نفسه، فعل إنجاز تام.⁽¹⁾

لقد شكلت أبحاث «أوستين» منطلقًا جديدًا للكثير من اللسانيين الذين جاؤوا بعده كـ«سيرل»، و«أزوالد ديكر»، و«بروندونر» Berrendonner، و«جرايس» الذين طوروا هذه النظرية ومنحوها أبعادًا جديدة.

تقسيم أوستين للأفعال الكلامية:

ارتأى «أوستين» أن يصنف الأعمال التي ننجزها بواسطة اللغة إلى خمسة أقسام استنادًا لقوتها الإنجازية^(*) وهي:⁽²⁾

1- الحكميات: verdictives: تتمثل في الحكم نحو الإدانة، أو الفهم، أو إصدار أمر، أو الوصف، أو التحليل..

2- التنفيذيات: Exercitives: وتقضي بمتابعة أعمال مثل الطرد أو العزل أو الاستقالة، ويبدو هذا القسم فسيحًا جدًّا، يتم التمييز بين الأعمال المندرجة فيه وبين الأعمال المندرجة ضمن الصنف الأول، بكون التنفيذيات هي أعمال تنفيذ وليست في حد ذاتها حكميات.

3- الوعديات Comissives: هي إلزامات للمتكلم بأداء فعل ما من أمثلتها: الوعد والموافقة والتعاقد والعزم والقسم.

4- السلوكيات Behabitives: هي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير نحو الاعتذار والشكر والتهنئة والترحيب والكره والتحريض.

(1) ينظر: فولفجانج هانيه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة، فالح بن شبيب العجمي، النشر العالمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1419 هـ - 1999م، ص 64.

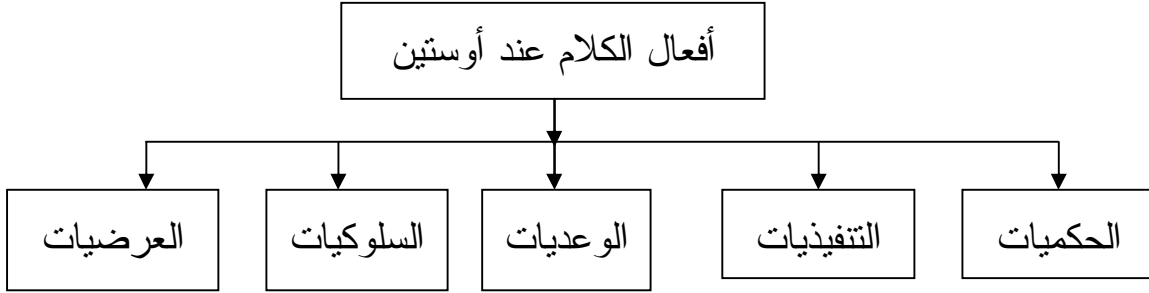
(*) : في إطار نظرية «الأفعال الكلامية» فإن دلالة جمل اللغات الطبيعية تشتمل على:

أ- محتواها القضوي: (Propositional content) أو مجموع دلالات مكوناتها مضمومة.

ب- قوتها الإنجازية (Illocutionary Force) التي يمكن أن تكون "إخبارًا" أو "استفهامًا" أو "أمرًا"، ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء- المغرب، (ط1)، 1406 هـ - 1986م، ص 105.

(2) ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 62، و طالب سيد هاشم الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين، ص 10-11.

العرضيات Expositives: توضح علاقة أقوالنا بالمحادثة، و تتضمن أفعالاً لتقديم وجهات النظر وتوصيل الحجة، وتوضيح الاستعمالات والدلالات، ومن بين أمثلة هذه الأفعال التي أوردتها «أوستين»: أؤكد، و أنكر، و أعترض. ويمكن تلخيص تقسيم «أوستين» لأفعال الكلام في الخطاطة الآتية:



وقد قوبل هذا التقسيم بالرفض حيناً وبالهشاشة أحياناً أخرى، لوجود نوع من التداخل بين هذه العائلات، وانعدام حدود واضحة تفصل بينها. (1) لكن رغم هذا فالأوستين الفضل في وضع «بعض المفهومات المركزية في النظرية، ومن أهمها تمييزه بين محاولة أداء الفعل الإنجازي والنجاح في أداء هذا الفعل، وتمييزه بين ما تعنيه الجملة وما قد يعنيه المتكلم بنطقها، وتمييزه بين الصريح من الأفعال الأدائية والأولى منها، فضلاً عن تحديده للفعل الإنجازي الذي يُعد مفهوماً محورياً في هذه النظرية». (2)

حاصل النظر أنّ الأبحاث توالى في هذا المنحى وتجاوزت الطابع اللغوي والفلسفي والأخلاقي، الذي بنى عليه «أوستين» مجمل تصوراتهِ وهذا بغية بناء هذه التصورات وفق أبعاد أخرى، وهو ما فعله «سيرل» بعد ذلك.

2- مرحلة البناء مع سيرل:

أسهم أوستين -كما مرّ بنا- في نظرية أفعال الكلام أيّما إسهام فجمع أفعال الكلام، ثم صنفها وفهرسها، و حدد لها في المقابل معانيها، ثم جاء «سيرل»، ليكمل عمل «أوستين» من خلال تقديم الإطار العام النظري المطلوب لهذه النظرية، بغية تدعيم البعد التواصلّي وتطويره، و داخل هذا الإطار أوضح "سيرل" اتحاد الأبعاد الثلاثة

(1) ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص500، ومسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، الفصل الثالث، ص104-145.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص71.

المتضمنة في الفعل الكلامي وهي: المنطوق Utterance، والمعنى Meaning، والفعل
(1).Action.

تأقّف «سيرل» حصيلة أستاذه «أوستين» الذي كان تأثيره فيه « عظيمًا وقويًا وبالغًا
جدًّا، وفي غير موضع من كتاباته يكشف سيرل عن هذا التأثير، ولسان حاله يقول إنني
مهما بلغت من القول فلن أسرف فيما أنا مدين به لهذا الفيلسوف من الناحيتين العلمية
والشخصية على حد سواء». (2)

مارس «سيرل» الفلسفة بوصفها تحليلًا مفهوميًا Cenceptual analysis وقد تأثر في
ذلك بمنهج التحليل اللغوي في أكسفورد، ولم يتوقف عند هذا الحد فكانت دراسته للغة
في كتابه « أفعال الكلام » بمثابة خطوة أولى في رحلة طويلة لا تعدو أن تكون اللغة
معلمًا واحدًا من معالمها، أما بقية المعالم الأخرى فكانت الوعي، والقصدية (*) ونقد
الذكاء الاصطناعي، والواقع الاجتماعي. (3)

يعرف «سيرل» أفعال الكلام بأنها « أقل الوحدات في التواصل اللغوي أو قل إنَّ الفعل
الكلامي هو أقل وحدة في استعمال اللغة الفعلي» (4)

(1) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص54، ومحمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في
البحث اللغوي المعاصر، ص71.

(2) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص37، ومحمد العبد، العبارة والإشارة دراسة في
نظرية الاتصال، مكتبة الآداب القاهرة، (ط2)، 1428هـ -2007م، ص71.

(*) ركز «سيرل» على مفهوم القصد « باعتبار فعل الكلام مظهرًا من مظاهر القصدية ذلك أن معرفة الرسالة أو القول لا
تنحصر في فهم نظام اللغة وحده، بل يتطلب الأمر معرفة مسبقة بالسياقات التي تتجاوز حدود الدلالة اللسانية، التقليدية
إلى خلق دلالات، تنسجم وتتلاءم وفعل الكلام باعتباره مظهرًا للقصدية..» عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير
مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص71، وعمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة مقارنة حجائية للخطاب
الفلسفي، منشورات الاختلاف الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون بيروت-لبنان، (ط1)، 1430هـ -2009م،
ص71-72.

(3) ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص41-42.

(4) نفسه ص54.

(**) : القوة المتضمنة في القول: Force Illocutionnaire

» لو انطلقنا من الأمثلة التالية : 1- تكلمت فاطمة.

2- هل تكلمت فاطمة.

3- لم تتكلم فاطمة.

ويمكننا أن نلخص مجمل جهود «سيرل» فيما يلي:

أولاً: تحليل الفعل الكلامي إلى قوة متضمنة في القول (***) ومحتوى قضوي (***) (1):

ميّز سيرل في نظرية أفعال الكلام بين قوة أو نمط الفعل الكلامي Force or type of speech act والمحتوى القضوي للفعل الكلامي propositional content of speech، فيستطيع المتكلم أداء ثلاثة أنواع مختلفة من الفعل الكلامي، ينطق بثلاث جمل مختلفة حتى لو كانت تتضمن شيئاً مشتركاً، ولتوضيح الفكرة نسوق الأمثلة الآتية: أترك الحجرة.

سوف تترك الحجرة.

هل ستترك الحجرة.

الملاحظ أنه في كل جملة يتم التعبير عن مضمون قضوي مؤداه أنك سوف تترك الحجرة، لكن طريقة التعبير عن هذا المضمون القضوي تأتي في صور مختلفة من الأفعال الكلامية؛ فالفعل الكلامي الأول له قوة الأمر أو الطلب، والفعل الثاني له قوة التنبؤ، والفعل الثالث له قوة السؤال، فتكون بذلك البنية العامة للفعل الكلامي هي ق(م) حيث تدل (ق) على القوة المتضمنة في الكلام للأمر والسؤال، وتدل (م) على المضمون القضوي، وهو أنك ستترك الحجرة.

فعند النطق بهذه الجمل ينجز المتكلم ثلاثة أنواع من الأفعال في وقت واحد وهي: (2)

لتبين لنا اشتراكها في المحتوى القضوي [تكلم+فاطمة]... وإختلافها في الأعمال اللغوية المتحققة:

(1) الإثبات، (2) الاستفهام، (3) النفي، وهذا ناجم عن كوننا سلطنا قوى متضمنة في القول مختلفة على القضية نفسها (قوة الإثبات، قوة الاستفهام، قوة النفي)...» أن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم حديد في التواصل، ص270-271.

(***) المحتوى القضوي: contenu propositional: «هو عند فلاسفة التحليل ما يقال في مقابل ما نتحدث في شأنه، وإثر أوستين إقترح الفيلسوف جون سيرل، التمييز بين المحتوى القضوي لقول ما وبين قوته المتضمنة في القول، فهو إذن عنصر من البنية الدلالية، للعمل المتضمن في القول، يتركب من الجمل والإحالة، ففي قول من قبيل "أعدك بأن سألورك" يعتبر لفظ "أعدك" واسماً للقوة المتضمنة في القول أما "سألورك" فهو واسم المحتوى القضوي» نفسه ص273.

(1) ينظر: نفسه ص33، وخالد ميلاد، الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص501.

(2) ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص72، وجرهارد هلبش، تطور علم اللغة منذ

1970، ص281-282.

الفعل النطقي: ويتمثل في نطقك الصوتي للألفاظ متبعا في ذلك القواعد النحوية والمعجمية الصحيحة.

الفعل القضوي: ويتجسد في مرجع، هو محور الحديث.

الفعل الإنجازي: وهو الأمر في الجملة الأولى والثانية، والاستفهام في الجملة الثالثة.

يرى سيرل أنني «حينما أنفث واحدة من تلك النفثات السمعية في موقف كلامي اعتيادي يمكن القول أنني أؤدي فعلا كلاميا، وتقع الأفعال الكلامية في عدة أنواع، فبواسطة هذه النفثات السمعية، أصدر حكما، أو أسأل سؤالا أو أصدر أمرا، أو أطلب طلبا، أو أفسر مشكلة علمية، أو أتنبأ بحدث في المستقبل»⁽¹⁾

ثانيا: الفعل اللغوي مرتبط بالعرف اللغوي والاجتماعي: يرى «سيرل» أن الفعل الكلامي لا يقتصر فقط على مراد المتكلم، بل يتعداه إلى ارتباطه أيضا بالعرف اللغوي والاجتماعي⁽²⁾، فالمعنى أكثر من أن يكون مسألة قصد، إنه أيضا مسألة اصطلاح⁽³⁾.
ثالثا: الشروط التي يجب أن تحققها أفعال الكلام لتضمن إنجازا موفقا: ركز «سيرل» في دراسته أيضا على أفعال الكلام غير المباشرة فسعى إلى بناء نظرية متكاملة، محدد لها شروط كفاية الفعل الكلامي، هذه الشروط التي يجب أن تحققها أفعال الكلام لتضمن الإنجاز الموفق وهي:⁽⁴⁾

شروط مضمون القضية: وظيفتها وصف مضمون الفعل، إذ يمكن أن يكون مجرد قضية بسيطة أو دالة قضوية أو فعلا للمتكلم أو لأحد المتخاطبين.
الشروط التمهيديّة: تقتضي توفر الشروط الأولية لتحقيق الفعل الكلامي المباشر، ولتوضيح الفكرة نسوق المثال التوضيحي الآتي:

(1) جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ص 201.

(2) ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 73.

(3) ينظر:

Jhon Searle, Speech acts, Cambridge University Press, 1970, p.45

(4) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 125، ومحمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 74-75.

إذا تعلق الوضع-مثلا- بالأمر فمن الواجب أن يتمتع الأمر بسلطة تُحوّل له إصدار الأمر، كما تقتضي أن يعلم الأمر بأن المأمور قادر على إنجاز ما أمر به، كما يفترض أن يكون على بيّنة من أن المأمور لن يقوم بذلك الفعل من دون أمر.

شروط الصدق: تحدد الحالة النفسية للمتكلم وقت إنجاز فعل الكلام.

الشروط الجوهرية: ترصد الغرض التواصلية من الفعل التكلمي الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة، وتفرض عليه الانسجام في سلوكياته مع ما يفرضه عليه ذلك الفعل.

رابعا: تقسيم المنطوقات باعتبار المطابقة: انتهى «سيرل» إلى أن الطرق التي يرتبط بها مضمون القضية مع العالم الخارجي و تتحدد على أساسها اللغوي، أربعة هي: (1)

اتجاه المطابقة من القول إلى العالم: في حالة تطابق المحتوى القضوي مع حاصل مستقلّ في العالم الخارجي، وهو اتجاه يناسب عمل الإخبار، يتحقق النجاح.

اتجاه المطابقة المزدوج: يتحقق النجاح في المطابقة بتغيّر العالم الخارجي، ليطبّق المضمون القضوي بتمثيل العالم على أنه تغيّر على هذا النحو، وهو ما تختص به أعمال الإنشاء الإيقاعي.

ج- اتجاه المطابقة من العالم إلى القول: يتحقق النجاح في المطابقة بتغيير العالم ليطبّق المحتوى القضوي للعمل المقصود بالقول، وهو ما يناسب الأوامر والطلب عموما.

د- اتجاه المطابقة الفارغ: يقع القول عموماً مع افتراض حصول المطابقة، وهو ما تختص به أعمال الإفصاح والانفعال.

خامسا: شروط تصنيف القوى المقصودة بالقول عند «سيرل»: هناك جملة من المقاييس والشروط التي وضعها «سيرل» لتصنيف الأعمال اللغوية، هذا التصنيف الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون تصنيفا للقوى المقصودة بالقول، ضمن مجموعة من المقاييس والشروط المضبوطة التي يبلغ عددها اثني عشر بعداً مميزاً: (2)

(1) ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص503- 504، وصلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص225، و محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص76-77.

(2) ينظر: محمد أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص75- 78، و خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص502- 503.

مميّز الغرض من العمل اللغوي: إن الغرض الإنجازي للأمر-مثلا- هو محاولة التأثير في السامع ليقوم بفعل ما، وأن الغرض الإنجازي من الوعد هو إلزام المتكلم نفسه بفعل شيء ما للمخاطب.

مميّز اتجاه المطابقة بين القول والكون: يكمن اتجاه المطابقة في بعض الأفعال الإنجازية من الكلمات إلى العالم، كإخباريات، وهو في بعضها من العالم إلى الكلمات كالوعد والرجاء.

مميّز الحالة النفسية المعبر عنها: فالذي يعتذر يعبر عن الندم على ما بدر منه، في حين الذي يأمر أو يطلب أو يرجو يعبر عن رغبة في أن يُنجز المخاطب الفعل.

مميّز الدرجة في القوة والتأكيد: يتضح جليا من خلال المثالين الآتيين:
أقترح أن نذهب إلى الجامعة.

أصر على أن نذهب إلى الجامعة.

تتفق الجملة (أ) مع الجملة (ب) في الغرض الإنجازي، لكنه عرض في كل منهما بدرجة متفاوتة في القوة، فكان أقوى في الجملة (ب) منه في الجملة (أ).

مميّز منزلة المتكلم من المخاطب: إن مكانة الضابط تخول له أن يأمر الجندي أن يفعل شيئا، في حين أن الجندي لا يأمر قائده بل يرجوه أو يقترح عليه.

مميّز الاختلاف في ارتباط العمل بمصلحتي كل من المتكلم أو المخاطب: أي الاختلاف في طريقة ارتباط القول باهتمامات المتكلم والسامع كالاختلاف بين المدح والثناء أو التهنة والتعزية.

7- مميّز علاقة العمل بسائر عناصر الخطاب والسياق الذي يرد فيه: فكلمات من قبيل أجيب، أو أستدل أو أستنتج ونحوها تربط الأقوال التالية بالأقوال السابقة، وبالسياق الملابس لها.

8- مميّز مضمون القضية من حيث الوجود وعدم الوجود: كالاختلاف بين الإخبار والتوقع، فالإخبار يكون عن أمر مضى، والتوقع يكون لأمر مستقبل.

9- مميّز ما بين أعمال لغوية لا تحقق إلا بقوة قول صريحة وأعمال أخرى تتحقق بعمل قول صريح أو عمل قول أولي ضمني: يوضحه المثال الآتي: شخص يريد تصنيف أشياء معينة في الخانتين (أ) و(ب) يستطيع هذا الشخص أن يصنف هذه

الأشياء ويقول: أنا أصنف هذه الأشياء إلى (أ) أو (ب)، لكنه قد لا يحتاج إلى قول ذلك ويصنفها صامتاً.

10- مميّز ما بين عمل عرفي أو غير عرفي: كالزواج وإعلان الحرب فهما يقعان في إطار عرف غير لغوي في حين تقع أفعال مثل الوعد أو الإخبار في إطار العرف اللغوي.

11- مميّز ما بين عمل لغوي، يناسب فعله القولى الإنشاء وعمل آخر لا يناسب فعله الإنشاء: معظم الأفعال الإنجازية قابلة للأداء مثل: أقرر، وأعد، وأمر، ولكن ثمة أفعال لا تؤدي بالقول فقط؛ فأنت لا تستطيع أن تقنع شخصاً بشيء، بقولك: أنا أقنعك، أو أن تقزعه بقولك: أنا أفزعك.

12- مميّز الأسلوب في إنجاز العمل القولى: كالاختلاف بين الإعلان والإسرار فهما يتفقان في الغرض الإنجازي والمحتوى القضوي، ويختلفان في أسلوب الأداء. **سادساً:** أقسام الأعمال اللغوية عند «سيرل»: قسم «سيرل» الأعمال اللغوية إلى خمسة أقسام هي: (1)

أ- **التصريحات:** Déclarations: الغرض منها إحداث تغيير في العالم الخارجي، ويكون اتجاه المطابقة فيها مزدوجاً: من القول إلى العالم ومن العالم إلى القول من أمثلتها: أعلن الحرب عليكم.

ب- **الوعديات:** Promissifs: تهدف إلى جعل المتكلم ملتزماً بإنجاز عمل، حيث يجب أن يطابق العالم الكلمات؛ وتكون الحالة النفسية الواجبة هي صدق النية، وقد أخذ «سيرل» هذا القسم عن «أوستين»، مثاله سوف آتي.

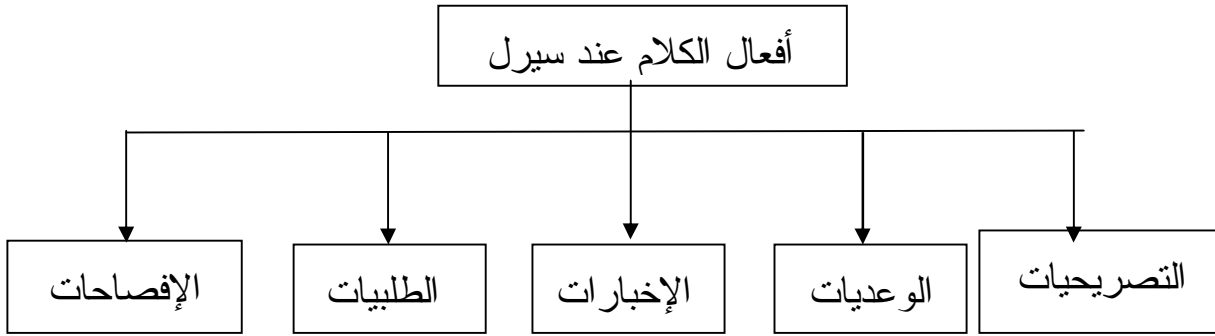
ج- **الإخبارات:** Assertifs: تتطابق الكلمات فيها مع العالم، والحالة النفسية هي اليقين بالمحتوى، مهما كانت درجة القوة مثالها: سيأتي غداً.

د- **الطلبات:** Directifs: أو الأوامر، ويكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمر ما، حيث يجب أن يطابق العالم الكلمات، وتكون الحالة النفسية رغبة أو إرادة مثالها: أخرج.

(1) ينظر: فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 66، وجون سيرل، العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي، ص 217-222، وخالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 505-508.

هـ- الإفصاحات: Expressifs: التعبيرات الغرض منها: التعبير عما نشعر به من حالات نفسية (انفعالية)، يشترط فيها أن تكون ثمة نية صادقة، لا توجد مطابقة الكون للكلمات، ويُسند المحتوى خاصة إما إلى المتكلم، أو إلى المخاطب، ومن أمثلتها: أعذرنني، أشكرك.

ويمكن لنا تلخيص تقسيم « سيرل » لأفعال الكلام في الخططة الآتية:



لقد سعى « سيرل » إلى بناء نظرية مكتملة الأواصر منتظمة، تقوم على فكرة أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية، مستعينا بجهود من سبقه، فقام بتعديل التقسيم الذي قدمه «أوستين» للأفعال الكلامية، والتفت إلى نوع آخر من الأفعال الكلامية غير المباشرة، ترتبط أساسا بما يسمى « الاستلزام التخاطبي » ولنا عودة للحديث عن هذه القضية في الفصول اللاحقة.

كان لنظرية أفعال الكلام السابق في محاولة بحث العلاقة القائمة بين الفعل والإيصال، لكنها بالرغم من ذلك لم تسلم من النقد الموجه لها، فقد عاب « جيفري ليتش » Leech- على هذه النظرية خلطها بين الفعل النحوي والفعل الوظيفي وبين الفعل الإنجازي.⁽¹⁾ كما يرى « دريدا » Derida- أن القصد في أفعال الكلام شيء يستحيل معرفته والجزم

⁽¹⁾ ينظر: أفعال الكلام، كيف تنجز الأشياء بالكلمات نظرية أوستين، عرض وترجمة، منصور العجالي، الموقع الإلكتروني،

به، وأن أثر التلفظ لقول ما لا يمكن التنبؤ به، ويسمي هذه الظاهرة بالتفتح الشبيه بانغلاق النبات وانتشار البذور Déhiscence⁽¹⁾.

محصول الحديث أن «سيرل» جمع في دراسته لأفعال الكلام بين نظرية أفعال اللغة ونظرية الفعل بشكل عام، ورفض أن يقيم حدودا فاصلة بين المعنى الوصفي والمعنى التداولي، ولا يقاس نجاح الأقوال باعتبار ما هو حقيقة أو خطأ، بل بما يحققه هذا الفعل الكلام.

ثانيا: نظرية الملاءمة: Théorie de la Pertinence:

صاغ «دان سبرير» D.Sperber، و«ديدر ولسن» D.Wilson نظرية الملاءمة التي تقوم على مبدأ المناسبة، ضمن نظريتهما التداولية المتصلة بعلم النفس المعرفي وبمنظومية «فودور»⁽²⁾.

قوام هذه النظرية نزعتان كانتا متناقضتين، فهي تجمع بين نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنوية في الطبقات المقامية المختلفة، وهي في الآن نفسه نظرية إدراكية⁽³⁾. وقد أخذت هذه النظرية من مجالين معرفيين هما:⁽⁴⁾

الأول: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصة النظرية القالبية Modularity لـ«فودور» Fodore

الثاني: من حقل فلسفة اللغة وتحديداً نظرية الاستلزام التخاطبي لـ«جرايس».

قام «فودور» من خلال نظريته القالبية بمعالجة عمليات الذهن من منطلق معرفي، فجعل الذهن متكونا من ثلاثة أنماط من القدرات أو الملكات هي: النواقل (Transducteurs)، والقوالب Modules، وأخيرا الأنظمة المركزية (Systèmes Centraux)، وتتفرع من هذه الأخيرة، مجموعة من الأنظمة هي: النظام المداري، والنظام المركزي المتخصص، والنظام المركزي غير المتخصص⁽¹⁾.

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص43 (المهامش)، وأن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص274.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص36.

(4) ينظر: نفسه.

يرى «فودور» أن اشتغال الذهن البشري هو اشتغال تراتبي وتجري فيه معالجة المعلومة عبر مراحل متلاحقة، وكل مرحلة تقابل مكونا من مكونات الذهن وهي: (2) **المُحوّلة**: تتلقف معطيات الإدراك الحسي ما يقع من صوت أو ظهور شيء على مستوى الرؤية أو القول، فيترجم هذا إلى نسق يقرأه النظام الذي سيشتغل في المرحلة التالية.

النظام الطرفي: الذي يقوم بمعالجة الترجمة التي قامت بها المُحوّلة بواسطة نظام طرفي يتمثل في منظومة مختصة بمعالجة المعطيات التي تدركها هذه الحاسة أو تلك. **النظام المركزي**: يصل إليه التأويل الذي يوفره النظام الطرفي المتخصص إلى النظام المركزي، فيقوم بإتمامه.

يرى «فودور» بحذر، إمكانية التوصل إلى وصف مناسب لاشتغال المُحوّلة واشتغال الأنظمة الطرفية، وقد أنزل «سبربر» و«ولسن» تداوليتهما ضمن مقاربة فودور، التي تتدرج بوضوح ضمن النظام المركزي، ومن هذا المنطلق تُمكن دراسة التأويل التداولي للأقوال من إيضاح طريقة اشتغال عمليات النظام المركزي. (3) عرفت مواقف «سبربر» و«ولسن» تطورا منذ نشر كتابهما «المنظومية المعقدة» Relevance Communication and cognition، فإذا كان «فودور» يميز بين النظام المركزي والمنظومات الطرفية التي مدخلها معطيات الإدراك، ومخرجها معطيات تصويرية تمثل مدخل النظام المركزي، فإن «سبربر» و«ولسن» يتفقان على أنه، لا يوجد نظام مركزي، بل هناك إضافة إلى المنظومة المتخصصة بمعالجة معطيات الإدراك، منظومات أخرى ومخارجها معطيات تصويرية conceptuels. (4)

مثما استفاد «سبربر» و«ولسن» من إسهامات «فودور» فقد أفاد أيضا من نظرية «جرايس» في المحادثة وإن افترقا عنه في بعض المسائل المهمة، فقد أعادت

(1) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص28.

(2) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص73-74، و عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص27-28.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص37-38، و آن رويول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص74-75.

(4) ينظر: آن رويول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص75.

نظرية الملازمة النظر في أبحاث «جرايس» مركزة على "مبدأ الملازمة" الذي اعتبرته قطب الرحي والنواة المركزية التي تختزل جميع المبادئ الأخرى، فهو يشكل في نظرها محور العملية التواصلية وأساسها.

وهو ما قادهما إلى التركيز على المقاربة النفسية عوض المقاربة المنطقية في التأويل. (1)

حدد «جرايس» مبدأ عاماً يقوم على أساسه الفعل التخاطبي الذي يختزل مجموعة من القواعد أطلق عليها «جرايس» اسم القواعد التخاطبية conversational maxims، وصنف هذه القواعد تحت أربع مقولات وهي: (2)

مقولة الكم quantity: ترتبط هذه المقولة بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب و تتحقق بقاعدتين:

اجعل إسهامك التخاطبي إجبارياً بالقدر المطلوب.

اجعل إسهامك التخاطبي إخبارياً أكثر مما هو مطلوب.

مقولة الكيف Quality: تترجم إلى قاعدة عامة: "حاول أن تجعل إسهامك التخاطبي صادقاً وتتجلى في قاعدتين:

لا نقل ما تعتقد أنه كاذب.

لا نقل ما تفتقر إلى دليل كاف عليه.

مقولة الإضافة relation: تترجم إلى قاعدة هي:

كن ملائماً.

(1) ينظر Sperber, D, Wilson, D: Relevance communication, Basil Black Well , Oxford 1986, p.13

و Lucien Sfez, Dictionnaire Encyclopédique de pragmatique , ED, Press universitaire de France, 1992, p30

(2) ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 87-88، وعبد الإله بوغابة وبشري العروضي، الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة ص 59-61.

و: Cossuta (Frediric): Elément pour la lecture des textes philosophiques, Brodas, Paris, 1989, pp:187,188.

مقولة **الجهة Manner**: القاعدة العامة التي تمثل هذه المقولة هي: «كن واضحا»،
ويندرج تحنها قواعد متنوعة مثل:

اجتنب غموض التعبير.

اجتنب اللبس.

كن موجزًا (اجتنب الإطالة بغير ضرورة).

كن مرتبًا.

يعتبر «جرايس» الملازمة قاعدة تتدرج ضمن قواعد الحوار الأخرى، وهي القضية التي عارضها «سبربر» و«ولسن» لكونها -حسب رأيهما- مبدأ ف«عبارها مجرد قاعدة يجعلها عرضة للاحترام والخرق، حالها في ذلك حال بقية القواعد الأخرى، وبالتالي تصبح معلقة بما يقوم به شخص ما في سياق محدد، بحيث، نتحدث عن الملازمة متى وجدت علاقة تربط الملفوظ بالسياق وبوضعية الخطاب من جهة، ومتى كان الاستلزام المرتبط بها صادقًا من جهة أخرى، ونقول بعدم ملازمتها كلما انتقلت العلاقة بينها وبين وضعية الخطاب أو السياق من جهة، ومتى كانت كاذبة من جهة أخرى»⁽¹⁾.

يرى «سبربر» و«ولسن» أن قاعدة العلاقة تكفي لتتوب عن مجموع القواعد؛ عن قاعدة الكم التي تتطلب أن تحوي مساهمة القائل كما مناسبة من المضمون وعن قاعدة النوع، وعن قاعدة الكيف، ويمكن تعويض جميع هذه القواعد بقاعدة واحدة هي قاعدة العلاقة التي تلزم بأن يكون حديثنا مناسبًا، وهذا الحديث المناسب يفرض تقديم كمية المعلومات المطلوبة كما يفترض أن نصدق القول، ونتكلم بوضوح ودون لبس.⁽²⁾

إنّ الملازمة التي حددها «جرايس» مقيدة وغامضة وهو الأمر الذي دفع «سبربر» و«ولسن» إلى إعادة تحديدها بالكف عن النظر إليها باعتبارها قاعدة فهي مبدأ يشكل أصل العملية التواصلية، وتكون الملازمة وفقا لذلك متعلقة بالسياق وغير مرتبطة بصدق القضايا المضمرة بل تقتضي أن تكون هذه القضايا صادقة وتتوفر على قوة معينة.⁽³⁾

(1) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص146.

(2) ينظر: آن رويول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص82

(3) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص146.

إنَّ تحديد الملاءمة يقتضي حضور عاملين يتمثلان في: (1)
المفعولات السياقية للمفوض.

المجهود المعرفي.

بموجب هذا التحديد كانت الملاءمة عند «سبربر» و«ولسن» بمثابة متغير تتحدد قيمته بحسب السياق المحدد سلفاً، وقد أضافا مفهوم الاستنتاج في تحديدهما للملاءمة وجعلاه يبنى على مفهومين هما:

أ- الاستنتاج غير البرهاني: ينطلق المؤول فيها إلى صياغة فرضية ما انطلاقاً من المؤشرات المقدمة وهي فرضية يمكن تأكيدها دون البرهنة عليها. (2)
ب- النسق الصوري: قوامه مجموعة من الرموز التي تتألف فيما بينها لتنتج قضايا معينة. (3)

تحقيق القول فيما سبق مركز في النقاط الآتية:

إنَّ الملاءمة هي علاقة تقوم بين الأشخاص والخطاب.

إنَّ النظر إلى الملاءمة مبدأً يسمح بتقديم نموذج سياقي واستنتاجي للتواصل، يعد ثمرة تصور معرفي لعمليتي البناء والفهم.

يرى «سبربر» و«ولسن» أنَّ قاعدة العلاقة تكفي لتتوب عن مجموع القواعد التي حددها «جرايس» لضبط الحوار.

ثالثاً: الافتراض المسبق: Présupposition

تعود المحاولات الأولى لدراسة الافتراض المسبق (*) إلى أحد فلاسفة أكسفورد وهو «ستراوسن» Strawson، الذي أعاد بلورة مفهوم كان متداولاً لدى الرياضي الألماني «فريجه». (4)

(1) ينظر: نفسه ص 147.

(2) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص 46.

(3) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 147.

(*) تقادفت مصطلح Présupposition جملة من الترجمات: فقد درج بعض الدارسين العرب على ترجمة هذا المصطلح بالمعطيات يقول «إبراهيم السامرائي»: «المعطيات، مادة جديدة، شاعت في كتابات الكتاب في عصرنا هذا في السنوات الأخيرة، وهي تقابل Donnée الفرنسية أو قل ترجمة لها، والكلمة الفرنسية وإن كانت تتصل بمادة «العطاء»، من حيث الأصل، ولكنها بعيدة عن مدلول العطاء، إن الكلمة تعني المعلومات أو الأفكار الثابتة التي تنجم عن قضية من القضايا» التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط3)، 1983، ص 238-239

قوام الافتراض المسبق المعطيات والافتراضات التي ينطلق منها الباحث والمتلقي في كل تواصل لساني إنساني، هذه الافتراضات هي نقطة اتفاق بينهما، وتشكل خلفية تواصلية ضرورية لنجاح عملية التواصل، وهذه الافتراضات تكون جزءاً من الملفوظ وليست خارجية عنه.⁽¹⁾

فإذا قال (أ) لـ (ب) أغلق الباب فمن المفترض سلفاً، أنّ الباب مفتوح، وهناك مبرر لإغلاقه، وأنّ المخاطب قادر على الحركة والقيام بفعل الغلق.

لأهمية الافتراض المسبق في العملية التواصلية، كان محط دراسة و تحليل واهتمام من قبل علماء الدلالة، الذين نبهوا لضرورة توخي الدقة والحذر في دراسته وهذا راجع لسببين هما:⁽²⁾

أولهما: كثرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، بالبحث والدراسة، وفق نظريات مختلفة، ووجهات نظر متباينة فيجد الباحث نفسه أمام ركام من الآراء التي يكتنفها الغموض واللبس.

ثانيهما: الخلط بين الاستعمال العام للفظ الافتراض المسبق في لغة الحياة اليومية، والاستعمال الاصطلاحي في الدرس التداولي وتوضيح القضية نسوق المثال الآتي:⁽³⁾

ويترجم المصطلح أيضاً بـ: «الافتراض الضمني»، ينظر: علم الدلالة إطار جديد، بالمر ترجمة، صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1992، ص224، والاضمارات التداولية، ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، (ط1)، 1998، ص114، و الافتراض السابق، ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص26، و الافتراض المسبق، ينظر مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة بالقول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص58، والتداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص30، وقد اعتمدت في دراستي هذه ترجمة «مسعود صحراوي» «الافتراض المسبق» وسرت على هديه لأنها في رأينا الترجمة الأقرب في دلالتها للمصطلح الأجنبي *Présupposition*، الذي يعتمد فيه على المعطيات المسبقة التي يتم الانطلاق منها والبناء عليها.

(4) ينظر: محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص27. (الهامش)

(1) ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص58، وحفناوي بعلي، «التداولية البراغماتية الجديدة خطاب ما بعد الحداثة»، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص57.

(2) ينظر: محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص27-28- نقلًا عن Levinson, S.C: Deiscis in: Bright, w(ed)1992, international Encyclopedia of linguistics, oxford university Press, P167

(3) ينظر: نفسهما.

كتب زيد رسالة إلى عمرو، فيفترض السامع مسبقاً أن عمرًا يقرأ-أما في الاستعمال الاصطلاحي فالافتراض مقيد باستدلالات تداولية pragmatic inferences، تحكمها بعض الاختيارات اللغوية.

يتناول بعض الدارسين علاقات الافتراض المسبق داخل الجملة، فينظرون إلى الافتراض المسبق على أنه ذلك الجزء التحتي للجملة، التي يعتبرها المتحدث معطاة، ويكون بوسعنا إذا لم يكن في الجملة نفسها استنتاج المعطاة فإن هذه الجملة تهدف إلى إظهار علاقة الاقتضاء المقصودة، التي تتجاوز ما يسمى بعلاقة التضمن Inclusion القائمة بين محمولين. (1)

من الدارسين من يضع حدوداً فاصلة بين المضمّر من الملفوظات وما يسمى بالمقتضيات: Les présupposés، ومن هؤلاء «مانقونو» D. Maingueneau الذي جعل المستلزم تأويله ثابت في حين أن المضمّر، تأويله غير مستقر، ولعل التوجه اللساني لـ: «مانقونو» هو الذي جعله لا يتوقف عند حدود دراسته المضمّر فحسب، بل تجوزه إلى دراسة المستلزمات باعتبار أنها تعتمد اعتماداً واضحاً على العنصر اللغوي الحاضر، في الملفوظ، ويمكن أن نستنبطها منه مباشرة. (2)

على نهج «مانقونو» ميّز بعض الباحثين أيضاً بين «الاقتضاء» و«الافتراض المسبق»، فجعلوا الاقتضاء علاقة بين جملتين أو قضيتين يقتضي صدق الأولى، منهما صدق الثانية، فكون جملة: أرى حصاناً، صادقة، تستلزم أن تكون جملة أرى حيواناً صادقة أيضاً، وقد أصبح الاقتضاء في الدراسة الدلالية المتأخرة مقابلاً للافتراض الدلالي المسبق. (3)

(1) ينظر: هريبرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ترجمة قاسم مقداد، منشورات وزارة الثقافة دمشق، دراسات لغوية (1)، (د.ط)، 1990، ص 104 وج-ب-بروان وج-يول، تحليل الخطاب ترجمة محمد لطفي الزليطني ومينير التركي، منشورات جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1418هـ -1997، ص 37.

(2) ينظر: عبد القادر بوزيد، «ملاحظات مقارنة بين بعض الاتجاهات التداولية: باختين ومانقونو، أمودجا»، أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 47-48.

(3) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 29.

وتقيم «أوركينيوني» Orcchioni حدودًا فاصلة بين الافتراض المسبق والقول المضمر، فتجعل الأول متعلقًا مباشرة بالبنى التركيبية العامة، أما القول المضمر، فيتم استنتاجه انطلاقًا من الخلفية الموسوعية والبلاغية، والتداولية للباث والمتلقي.⁽¹⁾

يرى «بالمر» Palmer أن من الدارسين من أفسد الافتراض المسبق؛ لأنه نظر إليه من زاوية « ما يعتقد المتكلم والسامع» وقرنوا ذلك بما هو صادق أو كاذب، ورأى في ذلك تضليلًا لسببين:⁽²⁾

أولهما: أننا يجب أن نفترض دائمًا ما لم يكن التضليل متعمدًا أن المتكلم يعتقد ما يؤكد به قدر ما يفترضه ضمانيًا.

ثانيهما: لا تهتم أبدًا بالسلوك اللغوي للمتكلمين الفرديين، فلا يعد صميم عملنا أن واحدًا يعتقد أن كلمة «الغنم» تشير إلى «البقر».

عولج الافتراض المسبق ضمن ما يسمى بالإطار التكاملي، أي اشتقاق الافتراضات المسبقة المحتملة من شكل الجملة، يليها اشتقاق الافتراضات المسبقة من تلك الجملة، ضمن السياق بمساعدة العوامل التداولية، وهو ما يشكل لنا الإطار التكاملي.⁽³⁾

ويكشف لنا الافتراض المسبق عن إمكانية ملائمة لتصنيف الأفعال من وجهة نظر تركيبية، ففي مثل قولنا:⁽⁴⁾

بطرس يأسف لأنه رأى مريم.

بطرس رأى مريم

بطرس يتظاهر بالمرض.

بطرس ليس مريضًا

ينتج الافتراضان المسبقان، بطرس رأى مريم، بطرس ليس مريضًا، عن خصائص معينة للفعلين أسف وتظاهر، تنتمي إلى رتبة الأفعال السببية الإيجابية التي من خواصها الأصلية أن الجملة التي تكمل مثل هذه الأفعال هي جملة يفترض أن تكون

(1) ينظر: Orcchioni (C.K), L'implicité, Armand colin, Paris, 1986, p40

(2) ينظر: بالمر، علم الدلالة، إطار جديد، ص224-225.

(3) ينظر: قويدرشنان، «التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني»، المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، ضمن أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية، وأدائها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص27.

(4) ينظر: هربيرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ص105.

حقيقية، في حين أن أفعالاً من قبيل كذب، وتظاهر، وتكلف، وتصنع، تنتمي إلى رتبة الأفعال السببية السلبية، التي من خصائصها افتراض خطأ الجمل التي تكملها.⁽¹⁾ لاحظ بعض الباحثين أن الافتراض المسبق قد يرتبط بألفاظ وتراكيب تدل عليه، ومن أمثلتها في العربية الجملتان الآتيتان التي يكون الافتراض المسبق فيها مرتبطاً ببعض العناصر اللغوية دون بعض، ففي قولنا:

زيد اغتيل سنة 1868.

زيد قُتل سنة 1868.

يتضح أن استخدام اغتال في الجملة (أ)، يتضمن افتراضاً مسبقاً بأن زيدا شخصية سياسية بارزة، وهو افتراض غير متحقق في الفعل قتل في الجملة (ب).⁽²⁾ تقدم لنا الافتراضات المسبقة معطيات هامة لتحليل الجمل الاستفهامية، ففي مثل قول الشريكين أ و ب، اللذين يتجادبان أطراف الحديث:

(أ): كيف حال زوجتك وأولادك؟.

فيجيب الشريك:

(ب): إنها بخير، والأولاد في عطلة، شكراً.

يكون الافتراض المسبق للمفوض (أ) هو أن الشريك (ب)، متزوج وله أولاد، وأن الشريكين (أ) و (ب) تربطهما علاقة تسمح بطرح مثل هذا السؤال، أما إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين الشريكين (أ) و (ب)، فإن (ب)، قد يجيب لا أعرفك، أو لست متزوجاً، أو لقد طلقت زوجتي.⁽³⁾

حاصل النظر فيما مضى مركز في النقاط الآتية:

إن لأي خطاب رصيماً من الافتراضات المسبقة، المستمدة من المعرفة العامة وسياق الحال.⁽⁴⁾

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص30.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص58-59، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص31.

(4) ينظر: وج-ب-بروان وج-يول، تحليل الخطاب، ص96.

إن لأي طرف من أطراف الخطاب رصيذاً من الافتراضات المسبقة، يظل في تزايد مع تقدم عملية الخطاب.⁽¹⁾

إنّ التحليل على طريق الافتراض المسبق يتيح لنا الإمكانيات التالية:⁽²⁾
توضيح بعض علاقات التضمنين بين جمل النص.

السماح بعملية تصنيف الوحدات اللغوية الملائمة غالباً، في علمي الدلالة والتركيب.
تحلّل الافتراضات المسبقة أهمية قصوى في عملية التواصل، وقد تمّ الاعتراف بدورها في حقل التعليمات Didactique، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا وفق معطيات مسبقة يتم الانطلاق منها والبناء عليها.⁽³⁾

3- التداولية في الدراسات اللغوية العربية الحديثة:

شاع مصطلح التداولية -على اختلاف تسمياته- في مؤلفات اللغويين العرب المحدثين، فتردد صدهاء في مؤلفاتهم في أزيد من موضع وأكثر من مرجع، فطفق ينتشر في مصنفاتهم انتشار النار في الهشيم.

إنّ الذي يدبر بصره في أبعاد هذا المصطلح و لا يأسره لفظه بالرغم من حداثته، لا يعدم له أثراً في التراث العربي، إن عند علماء الأصول أم البلاغيين أم النحاة، فقد التفت القدامى على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم إلى موضوع التداولية، وهذا الالتفات نابع من اهتمامهم بالمُخاطَب، والمُخاطَب، والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، والعناية الفائقة بمقاصد المتكلم وعملية التواصل عموماً، والواضح أنهم لم يغفلوا عن التمثيل للبعد التداولي للغة⁽⁴⁾، وهو الأمر -أيضاً- الذي لم يغفله العرب المحدثون ممن استقرغوا الجهد في سبيل دراسة البعد الاستعمالي للغة، وقبل التعرض لجهود بعض من هؤلاء نسلط الضوء أولاً على الإشكالات المطروحة حول ترجمة المصطلح إلى الدراسات العربية:

3-1- إشكالية الترجمة والمصطلح:

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: هربيرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ص 106.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني

العربي ص 32

(4) تفصيل الحديث عن هذه القضايا مرجوء إلى الفصول اللاحقة.

للتداولية في الدراسات العربية الحديثة عدة تسميات، فقول: البراغماتية والبراغماتيك وقيل التداولية، والتداوليات، والمقامية، والذرائعية، والنفعية، والمقامية⁽¹⁾ وعلم التداول والمقاصد، وهذا الزخم الهائل من المصطلحات يكرس - في حقيقة الأمر - الفوضى المصطلحية التي تعرفها الساحة العربية، التي لا تخدم بأي حال من الأحوال درس اللغوي العربي.⁽²⁾

مما تجدر الإشارة إليه، ذلك الخلط الذي وقع فيه المحدثون، بين علم التداولية Pragmatics، والمذهب البراجماتي Pragmatism، في حين « يجب ألا نخلط بين علم التداولية Pragmatics والمذهب البراجماتي Pragmatism، وهو المذهب الفلسفي الذي يحدب التركيز على كل ما له أهمية عملية للبشر، وتجنب البحث في القضايا المطلقة أو المجردة»،⁽³⁾ ينطلق المذهب الفلسفي من أن الفكرة، ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، في حين تتجاوز التداولية تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها حال استعمالها في الواقع العملي.⁽⁴⁾

ذهبت الباحثة «راضية خفيف بوبكري» في مقال لها بعنوان: «التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية» إلى جعل البراجماتية غير الذرائعية، في حين أنهما واحد: «تقول Pragmatism يمكننا أن نرجع أصل التداولية إلى اتجاهين مختلفين: اتجاه ينطلق من دراسته التداولية من كونها نظرية في التعامل الاجتماعي، تهتم

⁽¹⁾ ينظر: عبد الحليم بن عيسى، «المرجعية اللغوية في النظرية التداولية»، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، و دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الأول 1429هـ - ماي 2008، ص 9-10، وخليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 65، ومعمّر حجيج، «التداولية بين اللسانيات والدراسات الأدبية»، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 02، ماي 2003، ص 243.

⁽²⁾ ينظر: عبد الحليم بن عيسى، «المرجعية اللغوية في النظرية التداولية»، ص 9-10.

⁽³⁾ ينظر: محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، القاهرة-مصر، (د.ط)، 1996، ص 77-78.

⁽⁴⁾ ينظر: عيد بلبع، «التداولية، اشكالية المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي»، ص 15-44، ورشيد بن مالك، «السيمائية والتداولية»، ضمن أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي، 2006، ص 205.

بالجانب الاستعمالي، أي استعمال اللغة، بزعامة أوستين، واتجاه فلسفي منطقي تعود جذوره إلى بيرس الذي أطلق عليها اسم البراجماتية عام 1905، ووليم جيمس الذي سماها بالذرائعية عام 1978⁽¹⁾.

وتواصل الباحثة فتقول «أما أصل التسمية (ذرائعية)، فإن جذورها تمتد إلى منظري السيمياء أمثال «شارلز بيرس» و«شارلز موريس» و«جون ديوي» على وجه الخصوص، وتختلف دلالاتها حسب الحقل الذي تنبعث منه، كالفلسفة واللسانيات والاتصال، على أن سمتها الغالبة تظل في توجهها العملي⁽²⁾.

وهو ما رأى فيه «عيد بلبع» خطأ وقعت فيه الباحثة «فجون ديوي» ليس منظرا للسيميايات، ودخول مصطلح التداولية Pragmatics إلى حقل اللسانيات كان على يد موريس سنة 1938⁽³⁾.

ومن الباحثين أيضا في هذا المجال من يجعل البراجماتية مرادفا حقيقيا للتداولية يقول عثمان بن طالب⁽⁴⁾ وهو يتحدث عن تطور علم الدلالات: «[...] ولكن تطور علم الدلالات من جهته، فرض على الدارسين اعتبار عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة أدت بدورها إلى وضع إطار معرفي يجيب عن كل التساؤلات الجديدة، وهذا الإطار هو البراغماتية. مهمة هذا الإطار هو دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: راضية خفيف بوبكري، «التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية»، مجلة الموقف الأدبي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، العدد 399، تموز 2004، ص22.

(2) نفسه.

(3) ينظر: عيد بلبع، «التداولية، إشكالية المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي»، ص46.

(4) باحث تونسي في قسم الفرنسية كلية الآداب و العلوم الإنسانية، تونس.

(5) ينظر: عثمان بن طالب، «البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية»، ص125.

(4) وقد اعتبر «مصطفى الغلفان» الكتابات العربية في هذا المجال نادرة، ينظر: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص249.

تحقيق القول فيما سبق أنّ جهود الباحثين العرب المحدثين لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة، فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية، للدراسات الغربية، وبعض قوامه الترجمة والخطأ أحيانا بين هذه المصطلحات، والوقوع في فخ الترجمات الخاطئة، فيجد القارئ نفسه أمام ركام هائل من المترجمات التي لا اتفاق في شأن إطلاقها وتسمياتها، وأحيانا وضعت هذه المصطلحات على أساس أنها متكافئة في حين أنّ لكل منها دلالاته، وفي مقابل هؤلاء نجد ثلة من الباحثين، صرفت أنظارها تلقاء الأحداث الكلامية والدراسات التداولية عموماً⁽¹⁾، فغدت تدرس اللغة بوصفها نشاطاً أو حدثاً لغوياً فأولت العناية لمقاصد المتكلمين متجاوزين بذلك الدلالة السطحية الظاهرية إلى الدلالة الضمنية، ومهتمين بالعنصر الدلالي والتداولي المحدد للقول والمولد له، وهو ما سنبينه في العنصر اللاحق.

3-2- نماذج عن بعض الدراسات التداولية في الوطن العربي:

اشتدت عناية الغربيين بضروب التواصل جميعها، على اختلاف أطرافها وتعدد أغراضها، وتباين أشكالها، ومرجعياتها، فكانوا أقدر على الاهتمام بالجانب الخاص لاستعمال اللغة، وفق نظرية تخضع إلى مراحل الملاحظة والمقارنة والتحليل، بوصفها بناء تراكمياً، وقد أخذ لفييف من الباحثين المحدثين العرب في استقراغ الجهد في سبيل دراسة البعد الاستعمالي للغة، استناداً إلى هذه المنطلقات النظرية اللسانية الغربية، فطفقوا يولون الاهتمام لأطراف التواصل ومقاصد المتكلمين، وحال الخطاب ومقامه، من وجهة نظر يبدو تأثير المناهج الغربية فيها بيئاً لا لبس فيه.

3-2-1- طه عبد الرحمن:

أستاذ المنطق وفلسفة اللغة في جامعة الرباط «المغرب»، وهو بشهادة الدارسين «أحد المفكرين العرب الأوائل، الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية لقد اهتم طه بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلسفية مستمداً وسائله النظرية والمنهجية من علمين، حققا نتائج باهرة هما: اللسانيات والمنطق»⁽²⁾.

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 249.

كان «طه عبد الرحمن» يروم الاستقلال عن المعايير الأجنبية في الوصف، وإنتاج المعرفة، يقول: «اجتهدنا قدر المستطاع في الأخذ بأسباب اللغة العربية في التعبير والتبليغ، ووظفناها في التنظير لموضوع هذا البحث] المراد هنا مؤلفه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام»⁽¹⁾

لقد كان الرجل مدفوعاً إلى هذا العمل بإرادة أن يرفع عن المتعلمين إصر هذا التعدد في المصطلحات العلمية، فقد «غلب على الباحثين العرب في وضع مصطلحاتهم العلمية، و بناء أجهزتهم الوصفية، والتفسيرية الاشتغال بقوالب ومعايير اللغة الأجنبية، الفرنسية و الانجليزية، فلا نكاد نجد عند معظمهم من المعاني العلمية إلا ما كان نقلا حرفيا لمصطلحات أجنبية من غير وعي بأصول بعضها النسبية، وفائدتها المحدودة، وبلغ سلطان هذه المعايير على هؤلاء درجة أصبحت معها ألفاظهم «أشكالا» منقطعة الصلة بدلالاتها اللغوية، وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي».⁽²⁾

لقد أكب هذا الباحث على دراسة فروع مختلفة من اللغة العربية، رآها بحاجة إلى معاودة النظر انطلاقاً من تقسيمه للسانيات تقسيماً ثلاثياً.⁽³⁾

الداليات: هي الدراسات التي تختص بوصف الدال الطبيعي، في نطقه وصوره وعلاقاته، وبهذا تكون الداليات على ضوء هذا المفهوم شاملة للأقسام الثلاثة المشهورة: الصوتيات والصرفيات، والتركيبيات.

الداليات: تختص بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها، سواء اعتبرت تصورات في الذهن أو أعياناً في الخارج.

التداوليات: الذي تختص بدراسة العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية، ومدلولاتها والدالين بها.

انطلاقاً من هذا التصور، وقع اختيار «طه عبد الرحمن» على مصطلح: «التداوليات» منذ سنة 1970، مقابلاً للمصطلح الغربي «براغماتيقا»، وقد قسم الباحث «التداوليات» إلى ثلاثة أبواب هي: باب «أغراض الكلام»، وباب «مقاصد

(1) طه عبد الرحمن ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، (ط2)، 2000م، ص29.

(2) نفسه ص29.

(3) ينظر: نفسه ص28.

المتكلمين»، و باب «قواعد التخاطب»، والملاحظ أن هذا المصطلح -تداوليات- لاقى رواجًا كبيرًا لدى الدارسين، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالاته على معنيي «الاستعمال» و«التفاعل» معاً.⁽¹⁾ «فالتداوليات» من الفعل «تداول»، الذي يفيد معنى «تتأمله» الناس وأدأروه فيما بينهم، أو قل معنى «التواصل» ومعنى «التفاعل» فيكون التداول تبعاً لذلك جامعاً بين جانبيين هما: التواصل والتفاعل.⁽²⁾ وغير بعيد عن المعنى اللغوي للفظ. حدّ «طه عبد الرحمن» التداوليات بقوله: «فالتداول عندنا، متى تعلق بالممارسة التراثية، هو وصف لكل ما كان مظهرًا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم.»⁽³⁾

ويمضي الباحث في دراسته للتداوليات، بنظرات ثاقبة، وفكر مبدع يسعى إلى النفاذ إلى العمق الدلالي للغة العربية، وأن يعيد تسليط الضوء على الدراسات التراثية، ومحاولة قراءتها، قراءة خبير متميز متمكن، في نطاق ما أسماه بالمجال التداولي، الذي عرفه بقوله: «كما أنّ المجال في سياق هذه الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقاً مكانياً وزمناً لحصول التواصل والتفاعل... هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث.»⁽⁴⁾

وضع الباحث شروطاً للتداول اللغوي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽⁵⁾

1- **النطقية:** التي يجب أن يمتاز بها كل محاور حصلّ تحصيلاً كافياً، صيغته الصرفية وقواعده النحوية، وأوجه دلالات ألفاظه وأساليبه في التعبير والتبليغ، ولهذا المنطوق شروط هي:

أولها: أن لا تتفصل الصورة اللفظية عن مضامينها، التي كلما كانت صلتها بالمعتقدات والمقاصد، كان تأثيرها في المخاطب أعمق.

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، (ط3)، 2007م، ص 244.

(3) نفسه، وطه عبد الرحمن، «الدلالات والتداوليات (أشكال و حدود)»، ندوة البحث اللساني و السيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس-المغرب، (ط1)، 1405هـ-1984م، ص299.

(4) طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.

(5) ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 37-38.

ثانيهما: أن يكون هذا المنطوق متعدد الوظائف ومتداخل المستويات تتراوح فيه الأقوال، ويتمازج فيه الاعتقاد بالانتقاد.

ثالثهما: أن يكون المنطوق موجها توجيهها عمليا، تتداخل فيه الوقائع مع القيم والمعنى مع المبنى، والمعنى مع المبنى.

رابعهما: أن تُبنى موضوعاته بناءً تدريجياً، فيكون بذلك مفتوحاً فتحاً مستمراً؛ ذلك أن الموضوعات تتقلب في أحوال دلالية متعددة، تنتقل فيها من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإشكال إلى التبيين، ومن الخفاء إلى الظهور.

2- الاجتماعية: يمتاز الحوار بين الطرفين ببعده الاجتماعي، فالمحاور يُطلع محاوره على ما يعتقد وما يعرف، ويطلب منه أن يتفاعل معه تفاعلاً يزيد البعد الاجتماعي رسوخاً، فالحوارية تقوم على مبدأ التعاون.

3- الإقناعية: إنَّ مطالبة المحاور مشاركة غيره في اعتقاداته هي مطالبة لا تكتسي صبغة الإكراه، بل قوامها الاقتناع برأي المحاور.

4- الاعتقادية: لا يقتنع المحاور برأي الغير إلا إذا اعتقد أن هذا الرأي مقبول، ويعتقد صحة هذا الاعتقاد، وما يلزم عنه، وصحة الدليل الذي يقيمه على رأيه.

إنَّ هذا الباحث يشعرك - عموماً - في دراسته التداولية، من خلال مؤلفاته، أنه ينحو منحأة غير مسبوق إليها، فله نظرته التي تمتاز بالشمولية والتكاملية للتراث، إنها نظرة بعيدة كل البعد عن الاختيار التجزيئي في تقويم التراث، تركز على مفهومين هما: مجال التداول و التقريب التداولي^(*)، كما أدرك الباحث حقيقة تداولية كبرى هي أنَّ الأصل في التفكير هو المناظرة، فلا ن فكر إلا ونحن اثنان، بل لا ن فكر إلا ونحن زوجان، سواء أكان هذا التفكير مع الغير أو مع النفس؛ ذلك أنَّ التفكير مع النفس هو مناظرة داخلية متفرعة عن الأصل الأول الذي هو التفكير مع الغير، يقول: «لا كلام إلا بين اثنين ولو كان كلام المرء مع نفسه، ولا اثنين إلا عارض ومعارض، ولا عارض إلا بدليل، ولا معارض إلا لطلب الصواب ولا طلب للصواب إلا بجملته من القواعد»⁽¹⁾

^(*) قوام التقريب التداولي عند «طه عبد الرحمن» هو الوصل بين طرفين اثنين، أحدهما: مصدر التقريب وهو المنقولات الأجنبية، و الثاني: مقصد التقريب و هو المجال التداولي الأصلي، ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في التقويم التراث، ص273.

تحقيق القول فيما سبق:

أن الفلسفة التداولية لهذا الباحث تتخلص في «محاولته تحديد شروط المناظرة المادية والمعنوية، ووظائفها وأخلاقيات المتناظرين، وتبعاً لذلك سعى الباحث إلى تحديد مكونات البنية الخطابية والمنطقية وتبيان السمات التداولية لوسائل الاستدلال التي اعتمدت في المناظرة من قبل علماء الكلام المسلمين، مثل القياس والاستنباط والاستقراء»⁽¹⁾.

أن هذا التعامل مع النظريات المنطقية والتداولية ولّد رؤية منهجية ناقدة خاصة بطه عبد الرحمن، تعكس وعيه الكبير بأهمية المنهج العلمي وضرورة التسلح به لاستثمار مبادئ التحليل العلمي المضبوط، الذي يمكننا أن نستغله في دراسة واعية للفكر العربي قديمه وحديثه.⁽²⁾

3-2-2- أحمد المتوكل:

يعد «أحمد المتوكل» أحد أبرز أقطاب الاتجاه الوظيفي في العالم العربي، بل إنه «أحد المساهمين في تفعيل أبحاث النحو الوظيفي المعزو إلى «سيمون ديك»،

وتنشيطها، فكتاباته في هذا الحقل المعرفي تظل مصادر ثرة، يرجع إليها الدارسون العرب المتخصصون، وتشهد له بالتميز وطول الباع»⁽³⁾.

⁽¹⁾ طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص93، و اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص214، والقضية ذاتها ناقشها محمد قنديل في مقاله: «الكوجيتو الديكارتي»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد2، المجلد33، أكتوبر-ديسمبر2004، ص252.

⁽²⁾ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص250.

⁽³⁾ ينظر نفسه، ص251

⁽³⁾ صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، أطروحة دكتوراه مخطوطة، قسم الآداب، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 1427هـ-2006/2007م، ص255-256: و حافيظ إسماعيل علوي، «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد2، المجلد33، أكتوبر-ديسمبر، 2004، ص200، و محمد بوعمامة، «التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العددان الثاني والثالث، جانفي-جوان، 2008، ص217.

يرى « مصطفى غلفان»⁽¹⁾ أنّ مؤلفات أحمد المتوكل تجسد أبرز كتابة عربية تتحو منحاة وظيفية بالمعنى اللساني المعاصر لعدة أسباب لخصها فيما يلي:⁽²⁾ إثرؤها النظري والمنهجي للدرس اللساني العربي الحديث بإضافة إطار نظري جديد لوصف بنيات اللغة العربية و تفسيرها.

تكامل الدراسات والأبحاث التي قدمها «أحمد المتوكل»، بحيث تم اتخاذ الوظيفية عامة والنحو الوظيفي بصفة خاصة إطاراً نظرياً ومنهجياً لتحليل اللغة العربية تحليلاً شمولياً متكاملًا.

تقيدها بصرامة البحث العلمي وشروطه النظرية والمنهجية المتمثلة في تحديد الموضوع وتوضيح الإطار النظري والدقة في التحليل.

اهتمامها بتحديد الإطار النظري المعتمد من خلال انخراط المتوكل نفسه في الكتابة التمهيدية التي تعرف بالأصول العامة للسانيات الوظيفية ومبادئها.

وللباحث رؤيته الخاصة للتداولية إن تعريفاً وإن موضوعاً؛ فالقدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية، تتألف من خمس ملكات على الأقل وهي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة التواصلية، لدى مستعمل اللغة الطبيعية، وهذا بيانها:⁽³⁾

الملكة اللغوية: تمكن مستعمل اللغة الطبيعية أن ينتج أو يؤول عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة في مواقف تواصلية مختلفة.

الملكة المنطقية: بما أن مستعمل اللغة الطبيعية مزود بمعارف معنية فإنه يستطيع أن يشتق معارف أخرى، بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

⁽¹⁾ باحث مغربي، يعد تلميذاً لأحمد المتوكل، الذي أشرف على أطروحته لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، كلية الآداب عين شق الدار البيضاء - المغرب، ماي 1991، ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص9. (الهامش)

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص244-245، وصلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص256.

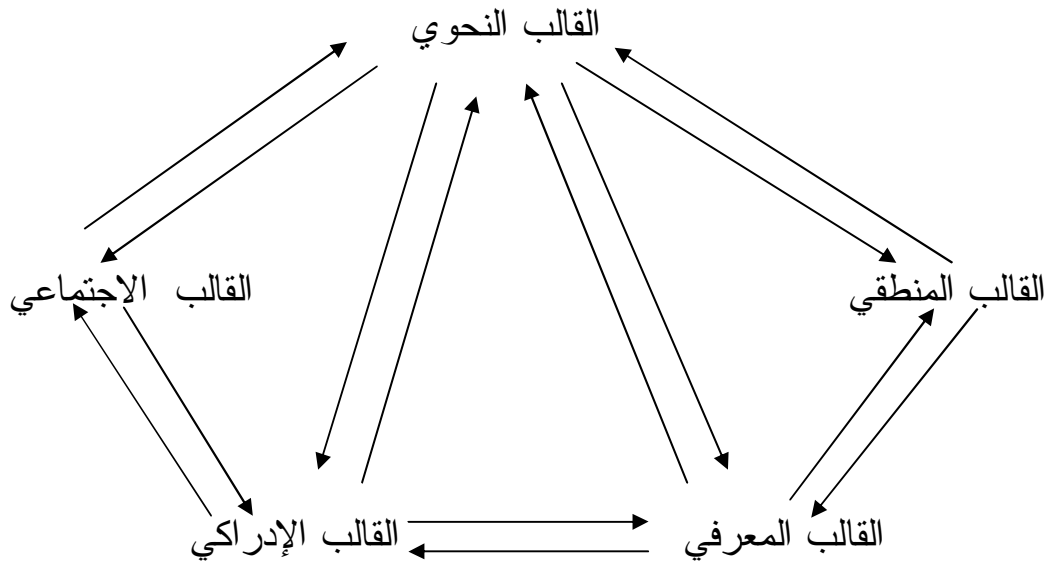
⁽³⁾ ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط-المملكة المغربية، دار الهلال العربية المغرب، (ط1)، 1993، ص8-9 وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط- المغرب، (د.ط)، 1995، ص25.

الملكة المعرفية: تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية أن يكون رصيدًا من المعارف المنظمة، كما أنّ لديه القدرة على تخزين هذه المعارف لاستحضارها وتوظيفها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

الملكة الإدراكية: بواسطتها يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية، أن يدرك محيطه، وأن يشتق من إدراكه ذلك معارف، وأن يستعمل هذه المعارف في إنتاج العبارات اللغوية و تأويلها.

الملكة الاجتماعية: تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من موقف تواصلية معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

تتفاعل هذه الملكات فيما بينها، بحيث يشكل كل منها خرجًا أساسيا بالنسبة لسائر الملكات الأخرى على النحو الآتي: (1)



كما اهتم «المتوكل» بتحديد طبيعة الوظائف التداولية في اللغة العربية، علماً بأن النحو الوظيفي يقسم هذه الوظائف إلى وظائف داخلية وأخرى خارجية⁽²⁾، الغاية منها تحديد المنزلة المعلوماتية لمكونات التعبيرات اللغوية بالنظر إلى مقامات معينة⁽³⁾.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 10.

(2) ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 271

(3) ينظر: Simon c Dik, Functional Grammar, Publications, in language Sciences, Series, Foris Publications, Dordrecht-Holland, USA, 1981, p13

أما الوظائف الداخلية، فتتمثل في المحور والبؤرة، في حين أنّ الوظائف الخارجية تتمثل في: المبتدأ والذيل والمنادى؛ وهذا بيانها:

الوظائف الداخلية: تستند إلى أحد موضوعات الحمل، وتتمثل في:

المحور: TOPIC: هي الوظيفة التي تسند للمكون الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل.⁽¹⁾

البؤرة (FOCUS): وتسند للمكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة⁽²⁾، ويتعلق « البعد البؤري في العبارات اللغوية بالجانب الإخباري الذي يعده المتكلم غير متقاسم بينه وبين المخاطب، وتسند الوظيفة البؤرة إلى العنصر من الجملة الدالّ على المعلومة التي يفترض المتكلم أنها المعلومة غير المشتركة ». ⁽³⁾

ويمكن التمييز بين نمطين من البؤر هما:

* **بؤرة الجديد:** هي: « البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب »⁽⁴⁾ كما هو الشأن في المحاور التالية:⁽⁵⁾

(أ): ماذا شربت بعد الأكل؟

(ب): (شربت) كأس شاي.

وتقسم بؤرة الجديد إلى بؤرتين اثنتين هما:⁽⁶⁾

Simon c Dik, Advances in Functional Publications

و

Grammar,

In language Sciences, Series, Foris Publication, Dordrecht-Holland, 1983, p7.

و: يحيى يعيطيش، «مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي»، مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مخبر الدراسات اللغوية بجامعة منتوري، قسنطينة، ع1، 1426هـ/2002.

(1) ينظر A.Moutaoukil « topic in Arabic: to words a functional, In analysis: »

M.Bolkestein et al, Syntax and Functional Grammar, p.88.

(2) ينظر: نفسه.

(3) أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص51.

(4) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (ط1)، 1405هـ-1985م، ص28.

(5) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص51.

(6) ينظر: نفسه، ص51-52، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص128.

بؤرة تتميم: تسند إلى المكون الذي يدل على المعلومة المراد إغناء معلومات المخاطب.

بؤرة طلب: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتوخاها المتكلم من المخاطب. ويمكن التمثيل لهذين النوعين من البؤر بالمكونين « لماذا » و « كأس شاي » في الجملة السابقة (أ) والجملة (ب) على التوالي.

ومن الوارد أيضا التمييز بين أنواع متعددة من بؤر المقابلة هي: على الأقل « بؤرة الانتقاء » و « بؤرة التعويض » و « بؤرة الحصر » و « بؤرة المصادقة » وهذا بيانها: **بؤرة المقابلة:** تعرف بأنها « الوظيفة التي تسند إلى العبارة الحاملة للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها »⁽¹⁾، ونميّز خلالها بين أنواع متعددة:⁽²⁾

بؤرة الانتقاء: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين حشد من المعلومات، باعتبار أنها المعلومة الواردة.

بؤرة التعويض: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة غير واردة.

بؤرة الحصر: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم، في قيمة واحدة أو أكثر مما يعد قيمة واردة.

بؤرة المصادقة: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على ورودها. ومن حيث مجال البؤرة يمكن التمييز بين:⁽³⁾

بؤرة المكون: باعتبار أن البؤرة مسندة إلى مكون من مكونات الجملة.

بؤرة الجملة: باعتبار إسناد البؤرة إلى الجملة ككل، لا إلى إحدى الجمل، وتتمثل في:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 131، وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 52، والوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 29.

⁽²⁾ ينظر: الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ص 133، وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 52.

⁽³⁾ ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 31-32.

⁽⁴⁾ ينظر: نفسه، ص 115 و 147 و 160.

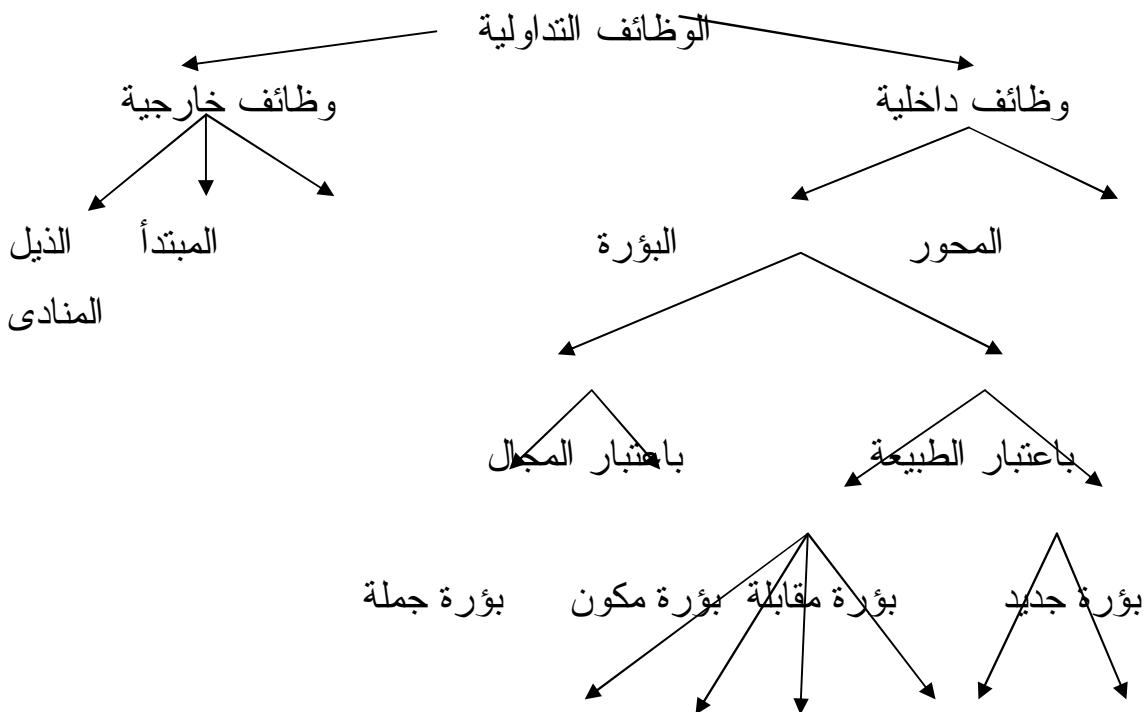
المبتدأ (Thème): هو المكون الذي يدل على مجال الخطاب الذي يعد الحمل الموالي واردةً بالنسبة إليه.

الذيل (Tail): هو المكون الذي يوضح أو يعدل أو يصحح معلومة واردة في الحمل.

وقد أضاف «أحمد المتوكل» وظيفة خارجية ثالثة هي:

المنادى: هو مكون يدل على الذات محط النداء في الجملة

ويمكن لنا أن نلخص الأنماط التداولية السابقة في المخطط الشجري الآتي: (1)



(1) ينظر: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 156 .

طلب تميم انتقاء تعويض حصر مصادقة

يستند «المتوكل» في دراسته إلى مدارس وظيفية وتداولية مختلفة، وقد درس نظرية المعنى عند العرب، وانتهى إلى أنها نظرية مؤسسة تداولياً، وتتجلى هذه التداولية في نظره- في مظاهر عديدة، إن على مستوى المفاهيم الوصفية أو المنهجية، فقد كان هذا الباحث يستهدف استكشاف المعالم الرئيسية للوصف العربي القديم لمجموعة من المحاور التداولية، وتأتي نظرية الاستنزام التخاطبي على رأسها، إذ خصّها بالدراسة والتحليل، فاستقصى هاته النظرية عند القدامى وتحديداً السكاكي، وأقام موازنة بينه وبين اقتراحات فلاسفة اللغة المحدثين، وخلص إلى أن اقتراحات السكاكي تمتاز بالدقة وبقدرتها التنبؤية.⁽¹⁾

إنّ الذي يؤكد الاتجاه التداولي الوظيفي عند العرب -حسب رأي المتوكل- اهتمام القدامى على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم، بالقصد والغرض، وهو ما يترجمه الكاتب بالمعنى التداولي *Sens pragmatique*، ولعل تعريفهم للغة يؤكد على وظيفتها وهي التواصل⁽²⁾ الذي يمثل أساس الاتجاه التداولي الذي يبدو واضح المعالم عند النحاة فانتهى «سيبويه» (ت180هـ) و«ابن هشام» (ت761هـ) إلى دور المقام في العمل التواصلية وأكد الأصوليون أنّ النحو الذي يُكتفي فيه بوصف الأشكال والبنى المجردة عن وظائفها، نحو لا يعتد به، ولا يوثق بعلم أصحابه، فكان لزاماً إقامة نحو شامل يجمع بين الصرف والتركيب والمقام.⁽³⁾ هذا غيض من فيض، فالمقام لا يسمح باستقطاب جميع ما ورد في كتابات المتوكل من أبحاث متعلقة بالجانب التداولي⁽⁴⁾، يلخصها في قوله: «حاولنا جهدنا، في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدّها مركزية

(1) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص96-103.

(2) حظي البعد التواصلية للغة باهتمام علماء العربية فعلاً أبو سعيد السيرافي (ت385هـ) أنّ النحويّ الفصيح من أفهم غيره ما بنفسه يقول: «وإن قال لك آخر كن نحويّاً فصيحاً فإنما يريد: أفهم عن نفسك ما تقول، ثم رُم أن يفهم عنك غيرك»، أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تقديم مختار نويوات، سلسلة أنيس، موفم للنشر الجزائر، 1989، 167/1.

(3) ينظر: عبد المجيد العطواني، «نظرية المعنى عند العرب بين المنوال التداولي والمنوال السيميائي دراسة نقدية في قراءة أحمد المتوكل»، حوليات الجامعة التونسية، العدد 49، 2005، ص277.

(4) ولنا عودة لجملة من هذه القضايا و غيرها في الفصول اللاحقة.

بالنسبة لدلالات وتركيبات وتداوليات هذه اللغة تطعيم النحو الوظيفي كلما مست الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»⁽¹⁾.

إن الدراسات التي قدمها هذا الباحث امتازت بالجدية في الطرح والتناول، وجعلته رائداً من رواد درس اللساني الحديث في الوطن العربي، ولعل الأبحاث التي قدمها خير دليل على مكانته وعلو كعبه في مجال البحث اللساني المعاصر.

3-2-3- مسعود صحراوي:

تعد أعمال هذا الباحث منبع استحسان ورضى لدى أغلب الباحثين التداوليين المعاصرين فقد عدَّ «عيد بلبع» كتاب «التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي» عملاً جديراً بالاهتمام⁽²⁾ فقد استطاع الباحث من خلاله النفاذ إلى تحديد مفهوم التداولية؛ فهي «ليست علمًا لغويًا محضًا بالمعنى التقليدي علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره»⁽³⁾.

أدرك الباحث بفكرة الثاقب أنّ التداولية مصطلح فضفاض حمال أوجه متعددة، وحسبنا دليلاً على ذلك اختلاف الدارسين في تحديد ماهيته، وهي المسألة التي انطلق منها «مسعود صحراوي» مشيراً في البداية إلى تداخل التداولية مع بعض العلوم والمعارف يقول: «فنحن نرى أنّ التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلاً في «نظرية الملاءمة» Théorie de pertinence على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات بطبيعة الحال»⁽⁴⁾. إنّ هذا التداخل بين التداولية وبعض

(1) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص6، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص11.

(2) ينظر: عيد بلبع، «التداولية إشكاليات المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي»، ص42.

(3) مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص16.

(4) ينظر: نفسه.

العلوم والمعارف، قاد الباحث لي طرح تساؤلات عن المعيار الذي يكون أساسا في تجديد مفهوم التداولية، ليصل بعد ذلك، إلى أن مسألة تحديد مفهوم التداولية بناء على معيار البنية اللغوية، أو وفق الاستعمال اللغوي وحده مسألة فيها نظر؛ لأن مثل هذا الإقرار ليس له أن يرسم حدًا شاملا للمصطلح، وهو ما قاده إلى الاستقرار ختامًا على مفهوم لها قوامه الأساس تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها، دون إغفال شبكة العلاقات التي تربط هذا المصطلح بمختلف العلوم الفلسفية وعلم النفس المعرفي، وعلوم الاتصال. (1)

ويلخص الباحث مهام التداولية في النقاط التالية: (2)

التداولية هي دراسة كلام محدد صادر من متكلم محدد وموجه إلى مخاطب محدد وفي مقام تواصلية محدد لتحقيق غرض تواصلية معين.

الوقوف على الأسباب التي تجعل التواصل غير المباشر وغير الحرفي أبلغ وأفضل من التواصل الحرفي المباشر.

الوقوف على الكيفية التي تتم بها العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

الوقوف على أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية للملفوظات.

ومضى الباحث بعدها ليزيل بعض التصورات الخاطئة عن التداولية كاعتبارها سلة مهملات للسانيات، تبحث في كل ظاهرة لغوية عجزت اللسانيات عن حلها، وهي بهذا المفهوم تسعى لإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات، وقوام التداولية في هذه الدراسة، علم النفس المعرفي، والاستدلالات، والاعتقادات والنوايا وأغراض المتكلمين واهتماماتهم ورغباتهم، وقد فصل الباحث بين التداولية واللسانيات البنيوية، لأن التداولية، لا تعد مرحلة أخيرة للتحليل اللساني، فهي دراسة لاستعمال اللغة عوضا عن دراسة اللغة. (3)

ومن المحامد التي تُذكر للباحث تطبيقه للمفهوم التداولي على اللغة العربية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في وصفها. ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية، فبحث في ظاهرة الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، انطلاقًا من اعتقاده أن البحث في هذا المجال « سيسهم في اكتشاف وتنميين جوانب من الجهود

(1) نفسه.

(2) نفسه ص 26-27.

(3) نفسه ص 27-28.

الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجلاء»⁽¹⁾، وله كتاب بعنوان «التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي»، الذي يعد في ظاهره ومضمونه قريباً من رسالة الدكتوراه، التي أنجزها، ويهدف الباحث من خلال هذا المؤلف إلى ما يلي:⁽²⁾

ليثبت أن التراث العربي، تراث نفيس، وأن ما حصله القدامى على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، يقف في شموخ وكبرياء أمام ما حصلته الدراسات التداولية اليوم بشأن هاته الظاهرة.

تعريف القراء عموماً و المتخصصين، خصوصاً بجهد متواضع ينضم إلى الجهود التي تهدف إلى قراءة جديدة لهاته النظرية.

3-2-4- عبد الهادي بن ظافر الشهري:

اخترت الحديث-أيضاً- عن هذا الباحث لأهمية أبحاثه وبخاصة كتابه استراتيجيات «الخطاب مقارنة لغوية تداولية»، واستراتيجيات الخطاب عنده تُعنى بدراسة اللغة في الاستعمال.⁽³⁾

ينطلق الباحث في مؤلفه من فكرة أن اللغة من المنظور التداولي وظيفتين رئيسيتين، ترتبطان بمقاصد الإنسان الذي يستعملها وبوضعه الاجتماعي وأهدافه، هما:⁽⁴⁾

الوظيفة التفاعلية: التي تبرز من خلال قيمة الاستعمال اللغوي، بين المرسل والمرسل إليه.

الوظيفة التفاعلية: وتتمثل في قدر كبير من المعاملات اليومية الذي تحدث بين أبناء الجماعة اللغوية.

انطلاقاً من هذه الوظائف أورد الباحث التعريفات المختلفة للتداولية التي لاحظ أنها تختلف بناءً على مجال اهتمام كل باحث ليتبنى في الأخير التعريف الذي يجعل

(1) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر و التراث العربي، ص أ

(2) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص 11-12.

(3) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 10.

(4) ينظر: نفسه، ص 4.

التداولية دراسة أثر السياق في بنية الخطاب ومرجع رموزه اللغوية ومعناه، كما يقصد المرسل. (1) تكمن أهمية الدرس التداولي عند هذا الباحث من حيث كونه دراسة للمنجز اللغوي في إطار التواصل من غير إهمال لمدى تأثير السياق في نظام الخطاب المنجز. (2)

إنَّ ما حصلَّه الباحث في مساق دراسته للمنهج التداولي ضمن كتاب «إستراتيجية الخطاب» جدير بالمتابعة، وإنعام النظر، فالذي كان يتغياها واكتشاف مقاربات ثرية في التراث العربي عموماً على اختلاف التخصصات في اللغة والبلاغة والمنطق وغيرها وهي لا تقل أهمية عما توصل إليه الغربيون وهو ما درج الباحثون عموماً على تأكيده « فالواضح أن النحاة والبلاغيين لم يغفلوا فيما أقاموه عن التمثيل للبعد التداولي للغة، كما لم يقفوا فيما استتبطوه عند حدود الأشكال اللغوية فقط، بل تجاوزوا الألفاظ إلى المعاني، فكانوا بها أعنى وأشد اتصالاً.» (3)

فقد ألم الأصوليون بأدوات المنهج التداولي وآلياته للبحث في خطابات متنوعة ذات سياقات مختلفة، فكانت دراساتهم « من أبرز الدراسات القديمة التي عالجت بعض جوانب المنهج التداولي، مثل ما يتعلق بإنتاج المعنى وتأويله وشروط ترجيح معنى على معنى آخر، كما في دراسات الشاطبي في الموافقات، والغزالي في المستصفي، والقرافي في التنقيح و من نحا نحوهم ومن جانب آخر، تعد أعمال الفقهاء من الأعمال التي لامست بعضاً مما يندرج في الإطار التداولي، ومن ذلك ما ورد عن ابن تيمية في الفتاوى، وابن القيم الجوزية في إعلام الموقعين وغيرهم كثر، فقد تم التركيز لديهم على بعض الجوانب في الأبواب التي تعالج المعاملات والعقود» (4)

ولم يدع الباحث لنفسه الريادة والدرجات العلى في الدراسات التداولية العربية المعاصرة، فلم يغيب عنه الإشادة ببعض الباحثين المحدثين الذين يعود لهم فضل السبق في المزج الواعي بين الدراسات العربية والنظريات الغربية، مثلما فعل «طه عبد الرحمن» و«محمد يونس علي» الذي بحث في كيفية تحليل الفقهاء للخطاب الفقهي

(1) ينظر: نفسه ص22.

(2) ينظر: نفسه ص23.

(3) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص203.

(4) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص11.

تحليلاً تداولياً، في سبيل استخراج الأحكام الشرعية والتقعيد لها وتصنيف مراتبها وكذلك دراسات «أحمد متوكل»، الذي اتخذ من النحو الوظيفي منطلقاً للجمع بين الدراسات العربية القديمة وبين المناهج الحديثة، أما في الاتجاه البلاغي، فلعل أبرز الدراسات ذات المنحى التداولي هي دراسات «محمد العمري» و تلك التي أنجزها فريق البحث في البلاغة والحجاج من جامعة منوبة في تونس.⁽¹⁾

تحقيق القول فيما سبق أن الباحث انطلق من فكرة مزاجية الجهود النظرية التي استقرت في التراث العربي بالنظريات الحديثة عند الغربيين، فاكتشف مقاربات ثرية في علم الفقه وأصوله والبلاغة والنقد، هذه المقاربات التي لا تقل أهمية عما توصل إليه الباحثون الغربيون في هذا المجال، كما تعرض لدور الكفاءة التداولية في صنع الخطاب و تشكيله لغوياً.

3-2-5- طالب سيد هاشم الطيطبائي: إن العمل الرائد لهذا الباحث، في المجال التداولي، هو كتابه الموسوم بـ: «نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين، والبلاغيين العرب»، فلا يخفى على ذي نظر، المكانة التي يحتلها هذا الكتاب بوصفه عملاً رائداً في الوطن العربي، كيف لا؟ وصاحبه يتعرض فيه لأحد أهم محاور الدرس التداولي وهي «نظرية أفعال الكلام».

بحث «الطيطبائي»، في مؤلفه عن الأفعال الكلامية، جملة من القضايا بدأها بتقديم عرض موجز للنظرية الغربية المعاصرة كما تأسست عند «أوستين» وتطورت عند «سيرل»، ثم قام بتجميع النصوص العربية المتعلقة بهذا الموضوع من كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه والمنطق، وعرضها بترتيب يتوافق مع المنهج المعاصر، وعلى نحو يبسر المقارنة والمقابلة بينهما وبين النظرية المعاصرة، وختم دراسته بمحاولة لتمثيل آراء عربية قديمة في جوانب نظرية «سيرل» و «الأفعال المتضمنة في القول»، بغية الوصول إلى آراء مبتكرة في هذه النظرية.⁽²⁾

يرى الطيطبائي أن نظرية أفعال الكلام تتمتع « بأهمية خاصة في فلسفة اللغة المعاصرة، إذ إنها جلبت إلى أضواء التحليل الفلسفي جميع الجمل المفيدة بعد أن كانت

(1) ينظر: نفسه ص 11-12.

(2) ينظر طالب سيد هاشم الطيطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 167-

كلها مهمة ما عدا أقسام من الجمل الخبرية، وهي كذلك جلبت إلى تلك الأضواء موضوعاً آخر كان مهملاً، هو ذلك الصنف الخاص من النشاط الإنساني الاجتماعي الذي اصطلح عليه بـ «الفعل الكلامي»، وصار اسم النظرية على إثره «نظرية الأفعال الكلامية»⁽¹⁾.

من الفوائد المترتبة عن «الفعل الكلامي» ربط فلسفة اللغة بفلسفة الفعل ومن ثم بفلسفة العقل وصولاً إلى دراسة الذهن والعالم.⁽²⁾

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أنّ هذه النظرية لا تدرس الأفعال فقط، بل «توفر سبل تقييمها بتحديد شروط تحقق كل واحد منها، وما يلزم عن كل واحد منها من التزامات على الأطراف المعنيّة، وهذا كله يوفر أساساً عقلياً لا غنى عنه في تحديد المقصّر والمسئول عن حدوث خلاف»⁽³⁾.

حاصل النظر فيما مضى، أنّ هذه النظرية حسب «الطببائي» تشكل منطلقاً لبناء أساس منطقي لصور التعامل بالأفعال الكلامية، وتبقى بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل بغية إدراك خفاياها مما يفتح الآفاق لتطوير التعاطي البشري للأفعال الكلامية
3-2-6- محمد محمد يونس علي:

يُعد من الباحثين المهتمين بالمناهج التخاطبية في علم الأصول، متبعاً في مناقشة تلك المناهج النظرية التداولية التي تُعنى بمسألتي اللغة والتخاطب، من أشهر مؤلفاته في هذا المجال كتاب: «علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص»، يرمي الكتاب إلى: «صوغ الأصول والنظريات اللغوية التي تبعثت أجزاءها وفروعها في كتب الأصول، وغاب عنها السياق النظري الشمولي، والإطار العام الذي يوجّه، ويفسر تلك الأجزاء والفروع، وقد تطلب صوغ تلك الأصول قراءة معمقة ودقيقة للأصول الفلسفية الوجودية منها المعرفية التي تنبثق عنها النظريات اللغوية للأصوليين»⁽⁴⁾.

(1) ينظر نفسه، ص 169.

(2) ينظر نفسه.

(3) ينظر نفسه، ص 170.

(4) محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت-لبنان، (ط1)، كانون الثاني-يناير، 2006، ص7.

إنَّ ثمرة التلاحق بين دراسات الأصوليين والدراسات اللسانية، علم جديد آثر الباحث أن يسميه بـ: « علم التخاطب الإسلامي» الذي يقابل في اللسانيات الغربية الحديثة بمصطلح «Pragmatics».(1)

إنَّ الغاية من علم التخاطب-حسب رأي الباحث-هي معرفة كيفية حدوث التفاهم بين المتخاطبين، وتشمل مسأله كل العناصر التي تساهم في إحداث التخاطب من وضع واستعمال وقرائن وأنواع الدلالة المختلفة، والنظريات الدلالية ذات الصلة بالاستعمال والسياق، ويبحث هذا العلم -علم التخاطب- في فقه اللغة، والصرف، والنحو، والبلاغة، واللسانيات، وتحليل الخطاب والنص، وعلم الأصول، وعلم التفسير، وعلم الحديث، والمنطق، والفلسفة وما أشبه.(2)

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة علم التخاطب الإسلامي مايلي:(3)
تمتاز دراسات علماء الأصول بضخامة المادة العلمية المتعلقة بالمسائل اللغوية والتخاطبية، مما نتج عنه تراكم علمي ومعرفي، فكان لزاماً أن يستقل هذا العلم بذاته. لا يقتصر هذا العلم على الحاجة الأصولية فحسب، بل يشمل أيضاً النصوص القانونية، والمعاهدات السياسية، والاتفاقات الاقتصادية، وأنواع الخطاب المختلفة، التي تستدعي معرفة الطرائق الموصلة إلى تخاطب ناجح، وتحليل سليم للخطاب - إضافة إلى الدراسات اللغوية والبلاغية واللسانية.

شروع الفوضى في تحليل الخطاب والنص حيث أصبح المجال مفتوحاً لكل من هبَّ ودبَّ لاقتحام الموضوع.

عدم وجود مجال مستقل في العلوم العربية يبحث مسائل هذا الحقل المعرفي. لا ريب أنَّ الغاية الأساسية لعلم الأصول هو بلوغ تفسير سليم لمراد الله تعالى ورسوله (ص)، فالفهم السليم للكلام لا يقاس بفهم معنى الجملة فقط، بل بالإدراك السليم لمراد المتكلم منه، وأن يتجاوز المتخاطبون في تعاملاتهم المعنى الظاهري للكلام، وهو ما

(1) ينظر: نفسه ص 08.

(2) ينظر: نفسه.

(3) ينظر: نفسه، ص 9 .

حذا بالأصوليين، أن يولوا التخاطب غير المباشر عنايتهم وهو الذي ابتعث الباحث إلى التركيز عليه.⁽¹⁾

تتناول الدراسة التي قام بها «محمد محمد يونس علي» منهجين للتخاطب هما:⁽²⁾ منهج جمهور الأصوليين، والمنهج السلفي، مع التركيز على المنهج الأكثر تعقيدا وهو منهج الجمهور، ثم يتناول التفريق بين الوضع والاستعمال، وهو المفتاح لخوض غمار المناهج الأصولية، فيفسر الكلام الذي يستخدمه متكلم ما بالرجوع إلى فكرتي الوضع والاستعمال، ثم بحث موضوع الحمل بوصفه المكون الثالث لأنموذج الجمهور، من خلال شرح خمسة أصول تخاطبية هي: البيان والصدق والإعمال، والتبادروالاستصحاب وكان الفصل الرابع من الكتاب مخصصاً لأنموذج التخاطب عند السلفيين من خلال ما أسماه بـ«نظرية العمل السياقي عند ابن تيمية» التي تنطوي على نظريات ابن تيمية في نسبية الإدراك، ونظرية الحد السياقية، وآراءه في اللغة، والإفادة والتفريق بين الوضع والاستعمال، وبين المعنى والمراد وبين الحقيقة والمجاز، في حين خصص الفصل الأخير لنوعين من التصنيف الدلالي: التصنيف العلامي، والتصنيف النصي، ويشتمل التصنيف العلامي: الدلالة الطبيعية، والدلالة العقلية، والدلالة الوضعية (المقسمة إلى دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام)، أما التصنيف النصي فيحتوي على طريقتين: طريقة الأحناف، التي تتضمن عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، وطريقة الشافعية التي تقضي بتقسيم الدلالة إلى: دلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة، ودلالة التبيين والإيماء، ودلالة المفهوم، ومفهوم الموافقة الذي يقربه الأحناف، ومفهوم المخالفة الذي ينكرون حجيته.

وتوصل الباحث في ختام دراسته لمجموعة من النتائج الهامة ورأى أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لبلوغ تقويم دقيق لنماذج التخاطب النصي التداولي عند علماء الأصول.⁽³⁾

محصول الحديث، أن هؤلاء الباحثين يمثلون طائفة سلكت طريقاً إلى البحوث التداولية، وما كان ذكرهم ادعاء لحصر التداولية- في الوطن العربي- فيهم وقصرها

(1) ينظر: نفسه ص 28-29.

(2) ينظر: نفسه ص 38-40.

(3) ينظر: نفسه ص 293-305 (الخاتمة).

عليهم، فلولا خشية تضخيم البحث، لسيقت زمر منهم- أما والغاية هي الإشارة إلى النماذج التداولية في الدراسات العربية لا غير، ففي المذكور غنى وفضل بيان، خاصة وهذه النماذج تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، وتتمايز مكاناً وزماناً.

وفي ختام هذا الفصل يمكننا رصد أهم النتائج المتوصل إليها وهي مركوزة في النقاط الآتية:

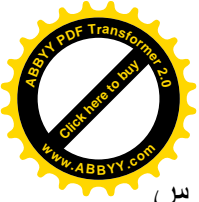
من رحم الفلسفة التحليلية وتحديدًا فلسفة اللغة العادية، بدأ لاهتمام بمقاصد المتكلمين وباستعمالات اللغة، وبدأت بذلك المقاربة التداولية تسلك طريقها نحو النمو والازدهار. كانت أعمال فلاسفة أكسفورد بمثابة إرهاصات لما يعرف اليوم بمحاور التداولية. مصطلح التداولية مصطلح فضفاض حمال أوجه، اختلف الدارسون في تحديد ماهيته، وضبط حدوده، وبيان أقسامه، فضلاً عن التمثيل له، تبعاً لما يصدر عن من مناهج مختلفة.

قوام الدرس التداولي مجموعة من الأدوات الإجرائية التي يمارس بها المتخاطبون طقوس التواصل، الذي لن يحقق الهدف المرجو منه إلا إذا ارتاد آفاق الفعل والممارسة، لذلك اعتمد الدرس التداولي على شبكة تحليل معاصرة، تعتمد مفاهيم من قبيل الأفعال الكلامية، والافتراض المسبق، ونظرية الملاءمة، والاستلزام التخاطبي. كانت أبحاث «أوستين» في «أفعال الكلام» منطلقاً جديداً للكثير من اللسانيين الذين جاؤوا بعده كـ«سيرل» و«أوزوالد ديكر» و«جرايس» الذين طوروا هذه النظرية وأضافوا عليها أبعاداً جديدة.

سعى «سيرل» إلى بناء نظرية مكتملة الأواصر منتظمة في أفعال الكلام تقوم على فكرة أنّ الكلام محكوم بقواعد مقصدية مستعينا بجهود من سبقه، فقام بتعديل تقسيم «أوستين» للأفعال الكلامية.

التفت «سيرل» إلى نوع آخر من الأفعال الكلامية غير المباشرة، ترتبط بما يسمى «الاستلزام التخاطبي».

تحللت الافتراضات المسبقة أهمية قصوى في عملية التواصل، فهي تتيح لنا إمكانية توضيح بعض علاقات التضمن بين جمل النص.



عُرِف مصطلح «Pragmatics» في الدراسات العربية الحديثة بعدة ترجمات مما يكرس الفوضى المصطلحية التي تعرفها الساحة العربية، والتي لا تخدم بأي حال من الأحوال درس اللغوي العربي.

تتفاوت الدراسات التداولية العربية فيما بينها قوة وضعفاً، فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية للدراسات الغربية، وبعضها قوامه الترجمة والخلط أحياناً بين المصطلحات، مما يوقع القارئ في مزالق هذه الترجمات المتعددة، في حين تتراءى ثلة من الباحثين ممن تستفرغ الجهد في سبيل العناية بالبعد التداولي للغة و تأصيله، فاتسمت كتاباتهم بالمزاوجة بين التراث و المعاصرة.

الفصل الثاني

الاستلزام التخاطبي: ماهيته وقواعده ومقارباته

□ المبحث الأول: الإطار العام لنشأة الاستلزام التخاطبي

□ □ المبحث الثاني: قواعد الاستلزام التخاطبي

□ المبحث الثالث: القوة الإنجازية ومبررات التمثيل لها

المبحث الرابع: مقاربات واقتراحات لوصف
ظاهرة الاستلزام التخاطبي

توطئة:

إن النظر إلى اللغة بوصفها وسيلة تعبير وأداة لإثارة المشاعر والتأثير في السلوك الإنساني يقود إلى الحديث عن أهم خاصية تميزها وهي التواصل الذي يستدعي وجود طرفين، ويتطلب مقاصد، وغايات توجه عملية التخاطب.

لقد أولى محفلو لغة المحادثة عناية فائقة للغة المستعملة لتنسيق الأدوار والعلاقات، فهناك قدر كبير من المعاملات اليومية قوامها اللغة، فحين يلتقي غريبان - مثلا - عند محطة الحافلة في يوم ريح وبرد قارس، ويلتفت أحدهما إلى الآخر قائلاً وهو يرتعد برداً « يا إلهي الجو بارد»، يكون من الصعب أن نفترض أن المتكلم كان ينوي نقل معلومات؛ لأنها القاسم بينهما، بل كان يتلطف للدخول في حوار مع المخاطب، ولعل قدراً كبيراً من المحادثات اليومية تكون من تعليقات يقوم بها شخص ما حول شيء يدركه هو و المتلقي على حد سواء.⁽¹⁾

ولأهمية الحوار ومكانته في العملية التواصلية، أصبح المنطلق الأساسي للكثير من الأبحاث والدراسات؛ ذلك أنه: « سر الترابط الاجتماعي وكنه السيرورة التي من خلالها يتعلم الإنسان كيف ينتمي إلى ثقافة مجتمع ما ويصبح جزءاً منها من خلال سلسلة من الطقوس التي تغطي جميع مناحي الحياة العملية والرمزية»⁽²⁾.

إذا كانت أبحاث « أوستين» و « سيرل» - مثلما مر بنا في الفصل السابق - قد انصبّت في معظمها على الجانب المتعلق بأفعال الكلام المباشرة، وغير المباشرة، فإن فيلسوفاً

(1) ينظر: ج. ب. براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ص 3-4.

(2) سعيد بن كراد، «استراتيجيات التواصل من اللفظ إلى الإيماءة»، مجلة علامات، العدد 21، ص 04.

آخر ومنطقيا يدعى «جرايس» اتجه صوب ضبط مسار الحوار من العملية التخاطبية، وبيان كيف ينقل المخاطب كلام محاوره من معناه الظاهر إلى معناه الخفي الذي يقتضيه وهو ما تعرض له في إطار نظرية: «الاستلزام التخاطبي».

فلا فكك إذن من صرف النظر تلقاء هذه النظرية، واستقراء سياقاتها، وإيلائها العناية على نحو راسم لحقائقها، كاشف عن دقائقها بما أنها محور البحث وعموده الفقري، وكانت نقطة الانطلاق لدراستها جملة من الأسئلة، لعل أهمها مركز فيما يلي: ما الإرهاصات هذه النظرية؟ وما الاستلزام التخاطبي؟، وما القواعد التي تضبط مسار الحوار؟ وهل احترام هذه القواعد كفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا؟ وإلام يُفضي خرق القواعد؟ وما الحدود الفاصلة بين المعنيين الطبيعي وغير الطبيعي حسب جرايس؟ وما الذي يتطلبه الخطاب الطبيعي؟ وماذا علينا أن نستحضر أثناء العملية التخاطبية؟.

المبحث الأول: الإطار العام لنشأة الاستلزام التخاطبي

التمييز بين المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي عند «جرايس»:

شكل المعنى قطب الرحي الذي شغل الدارسين قديما وحديثا، وكان «جرايس» أحد أولئك الذين استوقفناهم الاستخدامات المتباينة للفعل «يعني»، وقد ناقش هذه المسألة في مقالته "المعنى" عام 1957، بتمييزه بين معنيين يجوز أن تتخذهما التعبيرات «يعني» و«يعني شيئا ما» و«يعني أن»، وقد شق «جرايس» بهذه المقالة طريقا جديدا نحو معالجة المعنى، ونوقشت على نطاق واسع في الكتابات الفلسفية، وأعيد نشرها في جميع الكتب التي تجمع النصوص الفلسفية ذات المستوى الرفيع في فلسفة اللغة.⁽¹⁾

في نطاق بحث العلاقات بين اللغة والمتكلم كانت عناية «جرايس» باللغة بتحليل المعنى اللغوي في حدود نوع خاص من القصد الاتصالي Intentioncommunicative، فالمعنى اللغوي يتحدد فهمه في نطاق ما يعنيه المتكلم بالمنطوق، ولا بد من فهم هذا النوع الأخير في نطاق أن يقصد المتكلم أن يحدث تأثيرا معينا في المستمع على طريق إدراك المستمع لهذا القصد.⁽²⁾

ولتوضيح هذه الفكرة يميّز «جرايس» بين نوعين من المعنى:⁽³⁾

أولهما: أطلق على الأول اسم: المعنى الطبيعي Natural meaning.

(1) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص36-37.

(2) ينظر: فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة كواين، ص35-36.

(3) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص53، ونظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص37-38، وفلسفة

اللغة والمنطق دراسة في فلسفة كواين، ص36.

وثانيهما: المعنى غير الطبيعي non- natural meaning
ولتوضيح المراد بالمعنى الطبيعي يسوق «جرايس» الأمثلة الآتية: (1)
هذه البقع لا تعني شيئاً بالنسبة لي لكنها تعني الحصبة بالنسبة للطبيب.
يشير منبه الحافلة إلى الانطلاق.
هذه البقع تدل على الحصباء.
هذه السحب تعني المطر.
يشير منبه الحافلة إلى الانطلاق.

الملاحظ أن هذه الظواهر وضعت في علاقة مع أعراضها أو نتائجها، ويتميز هذا
المعنى حسب «جرايس» بجملة من الملامح: (2)
لا نستطيع البرهنة من جملة «هذه البقع تعني الحصبة» على أية نتيجة تتعلق بما هو
مقصود بهذه البقع، لست مؤهلاً للقول إن المقصود بهذه البقع هو إصابته بالحصبة،
مثلاً لا نستطيع أن نبرهن من جملة «وجود الدخان يعني النار» على أية نتيجة تتعلق
بما هو مقصود بالدخان.
لا نستطيع البرهنة من جملة «هذه البقع تعني الحصبة» على أية نتيجة تتعلق بما يعنيه
شخص آخر بهذه البقع.
لا توجد إمكانية لإعادة صياغة الأمثلة السابقة، حيث يكون فيها الفعل «يعني» متبوعاً
بعبارة في علامتي اقتباس، كأن أقول: «هذه البقع تعني أنه مصاب بالحصبة»
يمكننا إعادة صياغة الأمثلة السابقة على نحو ما يلي: الحقيقة أن البقع التي لديه تعني أنه
يعاني من الحصبة.

أما المعنى غير الطبيعي فيتجسد في الأمثلة الآتية: (3)

1- هذه الرنات الثلاث في جرس الحافلة تعني أن الحافلة ممتلئة .

2- أن يقول زيد لعمره: إن غرفتك زربية خنازير.

(1) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص 53 ، وفلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة كواين، ص 36.

Paul Grice, Studies in the way of words,

(2) ينظر:

p213

(3) ينظر: فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة كواين، ص 36 ، والتداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 53.

إن الرنات الثلاث للحافلة تعني أنها ممثلة، فرنين الجرس ثلاث مرات بقصد حمل الناس على الاعتقاد بأن الحافلة ممثلة، لأنهم يدركون القصد من الرنات الثلاث، في حين أن قول زيد لعمر: غرفتك زريبة خنازير، مفاده أن غرفة عمرو وسخة. وقد وضَّح «جرايس» الدلالة غير الطبيعية بقوله: «أن نقول إن القائل قصد شيئاً ما من خلال جملة معينة فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيته»⁽¹⁾.

كما حدد «جرايس» ملامح المعنى غير الطبيعي كما يلي:⁽²⁾

نستطيع البرهنة انطلاقاً من الجملة الأولى حول المقصود برنات الجرس، ويتم ذلك على طريق القياس بالنسبة للجملة الثانية. يمكننا البرهنة من الجملة الأولى على نتيجة مفادها أن محصل التذاكر يعني بالرنات أن الحافلة ممثلة.

يمكن إعادة صياغة الجملة الأولى في صيغة يكون فيها الفعل «يعني» متبوعاً بعبارة في علامتي اقتباس أعني «هذه الرنات الثلاث للجرس تعني (الحافلة ممثلة)». إن جملة مثل «واقعة أن الجرس رن ثلاث مرات تعني أن الحافلة ممثلة» ليست إعادة صياغة لمعنى الجملة الأولى، ربما تكون الجملتان صادقتين، ولكنهما لا تملكان المعنى نفسه على وجه التقريب.

يرتبط مفهوم الدلالة غير الطبيعية عند «جرايس» ارتباطاً وثيقاً بأحد معاني الفعل الانجليزي to mean وهو ما يقابله في الفرنسية vouloir dire (قصد)، انطلاقاً من هذا أولى «جرايس» عناية فائقة لنوايا القائل أثناء عملية التخاطب، ولفهم المخاطب لهذه النوايا.⁽³⁾

(1) التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص53.

(2)

ينظر: Paul Grice, studies in the way of words, p214.

(3) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص53.

وقد اختط «جرايس» لنفسه منهجا خاصا في تمييزه بين المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي بعيدا عن التمييز التقليدي^(*) المعهود قوامه ما يلي: (1)
إن بعض الأشياء التي تعني شيئا غير طبيعي لا تكون علامات.
بعض الأشياء لا تكون اصطلاحية بأي معنى عادي (مثل بعض الإيماءات).
أراد «جرايس» من تحليله للمعنى غير الطبيعي أن يشمل مجالات أوسع من المعنى اللغوي والاصطلاحي.
المعنى الطبيعي هو المعنى الذي تملكه الأشياء في الطبيعة، فالدخان للدلالة على النار، والسحب للدلالة على المطر.
المعنى غير الطبيعي تجسده كلماتنا وعبارتنا وبعض أفعالنا وإيماءاتنا.
المعنى الطبيعي ملزم، فهو يلزم المتكلم بحقيقة واقعة معينة.
المعنى غير الطبيعي ليس ملزما.
المعنى غير الطبيعي يعتمد على القصد intention أو الاصطلاح convention.
سرعان ما عاود «جرايس» النظر في التمييز بين المعنى الطبيعي وغير الطبيعي في مقال له بعنوان: « معاودة النظر في المعنى » Meaning Revisited سنة 1982⁽²⁾، ونوجز ما تمت مناقشته في هذا المقال في النقاط الآتية: (3)
ركز «جرايس» على العلاقات التي تربط بين المعنيين الطبيعي وغير الطبيعي.

^(*) « يضرب التمييز التقليدي بجذوره في كتابات جون لوك وتشارلز بيرس وتشارلز موريس، ودي سوسير، فقد قسم بيرس العلامات من حيث علاقاتها بالموضوع الذي تدل عليه إلى ثلاثة أنماط هي الأيقونة icon والمؤشر index، والرمز symbol، فالأيقونة علامة تناظر الموضوع الذي تدل عليه أو تشبهه أو تصوره، ومثالها في اللغة التسمية بالمحاكاة الصوتية مثل العواء والزئير [...] أما المؤشر أو العلامة الطبيعية فإن ظهوره يرتبط ارتباطا سببيا أو وجوديا بموضوعه، [...] أما الرمز أو العلامة الاصطلاحية فإنه يفتقر إلى أي تناظر فيزيائي مع ما يدل عليه، ويتجلى بصورة نموذجية في صيغ اللغة الطبيعية... » C.S.Peirce, Collected papers of Charles Hurston and Paul Weiss, Cambridge University. press, paragraph 447.

نقلا عن صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص40.

(1) ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص40.

(2) ينظر: نفسه ص41.

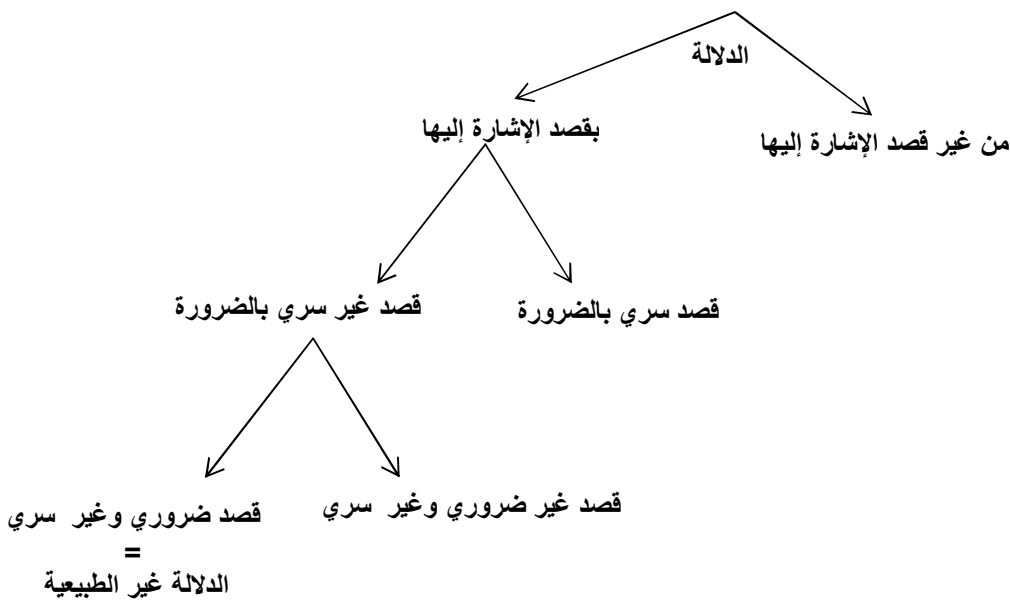
(3) ينظر: Paul Grice, studies in the way of words, p293.

المعنى غير الطبيعي مشتق من المعنى الطبيعي، ويمكن ملاحظة ذلك على حالات خاصة للمعنى الطبيعي، مثل: الأنين فهو علامة طبيعية على الألم يصدر من المرء بصورة لا إرادية ويقود الملاحظ على الاعتقاد بأن الشخص الذي يئن يتألم. إذا كان الأنين يحدث بصورة إرادية لرغبة صاحبه في الخداع أو التظاهر فسوف تضعف نزعة الملاحظ لاستنتاج أن الشخص الذي يئن يتألم.

يرى «صلاح إسماعيل» أن الانتقال من المعنى الطبيعي إلى المعنى غير الطبيعي حسب «جرايس» يتم «عندما يحدث الأنين بصورة إرادية ويظل الملاحظ يعتبر هذا سببا كافيا للاعتقاد بأن الذي يئن يتألم ولا يعتبره دليلا على الخداع، ويتحقق هذا عندما يئن المرء بصورة إرادية ويقصد أن يدرك الملاحظ أنينه على أنه فعل إرادي، ويدركه الملاحظ من حيث هو كذلك، ويرى جرايس أن الانتقال من المعنى الطبيعي إلى المعنى غير الطبيعي يتحقق تحققًا كاملاً عندما ينظر الملاحظ (أو المستمع بصفة عامة) إلى الشخص الذي يئن (أو المتكلم بصفة عامة) على أنه جدير بالثقة»⁽¹⁾.

ميّز «جرايس» بين مظاهر ثلاثة هي: الدلالة signification التواضعية والإشارة indication والقصد vouloir dire⁽²⁾.

وقد لخص «ريكانتي» «Récanti» أنماط الدلالة وفق مقترحات «جرايس» كما يلي⁽³⁾:



(1) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص41.

(2) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص54.

(3) ينظر: Récanti, le developpement de la pragmatique in langue française N°42, 1979, p178

وكرّس «جرايس» جهده في مقالته «المعنى» للحالات التي تستخدم فيها «يعني» بالمعنى غير الطبيعي بوصفه مقابلاً للمعنى الطبيعي، ويقترح أن نبدأ تحليل المعنى غير الطبيعي بالصيغ التالية:⁽¹⁾

«س يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي» (حيث س منطوق).

«ص يعني شيئاً بالمعنى غير الطبيعي» (حيث ص هو المتكلم)

يرى «جرايس» أن هذه الصيغ التي تأتي على هذا النحو يكتنفها الغموض الذي يمكن التغلب عليه بالصيغ التالية:⁽²⁾

(1-أ) س (المنطوق) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (في مناسبة معينة).

(1-ب) س (المنطوق) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (الخالد)^(*).

(2-أ) ص (المتكلم) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي على طريق س (في مناسبة معينة).

(2-ب) ص (المتكلم) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (الخالد) على طريق س.

أما إذا أخذت بنية الكلام بعين الاعتبار، وجدنا أن صيغ التحليل تزداد تعقيداً لأننا لا بد أن نفسح المجال أمام تحليل المنطوق في الحالتين (1-أ) و (1-ب) ونحصل على مايلي:⁽³⁾

(1-أ-1) س (منطوق كامل) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (في مناسبة معينة).

(1-أ-2) ز (جزء من المنطوق) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (في مناسبة معينة).

(1) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص42.

(2) ينظر: نفسه.

(*) المعنى الخالد timeless meaning أو المعنى الذي لا يخضع للزمن، هو المعنى الذي لا يعتمد على أية مناسبة محددة للاستعمال، وهو يقابل المعنى لدى المتكلم المرتبط بموقف معين للنطق أو الكلام. ينظر:

Anita Avramides, «Intention and convention, in Bob Hale and Crisp in Wright (eds), A companion to the philosophy of language, p79.»

(3) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص42-43.

(1-ب-1) س (منطوق كامل) يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (الخالد).

(1-ب-2) ز (جزء من المنطوق يعني شيئاً ما بالمعنى غير الطبيعي (الخالد).

يرى «جرايس» أن الطريق القويم للوصول إلى المعنى وفهمه هو التحليل، فيبدأ بمعالجة المنطوق الكامل قبل معالجة المنطوق الجزئي، فالسلوك اللغوي -عنده- يتمثل في الجمل والعبارات أما السلوك غير اللغوي فيتضمن الإماءة بالرأس والتلويح باليد، وهو بهذا الرأي يختلف عن بعض الفلاسفة الذين يرون أن المعنى مرتبط بالدليل والاستدلال ومنهؤلاء: «كارناب»، و«آير»، و«فيرثFirth»، و«همبل Hempel»، و«كواين»، و«أوستين» و«هير»، و«سيرل»، و«ألستون» وغيرهم ممن يذهب إلى أن المعنى متعلق بأفعال الكلام.⁽¹⁾

ومما يُذكر لـ«جرايس» اهتمامه بمسألة «القصد» التي اعتبرها من الخصائص الأساسية للخطاب الطبيعي، فكل عملية تخاطبية تتطلب استحضار المقاصد حتى يكون التعاون بين المتحاورين ويفهم كل منهما قصد الآخر، وفي الآن ذاته يتلاءم الملفوظ مع السياق، وعليه «يتضح أن مدلول العبارة قد يتجاوز المعنى الحرفي لمجموع ألفاظها وقد يتولد المعنى لدى المخاطب قبل أن ينتهي المتكلم من التلفظ بالعبارة، كما أنه قد ينتهي من التلفظ بالعبارة دون أن يكتمل معناها لدى المخاطب، وكل هذا يكشف عن المعنى الحرفي والمصرح به ليس سوى جزء من المعنى أما الجزء المتبقي فيتوقف على كل من المتكلم والمخاطب»⁽²⁾.

إن لفكرة المقاصد مكانتها عند «جرايس» وهو ما حدا به إلى الاعتماد على فرضية مفادها أن القصد قصد مركب وانعكاسي، يترجمه سعي المتكلم إلى إبلاغ المخاطب أمراً ما يجعل هذا الأخير يتعرف على قصده. وانطلاقاً من اعتباره القصد مركباً عمد إلى تفريعه إلى مقاصد متداخلة حددها بـ:⁽³⁾

القصد 1: قصد المتكلم إبلاغ المخاطب محتوى دلالياً معيناً.

القصد 2: قصده أن يتعرف المخاطب على القصد 1.

(1) ينظر: Harman, G « three levels of meaning» the journal of phisology, vol, LXL, No, 19, 1968, p590- 591.

(2) حسان الباهي الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص127.

(3) ينظر: نفسه، ص128.

القصد 3: قصده أن يبلغ المخاطب أن القصد 1 يتحقق بتعرف المخاطب على القصد 2. يرى «جرايس» أن تحقق القصد المركب يتوقف على تعرف المخاطب عليه، وليس بإدراك القصد 1 فقط، كما يمكن إضافة قصد آخر هو:

القصد 4: قصد المتكلم أن يتعرف المخاطب على القصد 2، ويترتب عن هذا التحديد: «القصد» و «قصد القصد لقصد» و «قصد قصد القصد» .

تحقيق القول فيما سبق ومحصل الحديث أن التمييز بين المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي عند «جرايس» واهتمامه بفكرة المقاصد التي يجب على المتخاطبين استحضارها، ليكون هناك تعاون بين المتحاورين؛ كانت بمثابة الإرهاصات لابتكار مصطلح الاقتضاء الذي أضحى نظرية مكتملة لها مبادئها التي ساهمت إلى حد كبير في إبراز البعد التداولي للكلام، كما أعطت أبعاداً جديدة للمعنى الضمني والدلالة الحرفية والدلالة المستلزمة، مع إمكانية معرفة وضبط المعنى الذي تخرج إليه صيغة معينة من الصيغ الجمالية كالأستفهام أو الأمر أو النداء أو النهي وهو ما يأتي بيانه وتوضيحه في المباحث اللاحقة.

ماهية الاستلزام التخاطبي^(*): conversational Implicature

تصب نظرية «جرايس» في إطار ما يسمى بـ «نظرية الاستلزام المعاصرة» التي لا يتعدى ميلادها ثلاثة عقود تقريباً، ويعود الفضل في بلورتها وتنميتها إلى الفيلسوف اللغوي «جرايس»⁽¹⁾، وهي حديثة المعالجة، يرجع البحث فيها إلى المحاضرات التي ألقاها «بول جراس» في جامعة هارفارد سنة 1967 بعنوان: «المنطق والتخاطب»، ومحاضرات سنة 1971 بعنوان «الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي»⁽²⁾.

(*) نشير إلى أن من الدارسين من فضل مصطلح الاستلزام الحوارية في مقابل الاستلزام التخاطبي ومن هؤلاء أحمد المتوكل يقول: «نقترح الاستلزام الحوارية مقابلاً لمفهوم conversational implicature، مع التنبيه على أننا لا نستعمل هذا المفهوم بمعناه المنطقي» دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية ص 93 (الهامش)، وعلى نهج المتوكل سار عدد من الباحثين المغاربة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر محمد السيد، ومسعود صحراوي، وبنعيسى أزييط. ينظر: على التوالي «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحوارية»، مجلة فكر ونقد، العدد 25، يناير 200 ص 108، والتداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ص 33، ومدخلات لسانية مناهج ونماذج ص 57-58.

(1) ينظر: بنعيسى أزييط، مدخلات لسانية «مناهج ونماذج» ص 57 والتداولية اليوم علم جديد في التواصل ص 52.

(2) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 13.

كانت نقطة البدء عند «جرايس» أن الناس أثناء الحوار قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وربما يقصدون عكس ما يقولون فانكب على دراسة الاختلاف بين ما يقال what is said، وما يقصد: what is meant، فما يقال هو ما دل على معناه بظاهر لفظه Face Values، أما ما يقصد فهو الذي يحتاج إلى أعمال الفكر لأن معناه مستفاد من المعنى الأول، فكأن المتكلم أراد أن يبلغ السامع على نحو غير مباشر، معتمدا في ذلك على مهارات المتلقي وقدراته على التأويل⁽¹⁾، ولتوضيح الفكرة نسوق المثال الآتي:

للتوصية بشخص يرغب في تدريس الفلسفة جاء فيها: «إنه متمكن من اللغة» يكون الاستلزام التخاطبي الناتج من المقام هنا هو أن هذا الشخص غير متمكن من الفلسفة، وهذا ما أسماه «طه عبد الرحمن» بدلالة مفهوم المخالفة، وهو عند «جرايس» ما يعرف بالاستلزام التخاطبي.⁽²⁾

تقوم هذه النظرية على فكرة جوهرية، وهي أن جمل اللغة تدل في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنية تتحدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه، فبدا أن الاستلزام التخاطبي هو: «عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحى به ويقترحه ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية».⁽³⁾

كان «جرايس» يبتغي دراسة التفاعل التخاطبي في نطاق مقومات استهدفت الملاءمة بين مجموعة من المستلزمات اللغوية وغير اللغوية المشتركة والأحوال النفسية، ثم بحث في مجموعة من المفاهيم التي تعتبر مهمة بالنسبة لكل عملية تخاطبية، فكان أن أدخل تصوّر الاستلزام لتحديد نتائج عملية التضمين، كما ميز بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم.⁽⁴⁾

(1) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33، وقويدر شان، «التداولية ضمن الفكر الأنجلو سكسوني، المنشأ الفلسفي والمآل اللساني»، مجلة اللغة والأدب، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ع-17، جانفي 2006، ص17 والتداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص53.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، ص105.

(3) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص78.

(4) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص128.

إن الاستنزام التخاطبي هو لون من ألوان الإضمار الحواري، الذي يرمي إلى الوقوف على جملة ما في التداول الفعلي، فيفسر هذه الجملة ويؤولها وفقا للسياق والظروف المحيطة بها، ويسترشد في هذا التأويل بالسيكولوجيا الشعبية، فنحن نستعين بأي معرفة عامة تكون سبيلا لفهم ما يقال. فإذا افترضت أنني أسأل ضيفا لي: هل تشرب بعض القهوة؟ فيجيبني الضيف: القهوة سوف تبقيني صاحيا، فإنني أوول هذا القول كرفض للعرض الذي عرضت عليه.(1)

أولى « جرايس » أهمية كبيرة للظواهر الاستدلالية، التي كانت مهملة عند منظري الأعمال اللغوية، وقد ارتكز « جرايس » بدرجة كبيرة على إمكانيتين لم ينصفهما هؤلاء المنظرون وهما: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها إلى الآخرين، وبيّن أنّ القدرة على تأويل الأقوال بكيفية تامة ومرضية رهن بهاتين القدرتين وخصوصا بالقدرة الثانية.(2)

إن المتكلم لا يبني كلامه في عزلة تامة عن العالم بصفة عامة، والمخاطب بصفة خاصة، بل على ضوء الفرضيات التي يكون قد بناها مسبقا عن شخصية هذا المخاطب الاجتماعية، كما أن للجانب المتعلق بالقدرات الفكرية والاستدلالية أهميته في العملية التواصلية، إنّ المتكلم يبني معانيه ويسوقها إلى مخاطب تفترض فيه مسبقا امتلاكه لآليات منطقية طبيعية، واستدلالية، وقواعد خطابية بلاغية تمكنه من إدراك ما يضمنه الكلام من معان غير مباشرة(3).

بين الاقتضاء والاستنزام:

اشتهر « جرايس » بإسهاماته في فلسفة اللغة، وبخاصة تحليله المعنى لدى المتكلم: Speaker's meaning أو النظرية القصدية في المعنى كما أسماها، ومشروع علم الدلالة القائم على القصد: Intention-based semantic، ونظرية الاقتضاء التخاطبي conversational implicature، التي شقّ بها طريقا في علم الاستعمال Pragmatic،

(1) ينظر: عادل مصطفى، فهم الفهم مدخل إلى الهرمينوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادا مر، رؤية للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2007، ص87.

(2) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص52.

(3) ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهاز، فاس، 1420 - 1421 هـ / 1999 - 2000 م، 98/1 - 99.

ومن قبله طريقا آخر لحل مجموعة من القضايا الفلسفية ومعالجتها، فالإقتضاء التخاطبي بمنظور «جرايس» لم يكن نظرية لغوية فحسب، وإنما كان أداة مثمرة لحل كثير من المشكلات الفلسفية والمنطقية أيضا.⁽¹⁾

ويمكننا أن نحدد لمصطلح اللزوم implication في المنطق استعمالين:⁽²⁾ أولهما: أن اللزوم علاقة بين مجموعة مقدمات ونتيجة تستخرج منها وفقا لقواعد معينة. ثانيهما: أن اللزوم علاقة بين أجزاء قضية شرطية صادقة يسمى الجزء الأول منها المقدم والثاني التالي.

انطلاقا من هذا التحديد ابتكر «جرايس» مصطلح الاقتضاء implicature، والفعل implicate.

وحرى بنا أن نشير إلى أن مصطلح implicature قد تجاذبه مد وجزر في الدراسات العربية، فتجدنا أمام ركام هائل من المترجمات التي لا اتفاق بشأن إطلاقها وتسمياتها، ومن الترجمات الواردة لهذا المصطلح على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:⁽³⁾

الإقتضاء.

التضمين.

الإضمار.

المعنى المرسل.

المعاني الضمنية.

وهناك لفيف من الدارسين ممن يترجمون مصطلح Implicature: بالإقتضاء والاستلزام،

ثم يضعون حدودا فاصلة بينهما، ومن هؤلاء الباحث المغربي

« محمد السيدي » الذي نوجز رؤيته للموضوع فيما يلي:⁽⁴⁾

الإقتضاء مفهوم منطقي، بينما الاستلزام مفهوم لساني تداولي.

(1) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 12 - 16.

(2) ينظر: نفسه ص 78.

(3) ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 150 - 151، وتحليل الخطاب، ج - ب - براون و ج -

بول، ص 39.

(4) ينظر: محمد السيدي، «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحوارية»، ص 105 - 106.

يمتاز الاقتضاء بتغييره وفقا لظروف استعمال العبارة فهو ملازم لها في جميع الحالات والأحوال.

يتغير الاستلزام بتغير ظروف إنتاج العبارة اللغوية، على عكس الاقتضاءات التي تمثل مسلمات تعد ملازمة للقول لا تتغير بتغير بنيته التركيبية (إثبات، نفي أو استفهام). تقسم الاقتضاءات إلى:

اقتضاءات الوجود: وهي ما كان موضع اهتمام خاص من المناطق لارتباطها بمفهوم الإحالة إذ من شروطها أن تدل على شخص موجود في الواقع.

اقتضاءات معجمية: وتعني مجموع الشروط التي تقتضيها المحمولات للوحدات التي جاءت في نفس السياق، مثال ذلك: تنبه عمرو إلى أن زيدا يقدره. فالمحمول (تنبهه) يقتضي صدق مفعوله، فيكون اقتضاء الجملة هو: زيد يقدر عمرا.

ج- اقتضاءات خاصة واقتضاءات عامة: يُراد بالاقتضاءات الخاصة الاقتضاءات التي تخص وحدة لغوية دون سواها، أما العامة فهي تخص المجموعات الكبرى التي تنتمي إليها الوحدات اللغوية، فإذا أخذنا الجمل التالية:

ينتظر زيد مجيء خالد.

يتمنى زيد مجيء خالد.

يخشى زيد مجيء خالد.

الملاحظ أن هناك اقتضاءً مشتركاً تنقاسمه هذه الوحدات، يتمثل في قيد الانتقاء الذي تفرضه المحمولات (ينتظر، يتمنى، يخشى)، على فاعلها [+ إنسان]، كما يُلاحظ أن الجملتين (2 و3) تتضمنان اقتضاءً إضافياً يمكن صوغه على الشكل التالي:

يتمنى (س، ص) ← إحساس (س) حسن (ص).

يخشى (س، ص) ← إحساس (س) قُبْح (ص).

يرى «السيدي» أنّ مفهوم الاقتضاء، يطرح مجموعة من المشاكل ذات الصلة ببناء النحو بصفة عامة، أهمها مفهوم الاستقلال، فهو يدعونا إلى إعادة النظر في تصور النظرية اللسانية العامة، لأن الاقتضاء يستدعي ضرورة بناء نظرية للموقف التواصلية، لارتباط الاقتضاءات بالجانب التداولي.⁽¹⁾

(1) ينظر: نفسه ص106.

تحقيق القول فيما سبق أن «السيدي» اعتمد مصطلح الاستلزام مقابلاً للمصطلح الأجنبي implicature لعدة اعتبارات، لعل أهمها كون الاستلزام أقرب إلى حقل الدراسات اللسانية والتداولية، في حين كان الاقتضاء أقرب إلى المفاهيم المنطقية. وغير بعيد عن رأي «السيدي» سار ثلة من الباحثين الذين أثروا مصطلح الاستلزام في مقابل implicature لاعتبارات نذكر منها: (1)

ورود هذا المصطلح - استلزام - بمعناه تقريبا في الموروث الفكري العربي. حديثهم عن دلالة الاستلزام ودلالاتي المطابقة والتضمين في علم الدلالة العربي. حديثهم عن الاستلزام المنطقي في الأدوار الاستتباعية، وما ينتج عنها من نتائج تربطها بمقدماتها.

ما ورد عند البلاغيين العرب القدامى من مفهوم اللازم، والملزوم، والكناية، ومن قبيل ذلك قولهم: «فلان كثير الرماد».

واعتمد «إدريس سرحان» في أطروحته الموسومة بـ: «طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال»، مصطلح التضمين أو التعبير غير المباشر كمقابل لـ implicature يقول: «من حق المتكلم أن يسلك سبيل التضمين أو I'implication (التعبير غير المباشر) بكل أصنافه وطرقه في صياغة معانيه متى تبينت له فائدة هذا السبيل، ولم يكن ليتعارض بشكل ظاهر أو خفي مع أحد المبادئ الأساسية المنظمة للتواصل اللغوي» (2).

ثم صرف الباحث نظره تلقاء الاقتضاءات التي جعلها متفرعة إلى مكونات فرعية خمسة هي: (3)

اقتضاءات خاصة بالمتكلم: وتضم معارفه وقدراته.
اقتضاءات خاصة بالمخاطب: وما يعتقده عن معارف المتكلم وقدراته.
اقتضاءات راجعة إلى مكان وجود المخاطب: وتشمل كل ما استوعبه المخاطب من الملفوظات السابقة المنتمية إلى ذلك النص.

(1) ينظر: مداخلات لسانية مناهج ونماذج ص 151.

(2) إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 103/1.

(3) ينظر: نفسه 123/1.

في حين وصف البعض الاقتضاء بأنه المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة، فقد أوضح « أن روبول»A.Reboul و«جاك موشلار» J.Moshler أن أحدا إذا قال: «كف زيد عن ضرب زوجته» فإنه قال صراحة أن زيدا لا يضرب زوجته الآن، كما أنه أبلغ بشكل غير صريح أن زيدا كان يضرب زوجته فيما مضى ويُعد هذا المحتوى بمنظارهما المقتضى أو الاقتضاء.⁽¹⁾

وحقيق بنا أن نشير إلى أن تحليلا دقيقا جدا لظواهر الضمني في اللغة العادية يعود إلى مختلف لسانيي التلفظ والتداوليين الفرنسيين أمثال: «أ. ديكور»O.Ducrot، و«ك.كربرات أوريكيوني»C.Cerbat Orecchioni، فقد اقترح "ديكرو" أن يكون الاقتضاء عملا لغويا بما أن له آثارا شبيهة بتلك التي لسائر الأعمال اللغوية.⁽²⁾

محصول النظر فيما مضى أن الباحثين العرب المحدثين اختلفوا في وضع مصطلح واحد للفظ الأجنبي implicature، وقد سلكت - في بحثي هذا - مسلك أولئك الذين وضعوا الاستلزام في مقابل المصطلح implicature لأنه المسلك الذي اشتدت عنايته بضروب القول جميعها على اختلاف وظائفها وتعدد أغراضها وتباين أشكالها، فرفضوا أن يظلوا أسارى للجانب المنطقي من اللغة الذي يدور في فلكه مصطلح الاقتضاء.

خصائص الاستلزام التخاطبي:

لا جرم أن المتكلم لا يقوم بعملية بناء الكلام في عزلة تامة عن مخاطبه، بل على ضوء معرفة مسبقة بشخصية هذا المخاطب ومقدرته العملية والمعرفية والاجتماعية لما في ذلك من أهمية قصوى في بناء الفرضيات التأويلية التي يقوم بها المخاطب مسبقا، فكأن بالمتكلم «يبني معانيه ويسوقها إلى مخاطب يُفترض فيه مسبقا امتلاكه لآليات منطقية طبيعية واستدلالية، وقواعد خطابية بلاغية تمكنه من إدراك ما يتضمنه الكلام من معان غير مباشرة»⁽³⁾.

إن الكلام بناء، وعملية تأويل هذا الكلام نشاط متعدد الأطراف؛ يقول «طه عبد الرحمن» إن «إنشاء الكلام من لدن المتكلم، وفهمه من لدن المخاطب، عمليتان لا انفصال لإحدهما عن الأخرى؛ وانفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراداً بتكوين

(1) ينظر: آن روبول و جاك موشلار التداولية اليوم على جديد في التواصل، ص47.

(2) ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص150.

(3) إدريس سرحان، طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال 98/1-99.

مضمون الكلام، بل ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته؛ لأن هذه الدلالات الخطابية لا تنزلُ على ألفاظها نزول المعاني على المفردات في المعجم، وإنما تنشأ وتتكاثر وتتقلب وتتعرف من خلال العلاقة التخاطبية»⁽¹⁾.

ولاجرم أن من حق المخاطب أن يسلك سبيل الاستلزام أو التعبير غير المباشر كلما تبيّنت له فائدة ذلك، وكان من حق المخاطب في المقابل ألا يكتفي بالمعاني الظاهرة أو الحرفية، بل يسعى جاهداً إلى إدراك المعاني الضمنية، وتبقى في النهاية حقوق الطرفين مشروطة ومقيدة «فحق المتكلم في ركوب مطية التعبير الضمني عن معانيه مشروط بعدم بلوغه في ذلك حد الالتباس والتعمية على مخاطبه، وحق المخاطب في اللجوء إلى آلية التأويل مشروط هو أيضاً بعدم التماهي فيه إلى حد الهذيان والهلوسة إلى درجة يصبح معها كل ملفوظ قابلاً للدلالة على كل معنى، وينعدم بالتالي دور المؤسسة اللغوية في التمييز بين المعاني، ومن ثم يموت عنصر المعنى تماماً»⁽²⁾.

ويمكننا -عموماً- أن نقول إن للاستلزام التخاطبي خصائص تميزه عن غيره، ويمكن أن نجعلها فيما يلي:⁽³⁾

إن الاستلزام قابل للإلغاء، ويحدث ذلك إذا عمد المتكلم إلى إضافة ما من شأنه أن يسد الطريق أمام المخاطب وهو يتهيأ للدخول في عملية التأويل بغية الوقوف على المعاني الضمنية للعبارة. كأن تقول قارئة لكاتب مثلاً: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم هذا الكلام أنها قرأت بعضها، أما إذا قالت: الحقيقة أنني لم أقرأ أي كتاب من كتبك، فيكون بذلك ردها إلغاءً لأي استلزام.

الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي: مما من شأنه أن يجعل الاستلزام التخاطبي متميزاً عن أنواع أخرى من الاستدلال المنطقي كالفروض المسبق، فالاستلزام التخاطبي متصل بالمعنى الدلالي لما يقال لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها، ويتضح ذلك جلياً من خلال المثال الآتي:

(1) طه عبد الرحمن، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، ص50.

(2) إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 103/1.

(3) ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص38-40. و:

-لا أريدك أن تتسلي إلى غرفتي على هذا النحو.

-أنا لا أتسلل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

إن عدم الرضا عن هذا السلوك ما يزال قائماً، وهو ما يستلزمه على الرغم من تغيير الصياغة في القول الثاني.

يمكن للاستلزام الواحد أن يؤدي إلى استلزمات مختلفة، فالاستلزام متغير، ولتوضيح الأمر نسوق المثال الآتي: إذا سألت شخصاً كم عمرك؟ فهذا يستلزم مجموعة من الدلالات:

هو طلب للعلم.

توبيخ على نوع من السلوك لا ترضاه.

ج- حث المسؤول على اتخاذ قراره وأن يتحمل عواقب اختياراته.

فكان الاستلزام (أ) طلباً للعلم، والاستلزام (ب): توبيخاً إذا كان المسؤول شخصاً عمره 15 سنة، والاستلزام (ج): حثاً لهذا الشخص على تحمل المسؤولية لأنه في سن النضج، يستطيع تحمل تبعات تصرفاته.

يمكن تقدير الاستلزام: فالمخاطب يقوم بخطوات محسوبة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام.

تحقيق القول- فيما سبق- أن هذه النظرية وبالرغم من الانتقادات التي وُجّهت إليها، تحظى برواج في أوساط الباحثين والمتخصصين وسر ذلك - كما يرى «صلاح إسماعيل»-(1) أنها تمكن الباحثين من نقل عبء التفسير من علم الدلالة إلى علم الاستعمال، أضف إلى أنها تساعدنا في أن نضع جوانب حدسية كثيرة من المعنى في «سلة المهملات الاستعمالية»(*) pragmatic wastebasket بوصفها مقتضيات بدلا من التعامل معها بوصفها معطيات حقيقية لتعلم الدلالة، ومن الدروس الدلالية التي تعلمنا إياها نظرية الاستلزام التخاطبي هو التمييز المهم بين المضامين الدلالية بصورة حقيقية للعبارة والمضامين الاستعمالية فحسب.

(1) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص 91-92.

(*) تعود فكرة هذا الوصف إلى Yehoshua Bar-Hillel الذي وصف علم الدلالة بأنه سلة مهملات، ولعل الإدراك الصحيح لمغزى هذه الاستعارة يتطلب منا النظر إليها في سياق طموح علم اللغة إلى أن يكون علماً دقيقاً في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين. ينظر: نفسه، ص 92.

المبحث الثاني: قواعد الاستلزام التخاطبي

قوانين المحادثة عند «جرايس»:

تولي النظرية التداولية أهمية كبيرة للدور الذي يقوم به المتخاطبون في العالم الاجتماعي، استناداً إلى أن العملية التواصلية لا تنطلق من فراغ، بل تستند إلى خلفيات تعود -كما سبق ذكره- إلى المتحاورين وإلى مجموعة من المبادئ والمعارف المشتركة، كما أنّ هؤلاء المتحاورين يتبعون جملة من القواعد الضمنية اللازمة لتحقيق فعالية هذا التواصل، الذي يتقاسم الشركاء فيه هدفاً مشتركاً، إذا انعدم لن يكون هناك داعٍ للتواصل، فقواعد الحوار تحفظ مناصفة لكل مشارك في الخطاب حقه في التعبير عن رأيه من دون تسلُّط أو قهر، فيختار كل طرف ما يناسبه ويريده في إطار المسالمة والرضا⁽¹⁾، وهو ما دفع بـ «جرايس» إلى القول إنّ كل حوار يقوم على مبدأ عام يخضع له كل المتحاورين ويسمى «بمبدأ التعاون».

مبدأ التعاون: *coopérative principale*

(1) ينظر: حسن المصدق، «أسس علم التواصل في الفكر الألماني المعاصر أو إعادة الدمج بين اللسانيات وعلم الاجتماع والفلسفة»، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، ع25، صيف وخريف 2004، و محمد السويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوب وتداولي، ص232-233.

أقرّ « جرایس» بوجود قواعد تضبط كل عملية تخاطبية، وهذا ما يفرض على المتحدثين احترام ما أسماه بـ «مبدأ التعاون» المصوغ على الشكل الآتي: (1)
« لتكن مشاركتك في التخاطب عند حصولها على النحو الذي يتطلبه الغرض أو الاتجاه المرسوم للتخاطب».

يروم هذا المبدأ تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرجو من الخطاب، وقد يكون هذا الهدف محددًا قبل دخولهما في عملية التخاطب أو يحصل تحديده أثناء هذه العملية. (2)

وسّع « جرایس» هذا المبدأ العام الذي يحكم عملية التخاطب إلى مجموعة من القواعد، أطلق عليها اسم القواعد التخاطبية conversational maxims، وصنف هذه القواعد تحت أربع مقولات وهي: الكم quantity، والكيف Quality، والإضافة أو الملاءمة relation، والجهة أو الصيغة manner، وهذا بيّانها: (3)

مقولة الكم: تحتوي على قاعدتين أساسيتين هما:

أن تكون مساهمتك على مقدار من المعلومات المطلوبة منك، وفق أهداف التبادل الحوارى الراهن.

ألا تتوفر مساهمتك على أكثر مما هو مطلوب منك.

مقولة الكيف: حاول أن تكون مساهمتك صادقة، وتتجلى في قاعدتين:

لا نقل ما تعتقد أنه كاذب.

(1) ينظر: Paul Grice, studies in the way of words, p24، وراضى رشيد، «الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد التخاطبية عند بول جرایس»، مجلة الفيصل، العدد 280، شوال 1420 هـ - يناير/ فبراير 2000م، ص57، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص96، وجون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص234-235، وعبد الإله بوغابه بشرى العروضي، الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، المطبعة السريعة القنيطرة - المغرب، (ط1)، 2006، ص60، و ج- ب- براون وج- يول، تحليل الخطاب، ص40.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص283، ورشيد بن مالك، «السيمائية والتداولية»، ص205.

(3) ينظر: Paul Grice, Studies in the way of words, p25-26، وفيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص84-85، وعمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص101-102، وأحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص95، محمد العبد، العبارة والإشارة، دراسة في نظرية الاتصال، ص71-72.

لا نقل ما تفتقر إلى دليل كاف عليه.

مقولة الإضافة أو الملازمة: اجعل مساهمتك في الحوار المتبادل واردة.

مقولة الصيغة أو الجهة: كن واضحا - وتدرج تحتها ما يلي:

ابتعد عن الإبهام.

تجنب الغموض.

كن موجزا.

كن منهجيا: كن منظما

يرى « جرايس » أن هاته القواعد تعد ضوابط لكل عملية تخاطبية، وعلى طرفي التخاطب الالتزام بمبدأ التعاون، وإذا أُخِلَّ أحدهما بقاعدة من هاته القواعد، وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام، و يحصل على طريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن⁽¹⁾، فلا يخفى على ذي نظر أن الخطاب الطبيعي يكون التواصل فيه متعدد القنوات، فتم عملية نقل الدلالات من المخاطب إلى المخاطب من طريق ما يسمى بالحوامل اللسانية وشبه اللسانية التي تتعاون فيما بينها بشكل قوي: « ومن ثمة يصبح التكلم معناه أن يقوم المتكلم باختيار مختلف أنواع الحوامل الشكلية الكفيلة بتحقيق التواصل والتي من بينها: اللسان، الحركات، الإيماءات، التنغيم، والنبر [...] الشيء الذي يجعل من الكلام أحيانا مناسبة يتحقق فيها الظهور المشترك (la concurrence) والمتزامن لعدة أنساق سيموطيقية: إرسالية لسانية+ حركات + إيماءات [...]»⁽²⁾.

إن الغاية المرجوة من القواعد التي حددها « جرايس » هي تنظيم عملية التخاطب، التي يصورها على شكل لعبة، وما من لعبة إلا ولها قواعد يفترض أن تكون محترمة، لكن قد يحدث أحيانا ويتم الخروج عن إحدى القواعد الفرعية مع احترام للمبدأ العام، هذا الخروج سماه « جرايس » بعملية الخرق^(*) violation التي تهدف إلى اشتقاق دلالات

(1) ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 104.

(2) ادريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص 109/1.

(*) الخرق violation يرادف الخروج عن قاعدة معينة، وهو عند جرايس « مستوى آخر من مستويات توليد الدلالة، حيث يتمكن المتكلم عبره من تضمين مجموعة من المعاني ويقوم المستمع باشتقاقها من الرسالة اعتمادا على بعض القرائن اللفظية والمقامية والمعارف المشتركة بين المتكلم والمستمع » الراضي رشيد، «الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد

جديدة⁽¹⁾ كامنة وراء المحتوى الدلالي للعبارة اللغوية، وهو ما اصطلح عليه جرايس بالاستلزمات الخطابية، سواء كانت اقتضاءات منطقية logical implication أو لزوما دلاليا entailment أو استنتاجا منطقيا consequencellogical وغيرها من المصطلحات التي تستخدم للدلالة على الاستدلالات المشتقة.⁽²⁾

يرى «جرايس» أنّ المتخاطبين قد يقبلون هذه القواعد ويسلمون بها تسليما ضمنيا عند التخاطب. فيفترض في المتكلم ألا يقول أكثر ولا أقل مما هو مطلوب منه (الكم)، وأن يكون صادقا ومخلصا (الكيف)، وأن يقول ما هو ملائم لغرض الحديث (الإضافة)، ويكون واضحا (الجهة)⁽³⁾، ويحدث - أحيانا - أن يلاحظ المتكلم جميع هذه القواعد في بعض الخطابات كما هو الحال في المثال الآتي:

الأب: أين الأولاد؟

الأم: إما أنهم يلعبون أسفل المبنى وإما أنهم ذهبوا لشراء بعض الأشياء، ولست متأكدة أين هم على وجه الدقة.

يمكن تحليل هذا المثال وفق المخطط الآتي:

قدمت الأم القدر الصحيح من المعلومات ~~عن~~ اختراق لمبدأ الكم.

إجابة الأم كانت صادقة ~~عن~~ اختراق لمبدأ الكيف.

إدراك الأم هدف زوجها من طرح السؤال فكانت إجابتها ملائمة ~~عن~~ اختراق

لمبدأ الإضافة

إجابة الأم واضحة ~~عن~~ اختراق لمبدأ الجهة.

الملاحظ على إجابة الأم أنها احترمت قاعدة الكم؛ لأنها قدمت القدر الصحيح والمطلوب من المعلومات، واحترمت قاعدة الكيف؛ لأنها أجابت بصدق، وأدركت هدف زوجها من

التخاطبية عند بول جرايس»، ص 57. وقد تُرجم مصطلح «جرايس» violation إلى اللغة العربية بعدة ترجمات نذكر منها انتهاك، وخرق، وعدم الاحترام، وعدم المراقبة، وحزم القواعد، ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 152

(1) ينظر: الراضي رشيد، «الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد التخاطبية عند بول جرايس»، ص 57، وآمنه بلعلی، «المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته»، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 281.

(2) ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 60.

(3) ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 88.

طرح السؤال، فاتجهت صوبه بإجابتها وقد احترمت بذلك قاعدة الملاءمة أو الإضافة، وكانت إجابتها واضحة فاحترمت بذلك قاعدة الجهة. وهذا ما يجعل الاستلزام التخاطبي غير متحقق طالما أنه لا يوجد تمييز بين ما قالتها وما تعنيه.⁽¹⁾

تضعنا نظرية « جرایس » أمام أمرين: إما أن نتبع القواعد المتفرعة عن مبدأ التعاون، وإما أن نحيد ونخرج عنها. فكثيرا ما يخفق الناس في مراعاة هذه القواعد واحترامها، وقد ينشأ هذا الإخفاق عن تعمد الكذب أو خداع الآخرين أو عدم القدرة على التعبير عن المقاصد من وراء الكلام تعبيراً واضحاً، فإن اتبعناها حصلنا فائدة قريبة، وإن خرجنا عن هذه القواعد حصلنا فائدة بعيدة.⁽²⁾

إن الخروج أو الخرق الذي يتم على مستوى الجمل يقودنا إلى طرح العديد من الأسئلة أهمها:

كيف تتم عملية الخروج أو الخرق؟

هل هناك ضوابط تحكم هذا الخروج؟

وهو ما نحاول أن نستبينه في مباحثنا اللاحقة و -أيضا- من خلال جملة من الأمثلة التوضيحية التي يتحقق فيها الاستلزام التخاطبي.

نماذج توضيحية لعملية الاستلزام:

أشرنا -سابقا- إلى أن المتحاورين قد يمثلون لقواعد التخاطب في خطاباتهم، وقد نسجل خروجاً وكسراً لهذه القواعد، ومن الأمثلة التي يحدث فيها الاستلزام التخاطبي ما يلي:

1-2-1- خروج أو خرق لقاعدة الكيف: إن قلت لمحاورى «الجو جميل» في يوم ممطر، فهذا يعني أنني لست صادقة، فينتج عن هذا، خرق لقاعدة الكيف، مع احتراماً للمبدأ العام.⁽³⁾

ونلخص ما سبق فيما يلي:

الجو جميل (في يوم ممطر) ينتج عنها عدم الصدق ← خرق لقاعدة الكيف.

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 239 وصلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرایس، ص 88.

(3) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 131.

1-2-2- خروج أو خرق لقاعدة الكم: في حوار يجري بين الأم التي تمثل الطرف

(أ) والابن الذي يمثل الطرف (ب) ما يلي:

(أ): هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟

(ب): اغتسلت.

سألت الأم ابنها أمرين، فأجاب عن واحد وسكت عن الثاني، فكانت إجابته أقل من

المطلوب وهو ما يقود إلى خرق مبدأ الكم⁽¹⁾ ونلخص ما سبق فيما يلي:

إجابة (ب) نتج عنها إجابة أقل من المطلوب ← خرقاً لقاعدة الكم.

1-2-3- خروج أو خرق لقاعدة الملازمة: يتضح هذا الخرق من الحوار الآتي بين

الأستاذين (أ) و(ب):⁽²⁾

(أ): هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟

(ب): إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

الملاحظ أن إجابة الأستاذ (ب) غير ملائمة للسؤال المطروح من قبل الأستاذ (أ) وهو

ما نتج عنه خرق للقاعدة الثالثة وهي: قاعدة الملازمة. ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

إجابة (ب) نتج عنها غير ملازمة لسؤال (أ) ← خرقاً لقاعدة الملازمة.

1-2-4- خروج أو خرق لقاعدة الصيغة: يترجمها المثال الآتي:⁽³⁾

(أ): ماذا تريد؟

(ب): قم واتجه إلى الباب، وضع المفتاح في القفل، ثم أدره ناحية اليسار ثلاث مرات

ثم ادفع الباب برفق.

كان بإمكان (ب) أن يكتفي فقط بقوله: افتح الباب

كلام (ب) يمتاز بالبطء، في حين كان عليه أن يكون موجزاً، وهو ما نتج عنه خرق

لقاعدة الصيغة.

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

(1) ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص36.

(2) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني

العربي، ص33-34.

(3) ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص37.

كلام (ب) نتج عنه عدم الإيجاز ← خرقة لقاعدة الصيغة

صفوة القول ومحصول الحديث أنّ الهدف من مبدأ التعاون هو وضع ضوابط للعملية الخطابية، وأنّ أي إخلال بهذه القواعد يعرض هذه العملية للانتقال من الصريح إلى الضمني، ومن الدلالة الحرفية إلى الدلالة المستلزمة.

النقد الموجه لمبدأ التعاون:

كان « جرايس » يروم بقواعده التخاطبية أن ينزلها منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبليغ الغاية في وضوح تام، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقية، إلا أنّ طرفي الخطاب قد يخالفان بعضاً من هاتاه القواعد مع الحفاظ على مبدأ التعاون، وإذا وقعت هذه المخالفة، انتقلت العبارة من ظاهرها الصريح إلى ما يسمى بالدلالة المستلزمة.

لا جرم أنّ هذا المبدأ قد فتح باباً واسعاً في تطوير التداوليات اللسانية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني، إلا أنه كان مثار جدل بين الدارسين ومحط انتقادات وتعديلات وإضافات واختزالات⁽¹⁾، فقد رفعه لفيف من الباحثين إلى مصاف النظريات المكتملة، في حين سعى البعض إلى تطويره واستكمال جوانب النقص والقصور فيه⁽²⁾، تذكر الباحثة الانجليزية «دايردر بورتون» Deirdre Burton جملة من الانتقادات الموجهة لمبدأ التعاون وقواعده الفرعية، وترى أنّ «جرايس» نفسه استشعر بعض القصور في مقاربتة ونوجز انتقادات الباحثة في النقاط الآتية⁽³⁾:

إن هذه القوانين التي عرضها « جرايس » يجب أن تكون منظمة في حدود فائدتها ومراعاة الاستدلالات القوية strong inferences التي تتعلق بالمساهم الذي يخرق أحد هذه القوانين. س.

تعدّ الاستدلالات المشار إليها قاصرة بالنسبة لما تُؤول إليه العبارة اللغوية، فلم يعرض «جرايس» لتلك الاستدلالات الكافية في عملية خرق إحدى قواعد التخاطب،

(1) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص239، وحسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص131، وقر بيدر شنان، «التداولية ضمن الفكر الأنجلوسكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني»، ص19.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص40..

(3) ينظر: Burton deirdre Dialogue and Discours , « Routledge Kegan Paul LTD. London, Bostonand Henley, p29-30.

وبالخصوص في عملية اشتقاق «المعاني المضمرة»، التي يجب أن تخضع لاستراتيجية تخاطبية معينة، كما هو الأمر عند «سيرل» في إطار الأفعال اللغوية غير المباشرة . تتسم قواعد المبدأ التعاوني بالضعف، لأنها لم تشرح طبيعة العلاقة بين «المعنى sen» و «القوة Force».

إنَّ قواعد مبدأ التعاون ليست «كلية» universal لأن هناك لغات لا تنطبق عليها. وختمت الباحثة انتقادها لمبادئ «جرايس» بدعوتها إلى وضع قواعد تخاطبية أخرى تحمل المواصفات: الجمالية، والاجتماعية، والأخلاقية.

في حين يرى الباحث المغربي «حسان الباهي» أنَّ الذي يتبع أعمال «جرايس» يمكنه أن يسجل مجموعة من الملاحظات، أبرزها ما يلي: (1)

إنَّ النموذج التخاطبي عند «جرايس» لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكبر.

إقرار بعض الدارسين أنَّ قواعد «جرايس» تصلح فقط لمحادثة إنسان آلة وهي ليست كافية بالاستجابة لمتطلبات الحوار اليومي والعادي.

كان «جرايس» يهدف إلى تحديد نوع من أنواع الاستدلال المتمثل في الاستلزامات التخاطبية، ولم يكن يهدف إلى وضع نموذج نظري متكامل للتفاعلات الحوارية التي تعم حياتنا اليومية باعتماد مبادئ معيارية.

يقصر مبدأ «جرايس» على الجانب التبليغي دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى. استبعد «جرايس» في قواعده الجانب المادي والاجتماعي والتهذيبي، وغيرها من الجوانب التي تم إغفالها بصفة كلية أو تم منحها مكانة ثانوية بالرغم من الدور الذي تؤديه في كل عملية تخاطبية.

وهي المسألة ذاتها التي استوقفت «طه عبد الرحمن» الذي يرى أنَّ مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة منه، قد أسقطت الجانب التهذيبي من الخطاب، ولم تضبط إلا الجانب التبليغي منه، بالرغم من أنَّ «جرايس» قد أشار إلى هذا الجانب عندما ذكر أنَّ هناك أنواعاً شتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل «لتكن مؤدبا» يتبعها

(1) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص131.

المتخاطبون في أحاديثهم، لكنها رغم هذا قد تولد معاني غير متعارف عليها، إلا أنه لم يَقم للجانب التهذيبي كبير وزن.⁽¹⁾

يُرجع الباحث المغربي « طه عبد الرحمن » إهمال « جرایس » للجانب التهذيبي إلى الأسباب الثلاثة الآتية:⁽²⁾

جمع « جرایس » الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعِل للمخاطبة ألا وهو نقل الخبر على أوضح وجه. لم يضع « جرایس » حدودا معينة، تمكننا من أن نباشر القواعد التهذيبيّة، ولا كيف يمكن أن نرتبها مع القواعد التبليغيّة.

لم ينتبه « جرایس » إلى أن الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات من المعاني الصريحة إلى المعاني المستلزمة.

في حين يرى « صلاح إسماعيل » أن قواعد « جرایس » « لم تكن غاية تطلب لذاتها وإنما كانت وسيلة يبتغيها الفيلسوف ليصل إلى أغراضه، وفي طبيعتها أن الخلاف بين الصوريين^(*) واللاصوريين حول معاني الروابط المنطقية ونظائرها في اللغة الطبيعيّة يرجع إلى افتقار الفريقين إلى العناية الكافية بقواعد التخاطب».⁽³⁾

ويشير « هيدسون » Hudson إلى أن مشروع « جرایس » لم يتجاوز بعض النماذج اللغوية المعروفة إلى نماذج أخرى، رغم طبيعتها المجردة وهو ما جعله يسجل عليه المآخذ الآتية:⁽⁴⁾

إن الغاية التي كان يهدف إليها « جرایس » من خلال القواعد التي وضعها هي تبادل الكلام تبادلا فعليا على جهة الإخبار، غير أن هذه الخصوصية ضيقة، فكان لزاما إعادة

(1) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 239.

(2) ينظر: نفسه ص 240.

(*) الصوريون هم أصحاب النظرية الصورية التي تهتم اهتماما بالغا بالبنية الصورية Formal structure للغة، وتحرص أشد الحرص على دراسة العلاقات المتبادلة بين الجمل، يرى أصحابها أن أي نظرية في المعنى يجب أن تنظر إلى الجملة على أنها الحامل الأساسي للمعنى الذي يتحدد على طريق العناصر المكونة لها. ينظر:

Anita Avarmides, Meaning and Mind An examination of a Gricean Account of language, cambridge, Massachusetts, 1989, p4-5.

(3) صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرایس، ص 89.

(4) ينظر: Hudson, R. A, «The meaning of questions» , language , Vol 51, p. p 1- 31

النظر فيها بهدف تعديلها لتكون معممة بقصود عامة، باعتبارها تأثيراً وتوجيهها لأفعال الآخرين.

أشار «جرايس» إلى الحالات التي يخفق فيها المخاطب في إنجاز قانون ما، فينتج عن ذلك خرق لمبدأ تعاوني، فتكون النتيجة أنه يصطدم مثلاً بقوانين تخاطبية أخرى فيحل أحدها بانتهاك الآخر، أو أنه يسخر كلياً من تلك القاعدة التخاطبية، وهذا الاختيار يشكل الاستغلال الضعيف للنسق اللغوي.

إن مجمل الأمثلة التي قدمها «جرايس» عن الاستلزام التخاطبي، يمكن تصنيفها في مجموعات ثلاث، إلا أنها في حقيقة الأمر تصنف في خانتين أساسيتين:
أولاً: مجموعة تحترم القواعد التخاطبية، فلا نجد فيها خروجاً عن المبدأ العام وقواعده الفرعية.

ثانياً: مجموعة يتم الخروج فيها عن القواعد الفرعية، لكن يستبطن المتحاوران ذلك المبدأ العام، وكل خروج عن قانون معين يمكن تأويله على طريق افتراض أن قانوناً ما يصطدم مع قانون آخر.

لم يغفل «صلاح إسماعيل» عن ذكر إيجابيات هاته النظرية التي تحظى - حسب رأيه - برواج بين علماء الدلالة لجملة من الأسباب نذكر منها: (1)

تمكن الباحث عندما تتوافر شروط معينة، من نقل عبء التفسير من علم الدلالة إلى علم الاستعمال، فعندما يكون الاستلزام التخاطبي عاماً، تولد على طريق الإهمال، فإنه يميل إلى أن يصبح غير قابل للتمييز من المحتوى الدلالي.

مكنت هذه النظرية علماء الدلالة ألا يأخذوا الحدوس الدلالية بالقيمة الظاهرية، وإمكانية تفسيرها تفسيراً استعمالياً pragmatically، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

تساعدنا نظرية «جرايس» على وضع جوانب حدسية كثيرة من المعنى في «سلة المهملات الاستعمالية» بوصفها مقتضيات، بدلاً من معاملتها بوصفها معطيات حقيقية لعلم الدلالة، فهي تمكننا من التمييز بين المضامين الدلالية بصورة حقيقية للعبارة والمضامين الاستعمالية فحسب.

(1) ينظر: نفسه ص 91-92.

ويرى لفييف من الدارسين^(*) أن قوانين الخطاب عند « جرابيس » لا تعدو أن تكون مجرد قوالب إجرائية تستمد قوتها الصورية Adéquation formelle من مقومات التعميم والتوهيم، فهي لا تثبت على حال ومعرضة للتداخل لا للتكامل، فثمة بعض الظواهر البلاغية لا يمكن دراستها داخل قانون وحيد، بل تتصافر قوانين تتسم بطابع التداخل فيما بينها وليست مستقلا بعضها عن بعض، ولعل هذه الأسباب مجتمعة - حسب رأي الباحث - جعلت هذه القواعد تتعرض للانتقادات الكثيرة.⁽¹⁾

يرى « رايص نور الدين » في مؤلفه: « نظرية التواصل واللسانيات الحديثة » أن حالة نجاح التواصل التي يتم التعبير عنها بالتحاور ليست هي الحالة الوحيدة التي تحكم جميع مظاهر التواصل، فقد أثبتت الاحصائيات أن حالات سوء التفاهم وحصول الغموض أكثر من حالات حدوثه، ومرد ذلك إلى أسباب عديدة، يوجزها الباحث فيمايلي:⁽²⁾

أشخاص يتكلمون دون أن يعلموا أنه قد سجلت محاوراتهم.

برامج تلفزيونية وإذاعية كالمحاضرات، والندوات، واللقاءات ذات المضامين الخطابية المتعددة.

من الأسباب ما يكون أساسه: أطراف التحاور من باث وملتق سواء أكانوا أفرادا أم جماعات وذلك تبعا لمتغيرات عدة ذكرها اللسانيون الاجتماعيون منها ما يتعلق بالسن، والصنف، والمهنة، والرتبة الاجتماعية، والمستوى الثقافي.

ومنها ما هو راجع إلى جانب التشويش التقني؛ مثل ما يحدث في قناة التواصل، ومنها ما يعود إلى درجة معرفة النظام اللغوي المتحاور به، ومنها ما هو عائد إلى المقام التواصل.

^(*) من أمثال الباحث المغربي بنعيسى أزييط، ونور الدين رايص.

⁽¹⁾ ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 72-73.

⁽²⁾ ينظر: رايص نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، مطبعة سايس فاس - المغرب، (ط1)، 1428هـ -

وقد يعود سوء الفهم، وانقطاع التواصل إلى تلوينات النطق وعادات كل فرد في التلفظ. وفي مقابل ذلك يضع بعض الباحثين نظرية « جرايس » وقواعده التي تضبط التخاطب في مصاف النظريات المكتملة ويدرجونها في المراتب العلى ويرون أن: « العمل الجبار الذي قام به «جرايس» في تععيد التخاطب كان له التأثير الكبير في تحديد المبادئ الرئيسية في عمليات المحادثة وأشكال التواصل بين المتخاطبين وهي مبادئ ساهمت إلى حد كبير في إبراز القيمة التداولية للكلام وأعطت مفهوما جديدا للمعنى الضمني والمعنى الحرفي ولمعنى التأويل والفهم، وعالجت إشكالات المقامات أو السياقات التي كانت تقف في وجه التحليل المنطقي التقليدي، معالجة فتحت الباب أمام توظيف نتائج العلوم المعرفية»⁽¹⁾.

حاصل النظر أن الانتقادات التي وجهت لنظرية جرايس عموما، ومبدأ التعاون خصوصا، كانت دافعا قويا لبعض الباحثين، الذين اجتهدوا في صياغة مبادئ وقواعد جديدة من شأنها أن تسد الثغرات الموجودة في المبدأ السابق.

قواعد ومبادئ مكملة وبديلة لمبدأ التعاون:

شكلت الانتقادات التي وجهت لقواعد « جرايس » نقطة انطلاق صوب تعديل هذه القواعد أو تطويرها، لتستجيب للمستجدات التي طرأت على مختلف العلوم، ومن هذه المبادئ والقواعد:

2-1 - مبدأ الملاعة:

إن اقتصار مبدأ التعاون عند « جرايس » على الجانب التبليغي وإهمال الجوانب الأخرى، كالجانب المادي الاجتماعي، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه في كل عملية تخاطبية هو ما دفع بـ «سبربر» و «ويلسون» إلى انتقاد هاته القواعد التي غيبت قاعدة تداولية أساسية تخص عملية الفهم، وعليه كان لزاما البحث عن قواعد أخرى متممة لقواعد «جرايس» أو تعويضا عنها، فكان - مبدأ الملاعة - الذي انبثق من نظرية الملاعة، التي تعنى بالمعرفة والتواصل الإنسانيين، والقائمة أساسا على

(1) عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص25.

المعلومات اللسانية المحددة لمقاصد المتلقي على طريق تفسير المبادئ العامة للتواصل الإنساني وعمليات التأويل والطرق المعرفية لمعالجة المعلومات وانتقاء الملائم منها.⁽¹⁾ يرى «سبربر» و«ويلسون» أن التحديد اللغوي الفرعي يشمل ما تم تبليغه وما قيل، فالتأويل اللساني يعتمد أساساً على المنظومة اللسانية ويبتغي الكشف عن الصيغة المنطقية للقول، فلا بد من إثراء القول بواسطة عمليات تداولية للتوصل إلى تحديد تام لما قيل، وهو ما يقودنا في نهاية عملية التأويل الحاصلة بواسطة المنظومة اللسانية والشكل القضوي إلى إثراء الصيغة المنطقية عندما تُكَلَّل العملية بنجاح.⁽²⁾

إن التواصل الإنساني محكوم بمبدأ يسمى عند «سبربر» و«ويلسون» بمبدأ الملاءمة، وتعد الملاءمة عاملاً أساسياً وضرورياً للتواصل والمعرفة إذ أنها ليست مجرد قيد يتحتم على الباحث أن يحترمه أو يخرقه كما هو الأمر عند «جرايس»، فلا نفترض ضرورة خرق مبدأ الملاءمة لإنتاج استلزام تخاطبي أو توليد صياغة استعارية. والملاءمة بوصفها مبدأً يحيل على الفائدة المعرفية للمعلومات المقترنة بالذات والمؤثرات السياقية، تمتلك مظهرين أساسيين هما:⁽³⁾

الأثر المعرفي ومجهود المعالجة القاضي بتعبئة مصادر الدماغ من أجل إنجازه.

ارتكزت جهود «سبربر» و«ويلسون» على علم النفس لبناء تصور جديد وتقديم مقاربة مختلفة عن تلك التي قدمها «جرايس»، وقد انبثقت آراؤهما في نطاق ما يسمى بالتداوليات المعرفية، وقوام مبدأ الملاءمة بالنسبة لهما أن ينطلق المخاطب دائماً من المسألة الآتية:⁽⁴⁾

لقد بذل المتكلم كل ما في وسعه لتقديم الملفوظ الأكثر ملاءمة. فتكون بذلك المعلومة ملائمة إذا تفاعلت مع الافتراضات المطروحة.

(1) ينظر: Sperber.D ;Wilson ;D Relevance Communication Basil Black well Oxford 1986; p135 ;136.

(2) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص 99-100.

(3) ينظر: أحمد العاقد، اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص150.

(4) ينظر: Sperber.D ;Wilson ;D Relevance Communication Basil Black well Oxford 1986 ;p136.

إن التفاعل بين المعلومات والافتراضات يستدعي إعمال مقولة الاستلزام السياقي،
ولتوضيح هذا الطرح نسوق الأمثلة الآتية: (1)
إذا كان الجو ممطرا، لن أذهب إلى العمل.

الجو ممطر

لن أذهب إلى العمل

وتحلل الأمثلة الآتية وفق ما يلي: (2)

إذا تلفظنا ببنية الافتراض [1]، وأخذنا بمعطى المعلومة [2]، فإننا نستنبط [3]، وتكون
بذلك البنية [2] ملائمة لأنها تولد المعلومة الجديدة [1] وتستلزمها سياقيا بالنظر إلى
السياق الدلالي للبنية [3]، فخلق الاستلزمات السياقية يعد نوعا من المؤثرات السياقية
التي بقدر قوتها بقدر ورود الملازمة، وبقدر ضعفها بقدر بذل مجهودات نوعية في
المعالجة. فلأخذ بالسياق الافتراضي في [1] واعتبار البنية [2]، مضافا إليها المعلومة
[4]: الجو ممطر والأطفال يلعبون في الشارع، فإن [2] تكون أكثر ملازمة من [4]
التي تتطلب مجهودا أكبر للمعالجة رغم أن لهما نفس المؤثرات السياقية.

ويصبح مبدأ الملازمة مرهونا بالمعادلة الآتية:

الملازمة = المؤثرات السياقية (أقوى) / مجهود المعالجة (أضعف)

لقد اعتبرت الملازمة عند الباحثين بمثابة متغير تتحدد قيمته وفقا للسياق المحدد سلفا
وعليه أُضيف مفهوم الاستنتاج في تحديد الملازمة انطلاقا من مسلمة أن السياق
ينضاف إلى الملفوظ لينتج اللوازم السياقية، وليشكل بذلك أصل الملازمة فيما يتعلق
بفعل التواصل. (3)

إن أهمية الملازمة لا تكمن فقط في قياس الاستلزمات السياقية، بل في الأخذ
بالافتراضات الموجودة وهو ما يقودنا إلى التمييز بين الافتراض السياقي، والاستلزام
السياقي، فيتجلى الأول في الاستلزام الذي يظهره الباث للمتلقي بطريقة تجعل ملفوظه
ملائما؛ أما الثاني، فيشير إلى المقتضيات المقامية والمستلزمات التداولية التي يحددها

(1) ينظر: أحمد العاقد، اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص150.

(2) ينظر: نفسه.

(3) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص147.

ملفوظ معين في سياق تواصل محدد، ويوضح الباحث المغربي «أحمد العاقد» كيفية اشتغال الاستلزامات من خلال تعليقه على المثال الآتي: (1)

زيد: هل زرت باريس؟

عمرو: لم أزر أي عاصمة أوروبية.

إن المسلك الواضح لجعل ملفوظ «عمرو» أقل ملاءمة هي الأخذ بالافتراض السياقي (ب):

(ب): باريس عاصمة أوروبية

وهو ما يجعلنا نشق من (ب) الاستلزام السياقي ج

(ج): عمرو لم يزر باريس.

إن ملفوظ «عمرو» في [أ] والافتراض السياقي (ب)، يشتغلان باعتبارهما مقدمتين في قياس استدلال لبلوغ النتيجة [ج]، وعلى هذا الأساس يرتكز مبدأ الملاءمة بقاء الافتراض الذي ينبني على أن: كل فعل تواصل يفيد افتراض أفضل ملاءمته الخاصة ولا يمكن أن نقدم افتراضا حول أفضل الملاءمات الخاصة لملفوظ "عمرو" في (أ)، إذا كانت (ج) تمثل الاستلزام السياقي الوحيد المتاح حيث ينبغي التوصل إلى استلزامات سياقية أخرى لبذل مجهود أكبر في المعالجة، فكان مفضلا أن يجيب «عمرو» صراحة عن سؤال "زيد" بالنفي الصريح "لا".

إن الملاءمة عند «سبربر» و«ويلسون» تعد بمثابة متغير تتحدد قيمته بحسب السياق المحدد سلفا، وعليه «أدخلا مفهوم السياق ينضاف للملفوظ لينتج اللوازم السياقية وليشكل بذلك أصل الملاءمة فيما يتعلق بفعل التواصل» (2).

وينبني الاستنتاج حسب الباحثين على مفهومين يبدو أن ظاهريا متناقضين، لكنهما في الأساس متوافقان: (3)

الاستنتاج غير البرهاني: وهو الذي يقوم على إنتاج فرضيات وإثباتها، ومن هذه الوجهة فهو يقابل الاستنتاج الاستنباطي الذي ينطلق من مقدمات معينة بغية الوصول إلى نتائج محددة تكون مستلزما منطقيا.

(1) ينظر: أحمد العاقد، اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل ص 152 - 153.

(2) الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 147.

(3) ينظر: نفسه.

النسق الصوري: قوامه مجموعة من الرموز التي تأتلف فيما بينها لتنتج قضايا معينة.
المبادئ المتفرعة عن مبدأ الملاعة:

يتفرع عن مبدأ الملاعة مبدآن صاغهما «سبربر» و«ولسن»؛ أحدهما معرفي
والآخر تواصلية يتم توضيحهما وفق الآتي: (1)

إن المبدأ المعرفي للملاعة، يقضي بالتوجه إلى الفعالية المعرفية عبر مكونات التنظيم
الذهني العام التي يستلزمها الإدراك والتذكر والاستدلال إذ تتوصل الكائنات البشرية
إلى المعلومات الملائمة، وتنهض بتدبير مصادرها المعرفية بشكل فعال ودقيق، كما
يفيد التوجه المعرفي نحو أفضل الملاعات في جعل الملاعة ممكنة من أجل التنبؤ
بحالات الآخرين الذهنية وتوهمها، فيمكن للشخص "أ" أن يتنبأ بالمعطيات المتعلقة
بشخص "ب" وفق الآتي:

التنبؤ بأي المثيرات في محيط "ب" أكثر ملاعة وأقدر على إثارة انتباهه.
التنبؤ بأي المعلومات المخترنة في ذاكرة (ب) أقوى استحضارا وأكثر ملاعة وأهمية
في معالجة هذا المثير.

التنبؤ بأي استدلالات "ب" أرجح وأكثر ربحا على المستوى، ويمكن للشخص (أ) أن
يتوهم الحالات الذهنية لشخص "ب" عبر إنتاج المثير الذي ترجح قدرته على إثارة
انتباه "ب" وتذكر "ب" أو استعادته لمعلومة خلفية من ذاكرته وتحفيز "ب" على إقامة
استدلالات معينة.

ويشكل المبدأ التواصلية مفتاح الفهم الاستدلالي ويفيد بأن كل ملفوظ يقود إلى افتراض
ملاعته الخاصة وتتم صياغة مضمون افتراض الملاعة وفق الآتي: (2)
يفترض في الملفوظ أن يكون أكثر ملاعة وانسجاما مع مهارات الباحث وأن يكون
أكثر ملاعة للمتلقى وإثارة للانتباه.

ويتحقق افتراض الملاعة مع تفعيل إجراءات الفهم الرامية إلى تأويل الملفوظ، ويصوغ
الباحثان إجراءات الفهم كالاتي: (3)

(1) ينظر: اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص 154 - 155.

(2) ينظر: Sperber.D ;Wilson ;D Relevance Communication Basil Black well Oxford 1986

p136.

(3) ينظر: نفسه.

اتبع مساراً أقل جهداً لمعالجة المؤثرات المعرفية، واختبر الفرضيات التأويلية الممكنة. توقف عندما تلبى توقعاتك الخاصة بالملاءمة.

تحقيق القول فيما سبق ومحصل الحديث فيه أن مجهود «سبرير» و «ولسن» ارتكز على علم النفس لبناء تصور جديد وتقديم مقارنة مختلفة، فكان مبدأ الملاءمة قطب الرحى في أي عملية تواصلية، وليس مجرد قيد يتحتم على الباحث أن يحترمه أو يخرقه، كما هو الشأن عند «جرايس»، فأهمية الملاءمة تكمن في الأخذ بالافتراضات الموجودة، كما أنها تعد بمثابة متغير تتحدد قيمته بحسب السياق.

2-1-2- النقد الموجه لمبدأ الملاءمة:

لا غرو أن مبدأ الملاءمة الذي قوامه التصور الاستنتاجي والمعرفي للتواصل والذي تحركه العوامل النفسية والمنطقية لا يخلو من بعض النقد الموجه له، وقد لخص الباحث المغربي «حسان الباهي» إيجابيات وبعض نقائص هذا المبدأ في النقاط التالية:⁽¹⁾ إن النظر إلى الملاءمة كمبدأ يسمح بتقديم نموذج سياقي واستنتاجي للتواصل، يكون ثمرة تصور معرفي لعمليتي البناء والفهم.

إن تداوليات الملاءمة، تنظر إلى الخطاب على أنه لا يتضمن أي قاعدة قابلة لأن تحدد نوع مساهمة المتحاورين وطبيعتها.

تحدد الملاءمة بوصفها علاقة تقوم بين الأشخاص والخطاب، فالقول الملائم يعني أنه كذلك ليس في حد ذاته بل من خلال مجموعة من الظروف والعوامل السياقية. الملاءمة هي إما وظيفة ملفوظ في سياق وإما وظيفة ملفوظ ضمن مجموعة من الملفوظات.

تطرح الملاءمة عدة مشاكل تتعلق بعلاقة المفهوم بالخطاب من جهة، وبالأشخاص من جهة أخرى، مما ينتج عنه صعوبة الاتفاق حول معايير ثابتة لتحديد الملاءمة، فما هو ملائم لي ليس بالضرورة ملائماً لغيري، فقد يكون القول ملائماً لطرف دون الآخر. قد تبدو الحجة موضوعية بالمقاييس المعتمدة من قبل المتكلم دون أن تكون كذلك بمقاييس المخاطب، وقد يستبعدها هذا الأخير بحجة عدم ملاءمتها.

(1) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 148-149.

قد يتعاون طرفا العملية التواصلية وقد يتظاهر أحدهما بذلك، وبأنه يشارك الآخر في العملية التحوارية، بيدَ أنه يستخدم طرقا تغليطية أو تسليطية لإجبار المخاطب على قبول ما يتلاءم مع موقفه هو، فتكون بذلك الملاءمة مرتبطة بمعايير ذاتية. حاصل النظر فيما مضى أن من الباحثين من آثر مبدأ الملاءمة كبديل لمبدأ التعاون، وقلة ارتأت اقتراح حلول و تقديم أنظار متباينة، وهو ما يأتي تفصيل الحديث عنه لاحقا.

مبدأ التأدب: تعود صياغة هذا المبدأ إلى « روبين لاکوف» Robin Lakoff، التي تعيب على الباحثين وقوفهم عند الشكل اللغوي والاكتفاء به للحكم على مدى صحة الجمل، واعتماده معيارا وحيدا يقود إلى تفسير مقبول لبعض التراكيب، وهو ما جعل الباحثة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بسياق التلفظ وما يحويه من افتراضات منطقية وتداولية⁽¹⁾. صاغت «لاکوف» المبدأ العام الذي تقوم عليه العملية التخاطبية في قانون عام قوامه⁽²⁾: لتكن مؤدبا.

وعلى أطراف الخطاب-حسب لاکوف-مراعاة هذا المبدأ الذي يبتغي تحقيق الهدف المنشود من العملية التواصلية.

2-2-1- قواعد التخاطب المتفرعة من مبدأ التأدب:

ينضوي مبدأ التأدب عند «لاکوف» على ثلاث قواعد، سمتها قواعد تهذيب الخطاب، إذ يتلفظ المرسل وفقا لواحدة منها أو أكثر، وهي:⁽³⁾

قاعدة التعفف: وقوامها:

لا تفرض نفسك على المخاطب، أي لتبق متحفزا ولا تتطفل على شؤون الآخرين.

قاعدة التخيير: قوامها:

لتجعل مخاطبك يتخذ قراراته بنفسه.

قاعدة التودد: قوامها:

لتظهر الود للمخاطب.

(1) ينظر: Robin LAKOFF « The logique of politness or, Minding your P's and Q's», in papers From the minth regional meeting chicago linguistic society, 1973, p, p 292, 305.

(2) ينظر: نفسه

(3) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 100.

تروم قاعدة التعفف إلى ما يلي: (1)

أن يتجنب المتكلم الإلحاح على المخاطب أو إكراهه على فعل ما.

أن يستعمل المتكلم عبارات تمكّنه من حفظ المسافة بينه وبين المخاطب.

أن يتجنب المتكلم الصيغ التي تحمل دلالة وجدانية مثل أفعال القلوب.

أن يحترز المتكلم من استعمال عبارات الطلب المباشرة.

أن لا يقتحم المتكلم الشؤون الخاصة للمخاطب، إلا بعد الاستئذان وأن يقدم اعتذاره بعد ذلك.

أما قاعدة التخيير، فتعمل أحيانا باتساق مع قاعدة التعفف وقد تحل محلها، عندما لا تناسب السياق، فتعمل بمعزل عنها.

وتهدف هذه القاعدة إلى ما يلي: (2)

أن يترك المتكلم للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات، وذلك بتجنب أساليب التقرير،

والأخذ بأساليب الاستفهام، كما لو كان متشككا في مقاصده كأن يقول المتكلم: ما رأيك

في تناول قرح من الشاي بدلا من القول: تناول قرحا من الشاي.

الاعتراف بمكانة المخاطب، بوصفه طرفا في الخطاب، يتمتع بقدرات تؤهله للمشاركة في إنجاز الفعل.

اعتماد الملمحات الفعلية كأعتقد وأتوقع من قبل المتكلم، بالرغم من ثقته فيما يقوله،

وحتى لا يخرج المخاطب ويطمئه.

أما قاعدة التودد فتقتضي ما يلي: (3)

أن يتودد المتكلم إلى المخاطب أثناء خطابه، علامة على تأدبه معه بوصفه صديقا

مرغوبا فيه.

أن يستعمل المتكلم الأدوات والأساليب والصيغ التي تقوي علاقة التضامن والصدقة

بينه وبين المخاطب فيطمئن إلى ما يبديه المتكلم، في ثقة وعناية.

(1) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص241.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص101 - 102 ، وطه عبد الرحمن،

اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص241.

(3) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص102.

ترى « لاكوف » أن هناك علاقة بين مبدأي التعاون والتأدب، فتتفقان في مناحٍ وتختلفان في أخرى، فتعكس قاعدة التعفف خصيصة الاتفاق، وذلك من خلال إنتاج الخطاب بصورة رسمية، وهو ما يقتضي وضوحه، وهذا ما يقود إلى إدراج قواعد مبدأ التعاون تحتها، نتيجة اعتماد المتكلم على أقصر الطرق في تبليغ المعلومات إلى المرسل إليه، تفاديا لإضاعة وقته.

أما الاختلاف فمرده إلى أن إنتاج ملفوظ وفق مقتضى قاعدتي التخيير والتودد هو خرق لقواعد مبدأ التعاون.(1)

تحقيق القول - فيما سبق - أن الباحثة بالرغم من دعوتها إلى ضرورة الاهتمام بسياق التلفظ وما يحويه من افتراضات منطقية وتداولية وثورتها على الباحثين الذين يقفون عند حدود الشكل اللغوي والاكتفاء به للحكم على مدى صحة الجمل، واعتماده معيارا وحيدا يقود إلى تفسير مقبول لبعض التراكمات، وإقرارها بضرورة مراعاة أطراف الخطاب لمبدأ التأدب الذي يتوخى تحقيق الهدف المنشود من العملية التواصلية، إلا أن مبدأ التأدب لم يسلم من النقد الموجه له.

2-2-2-2- النقد الموجه لمبدأ التأدب:

ترى « لاكوف » أن قواعد التأدب تعد قاسما مشتركا بين مختلف المجتمعات البشرية، في حين شكك العديد من الدارسين في ذلك، ونوجز آراءهم فيما يلي:(2)

ليست قواعد التأدب كلية في عددها وطبيعتها، فهي تتدرج في القوة، فقاعدة التخيير أقوى من قاعدة التعفف، وقاعدة التودد أقوى من قاعدة التخيير، مما يجعل القيام ببعضها قد يسقط العمل بالبعض الآخر.

لا تعكس كل الشروط المطلوبة للتواصل.

استحضرت بعض الجوانب التبليغية والتهديبية التي لم تبرز بوضوح مع «جرايس». لا يتطرق المبدأ الذي وضعته « لاكوف » إلى ركن « المقاصد الإصلاحية » ولا إلى ركن « الوسائل العملية » الموصلة لهذه المقاصد.

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص132، وطه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص241-242.

غياب الحاجة إلى التوصل إلى المقاصد الإصلاحية من المبدأ التخاطبي يجعله عاجزاً عن الوصول إلى التغيير السلوكي.

إهمال مبدأ التأدب للجانب العلمي والإصلاحي.

إن النقد الموجه للاكوف جعل بعض الدارسين يسعون إلى تدارك النقص المسجل على مبدأ التأدب واستعاضته بمبدأ المواجهة، وهو ما ذهب إليه « بنلوب براون » Penelope Brown « وستيفن ليفنسون » Stephen Levinson .

مبدأ التواجه:

يعد مبدأ التواجه^(*) الذي وضعه « بنلوب براون » و « ستيفن ليفنسون » المبدأ التداولي الرابع الذي يضبط عملية التخاطب وقوامه: مقابلة الوجه للوجه - ويمكن أن نصوغ هذا المبدأ كما يلي: (1)

« لتصن وجه غيرك » ويرتكز هذا المبدأ على مفهومين هما: (2)

قيمة الوجه الاجتماعية: يجب على المتكلم أن يصون وجه غيره، ففي ذلك صيانة لوجهه هو، وهذا يعكس الاحترام والتعاون المتبادل بينهما وهو على ضربين: الوجه الدافع: وهو إرادة دفع الاعتراض، ورغبة المرء أن لا يعترض الغير سبيل أفعاله. الوجه الجالب: وهو إرادة جلب الاعتراف، فهو يبتغي أن يعترف الغير بأفعاله. **ب-نسبة تهديد الوجه:** سعى الباحثان إلى تصنيف عدد من استراتيجيات التخاطب لضمان الاحترام المتبادل بين المتخاطبين، مما يستدعي تصنيفاً للأفعال التي تهدد الوجه، فهما يربطان بين الأفعال اللغوية وبين نسبة تهديدها للوجه.

(*) ترجم هذا المبدأ بالتواجه عند طه عبد الرحمن، ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص 243 ، وهو عند عبد الهادي بن ظافر الشهري، مبدأ الوجه ينظر: استراتيجية الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص 103، ويسميه بعض الباحثين بمبدأ التواجه ومقابلة الوجه للوجه ويسمى أيضا التناظر، ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 132.

(1) ينظر: حسان الباهي الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 132.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 103، وطه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 243.

2-3-1- قواعد التخاطب المتفرعة عن مبدأ التواجه:

تتفرع عن مبدأ التواجه - حسب «براون» و «ليفنسون» - خطط تخاطبية خمس على المتكلم أن يختار منها ما يلائم قوله وهي: (1)

أن يمتنع المتكلم عن إيراد القول المهدد.

أن يصرح بالقول المهدد من غير تعديل يخفف من جانبه التهديدي.

أن يصرح بالقول المحدد مع إمكانية التعديل الذي يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الدافع.

أن يصرح بالقول المهدد مع إمكانية التعديل الذي يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الجالب.

أن يؤدي القول بطريق التعريض، ويترك للمستمع أن يتخير أحد معانيه المحتملة.

ولتوضيح هذه الخطط التخاطبية الخمس، يسوق « طه عبد الرحمن » المثال الآتي: وهو « طلب إغلاق النافذة » الذي يحل وفق مبدأ التواجه كما يلي: (2)

يرى المتكلم عدم المخاطرة بالوجه، لأن هذا يضربه وبالمستمع فيمتنع عن طلب إغلاق النافذة من المخاطب.

قد يطلب المتكلم من المستمع إغلاق النافذة دون أن يستعين بصيغة تلطف من الأثر التهديدي لهذا الطلب، كأن يقول له: أطلب منك أن تغلق النافذة.

وقد يتوسل المتكلم من المخاطب عند طلبه إغلاق النافذة بصيغة تحفظ الوجه الدافع لهذا المستمع، كأن يقول له: هل لك أن تغلق النافذة؟.

وقد يتوسل المتكلم من المخاطب عند طلبه إغلاق النافذة بصيغة تحفظ الوجه الجالب لهذا المستمع، كأن يقول له: «ألست تبادر إلى إغلاق الباب فقد تعرضنا لمجرى الهواء؟».

(1) ينظر: نفسها ص 244 و ص 104 - 105.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 244.

قد يطلب المتكلم من المخاطب إغلاق النافذة بطريق التعريض، كان يقول له: «إنالجلوس في مجرى الهواء مؤذ إيذاء» ثم يفسح المجال لمخاطبه ليستتبط المعنى المستلزم بنفسه.

يُستفاد من هذا المبدأ تحليل الخطابات وفقا لدرجات التأذب المحددة بخمسة أصناف هي: (1)

الاستراتيجيات الصريحة.

استراتيجيات التأذب الإيجابي.

استراتيجيات التأذب السلبي.

استراتيجيات التلميح.

استراتيجيات الصمت.

ولتوضيح كيفية استغلال هذا المبدأ في تحليل خطاب ما يسوق صاحب كتاب «استراتيجيات الخطاب» المثال الآتي: (2)

خلاف بين زوجين، ثم جلوس الزوج مع صهره، مع العلم أن كلا منهما يكن احتراماً للآخر، وليس لأحدهما سلطة على الآخر، وينتميان إلى الثقافة الإسلامية والعربية، التي تتيح للقريب أن يشفع لحل الخلافات بين الناس، ومن باب أولى بين الأقرباء دون أن يجد حرجاً للاستفسار عن مكان المشكل، من الطبيعي أن يسأل الأخ صهره عن سبب الخلاف، وله الخيار في أن يتلفظ بسؤاله، طبقاً لإحدى الاستراتيجيات، مما يتيح له خمس خيارات حسب التدرج الآتي: (3)

الاستراتيجية الصريحة: وتبعاً لها يسأل الأخ صهره بشكل مباشر وصريح، دون

اللجوء إلى ما يخفف من تهديد وجه صهره، فيقول: ما سبب الخلاف؟ فالتكلم لا يرى فيسؤاله ما يهدد وجه صهره، ولا يخاف عاقبة العملية التخاطبية، لذلك جاء خطابه واضحاً ومباشراً.

استراتيجية التأذب الإيجابي: هذه الاستراتيجية تفرض على الأخ أن يوظف في

(1) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 105.

(2) ينظر: السابق ص 106.

(3) ينظر: نفسه ص 106 - 107.

خطابه بعض الألفاظ التي تلتف من حدة التهديد ويدفع بها الإضرار بوجهه إلى أقصى حد يستطيع، فيقول: من عاداتك التي أحترمها كثيرا قول الصراحة معي دائما، حتى في أدنى خصوصياتك، ومنها اختلافكم في وجهات النظر.

وفي هذا الكلام تلميح للزوج بأن هذا المشكل لن يؤثر في علاقته به.

استراتيجية التأدب السلبي: يشعر الأخ صهره وفق هذه الاستراتيجية، بأنه يعترف له بحقه وبكيانه الخاص، ويترجم ذلك بقوله:

المعذرة، فأنا أود منك أن تخبرني عن سبب الخلاف بينكما.

توحي كلمة الاعتذار في بداية الخطاب بدفع الإضرار بوجهه الدافع، عن المخاطب وليشعره أنه ليس مجبرا على الإجابة.

استراتيجية التلميح: يحاول الأخ وفق هذه الاستراتيجية أن يلمح إلى ما يود معرفته، تاركا للمخاطب فرصة تأويل الخطاب، ويترجم ذلك في قوله: من الصعب إيجاد الحلول دون معرفة أسباب المشاكل.

استراتيجية الصمت: قد يلتزم الأخ الصمت، لأنه لا يريد الإضرار بوجهه، أو بوجه صهره، فموقفه حائر.

على الرغم من عناية مبدأ المواجهة بالجانب العملي من التهذيب فإنه لم يسلم من النقد والملاحظات الموجهة له وهو ما سنتبينه في العنصر اللاحق.

2-3-2- النقد الموجه لمبدأ المواجهة:

على الرغم من محاولات « بنلوب براون » و « ستيفن لفسون » تدارك النقص الوارد في « مبدأ التأدب » واستعاضته بمبدأ المواجهة إلا أن هذا الأخير لم يسلم من النقد، فقد بيّنت بعض الدراسات قصوره من نواحٍ متعددة نذكر منها: أنه يجعل من التهديد السمة الجوهرية للأقوال، إما بالذات وإما بالعرض، إذ يكفي أن يعتقد المتكلم أن قوله يهدد الوجه بطريقة ما، ولو لم يكن الأمر كذلك، لكي ينهض بإحدى الخطط الملطفة للتهديد على قدر حاجته.⁽¹⁾

إنّ التأدب الذي يعكسه ظاهر الخطاب قد لا يكون مؤشرا صادقا على النوايا التي

(1) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص132، وطه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص246.

يبطنها المرسل اتجاه المرسل إليه، مما يجعل تأويل الخطاب خاطئاً⁽¹⁾.

وهذا من شأنه أن يقود إلى الخداع للتعارض القائم بين ظاهر الخطاب وباطنه.

الوظيفة الأساسية التي يتغيها المتكلم هي التقليل من تهديد الأقوال، في حين أن التهذيب المطلوب في المخاطبة أشمل من مجرد كونه إمكانيةً تحصيل القدرة على صرف التهديد عن الأقوال، فكل ما ورد في المخاطبة من أقوال يحتاج إلى أدب المتكلم، سواء أكان هذا القول مهدياً أم لا، فإذا كان مهدياً وجب عليه التلطف، وإذا كان غير مهدي اقتضى منه الأمر سلوكاً مهذباً غيره⁽²⁾.

صفوة القول ومحصول الحديث أن مبدأ المواجهة، وعلى الرغم من عنايته الفائقة بالجانب العملي من التهذيب على غرار مبدأ التأدب، ومحاولته تجاوز بعض الثغرات الموجودة في المبدئين السابقين إلا أنه قصر عن الاشتغال بالبعد التقريبي من العمل التهذيبي، فكان لزاماً البحث عن مبدأ آخر يسد بعض هذه الثغرات.

مبدأ التأدب الأقصى:

هو المبدأ الذي أقره « جوفري ليتش » « Geoffrey Leech » والذي اعتبره مكملًا لمبدأ التعاون ويورده في صورتين إحداها إيجابية والأخرى سلبية⁽³⁾، وهما على التوالي:⁽⁴⁾
أكثر من الكلام المؤدب.

قلل من الكلام غير المؤدب.

يرى « ليتش » أن هاتين الصورتين؛ الإيجابية والسلبية المتفرعتين من مبدأ التأدب الأقصى، تجنبنا الوقوع في النزاع أو ما يمنع التعاون⁽⁵⁾.

تمتاز محاولة « ليتش » في كونه: « ينطلق من مبدأ التعاون ناقداً ومستدركا، فيقر بأهميته، بوصف التعاون هو الأساس المفترض لتوجيه طرفي الخطاب، لأنه الرابطة بين قصد المرسل في خطابه ومعنى الملفوظ الدلالي، أما قصوره فيمكن في انحصار

(1) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية ص 108.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص 245.

(3) ينظر: Geoffrey Leech principles of pragmatics, Longman, London, 1983, p79

(4) ينظر: نفسه.

(5) ينظر: حسان الباهي الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 132.

دوره في تنظيم التواصل، والوقوف عند المستوى التبليغي للخطاب، مغفلاً مبادئ التداول الاجتماعية والنفسية، كما لا يمكن تعميم صلاحيته في المجتمعات كلها»⁽¹⁾. يرى « ليتش » أنّ مبدأ التأدب الأقصى يتغيّر تجاوز العثرات المسجلة على مبدأ التعاون، من طريق توظيفه لبعض الآليات والأدوات في الخطاب، فالتأدب لا يقف عند حدود تنظيم العلاقات فحسب، بل يسعى إلى تأسيس الصداقات، فيكون بذلك أساساً للتعاون.⁽²⁾

2-4-1- قواعد التخاطب المتفرعة من مبدأ التأدب الأقصى:

تتفرع عن مبدأ التأدب الأقصى قواعد ذات صورتين: سلبية وإيجابية ننبينها فيما يلي:⁽³⁾

قاعدة اللباقة: وصورتاها هما:

قلّ من خسارة الغير.

أكثر من ربح الغير

قاعدة السخاء: وصورتاها هما:

قلّ من ربح الذات.

أكثر من خسارة الذات.

قاعدة الاستحسان: وصورتاها هما:

قلّ من ذم الغير.

أكثر من مدح الغير.

قاعدة التواضع: وصورتاها هما:

قلّ من مدح الذات.

أكثر من ذم الذات.

قاعدة الاتفاق: وصورتاها هما:

قلّ من اختلاف الذات والغير.

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص 109.

(2) ينظر: نفسه ص 110.

(3) ينظر: Geoffrey Leech principles of pragmatics, pp 80, 81, وطه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو

التكوثر العقلي، ص 246- 247، واستراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 111- 112.

أكثر من اتفاق الذات والغير.

قاعدة التعاطف: وصورتاها هما:

قلّ من تنافر الذات والغير.

أكثر من تعاطف الذات والغير.

والملاحظ أنّ قاعدة اللباقة هي القاعدة الأساسية، في حين تعد بقية القواعد الأخرى متفرعة منها، أما القاسم المشترك بين طرفي التواصل فهو التأدب، فالتأدب مع المخاطب يُفضي إلى عدم التأدب مع الذات، والعكس صحيح، وهو ما يفسر التباينات الموجودة بين قواعد التأدب الفرعية.⁽¹⁾

ترمي قاعدة اللباقة إلى رفع كل ما من شأنه أن يوقع في النزاع، أو يمنع التعاون، ويتم ترجيح مبدأ التأدب الأقصى على مبدأ التعاون إذا وقع بينهما تعارضاً، لأنه الأكثر حفاظاً على الصلات الاجتماعية، ولتوضيح الفكرة يسوق « طه عبد الرحمن » مثال الأوامر غير المصرح بها، التي تأتي وفقاً لمبدأ التأدب الأقصى في تعابير مطولة ومستغلة، وهي بذلك تخل بمبدأ التعاون الذي يقتضي الإيجاز والوضوح، لأن المتكلم إذا اتبعه، أفضى ذلك إلى قطع التعاون وإيقاف المخاطبة، فنجدّه يفضل التعبير الطويل والمستغلق الذي تقضى به قاعدة اللباقة، لجعل المخاطب ينجز الأمر⁽²⁾، ولتوضيح المسألة يسوق « عبد الهادي بن ظافر الشهري » المثال الآتي:⁽³⁾

ج1- أعرنى سيارتك.

ج2- أريد أن تعيرني سيارتك.

ج3- هل يمكن أن تعيرني سيارتك.

ج4- لعلك تعيرني سيارتك.

الموضوع المشترك بين هذه الجمل هي استعارة سيارة في المستقبل، لكن تمّ التعبير عن القضية بصيغ مختلفة فجاءت (ج1) تدل على المعنى المباشر، فهي للدلالة على أمر صريح، فكانت تبعا لذلك أقل لباقة، في حين كانت الجملة الثانية خبرية تفسح المجال للمخاطب للاختيار في إنجاز ما طُلب منه، وكانت بذلك أكثر لباقة من الجملة

(1) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة تداولية، ص112.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص247.

(3) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص113.

الأولى، أما الجملة الثانية فهي استفهامية، تترك للمخاطب حرية الاختيار في الإجابة بالقبول أو الرفض، مما جعلها أكثر لباقة من (ج1) و (ج2)، وتأتي الجملة الرابعة (ج4) أكثر الجمل لباقة، لأنها لا تلزم المخاطب أو تكرهه على قبول ما لا يود قبوله، فالمتكلم يتمنى وقوع المطلوب من المخاطب وبخيره في ذلك.

2-4-2- النقد الموجه لمبدأ التأدب الأقصى:

كسابقه لم يسلم مبدأ « التأدب الأقصى » من ملاحظات وتعليقات وانتقادات الدارسين، ومن جملة الملاحظات المسجلة عليه:

ينبني هذا المبدأ على قانون الربح والخسارة، فربح الغير، يقابله خسارة الذات، فأصبح العمل التخاطبي أشبه ما يكون بصفقة تجارية، قوامها الخدمات التي يقدمها المتكلم للمخاطب⁽¹⁾ فكأن العلاقة التي تربطهما لا تعدو أن تكون علاقة الدائن بالمدين، فالذي يطلب من غيره أمراً يكون أقرب إلى ذلك الذي حصل على خدمة منه، والذي يكون قد وقع منه أذى لغيره، يكون كمن عليه دين الاعتذار، وأن عفو هذا الغير عليه كان بمثابة إلغاء لهذا الدين.⁽²⁾

جعل « لينتش » لللباقة درجات، وقوام هذا البناء سلم الاختيار المستمد من « لأكوف » وسلم السلطة، وسلم التضامن المستمد من: « براون » و « ليفنسون »، مضيفاً إليهما سلم الربح والخسارة. أما بقية القواعد الأخرى، كقاعدة السخاء، وقاعدة الاستحسان، وقاعدة التواضع، وقاعدة الاتفاق، وقاعدة التعاطف، فهي تتوخى حصول عمل تهذيبي متصف بوصف التقرب.

والملاحظ أن « لينتش » يميل إلى مبدأ التواجه من جهة اعتباره للبعد التقريبي من العمل التهذيبي الخاص بالمخاطبة.⁽³⁾

ارتكاز مبدأ التأدب الأقصى على التقرب، جعله ينبني على التظاهر، وهو ما حدا بـ « طه عبد الرحمن » إلى صياغة مبدأ آخر يسمى « مبدأ التصديق »⁽¹⁾ الذي استلهمه من التراث والثقافة الإسلامية، ويأخذ فيه بالتقرب الخالص والصادق المجرد من الغرضية.

(1) ينظر: Geoffrey Leech principles of pragmatics, p125

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249.

(3) ينظر: نفسه ص248.

مبدأ التصديق:

بعد مراجعته للمبادئ السابقة وكشفه عن بعض الثغرات التي تشكو منها، سعى «طه عبد الرحمن» إلى صياغة مبدأ يسد به بعض القصور الذي بدا واضحا على المبادئ السابقة، التي أضاف لها مبدأ آخر يسمى «مبدأ التصديق» الداعي إلى وجوب ربط القول بالفعل والنظر بالعمل.⁽²⁾

ويأتي هذا المبدأ تماشيا مع دعوى أطلقها الباحث في إطار ما أسماه بـ « مجال التداول الإسلامي العربي» يقول: « لا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة ومنضبط بقواعد محددة، يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر بهذه الممارسة»⁽³⁾.

وتبني هذه الدعوى على الأركان الثلاثة الآتية:⁽⁴⁾

تميز المجال التداولي عن غيره من المجالات الثقافية.

أصناف القواعد التي ينضبط بها هذا المجال في الممارسة التراثية.

أنواع الآفات المترتبة عن الإخلال بقواعد هذا المجال.

تبين للباحث أن مبدأ التعاون والقواعد المتولدة منه لا تضبط إلا الجانب التبليغي من الخطاب في حين أهملت الجانب التهذيبي منه⁽⁵⁾، وهو ما دعاه إلى وضع مبدأ بديل أسماه: « مبدأ التصديق» الذي نجد له إرهاصات وصورا مختلفة في التراث الإسلامي منها: مطابقة القول للفعل، وتصديق العمل للكلام، ويمكن صياغة هذا المبدأ كما يلي:

لا نقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك.⁽⁶⁾

قوام هذا المبدأ عنصران اثنان:⁽⁷⁾

(1) ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص73، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص113، و طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249، و حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص132.

(2) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص132.

(3) ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص243.

(4) ينظر: نفسه.

(5) ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص73.

(6) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249.

(7) ينظر: نفسه .

أحدهما: « نقل القول»: ويتعلق بالجانب التبليغي من المخاطبة.

الثاني: « تطبيق القول»: الذي يتعلق بالجانب التهذيبي

2-5-1- القواعد المتفرعة على مبدأ الصدق في جانبه التبليغي: يتفرع على مبدأ

الصدق في جانبه التبليغي قواعد أخذها « طه عبد الرحمن» من كتاب « أدب الدنيا والدين» وهي (1):

أ أن يكون للكلام داع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.

أن يوظف المتكلم الكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.

أن يكون الكلام على قدر حاجته.

د- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

يرى « طه عبد الرحمن» أن هذه القواعد جامعة تدور في فلك ما يسمى بمبدأ التعاون

والقواعد المتفرعة عليه، إلا قاعدة واحدة وهي قاعدة الكيف (أو قاعدة الصدق). (2) تأتي

هذه المقابلة على النحو الآتي: (3).

القاعدة الأولى: تقوم مقام مبدأ التعاون، والقاسم المشترك بينهما أن كليهما يشترط

تحديد هدف معين للمخاطبة، وإذا خلت المخاطبة من هذا الهدف كانت باصطلاح

«الماوردي» « هجرا» أو « هذيانا».

القاعدة الثانية: تقوم مقام قاعدة العلاقة، فهي تقضي أن يكون لكل مقام مقال يناسبه.

القاعدة الثالثة: تقوم مقام قاعدة الكم، فهي توجب الاكتفاء بما هو ضروري في

الخبر، كما توجهه قاعدة الكم، أما إذا خرج الكلام عن ذلك بالنقصير سمي باصطلاح

«الماوردي» «حصرا»، أما إذا خرج عنها بالتكثير سمي عنده « هذرا».

القاعدة الرابعة: تقوم مقام قاعدة الجهة، فهي تشترط مراعاة صحة المعاني وفصاحة

الألفاظ واتباع أساليب الوضوح فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى

ومستغلق اللفظ.

(1) الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار الفكر، بيروت - لبنان، ص266- 170، نقلا عن اللسان والميزان أو التكوثر

العقلي، ص249.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص249- 250.

(3) ينظر: نفسه.

2-5-2- القواعد المتفرعة عن مبدأ التصديق: يتفرع على مبدأ الصدق في جانبه التهذيبي قواعد، قام « طه عبد الرحمن » باستقراءها واستنباطها من التراث الإسلامي العربي، ويجملها في ثلاث قواعد مع صياغتها على مقتضى قواعد التخاطب المعلومة: (1)

قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

قاعدة الصدق: لتكن صادقاً فيما تنقله إلى غيرك.

قاعدة الإخلاص: لتكن في توددك للغير متجرداً من أغراضك.

والملاحظ على هذه القواعد أنها قريبة من قواعد مبدأ التأدب وقواعد التواضع، مع محاوله « طه عبد الرحمن » عدم الوقوع في المزالق التي وقعت فيها هذه المبادئ.

ويمكننا أن نسجل جملة من الملاحظات المتعلقة بهذا التقسيم نذكر منها: (2)

يترتب على قاعدة القصد أمران أساسيان هما: وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة، وإمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول إلى الدلالة المستلزمة. الوصل بين المستويين التبليغي والتهذيبي.

إمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة، مما يدفع بالمخاطب إلى الدخول في العمل وتحمل مسؤولية المراد من القول، لأن الخطاب بلغه بطريق التلميح لا التصريح، فتأتي مهمة المخاطب للدخول في عملية التأويل بغية الوقوف على المعنى المراد، ويستعين في ذلك بقرائن مقالية ومقامية.

تتميز قاعدة القصد عن مبدأ التأدب لـ « لاكوف » أنها تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي، إن على جهة المتكلم أو من جهة المخاطب.

تقتضي قاعدة الصدق ممارسته في مستويات ثلاثة هي: « الصدق في الخبر » و« الصدق في العمل »، و« مطابقة القول للفعل ».

يقتضي صدق الخبر أن يحفظ المتكلم لسانه عن قول أشياء للمخاطب على خلاف ما هي عليه.

(1) ينظر: السابق ص 250.

(2) ينظر: نفسه ص 250 - 251.

يقتضي الصدق في العمل، أن يصون المتكلم سلوكه ولا يشعر المخاطب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به.

تقتضي مطابقة القول للعمل، أن يحفظ المتكلم لسانه وسلوكه ولا يشعر المخاطب بوجود تفاوت بينهما.

ويرى « طه عبد الرحمن » أن لهذه الأصناف من الصدق أفضليات ثلاث هي: (1)

أن يفعل المتكلم ما لم يقل أفضل له من أن يقول ما لم يفعل.

أن يسبق فعل المتكلم قوله أفضل له من أن يسبق قوله وفعله.

أن يكون المتكلم أعمل بما يقول أفضل له من أن يكون غيره أعمل به.

تقتضي قاعدة الإخلاص أن يؤثر المتكلم حقوق المخاطب على حقوقه وليس في هذا التقديم حظ من مكانة المتكلم ولا إضاعة لحقوقه، إنما تتبني هذه الحقوق على التجرد المتبادل عن أسباب التنازع وتتبني أيضا على « التآدب المتبادل، بحيث كلما زاد أدب أحدهما، دعا ذلك الآخر إلى الزيادة فيه، فلا تنقصه زيادة أدبه شيئا، وإنما ترفعه في عين الآخر رفعا، ويتجلى التبادل في التجرد عن الأغراض والتبادل في التآدب في استعداد كل منهما لأن ينسب إلى الآخر الوصفين التاليين:

أنه أكبر قدرة على الانفكاك عن موانع التقرب.

أنه أكثر اتباعا للمعايير الأخلاقية». (2)

محصلة ما سبق أن الثغرات التي تشكو منها المبادئ السابقة، التي تسعى لضبط العملية التخاطبية، هي التي دفعت « طه عبد الرحمن » إلى إضافة مبدأ آخر هو « مبدأ التصديق » الذي يبنني على القصد والصدق والإخلاص، ويتغيي ربط القول بالفعل والنظر بالعمل.

2-5-3- النقد الموجه لمبدأ التصديق:

يرى « طه عبد الرحمن » أن المبادئ التي تضبط العملية التخاطبية تتفاضل فيما بينها تفاضلا على النحو الآتي: (3)

(1) ينظر: نفسه ص251.

(2) ينظر: نفسه ص252.

(3) ينظر: نفسه، ص253.

فمبدأ التأدب يفضل مبدأ التعاون بتقعيده للجانب التهذيبي، في حين يفضل مبدأ التواجه مبدأ التأدب بتعرضه لعنصر العمل من الجانب التهذيبي، ويفضل مبدأ التأدب الأقصى، مبدأ التواجه، لأنه يولي العناية إلى وظيفة التقرب من الغير، في حين يفضل مبدأ التأدب الأقصى، لأنه يأخذ بشرطي التقرب من الغير وهما: الصدق والإخلاص.

إن الوقوف على محاسن المبادئ السابقة ومساوئها، هو ما دفع « طه عبد الرحمن » ليقدم بديلا لهاته القواعد مستوحا من التراث الإسلامي، ولعلها من المحامد التي تُذكر للباحث، فتجعلنا نصنفه في خانة القلة القليلة من الباحثين الذين يلمون بالتراث وهم على دراية واسعة بمعطيات البحث اللساني، وما أوجنا إلى أمثال هؤلاء! فقد « نحا - طه عبد الرحمن - في مجال ظاهرة التخاطب الإنساني منحى علميا وشاملا في الكشف عن آلياتها والقواعد التي تنضبط بها الدلائل فيها وعلاقاتها بمستعملها والمقاصد التي توجه التداول الخطابي بينهم ممارسة وتفاعلا مستلهما في ذلك نظريات الغربيين استلهاما تأصيليا ينم عن فهم لها ولمرجعياتها واقفا عند خصوصياتها، ونقائصها، متمثلا ومراجعا لها من خلال مثيلاتها من المفاهيم والآراء عند علماء الإسلام». (1)

إن جهود هذا الباحث « يحكمها منطق واحد هو السعي إلى التمثل والتأصيل وهو هاجس لا يقدره إلا من تمثل المناهج الغربية التي نستهلكها، ونظر من خلالها إلى التراث من أجل التعريف به، أو الكشف عن الجوانب الغامضة فيه، إنها استراتيجية عملية منطقية يعتمدها سواء في نقد النظريات أو صياغة أخرى، أو في وضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي». (2)

إن مراعاة حال المخاطب والمخاطب والقواعد التي تقوم عليها العملية التخاطبية، والدعوة إلى تهذيب القول من المسائل التي لم يغفلها الدين الحنيف يقول تعالى مخاطبا

رسوله الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِنَّا كَرِهْنَا الْمُجْرِمِينَ ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِنَّا كَرِهْنَا الْمُجْرِمِينَ ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِنَّا كَرِهْنَا الْمُجْرِمِينَ ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِنَّا كَرِهْنَا الْمُجْرِمِينَ ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِنَّا كَرِهْنَا الْمُجْرِمِينَ ﴾

(1) آمنه بلعلی، «المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته»، ص 278.

(2) نفسه ص 279.

التصديق» الذي ولد من رحم الدراسات التراثية وانفرد بجملة من الخصائص لعل أبرزها أنه « يرتقي بالجانب التهذيبي من المخاطبة ارتقاء، إذ بفضلله يخرج هذا التهذيب من مرتبة «التأدب الاجتماعي» المغرض والذي لا يتجاوز الكياسة والمجاملة والمداراة إلى مرتبة « التخلق» المخلص الذي ينشد الكمال في السلوك، ولا أدل على ذلك من أن علماء المسلمين، كلما اشتغلوا بهذا الجانب، أفضى بهم ذلك إلى الاشتغال بما أسموه بـ «آفات الكلام» بوصفها من أفبح مساوئ الأخلاق، كما أفضى بهم إلى الاشتغال بأسباب الخروج من هذه الآفات بوصف هذا الخروج هو الذي يورث التحلي بمكارم الأخلاق»⁽¹⁾.

فليس يخفى على ذي نظرأن ما بذله « طه عبد الرحمن» في سبيل صياغة مبدأ جديد يولي أهمية لجانب التعامل في العملية التخاطبية، ونصه على ضرورة اعتبار هذا الجانب في تحليل الكلام لعمل جدير بالاقرار والإكبار.

(1) طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 253.

□ المبحث الثالث: القوة الإنجازية ومبررات التمثيل لها

لا غرو أن الخوض في مسالك المكون التداولي يفرض توصيف القدرة الإنجازية ويدعو إلى بيان كل العوامل المحددة للأفعال اللغوية، فكل جملة أو ملفوظ لغوي عند «أوستين» و«سيرل» يحتوي: (1)

محتوى قضويًا: أي المضمون الذي تشير إليه سائر مكونات الملفوظ مجتمعة.

قوة إنجازية: وهي التي يمكن أن تكون إخبارًا أو استخبارًا.

ولعل الحديث عن القوة الإنجازية في هذا المبحث سيكون انطلاقًا من جملة من

الأسئلة لعل أبرزها:

ما القوة الإنجازية؟ وما العلاقة بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة؟ وكيف يمثل لهذه العلاقة؟ وما العلاقة بين عبارتي القوة والغرض؟ وهل توصف القوة الإنجازية، بأنها نسبية علمًا بأن للشدة والضعف درجاتٍ متفاوتةً؟.

مفهوم القوة الإنجازية:

إنَّ الحديث عن دلالات القوة الإنجازية، لا يخرج عن نطاق تداولية أفعال الكلام، فقوة المنطوق الإنجازية تعد جزءًا من بنيته الدلالية، وقد تمَّ تحديد القوة الإنجازية للفعل الإنجازي على أنها: «الشدة أو الضعف اللذان يُعبَّر بهما عن الغرض الإنجازي في موقف اجتماعي معين، أيًا كان هذا المؤشر أو العلامة الدالة على تلك القوة» (2).

(1) - ينظر البحث، ص

(2) علي محمود حجي الصّراف، في البراجماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة

الآداب، القاهرة-مصر، (ط1)، 1431هـ - 2010 م، ص 267.

يرى « ف.ريكانتي» أنّ القوة الإنجازية الممكنة لجملة ما هي القوة الإنجازية النوعية التي تحددها المواصفات الدلالية في لغة معينة، لأسلوب تلك الجملة كأسلوب الاستفهام أو أسلوب طلب الفعل أو طلب ترك الفعل، أو أسلوب التصريح، فلا نستطيع أن نقول عن قوة إنجازية نوعية، ويرمز لها بالرمز (F) بأنها تشمل داخلها قوة إنجازية خاصة ويرمز لها بالرمز (f) إلا إذا كان تحقيقنا لفعل إنجازي ذي قوة من النوع (f) يمر بالضرورة عبر القوة الإنجازية (F) ويُعد تحقيقها في الوقت ذاته⁽¹⁾.

وتؤشر القوة الإنجازية: « لفعل خطابي ما إلى الخصائص المعجمية والصورية لذلك الفعل الخطابي التي تحدد استعماله علائقيا لتحقيق قصد تواصل ما»⁽²⁾.

وتتجلى القيمة الإنجازية للجملة في نظر «ديكرو» عندما يؤدي استعمال فعل لغوي، إلى حصول فعل إنجازي معين، وهذا الفعل هو النتيجة البسيطة لدلالة هذه التعبيرات اللغوية دلالة طبيعية، ويضرب «ديكرو» أمثلة لتوضيح الفكرة بالجملة الاستفهامية التي تعد جملا إنجازية سواء أكان مصرحاً بفعلها الإنجازي (سأل، طلب...)

أو لم يصرح به، فالصيغة اللغوية لها قيمة إنجازية إذا كان استعمالها يؤدي إلى إنجاز فعل السؤال، أو لأنها تملك قوة تداولية (Pragmatique Force) خاصة بها⁽³⁾.

إن القوة الإنجازية هي القيمة التي تُعطى للأقوال عند الاستعمال، مرادها فعلٌ من الأفعال، إنها نوع الفعل الكلامي الذي ينجزه المتكلم عند التلفظ به في ظروف معينة⁽⁴⁾. وحقيق بنا أن نشير إلى الخلط الذي وقع فيه بعض رواد تداولية أفعال الكلام، فقد استخدم «أوستين» مصطلح «قوة» Force وهو يعني به مصطلح (الغرض) أو الغاية من

(1) ينظر: F,Récanati : Le Potentiel illocutoire des phrases déclaratives (in cahiers de linguistique française 1;2 partie Genève , 1981,p23.

(2) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، منشورات الاختلاف الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، (ط1)، 1431هـ-2010م، ص56.

(3) ينظر: Ducrot , « Illocutoire et performatif » in linguistique et Sémiologie 4, P.V.L,P79. و: Ducrot,avec Todorov : « dictionnaire encyclopédique des sciences du langage 70-127,langage

(4) ينظر: Mecawly, J.D : Evry Thing That linguistics have always wanted to know about logic, 1981, p210

الفعل الكلامي، وقد سار على نهج «أوستين» هذا كل من «هارولد صادوك» «H.Sadok» و «أنا ويرزيبكا» «wierzbicka Anna»⁽¹⁾.

في حين ميّز آخرون بين القوة والغرض وعلى رأسهم «سيرل» و«فاندرفيكين»، فكان الغرض الإنجازي عند «سيرل» مثلاً جزءاً من القوة الإنجازية، فالقوة جزء من المعنى، وأنّ المعنى يعين قوة بعينها، ولا يمكننا الفصل بين درجات قوة الفعل الإنجازي دون فهم المعنى الدلالي والوظيفي للمنطوق، فيكون بذلك المعنى من محددات القوة الإنجازية بمساندة السياق وعناصره⁽²⁾. يتفق «محمد العبد» مع «سيرل» في كون القوة جزءاً من المعنى، وفي كون المعنى يعين قوة بعينها، لكنه يخالفه في قوله بأنّ المعنى والقوة تسميتان مختلفتان لفعل واحد وليساً لفعلين مختلفين، وذلك لأن «تعيين المعنى للقوة» يعني أن المعنى ليس هو نفسه القوة، إنما هو أحد محدداتها، ولا يمكن أن تنتهي إلى فصل بين درجة من درجات قوة الأمر، دون فهم المعنيين السابقين المرتبطين بالسياق اللغوي والسياق الموقفي، فقوة المنطوق الإنجازية جزء مكمل لمعناه، بالمفهوم الدلالي، وهذا يعني أن المعنى أوسع من القوة، لأنه يضم القوة والمحتوى القضوي في آن معاً، فاستعمالات اللغة غير محدودة من جهة القوة الإنجازية ولكنها محدودة بحدود ما نفعله بواسطة اللغة من جهة الغرض الإنجازي»⁽³⁾.

إن الملفوظ الإنشائي يتميز بقوة معينة هي القيمة الدلالية، وتتحدد هذه القوة وفقاً لطبيعة العلاقة التواصلية في وضعية التلفظ.⁽⁴⁾

ويشير «أوستين» إلى ضرورة التمييز بين قوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام وتوضيحا للفكرة يسوق المثال الآتي:⁽⁵⁾

(1) ينظر: محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة فصول للنقد الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، العدد 65، حريف 2004، شتاء 2005.

(2) ينظر: علي محمود حجى الصراف، في البراجماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، ص 267-268.

(3) محمد العبد، «تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب».

(4) ينظر: عثمان بن طالب، «البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية»، ص 142.

(5) ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 132.

يجب أن نفرق بين عبارة «وفي حال قولي كذا، فقد وقع التحذير من جانبي» وبين عبارة «بواسطة قولي كذا، كنت قد أفنعتة أو كففتة عن العمل»، ويعلق عليهما قائلاً: «[...] وهذا الضرب من التمييز بين هاتين المقولتين قوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام هو الذي يشعرنا باحتمال وجود الصعوبات وتمكنها، ولذلك فنحن عندما نثير هذه الصعوبات لا ننسى أن نتعرض للفارق بين المقولتين المذكورتين، ولو بشكل عارض وبقينا أن ما يفهم من لازم فعل الكلام (لغاية إنجاز التصرف) يكون من خارج التلفظ بالعبارة، وليس واردًا اعتبار الدلالة أو المعنى بحسب اللفظ، لأنه كان إصدار العبارة دالاً على «قصد التصرف»، وكانت العبارة إذن إنشاءً، وعلى الأقل إذا وجب أن نميزها عن الخبر، وأياً كان لازم فعل الكلام، فهو محتمل لحدوث الفعل على وجه الفراغ منه في أوقات وظروف مخصوصة كافية، صدرت العبارة عن رؤية وتفكير، أم لم تصدر...»⁽¹⁾.

مما سبق كان لزاماً - حسب أوستين - وضع حدود فاصلة بين ما ننجز من فعل ونحققه وبين آثاره ونتائجه، وكان للقوة عنده علامات ست هي:⁽²⁾

الصيغة: في مثل قولك «أغلق الباب» فهي تضاهي أمرك، و«أغلق الباب إذا أردت» تضاهي أذن لك.

2- **نغمة الصوت:** التي تختلف في التحذير منها عن السؤال أو الاعتراض.

3- **أشباه الجمل التي يقصد بها تكييف قوة المنطوق:** مثل تكييف قوة «سوف أفعل»، بإضافة «من المحتمل».

وتكييف قوة النهي بالظرف مثل «لا تنس أبداً».

4- **أدوات الربط:** مثل «من أجل ذلك» التي تستخدم في قوة استنتاج و «على رغم ذلك» التي تستخدم في قوة «أسلم بأن».

5- **مصاحبات المنطوق:** أن تجعل منطوقك مصحوباً بحركة جسمية كإشارة الأصبع.

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: محمد العبد، «تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب».

6- **ملايسات المنطوق:** التي تساعد على تحديد الغرض، فالأمر يمكن أن يكون أمراً أو إذناً أو عرضاً، أو التماساً، أو توسلاً، أو اقتراحاً أو توصية أو تحذيراً...

ويشترط «أوستين» للجملة الإنجازية ثلاثة شروط هي: (1)

أن تتضمن فعلاً من زمرة الأفعال الإنجازية (قال، سأل، وعد...) .

أن يكون زمن الفعل لزمن الحاضر (أي زمن المتكلم).

أن يكون فاعل الفعل هو المتكلم.

وإذا اختل شرط من هذه الشروط انتفت القوة الإنجازية عن الجملة نحو:

أقول إن زيداً سيسافر .

يقول محمد: إن زيداً سيسافر .

فالجملة الأولى تحمل قوة إنجازية لتوافرها على الشروط السابقة، في حين أن الجملة الثانية تفتقد هذه القوة، لأن الفعل الإنجازي فيها (يقول) غير مسند للمتكلم.

2- القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستزمنة:

لا جرم أن المتكلم يمكن له أن يحقق الأفعال الكلامية التي يتغياها بسلوك الطريق المباشر، فيتطابق المؤشر اللساني مع القصد، مثلما قد يسلك طريقاً غير مباشر لتحقيق تلك الأفعال نفسها.

يرى «ج- ليونز» أننا نستطيع طرح أسئلة باستعمالنا جملاً تصريحية، كما نستطيع إعطاء أوامر باستعمالنا جملاً استفهامية فحقيق بنا أن نميز بين البنية النحوية لجملة ما وبين الفعل الإبلاغي الذي ننجزه في مقام تواصلية معين عندما نلتفظ بتلك الجملة (2).

ولتوضيح المسألة نسوق الأمثلة الآتية: (1)

(1) ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 108.

(2) ينظر: J- Lyons: Elément de sémantique, (Ed, Larousse, Paris, 1978), P31.

نظم الشاعر قصيدة.

هل طبع خالد ديوانه؟.

ناولني كتابي.

أعدك أنني سأزورك.

فهذه الجمل تشتمل بالإضافة إلى محتواها القضيوي، قواها الإنجازية: الإخبار والاستفهام والأمر والوعد على التوالي.

ويستطيع المتكلم في مقامات خطابية معينة أن يلتمس من مخاطبه بصورة غير مباشرة أن يساعده على حل مسألة ما فيقول:

هل تساعدني في حل هذه المسألة الرياضية.

تتألف هذه الجملة من الحمل، والقضية، والقوة الإنجازية، والملاحظ أنّ هذه العبارة تواكبها قوتان إنجازيتان هما الاستفهام والالتماس، وتسمى الأولى القوة الإنجازية الحرفية، في حين كانت الثانية قوة إنجازيه مستلزمة مقاميا، مما يقودنا إلى القول إنّ القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكب العبارات اللغوية كما هو معلوم قوتان⁽²⁾:

أ- قوة إنجازية حرفية.

ب- قوة إنجازية مستلزمة.

يعرف «أحمد المتوكل» القوة الإنجازية بما يلي: «ويقصد بالقوة الإنجازية الحرفية القوة الإنجازية المعبر عنها في الجملة بالتنغيم، أو بأداة الاستفهام أو بصيغة الفعل أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية (كالأفعال: «سأل»، «قال»، «وعد»)»⁽³⁾.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 105.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 21، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 105-106، والخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 57-58.

(3) ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 106.

في حين عرف القوة الإنجازية المستلزمة قائلًا: «ويقصد بالقوة الإنجازية المستلزمة القوة الإنجازية التي «تستلزمها»، الجملة في طبقات مقامية معينة»⁽¹⁾.

ولتوضيح ما سبق نسوق المثال والتحليل الآتيين: ⁽²⁾

هل إلى مرّد من سبيل؟

إنّ المعنى الصريح لهذه الجملة مشكل من محتواها القضيوي وقوتها الإنجازية، فالمحتوى القضيوي، ناتج عن ضم معاني مكوناتها وهي الرجوع إلى الحياة الدنيا مرة أخرى بعد الموت، في حين كانت قوتها الإنجازية الحرفية والمؤشر لها بالأداة «هل»، هي الاستفهام ويكون بذلك:

المعنى الصريح = المحتوى القضيوي للجملة + القوة الإنجازية الحرفية

أما المعنى الضمني لهذه الجملة فيتألف من معنيين جزئيين هما:

المعنى العرفي وهو الاقتضاء: أي اقتضاء حالهم الرجوع إلى الحياة الدنيا.

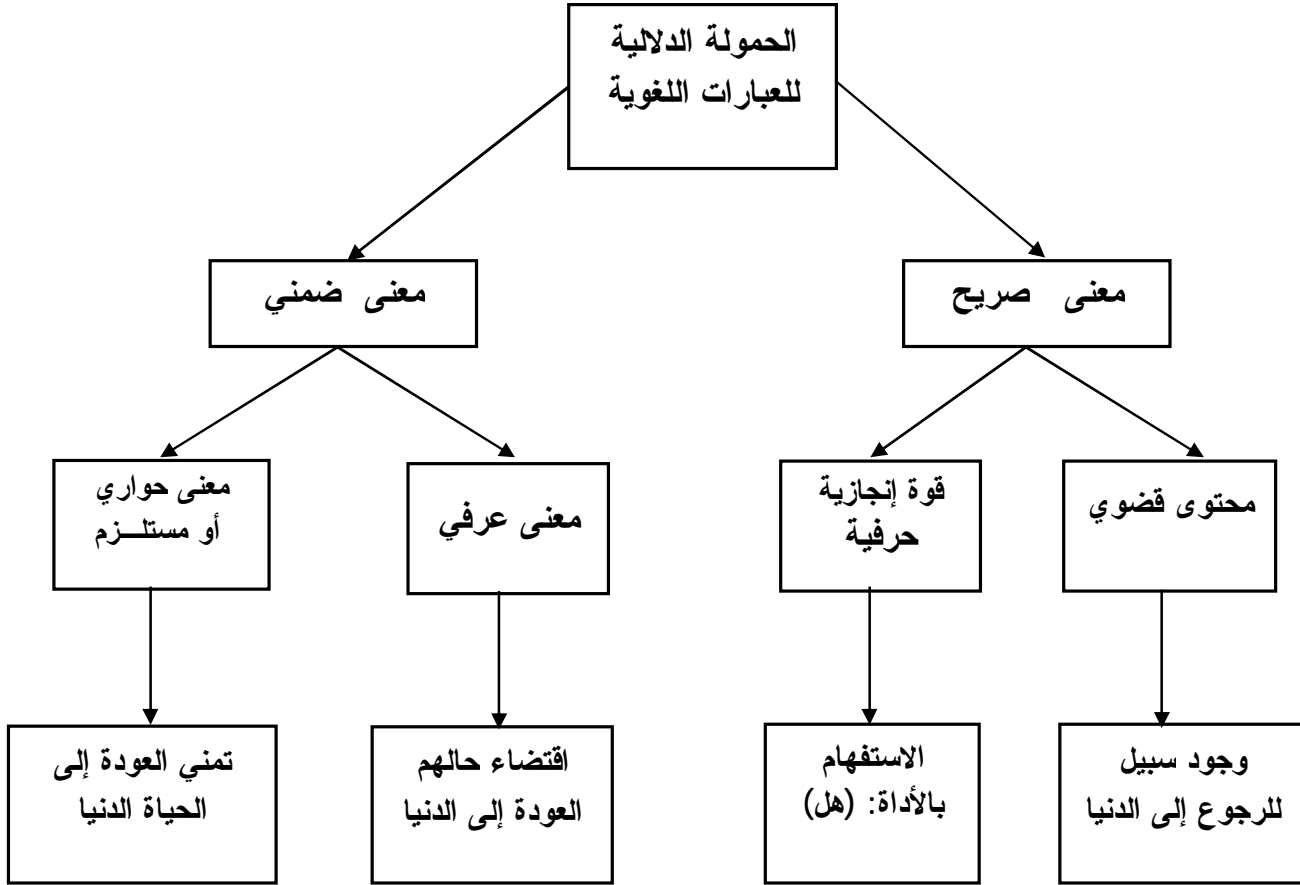
معنى حوارى استلزامي: وهو تمنى المتكلمين من المخاطب وهو في هذا المقام (الله تعالى) أن يردهم إلى الدنيا.

ويورد «مسعود صحراوي» المخطط التوضيحي لهذه الجملة وفق الآتي: ⁽³⁾

(1) ينظر: نفسه، وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 21.

(2) ينظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 35.

(3) ينظر: السابق، ص 36.



ويحدد «هنخفلد»، «K. Heng veld» و «ماكنزي»، «J. Mackenzie» القوى الإنجازية
الأصول في اثنتي عشرة قوة إنجازية هي كالآتي: (1)
الخبر: يخبر المتكلم، المخاطب فحوى الخطاب.
الاستفهام: يطلب المتكلم من المخاطب جوابه عن فحوى الخطاب.
الأمر: يأمر المتكلم المخاطب بتنفيذ الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.
النهي: يمنع المتكلم المخاطب من تنفيذ الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.
التمني: يبلغ المتكلم المخاطب رغبته في أن تتحقق الواقعة البعيد حصولها التي
يتضمنها فحوى الخطاب.
الدعاء: يبلغ المتكلم المخاطب بأنه يدعو أن تتحقق الواقعة التي يتضمنها فحوى
الخطاب.

(1) ينظر: Hengeveld K, and Mackenzie J. Lachlan; (2008), Functional Discourse Grammar: A typologically based theory of language oxford university Presse, P71.

نقلا عن: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 57- 58.

التحضيض: يهيب المتكلم بنفسه أو بغيره أن يحقق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

التحذير: يهيب المتكلم بنفسه أو بغيره أن يتجنب تحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

النصح: ينصح المتكلم المخاطب بتحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

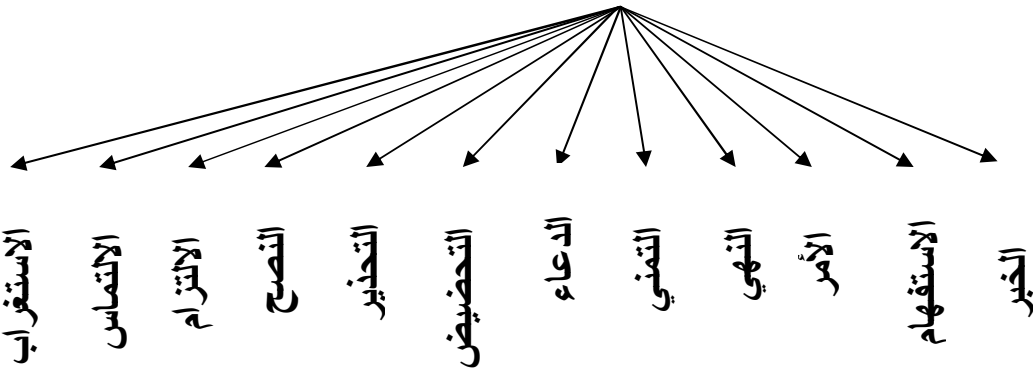
الالتزام: يلتزم/ يعِدُّ المتكلم بتحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الالتماس: يطلب المتكلم من المخاطب تحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب أو الإذن في تحقيقها.

الاستغراب: يعبر المتكلم عن اندهائه من الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

ونلخص ما سبق في الخطاطة التالية:

القوى الإنجازية الأصول



ونشتق من هذه القوى الأصول قوى فروعاً يمكن تسميتها «نقلاً إنجازياً»، ويوضح «أحمد المتوكل» المسألة وفق الآتي: (1)

ينتج عن النقل الإنجازي أي اشتقاق قوة فرعية من قوة أصل أنواع ثلاثة، «نقل تداولي»، و«نقل معجمي» و«نقل نحوي» تتميز فيما بينها كما يلي:

1- تتحصر عملية النقل حين يتعلق الأمر بالنقل التداولي في مستوى القصد والتأويل، فلا يكون لهذه العملية أي انعكاس على الخصائص الصورية للعبارة ذاتها، ومثال ذلك العلاقة بين الجملتين (أ) و(ب) على سبيل المثال:

(أ): هل تزورنا مساء هذا اليوم؟.

(ب): زرنا مساء هذا اليوم!

(1) ينظر: أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 38-39.

من دلالات الجملة (أ) ما دلت عليه الجملة (ب)، أي التماس الزيارة، وجاء الالتماس في الجملة (أ) متفرعاً عن السؤال دون أن يكون لهذا الاشتقاق انعكاس صوري معين، فالنقل الإنجازي في هذه الحالة هو نقل تداولي صرف فهو يتم على مستوى القصد والتأويل دون الاعتماد على مؤشر صوري.

2- قد يتخذ فعل إنجازي (مستوف لشروط الإنجازية) دليلاً على القوة المنقول إليها وتتضح القضية بالجملة الآتية:

1- هل نتجول معاً هذا الصباح؟

2- أسألك هل نتجول معاً هذا الصباح؟

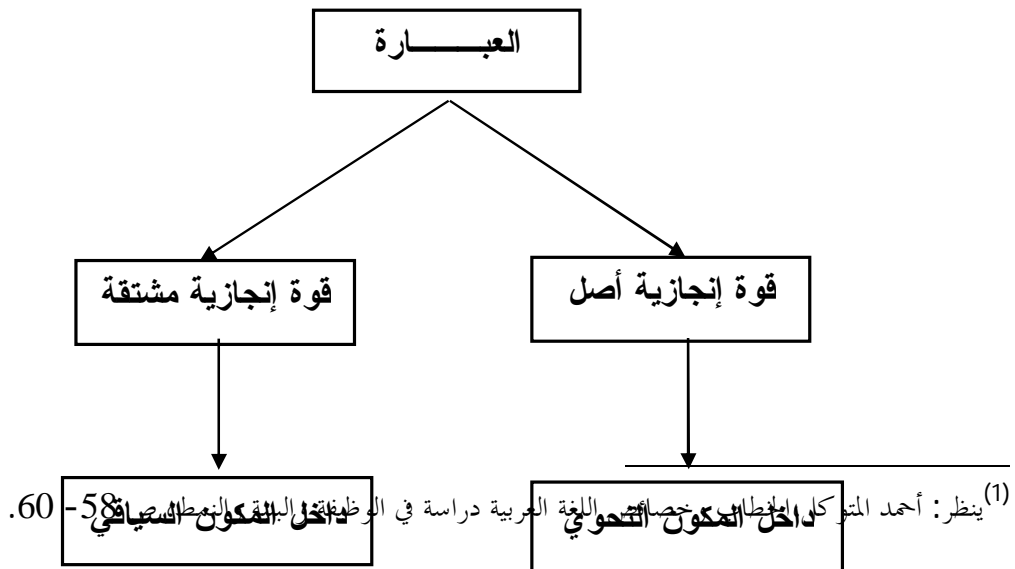
3- أطلب منك أن نتجول معاً هذا الصباح؟

3- وقد يتم النقل الإنجازي على طريق إواليات نحوية (صرفية- تركيبية)، من هذه الإواليات التراكيب التي من قبيل «أليس كذلك» التي يكون نتاج إلحاقها بعبارة خبرية نقل قوة هذه العبارة من مجال الإخبار إلى السؤال ويبدو ذلك واضحاً جلياً في المثالين التاليين:

أ- هند فتاة ذكية.

ب- هند فتاة ذكية، أليس كذلك؟.

فالقوى الإنجازية التي لا يوجد لها انعكاس صوري مقصاة من القائمة، لأنها قوى إنجازية غير أصول يرتبط تولدها بالمقام لا غير، ويتم التمثيل لها خارج المكوّن النحوي، ويترك التكفل برصدها للمكون السياقي، على عكس القوى الإنجازية الأصول التي تُرصد داخل المكون النحوي ذاته، وهو ما يوضحه المخطط الآتي⁽¹⁾:



ويتم التمييز مقامياً بين القوتين الإنجازيتين: الحرفية والمستلزمة كما يلي: (1)

1- القوة الإنجازية الحرفية ملازمة للعبارة اللغوية وواحدة في مختلف المقامات التي ترد فيها، في حين ترتبط القوة الإنجازية المستلزمة بالمقام، فيكون تولدها تبعاً لطبقات مقامية معينة.

2- تُوصف القوة الإنجازية المستلزمة بالنظر إلى القوة الحرفية ومن حيث هي نتيجة طبيعية للخاصية بأنها ثانوية، وتتجلى ثانويتها في أمرين:
أ- يمكن أن تلغى كما هو الشأن في هذا المثال:

هل تصاحبني إلى المسرح؟

التي يمكن أن نؤوله على أساس أنه دال على السؤال المحض.

ب- لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث الطول والتعقيد على عكس القوة الإنجازية الحرفية التي تؤخذ مباشرة من صيغة العبارة ذاتها، فأداة الاستفهام (هل) في الجملة السابقة تجعلك تقف على قوة السؤال دون الحاجة إلى واسط من الخصائص الصورية^(*)، بيد أن القوة الإنجازية المستلزمة «الالتماس»، تدفع المخاطب للقيام بسلسلة من الاستدلالات ليتمكن من الوقوف على مقصود المتكلم. ولا نخفل في هذا المقام أن العمليات التأويلية التي يقوم بها المتكلمون والمتخاطبون على حد سواء بغية الوقوف على المعاني الخفية المضمرة تعتمد كذلك على تطبيق مجموعة من القدرات المختلفة على «دوال» الأقوال والعبارات، بكيفية تجعلنا نستخرج من هذا التطبيق «مدلولات»، أو ما تشير إليه تلك العبارات والأقوال،

(1) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 22-23.

(*)- المراد بالخصائص الصورية: الخصائص الصرفية والتركيبية والتنغيمية التي تعد معياراً للتمييز بين ما هو حرفي وما هو مستلزم، ينظر: نفسه ص 23.

والمتعارف عليه في حقل اللسانيات أربعة أنماط من القدرات الفاعلة في المجال اللغوي هي: (1)

القدرة اللغوية: la compétence linguistique

القدرة الموسوعية: la compétence encyclopédique

القدرة المنطقية: la compétence logique

القدرة البلاغية - التداولية: la compétence rhétorique – pragmatique

ويسوقها «سيمون ديك» في خمس ملكات هي: (2)

الملكة اللغوية.

الملكة المنطقية

الملكة المعرفية.

الملكة الإدراكية

الملكة الاجتماعية

3- القوة الإنجازية وظاهرة التحجر:

تمت الإشارة سابقا إلى أن القوة الإنجازية المستلزمة هي قوة مشتقة وثانوية، بيد أنه يحدث -أحيانا- نتيجة التطور اللغوي، أن تصبح القوة الثانية تعدل أو تفوق القيمة المباشرة للمفوض أو تكاد، ولبيان ذلك نورد الأمثلة التوضيحية التالية على صحة الوصل (3):

أ- هل تستطيع أن تتاولني الملح من فضلك، لأضيفه إلى الطعام؟

أ- هل عادك أحد في مرضك الأخير، وقدم لك يد المساعدة؟

وعدم صحة الوصل (4):

1-ب- هل تستطيع أن تتاولني الملح من فضلك، أم لا؟

2-ب- هل عادك أحد قط في مرضك الأخير أم لا؟

(1) ينظر: Kerbrat et Orecchionie, L'implicité, Armond colin, P161.

(2) ينظر البحث، ص.

(3) ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 370/2.

(4) ينظر: نفسه.

الملاحظ أنّ الوصل طبيعي في (1-أ)، للقوة الإنجازية المستلزمة التي هي الالتماس / وهو ليس كذلك في (1-ب) على القوة المباشرة التي هي السؤال، كما بدأ الوصل في (2-أ) طبيعياً على الإنكار كقوة إنجازية مستلزمة، ولم يبدأ كذلك في (2-ب) على القوة المباشرة التي هي السؤال.

وما يدعم الاعتقاد بأن القوة الإنجازية المستلزمة قد حلت محل القوة الإنجازية الحرفية في (1-أ) و (2-أ) بصورة اصطلاحية، أنّ الحكاية المقبولة من المخاطب لكل من الملفوظين هي تلك التي تتم بناء على القوة الإنجازية المستلزمة في كل منهما كأن يقول مثلاً:

1-ج- التمس مني المتكلم أن أأوله الملح ليضيفه إلى طعامه.

2-ج- أنكّر المتكلم أن يكون أحد قد عادني أو قدم لي يد المساعدة.

ويسوق «أحمد المتوكل»، مثلاً آخر في هذا المجال ويردّفه بالتحليل الآتي: (1)

أ- هل تستطيع أن تتاولني الملح؟.

ب- ألم أذرك؟!

للجملة (أ) قوتان إنجازيتان هما:

قوة حرفية: هي السؤال.

وقوة مستلزمة: هي الالتماس.

بيد أن القوة المستلزمة في هذه الجملة ليست ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية «السؤال»، بل إنها تضارعها من حيث الأهمية قياساً بالتأويل العام للجملة، ويمكن أن نقول إنّ القوة المستلزمة لهذه الجملة أصبحت بمثابة قوة حرفية ثانية.

إذ كانت القوة الإنجازية المستلزمة في الجملة (أ) تكافئ القوة الإنجازية الحرفية، فإنها في الجملة (ب) تكاد تكون القوة الحرفية الوحيدة، فالذي يتبادر إلى فهم المخاطب من هذه الجملة هو الإخبار المثبت، على أساس أنها ترادف الجملة (ج) وليست الغاية منها هي السؤال.

(ج): لقد أذرتك!

(1) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 23-24.

يرى «ديكرو» أنّ التطور يصل إلى مدها عندما تُتسى الدلالة التي كانت صريحة في البداية، ويتم تعويضها كلية بتلك التي كنا نوظف قصد التوصل إليها آلية خطابية، وهذا ما حصل بالضبط في حالة الاستفهام البلاغي الذي فقد قيمته الاستفهامية⁽¹⁾. يرى «أحمد المتوكل» أنّ القوة الإنجازية الناتجة عن استلزام مقامي تتعرض كسائر جوانب العبارات اللغوية لظاهرة يمكن تسميتها «التحجر»، ويتم تحجر هذه القوة الإنجازية في مرحلتين هما⁽²⁾:

1- تبدأ القوة الإنجازية المستلزمة تفقد تدريجياً سمتها عبر التطور التاريخي، فتصبح معنى معممًا يواكب التركيب المعني بالأمر في جميع مقامات إنجازها، وتواكب بذلك القوة الإنجازية الحرفية الأصل، من حيث أهميتها، ويمثل لهذا النزوع بتطور التراكيب الاستفهامية التي تتضمن محمولاً من المحمولات الدالة على الاستطاعة.

2 - قد يُضحى وجود القوة الحرفية الأصلية شبه منعدم وتتفرد بذلك القوة المستلزمة بتشكيل الحمولة الإنجازية للعبارة، وكأنّ بالقوة الإنجازية الحرفية تنسحب انسحاباً يكاد يكون كلياً تاركة للقوة الإنجازية المستلزمة فرصة التفرد بتشكيل مجال العبارة الإنجازي.

وحقيق بنا أن نشير إلى أنّ «أحمد المتوكل» في موضع آخر⁽³⁾، وفي نطاق حديثه عن الالتباس المقصود الذي من أمثله العبارات المتحجرة، يميّز بين مراحل ثلاث لهذه العبارات هي كالاتي⁽⁴⁾:

1- مرحلة ما قبل التحجر: هي المرحلة التي تحمل فيها العبارة دلالتها الحرفية، نتيجة ضم مكوناتها بعضها إلى بعض، فعبارة مثل: «كثير الرماد» تعني مجموع ما تعنيه مكوناتها «كثير» و«الرماد»، أي أنّ هذا الشخص يوجد في بيته رماد كثير، ويُمثل للمعنى الحرفي للعبارة في القالب النحوي على النحو الآتي:

(1) ينظر: Ducrot O: « Dire et ne pas dire » Ed Hermann 1980, P 17.

و: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 25.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 24 - 25.

(3) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي الذي أصدره سنة 1995، ص 15 .

(4) ينظر: نفسه، ص 152 - 155.

(1): هند كثيرة الرماد.

يحدث في هذه المرحلة أن تستعمل العبارة للدلالة على معنى مجازي، كالكتابة التي نقلت المعنى إلى الدلالة على شخص من صفاته أنه مضياف، وفي هذه الحالة يُمثل للمعنى الحرفي للعبارة في القالب النحوي، ويتم اشتقاق المعنى المجازي عن طريق قواعد القالب المنطقي الاستدلالية التي يمكن أن تصاغ بكيفية تقريبية كما يلي:

أ- في بيت هند رماد كثير كثرة الرماد في بيت ما دليل على كثرة الطبخ
هند 2 ن الطبخ
ب- هند تكثر من الطبخ في بيتها الإكثار من الطبخ علامة على استقبال
كثرة الضيوف إذن هند مضياف.

2- **مرحلة التحجر:** إن كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازي تؤدي في غالب الأحيان إلى التحجر الذي يتم عبر مراحل ثلاث هي:

أ- تتوارد في نفس الوقت عبارتان اثنتان تستعملان للدلالة على نفس المعنى: عبارة دالة على هذا المعنى بحكم الوضع، وعبارة دالة عليه مجازاً، فتتوارد العبارتان «مضياف» و «كثير الرماد» للدلالة على الكرم و تتنافس العبارتان؛ عبارة غير موسومة «مضياف»، وعبارة موسومة وهي العبارة الدالة على المعنى المقصود دلالة مجاز.

ب- نتيجة لكثرة الاستعمال، تفقد العبارة الموسومة موسوميتها تدريجياً، فتتزع بذلك العبارة الموسومة الأصلية إلى أن يندُر استعمالها وتهمل.

ج- في هذه المرحلة تظهر عبارة موسومة جديدة إلى جانب العبارة فاقدة الوسم، بعد أن تكون العبارة الأصلية قد هُجر استعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن التحجر قد لا يبلغ بالضرورة المرحلة الثالثة، كما هو الشأن لعبارتي «مضياف» و «كثير الرماد»، اللتين تظلان مستعملتين معاً رغم فقد العبارة الثانية وسمها كتعبير مجازي على الكرم وحسن الضيافة.

3- **مرحلة فك التحجر:** قد تسترجع العبارة المتحجرة معناها الحرفي الأصلي ويتم ذلك بطريقتين:

أ- بكسر بنيوي (نقل أو إضافة أو تعويض)، كما في الجملة الآتية:

1- هند رمادها كثير.

2- هند كثيرة الأرمدة.

ب- باستحضار المعنى الأصلي على طريق السياق أو المقام كما يوضحه المثال الآتي:

كنت أعلم أنّ هذا كثرة الرماد لكني لم أكن أعلم أنّ بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

ففي الحالة الأولى يؤدي التعبير النبوي إلى فك تحجر تام، فيُلغى المعنى الإجمالي لفائدة المعنى الحرفي، أما في الحالة الثانية: فيتم الإبقاء على المعنى الإجمالي مع إحياء المعنى الحرفي، فينتج عن ذلك التباس، لأن العبارة تحتل المعنيين معاً، ويحرص المتكلم على أن يظل السياق والمقام حافظين للقراءتين، ويمثل في القلب النحوي ذاته للبنية التحتية للعبارة المفكوك تحجرها، ويتم تأويل هذه البنية نفسها ببينيتين تأويليتين ترصد أولاهما المعنى الإجمالي وثانيتها المعنى الحرفي.

على غرار «المتوكل» نجد مسلسل التحجر عند «إدريس سرحان» يمر بثلاث مراحل هذا بيانها⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: التي تظهر فيها القوة الإنجازية المستلزمة إلى جوار القوة المباشرة للملفوظ شأنها في ذلك شأن كل مدلول مجازي، بوصفها قيمة إنجازية مضافة إلى القيمة المباشرة، بحيث لا تحجبها ولا تلغيها، كما أنّ عملية توليدها تظل خاضعة في المرحلة الأولى لقيود قوية؛ سياقية، ومقامية، وتخطبية واستدلالية، وإذا غلب على الظن دلالة الملفوظ عليها بقي احتمال إغائها أو تعليقها على الأقل أمراً ميسوراً، كما هو الشأن مع قوة الالتماس في العبارتين التاليتين:

1- الطعام ينقصه الملح.

2- الجو حار في غرفتك.

فكان استلزام الأولى: طلب الملح، واستلزام الثانية: فتح النوافذ.

⁽¹⁾ ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 371/2 - 374.

لقد اكتفت العبارتان بالدلالة على قيمتهما الخبرية المباشرة، وتتنفي عنهما كل قيمة إنجازية أخرى.

المرحلة الثانية: تزامم فيها القوة الإنجازية المستلزمة القوة الإنجازية الحرفية أو الأصلية، إلى درجة تتكافأ فيها القوتان في سرعة الورود على ذهن المتكلم مما ينجم عنه حالات اللبس الإنجازي^(*)، كما هو الأمر بين قوة السؤال وقوة الالتماس في الجملة:

هل تستطيع مساعدتي على حل هذه المسألة الرياضية.

بالمقارنة مع الجملة:

ب- هذه المسألة الرياضية صعبة.

التي قد تدل بدورها على قوة الالتماس، ولكن كمجرد قيمة إنجازية حوارية تلميحية غير موسومة.

ولعل من مميزات القوة الإنجازية المستلزمة في هذه المرحلة هو شروعها في الاعتماد على بعض العلامات الواسمة، وبداية استقلالها عن مقام التخاطب، ويتقلص بذلك مسار عملية الاستدلال الذي يقوم به المخاطب لاكتشافها.

المرحلة الثالثة: التي تصل فيها القوة الإنجازية المستلزمة إلى مرحلة التحجر أو التمعج، كما هو الحال مع المجازات، والكنيات عموماً، وتكون النتيجة المباشرة لوصول القوة الإنجازية المستلزمة إلى هذه المرحلة هو حلولها في الغالبية العظمى من الحالات محل القوة الإنجازية الأصلية، فكأن بالقوتين الإنجازيتين تتبادلان موقعهما حيث تحتل القوة المستلزمة مكان الصدارة بينما تختفي القوة المباشرة الأصلية أو تكاد. وتتفرد العبارات المتحجرة بمجموعة من السمات والخصائص نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

أ- تتشكل دلالات العبارات غير المتحجرة من خلال ضم مكوناتها بعضها إلى بعض، في حين أن العبارات المتحجرة مدلولها الإجمالي غير مجموع مدلولات مكوناتها، فعبارة «رأى النور» التي تعني ولد، ولا تعني «رأى رؤية بصرية نوراً

^(*) اللبس أو كما يسميه أحمد المتوكل «الالتباس» هو: «كل عبارة ترد محتملة لأكثر من تأويل واحد [...]»، يمكن أن تكون العبارة المتبسة مفردة واحدة أو جملة أو نصاً كاملاً [...].، الالتباس من حيث طبيعته إما التباس دلالي أو التباس تداولي أو التباس بنوي»، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 126.

⁽¹⁾ ينظر: نفسه، ص 100 - 101.

معيناً»، فالمدلول الإجمالي لهذه العبارة ليس مجموع مدلولي مكوناتها « رأى » + «
النور».

ب- تتميز العبارات المتحجرة عن العبارات الأخرى بالنظر إلى خصائصها البنيوية،
فهي تستعصي على العمليات التالية:

1- لا يمكن أن يُضاف إلى العبارة المتحجرة عنصر آخر دون أن يتغير معناها:
رأى خالد النور المضيء في أحد أيام الربيع.

2- لا يعوض عنصر من عناصر العبارة المتحجرة بمفردة أخرى وإن رادفته مثل:

أبصر خالد النور في أحد أيام الربيع فقدت تحجره

رأى خالد الضوء في أحد أيام الربيع فقدت تحجره

وتتطبق هذه الخاصية على العناصر المعجمية، مثلما تنطبق على العناصر النحوية
مثل:

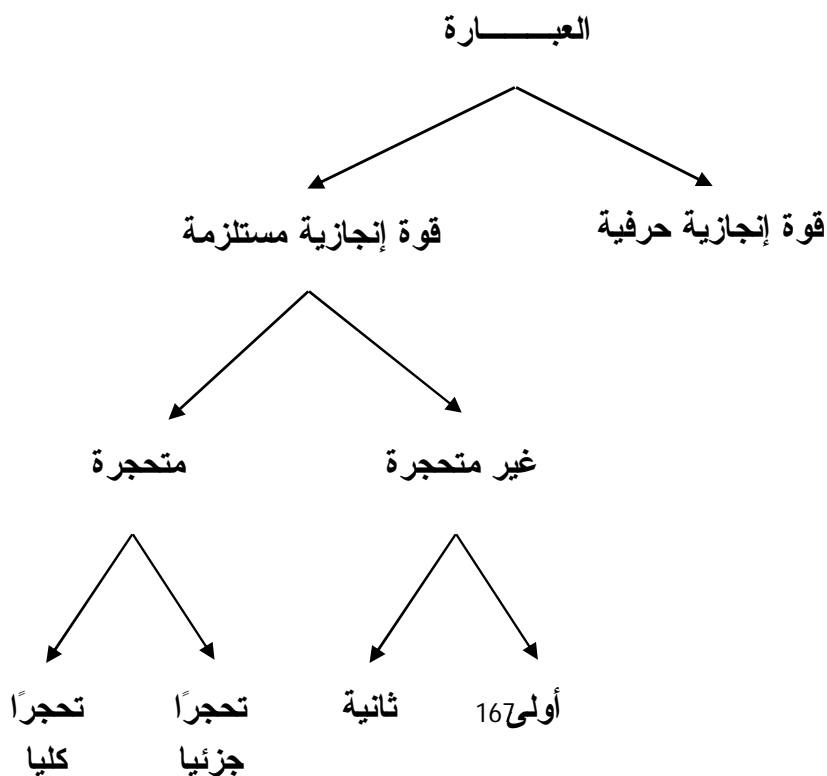
رأى خالد نوراً فقدت تحجره

3- لا تُجرى أي عملية نقل لأي عنصر من عناصر الجملة:

النور رأى خالد
النور رآه خالد
رآه خالد، النور

فقدت تحجره

ونوجز ما سبق في المخطط الآتي:



نصل في ختام الحديث عن ظاهرة تحجر العبارة إلى القول:
إنَّ بلوغ قيمة إنجازية ما مرحلة التحجر في أسلوب غير أسلوبها الأصلي هي ظاهرة نسبية تختلف من لغة إلى أخرى، وأنَّ التحجر قد يكون جزئياً أو تاماً، جزئياً حين تصبح القوة المستلزمة هي الغالبة لكنها في ذات الوقت لا تمنع وجود القوة الإنجازية الحرفية، وتامة إذا حلت القوة الإنجازية المستلزمة محل القوة الإنجازية الحرفية وأخفتها.

4- دواعي ومبررات التمثيل للقوة الإنجازية:

تحتل الحمولة الإنجازية مكانة هامة ضمن خصائص العبارة اللغوية، فبات إذا من الضروري أن يُمتثل داخل النحو ذاته لا للقوة الإنجازية الحرفية، فحسب بل لمجموع القوى المستلزمة، ويمكن أن نوجز دواعي ومبررات التمثيل للقوة الإنجازية في النقاط التالية⁽¹⁾:

1- لا يمكن القيام بعملية التأويل الدلالي إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار القوة الإنجازية المستلزمة التي تشكل قسماً هاماً من دلالة العبارة، بل هي أحياناً الحمولة الدلالية للعبارة، في هذه الحالة يصبح من الصعب - إن لم نقل من المستحيل - أن تعطي العبارة التأويل الدلالي الملائم ما لم تعد القوة الإنجازية المستلزمة المتحجرة القوة الحرفية الوحيدة أو على الأقل القوة الحرفية الأساس.

2- تتعكس أهمية القوة المستلزمة في مستوى الصرف والتركيب، فتلاحظ مجموعة من الخصائص الصرفية والتركيبية لا يمكن رصدها وتفسيرها إلا بالرجوع إلى هذه القوة ومن أمثلة ذلك الصُّرفة «من» الواردة في الجمل التي من قبيل:

(أ): هل من شفيح؟!

هذه الصُّرفة ترد في التراكيب المنفية كما الشأن في الجملة الآتية:

(ب): ما جاء من أحد.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 30-32، وإدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 2/359-360.

وقد ترد أيضا في التراكيب الاستفهامية إلا أن ورودها مرتبط بمواكبة السؤال انكاراً،
كما يتبين من المقارنة بين (أ) و (ج) المراد بها السؤال المحض:
(ج): هل من رسالة؟.

اللواحق المتعلقة بالحمولة الإنجازية:

إنَّ القرائن الدالة على القوة غير المباشرة في جملة ما، تتعدد ويتعذر علينا أحياناً أن
نميّز منها المسؤول عن عملية التوليد الإنجازي، علماً أنَّ العلامة اللغوية الواحدة قد
تتعدد وظائفها داخل الملفوظ و لا تنحصر في التدليل على القوة غير المباشرة
وحدها⁽¹⁾.

وقد نصادف أحياناً أن لا نجد للقوة الإنجازية غير المباشرة، أيّة علامة دالة، فيتكفل
المقام بتحديد القوة الإنجازية لملفوظ ما دون أن يكون لزاماً استدعاء علامة صريحة
مناسبة لتلك القوة⁽²⁾.

ويورد «المتوكل» أمثلة عن العلامات اللسانية، أو كما أسماها اللواحق الإنجازية التي
تقوم بدور الواسم الاشتقاقي للقوة الإنجازية غير المباشرة، مثل ذلك العبارة:
«من فضلك» في الجملة الآتية:

هل تصاحبيني إلى المسرح من فضلك؟

فعبارة «من فضلك» تتعلق بالقوة المستلزمة بالالتماس لا بالقوة الحرفية السؤال⁽³⁾.

ومن اللواحق المتعلقة بالحمولة الإنجازية أيضاً ما تعكسه الأمثلة الآتية التي أوردتها
«إدريس سرحان» مع بيان تحليلها وفق ما يلي⁽⁴⁾:

إن الجملة الشرطية المضافة في المثال:

(1) - هل تستطيع إغلاق الباب، إذا لم يكن في ذلك ما يضايقك؟

أو الجملة الحالية الملحقة في المثال:

(2) - أتشتتم زيداً وهو أخوك؟

أو عبارة «قطعاً» المضافة إلى الجملة كما في:

(1) ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللّغة العربية وآليات الاستدلال، 2 / 357.

(2) ينظر: j. Searle, les actes de language; Ed Hermann, 1972, P68.

(3) ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 31.

(4) ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللّغة العربية وآليات الاستدلال، 2 / 358.

(3) - سأزورك في بيتك قطعاً.

الملاحظ على الجملة (1) أن قوتها الإنجازية الحرفية هي: السؤال، لكنه بالإضافة إلى ذلك فهي تحمل قيمة إنجازية ضمنية وهي التي يتغياها المخاطب وهي الالتماس في (1) والإنكار والتوبيخ في (2)، والذي وجهنا إلى توليد هذه القيمة غير المباشرة هي جملة «إذا لم يكن...» في (1)، وجملة «وهو أخوك» في جملة (2).

أما القوة الإنجازية الحرفية في (3) فهي الإخبار، لكن عبارة «قطعاً» حوّلت دلالة الجملة من الإخبار إلى الوعد الجازم كقوة إنجازية مستلزمة.

تصل القوة الإنجازية المستلزمة إلى مرحلة التضمين الاصطلاحي حيث يصبح التأويل الاشتقاقي هو وحده التأويل الصحيح إذا لحقت بعض الحروف جملة الاستفهام نحو (أو)، و(قط)، و(أي)، و(من)، مثلما توضحه الأمثلة الآتية:

هل ساعدني أحد قط؟
هل عادك أ ضك من صديق.
هل لي مز .
هل وقف إلى جانبك في محنتك أي صديق.

لم يساعدي أحد.
لم يعدك ف ب نك أي صديق.
لا شفيع لي
لم يقف بجانبك أي صديق.

إن دلالة كل جملة في المجموعة (أ) تجاوزت القوة الإنجازية الحرفية السؤال، إلى الإنكار المشار إليه في المجموعة (ب) وهو ما يمثل القوة الإنجازية المستلزمة.

5- تأثير القوة الإنجازية في مستوى التنغيم: يسهم التنغيم والنبر في تحديد القوة الإنجازية الخاصة التي يقصد إليها المخاطب المستعمل لأسلوب طلب الفعل (افعل، لتفعل)، وأسلوب طلب ترك الفعل (لا تفعل)، كأن تكون قوة الأمر، أو قوة الالتماس، أو قوة الدعاء، في حالة استعماله لأسلوب طلب الفعل، أو أن تكون قوة النهي أو قوة الالتماس أو الدعاء في حالة استعماله لأسلوب ترك الفعل.

يرى «المتوكل» أنه إذا انحصرت الحمولة الإنجازية في القوة الحرفية وحدها تكون هذه القوة هي المحدد الوحيد للتنغيم الذي ينبغي أن يسند إلى الجملة ففي مثل:

أ- أخالداً قابلت أم عمراً؟

ب- أخالداً تلطم؟

ج- أيسوى العالم بالجاهل؟

تأخذ كل جملة التنغيم المطابق لقوتها الإنجازية إذا لم تكن مستلزمة حوارياً لقوة إنجازية أخرى، إلا أن ذلك يختلف إذا وردت مستلزمة لقوة إنجازية مقامية، فكان بذلك للجملتين (ب) و(ج) اللتين تستلزمان الإنكار والنفي تنغيمٌ مختلفٌ عن التنغيم الذي تأخذه الجملة (أ)، على الرغم من أن الدلالة الحرفية للجمل الثلاث هي الاستفهام.

فقد يكسب التداول إذا التنغيم قوة ووضعية الواسم، كأن يُرفق المتكلم جملة خبرية بالتنغيم المخصوص الذي يرافق الأمر، أو التنغيم الذي يميز التهكم أم التعجب وهو ما توضحه الأمثلة الآتية:

- 1 } أ- سنتظف مكتبي بعد انصرافي (موجهاً من مدير شركة إلى أحد العمال)
ب- نظف مكتبي بعد انصرافي!
- 2 } أ- الله أكبر!
ب- سبحان الله!
مقصوداً بهما السخرية والتهكم من المخاطب

يسهم التنغيم والنبر في تحديد القوة الإنجازية الخاصة التي يقصد إليها المخاطب المستعمل لأسلوب طلب الفعل (افعل، لتفعل)، وأسلوب طلب ترك الفعل (لا تفعل)، كأن تكون قوة الأمر أو قوة الالتماس أو قوة الدعاء في حالة استعماله لأسلوب طلب الفعل، أو أن تكون قوة النهي أو قوة الالتماس أو الدعاء في حالة استعماله لأسلوب ترك الفعل.

6- تناظر قوتي الجملتين المتعاطفتين:

من شروط العطف بين حملين أن تكون لهما نفس القوة الإنجازية وهو ما يوضحه المثالان الآتيان:

أ- هل عاد أخوك من السفر؟ وهل أتاك بهدية؟

ب- عاد أخوك من السفر وهل أتاك بهدية؟

وقد يحدث أن ترد الجملتان المتعاطفتان حاملتين لقوتين إنجازيتين مختلفتين كما هو موضح في المثال الآتي:

(أ) - ألم أعرك الدار ووهبتك المال؟!

الذي تأويله المثال (ب):

(ب) - أعطيتك المال ووهبتك الدار.

7- القوة الإنجازية المنصبة على حمل الجملة ليست بالضرورة القوة الإنجازية المنصبة على أحد مكوناتها مثال ذلك:

أين الفضيلة؟

فقوة الجملة الإنجازية نفي بيد أن قوة المكون «أين» استفهام.

نصل في ختام هذا المبحث إلى رصد مجموعة من الملاحظات لعل أبرزها:

أن المواضع الدلالية في لغة ما، هي التي من شأنها أن تحدد القوة الإنجازية.

أنَّ القوة الإنجازية لفعل خطابي ما تؤشر إلى الخصائص المعجمية والصورية لذلك الفعل الخطابي.

أنَّ قوة المنطوق الإنجازية هي جزء مكمل لمعناه، وهو ما يجعل المعنى أوسع من القوة لأنه يضم القوة والمحتوى القضوي معاً.

أنَّ القوة الإنجازية هي المعبر عنها في الجملة في حين أنَّ القوة الإنجازية المستلزمة هي ما تستلزمه الجملة في مقام ما.

أنَّ كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازي يؤدي في غالب الأحيان إلى التحجر الذي يتم عبر مراحل معينة.



المبحث الرابع: مقاربات واقتراحات لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي

1- مقارنة سيرل:

إن التواصل بالمفهوم الجرايسي يستدعي مراعاة قواعد التخاطب، وهي القضية ذاتها التي ركز عليها « سيرل»، فالكلام لديه هو أن نحترم القواعد التي لا يستقيم الكلام بدونها، والتي تعتبر جزءاً من النشاط اللغوي أو هي النشاط ذاته.⁽¹⁾
إن نقطة البدء في أعمال « سيرل» ما يلي⁽²⁾:

(1) ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص81.

(2) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص34.

تمييزه داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته وهو ما يسميه بالقوة المتضمنة في القول، وفي مقابل ذلك ما يتصل بمضمون العمل، وهو ما يسميه المحتوى القضوي.

كما حدد الشروط التي بمقتضاها يكلل عمل متضمن في القول بالنجاح، فميز بين القواعد التحضيرية ذات الصلة بمقام التواصل الذي يتحدث فيه مستعملو اللغة نفسها ويتحدثون بنزاهة، وقاعدة المحتوى القضوي، فيقتضي الوعد من القائل أن يسند لنفسه إنجاز عمل في المستقبل.

القواعد الأولية التي تتعلق باعتقادات تمثل خلفية يئمنى من يتلفظ بأمر أن ينجز العمل الذي أمر به.

قاعدة النزاهة: ذات الصلة بالحالة الذهنية للقائل، وهي تحتم عليه أن يكون عند الإثبات أو الوعد نزاهة.

جعل «سيرل» القاعدة الجوهرية التي تحدد نوع التعهد الذي يقدمه أحد المتخاطبين التزام للقائل بمقاصده أو اعتقاداته.

يرى «سيرل» أن جمل اللغة وكلماتها تؤدي دلالات معينة بوصفها جزءاً من أجزاء الجملة، التي يتحدد معناها بمعاني الكلمات التي تكونها والترتيب النحوي لها، غير أن ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد ضمن حدود معينة على مقاصده، وقد وضع «سيرل» هذه المقاصد ضمن حدود معينة بحجة أننا لا نستطيع أن نقول شيئاً ونعني به كل ما يحلو لنا، فالمعنى تبعاً لهذا التصور يعد من القصديّة الأصلية أو الداخلية في فكر المتكلم، تتحول إلى كلمات وجمل وعلامات ورموز⁽¹⁾.

إن المتكلم عند «سيرل» إما أن: (2)

يقول شيئاً وهو يقصد شيئاً آخر مختلفاً عن المعنى المستفاد من الملفوظ.

وإما أنه يقول شيئاً وهو يقصد عكس ما يُستفاد من الملفوظ (السخرية).

وإما أن يقول شيئاً وهو يريد أن يقول شيئاً آخر (الاستدلال، والأفعال اللغوية غير مباشرة).

(1) جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ص 206 - 207.

(2) ينظر: إدريس مقبول، الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه، ص 359 - 360.

وإما أنه يقول شيئاً يطاق بالضبط ما يستفاد من الملفوظ.

إن الكلام تحركه رغبة المخاطب في إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبيه بدعوته إلى التعرف على مقاصده وأغراضه « فحين يقول المتكلم شيئاً ويعني آخر، فإنه يؤدي فعلاً قصدياً ويكون إنتاجه الأصوات جزءاً من شروط إشباع هذا القصد في صنع المنطوق. »⁽¹⁾

إنّ مقترح «سيرل» في تصنيف نسق من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج الفعل غير المباشر وإدراكه نابغة من تصنيفه الأفعال اللغوية إلى صنفين: أفعال لغوية مباشرة وأفعال لغوية غير مباشرة.⁽²⁾

كما يؤسس « سيرل » صيغته لنظرية الأعمال اللغوية على أساس أنقائل جملةً مقصداً مزدوجاً، يتمثل في إبلاغ محتوى جملته، والإعلام بهذا المقصد الأول، ويتم ذلك بموجب قواعد تواضعية تتحكم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة، ولعل هذه الرؤية تتقاطع جزئياً مع مفهوم «جرايس» للدلالة غير الطبيعية، وما هو بالأمر الغريب فقد اعتمد « سيرل » على «جرايس» في جملة من القضايا⁽³⁾، إلا أن ذلك لم يمنع «سيرل» من تقديم نقد لأعمال «جرايس» نوجزه فيما يلي:⁽⁴⁾

يرى « سيرل » أن مقترح «جرايس» لا يولي الأهمية الكافية لمفهوم الدلالة التواضعية. ميز «جرايس» ضمناً بين ثلاثة مظاهر هي: الدلالة -التواضعية signification والإشارة indication والقصد vouloir dire

في حين يميز « سيرل » بين مظهرين فقط هما الإشارة (الدلالة الطبيعية والدلالة التواضعية) وهو ما لا يدخل في مقاصد «جرايس».

يستند « سيرل » في تحليله لمبادئ المحادثة في نطاق نظرية الأعمال اللغوية لا خارجها بيد أن اللافت للنظر اعتبار «سيرل» الدلالة التواضعية وسيلة الفهم الوحيدة التي تحدث

(1) نفسه ص 208.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 95.

(3) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 54.

(4) ينظر: نفسه

عنها في نظرية الأفعال الكلامية، ولتخطي هذا الإشكال رأى أن كل عمل لغوي غير مباشر يقوم به القائل ينجز عملين لغويين: (1)

أحدهما أولي تابع لقصد المتكلم، والآخر ثانوي خاضع للتركيب التواضعي، ولا يمكن بأي حال إنجاز العمل الأولي إلا من خلال العمل الثانوي، لأنه أساس الخطاب الطبيعي، ففي مثل قولنا: هل تساعدني على حل الواجب؟ يتمثل العمل الأولي في (الالتماس) والعمل الثانوي في السؤال، فلا نتوصل إلى مقصد القائل (الالتماس) إلا من خلال السؤال، وهذا المقصد هو الذي يسعى السامع إلى معرفته، ولا يتأتى ذلك في المعنى التواضعي للجملة فقط، وإنما يتعداه إلى المعنى الضمني.

إن قول المخاطب شيئاً مفيداً وبشكل نزيه، يسمح للمخاطب بأن يتجاوز المعنى الحرفي ليقوم دلالة غير مباشرة ممكنة، وقد حل « سيرل » مبادئ المحادثة في نطاق ما يسمى بنظرية الأعمال اللغوية لا خارجها (2) ولتوضيح القضية نسوق المثال التالي: هل تستطيع أن تتاولني الملح؟ إن القائل هنا لا ينجز عملاً لغوياً واحداً بل عملين؛ يتمثل أولهما في الالتماس الذي ينجز بواسطة عمل ثانوي هو السؤال، فالمقصد المتضمن في القول والذي ينيو القائل إنجازَه هو: المتعلق بالعمل الأول، وقد بنى « سيرل » إستراتيجية تبين مقصد المعنى، الذي يتحقق في الآن نفسه بالقواعد الدلالية التي تنطبق على الأعمال اللغوية وبالمعلومات الموصولة بالمعرفة المشتركة، بيد أن هذا غير كافٍ، مما جعل « سيرل » يتجه صوب «مبدأ التعاون» لـ «جرايس» فيرى أن زيدا إذا قال لصالح هل تستطيع أن تتاولني الملح؟ وكان مقصده المتضمن في القول هو الالتماس بوصفه عملاً أولياً ثم بواسطة عمل ثانوي هو (السؤال)، فإن صالحاً يفهم مقصد زيد بفضل عملية معقدة يمكن تلخيصها فيما يلي: أدرك صالح أن السؤال في هذه الجملة لا يناسب كثيراً مقام التواصل، وكان ذلك نتيجة لتطبيقه القواعد الدلالية للأعمال اللغوية، كما أنه التجأ إلى المعارف المحصلة سلفاً، واستدل بواسطة «مبدأ التعاون» على أن الاستفهام ليس هو على الأرجح العمل المتضمن في القول المقصود، ثم إن الالتماس الذي قصد زيد إنجازَه يتم وفق شروط نجاح هذا الالتماس، وعلى الشخص الذي يُوجه

(1) ينظر: نفسه ص 59.

(2) ينظر: التداولية من أو ستين إلى غوفمان، ص 85.

له الكلام أن تكون له المقدرة على إنجاز العمل المطلوب، ولعل هذا الشرط يمكن صالحا من الوقوف على مقصد زيد لأن قوله من جهة دلالاته هو سؤال، فحسب « سيرل » لنجز العمل الأولي للالتماس بصورة غير مباشرة، يكفي أن نطرح سؤالا حول الشروط التحضيرية للالتماس للوقوف على قدرة المخاطب، ورغبته في إنجاز العمل المطلوب. (1)

مما سبق يرى « سيرل » أن لمبدأ التعاون دورا محدودا في عملية التعرف على العمل غير المباشر، فكان لزاما تفسير ما سبق على ضوء نظرية الأعمال اللغوية. (2) إنَّ المعنى الحرفي للجملة عند « سيرل » هو « المعنى الذي ينتمي إليها في السياق الصفر، إنَّ المعنى الحرفي للجملة يحدده كليا معنى الكلمات (أو اللفاظم) التي تكونها والقواعد الإعرابية التي انتظمت وفقها العناصر » (3)

كما أنه يميز بعناية بين المعنى الحرفي للجملة وما تعنيه الجملة عند المتكلم « عندما ينطق بها لإنجاز عمل لغوي، لأنَّ معنى التلفظ يفترق بطرق مختلفة عن المعنى الحرفي للجملة، وفيما يخص الكلام [...] فإن المعنى الحرفي للجملة حشو، لأن أصناف المعنى الأخرى (التهكمية، الاستعارية غير المباشرة) ليست خصائص للجمال البتة، ولكنها خصائص لتلفظ المتكلم بها [...]، حتى في حالة الجمل المؤشرة، فإن المعنى لا يتغير من سياق إلى آخر، أما المعنى الثابت على العكس، فهو لا يحدد مجموع شروط الحقيقة إلا بالنسبة إلى سياق التلفظ » (4)

يفسر « سيرل » الحوار الآتي بين الأم (أ) وابنها (ب) على نحو ما يلي: (5)

(أ) - ألا تريد أن تنظف أسنانك؟

(ب): أنا لا أشعر بالنعاس

يؤكد « سيرل » على ضرورة التفريق في قول الطفل بين الرفض وعمل الرفض، فالرفض متمثل في عدم رغبة الطفل في تنظيف أسنانه وهو أساس القول ومعقده، أما

(1) ينظر: السابق، ص 58-60.

(2) ينظر: نفسه، ص 60.

(3) التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 141، وفرانسواز أرمنيكو، المقاربة التداولية، ص 75.

(4) التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 141-142.

(5) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 60-62.

عمل الرفض فقول الطفل: (لا أشعر بالنعاس)، ينطلق « سيرل » من افتراض أن هذا القول يعد عملا لغويا غير مباشر أساسه العمل الثانوي (الإخبار)، بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أين العمل الأولي في هذا القول؟

ينفي « سيرل » وجود عمل أولي لهذا العمل غير المباشر لأنه لا وجود لعلاقة تربط بينهما، فتأويل القول: لا أشعر بالنعاس يحل محله، وبذلك يفقد هذا الأخير قوته المتضمنة فيه (الإخبار بأنه لا يشعر بالنعاس)، ومحتواه القضوي (عدم الشعور بالنعاس)، وهذا ما يؤدي إلى اللامبالاة بقول المتكلم والتشكيك في صدقه، ثم يعود «سيرل» مرة أخرى إلى افتراض وجود عمل أولي للعمل غير المباشر (لا أشعر بالنعاس)، ولكن هذا العمل متطابق مع العمل المتضمن في القول، مما يجعله متعلقا بالعمل غير المباشر، بوصفه قوة متضمنة فيه، ويصبح حينها المحتوى القضوي لهذا العمل غير المباشر هو العمل الأولي (لا أرغب في تنظيف أسناني)، فبدا واضحا للعيان أن « سيرل » يدرج العمل المتضمن في القول، والمحتوى القضوي في نطاق العمل الأول، ويقصيه من مجال المعنى الضمني (القصد).

تساءل « سيرل » عن سبب احتواء عمل غير مباشر مثل: (لا أشعر بالنعاس) على عمليين: أولي (لا أرغب في تنظيف أسناني)، وعمل ثانوي: (لا أشعر بالنعاس)، رغم أنهما يحملان نفس القوة المتضمنة في القول (الإخبار) أساسا للتواصل، ولعله بهذا الطرح يدعو إلى إلغاء العمل الأولي والاكتفاء بالعمل الثانوي، ثم إن العمل المتضمن في القول (الإخبار) بمفهوم « سيرل » لا يحتاج إلى شرط لنجاحه، فهو متحقق في جميع الحالات، وهو لا محالة ملازم للتركيب لأنه متعلق بالعمل الثانوي الذي يحتل الواجهة، ويتحكم في نجاح العمل الأولي من خلال المطابقة بينهما.

إذا ما قارنا تحليل «سيرل» بتحليل «جرايس»، بدا هذا الأخير أقل تعقيدا في تحليل هذه المسألة، لأنه تحدث في دراسته للاستلزام عن العمل الأولي القائم على المعنى الضمني و أول المثال السابق على أنه خروج عن قاعدة الملاءمة (فعندما طلبت الأم من الطفل تنظيف أسنانه أجابها بأنه لا يشعر بالنعاس عوضا عن إجابته بالرفض أو الاستجابة). ويشكل "تنظيف الأسنان" عند «جرايس» استلزاما حواريا غير خاضع لأي مواضعة لغوية، أو عرفية تحيل إلى علاقة «تواضعية» بين النوم ونظافة الأسنان.

على الرغم من أنّ مقاربة « سيرل » تأخذ بالتواضعية إلا أنها تقف عاجزة أمام تفسير الاستلزامات الخطابية، والتأويل عموماً، ويعود هذا العجز إلى اقتصار هذه المقاربة على المعنى الثانوي، في حين تفسر مقاربة «جرايس» الاستلزامات المحادثية، وتنجح في أدائها، لكنها لا تضبط بدقة سبب تواصل القائل بصورة غير مباشرة تماماً ولعل أول من خاض هذه الأسباب هما «سبربر» و«ولسن» في نظريتهما «تداولية المناسبة»⁽¹⁾.

الاستعمال غير الحرفي والاستعارة عند «سيرل»:

لا جرم أنّ التمييز بين المعنى الحرفي ومعنى المتكلم يؤدي دوراً كبيراً في دراسة المنطوق الاستعاري عند «سيرل»، ولعل من أبرز تجليات المقاربة التقليدية لنموذج «سيرل» أنه يقر بأن فهم النسق الاستعاري يقتضي تأسيس التعبير الاستعاري على الخلفية الدلالية الحرفية، حيث ينجز وفق متواليه مكونة من ثلاث مراحل متدرجة هي:⁽²⁾

أولاً: معالجة التعبير الاستعاري بوصفه تعبيراً حرفياً.

ثانياً: التوصل إلى عدم حرفية دلالاته الاستعارية.

ثالثاً: اعتماد استراتيجية بديلة لتفكيكه وتمثل مقصده.

وبذلك تتحقق عمليات المعالجة في زمن واقعي يجعل فهم التعابير الاستعارية أطول من فهم التعابير الحرفية.

إن نقطة البدء والينبوع البكر في معالجة «سيرل» للاستعارة كان من خلال عرضه وتمييزه بين المعنى النحوي والمعنى التداولي الذي يتخذ من قصد المتكلم أساساً صلاله، فهذان المعنيان بمنظور «سيرل» يتطابقان في المنطوق الحرفي، في حين يختلفان اختلافاً بيناً في المنطوق الاستعاري.⁽³⁾

(1) ينظر: السابق.

(2) ينظر: أحمد العاقدي، اشتغال النسق الاستعاري المحدّثات المعرفية وآليات التواصل، ص166.

(3) ينظر: Jhon Searle, sens et expression, Minuit, 1982, p123.

و ينظر: عيد بليغ، «الرؤية التداولية للاستعارة»، مجلة علامات، العدد23، ص99.

شكل مبحث الاستعارة وعلاقته بالجانب التواصل، بوصفه نشاطا تداوليا قطب الرحي في دراسات «سيرل»، فقد استهل كتابه «المعنى والتعبير» *sens et expression* بأسئلة تدور في فلك دلالات الاستعارة وعلاقتها بعملية التواصل⁽¹⁾:
ما الاستعارة؟

كيف يتم التمييز بين الأشكال الحرفية والأشكال الأخرى للتلفظات المجازية؟
لماذا نلجأ إلى بعض التعبيرات الاستعارية عوضا من أن نقول بدقة حرفية ما نود قوله؟
كيف تشتغل التلفظات الاستعارية؟ وكيف يمكن للمتكلمين أن يتواصلوا مع مستمعهم بالحديث على طريق الاستعارة دون أن يكون عليهم أن يقولوا ما يودون قوله؟
إن طرح «سيرل» الدلالات الاستعارية يهدم «الفرضية التي تقول بازدواج المعنى داخل العبارة أو الجملة (معنى حرفي/ معنى استعاري)، وبالتالي فهو ينظر إلى القضية من وجهة أخرى مفادها أن الجملة تمتلك معناها فقط، فنحن حين نتحدث عن معنى استعاري فإننا نتحدث عن المقصديات الممكنة للمتكلم وعن إرادته في قول شيء ينزاح عما تعنيه العبارة في ذاتها»⁽²⁾

إن الوقوف على دلالات المنطوق يكتسي أهمية بالغة - عند سيرل - بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، وأي محاولة لوصف المنطوق الاستعاري بمعزل عن المنطوق الحرفي فاشلة، لذلك كان لزاما البدء بتأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري، من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية، أي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في ذاتها، أي بمعزل عن سياقها.⁽³⁾

ويتساءل «سيرل» عن المبادئ التي تتيح للمتكلم صياغة تلفظات استعارية يمكن للمستمع أن يفهمها وهل السبب في كون التلفظ الاستعاري يدل على شيء آخر مختلف عن معنى الكلمات وعن معنى الجملة، هو أن معنى العناصر المعجمية يتغير؟

(1) ينظر: الفصل الخاص بالاستعارة في Jhon Searle, *sens et expression*, Minuit, 1982

(2) سعيد الخنبالي، وظيفة الاستعارة في بناء القصيدة العربية المعاصرة، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكادال - الرباط، 2002 - 2003، ص 91.

(3) ينظر: عيد بلبع، «الرؤية التداولية للاستعارة»، ص 100 - 101.

يرى «سيرل» أنّ المستمع من أجل فهم التلفظ الاستعاري، يكون في حاجة إلى أكثر من معرفة اللغة، فعليه أن يهيء مبادئ أخرى تسمح له بفهم أنّ المتكلم حين يقول (س هي ص) فإنه يعني (س هي ز)، ويجيب «سيرل» بالنفي عن السؤال الثاني إذ إن السبب يكمن في كون المتكلم يريد أن يقول شيئاً آخر بواسطتها، حيث إن معناه لا يلتقي بمعنى الجملة أو الكلمة، كما أن المسألة المركزية في الاستعارة هي تفسير كيف أنّ معنى المتكلم ومعنى الجملة يتباعداً عن بعضهما رغم أنهما مرتبطان.⁽¹⁾ ومثل هذا التفسير اعتبره البعض تفسيراً مستحيلاً إذا افترضنا أنّ معنى الجملة أو الكلمة يتغير داخل التلفظ الاستعاري، وهي المسألة التي أهملها «سيرل» داخل تصوره النظري؛ لأن مقاييس التفاعل والتلقي والالتباسغائية عن النسق، وقد وجهت إلى «سيرل» انتقادات ملخصهما يأتي:⁽²⁾

إنّ تمييز «سيرل» بين معنى حرفي للجملة ومعنى استعاري للمتكلم أو للتلفظ وجيه إذا ما تعلق الأمر بالمقصدية التي يبني عليها المتكلم خطابه، بيد أنه لم يضع في اعتباره خاصية التفاعل بين موضوعات الخطاب ومحمولاته، تلك التي تحقق إمكانية إنتاج المعنى الاستعاري وتوليد انطلاقة من البناءات السياقية الجديدة والمتكررة، إضافة إلى إهمال نظرية التلقي⁽³⁾ التي بناء عليها يصير الكاتب أو المتكلم قارئاً لعمله من جهة، ويكون القارئ مساهماً في بناء دلالات ربما لم تكن مطروحة من قِبل الأول، أي أن اعتبار البعد الاستعاري مشتركاً بين الجملة والتلفظ يمنح إمكانية تعدد التأويل، ولا يوقفها على المتكلم وعلى القارئ في حدود المعرفة المشتركة بينهما، إلا أنّ هذه

(1) ينظر: Jhon Searle, sens et expression, p155

(2) ينظر: سعيد الحنصالي، الاستعارات والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، (ط1)، 2005، ص82، ووظيفة الاستعارة في بناء القصيدة العربية المعاصرة، ص93.

(3) يقول ادريس بلمليح في شأن القاسم المشترك بين الباث والمتلقي والاستعارة: «إنّ نظام الفعل الاستعاري نظام كامن، أي أنّ المعاني الثواني التي هي أصل التصور لدى الباث معان مغيبّة ترتبط بخلفية تخيلية غير موسومة في مستوى السطح وذلك إلى الحد الذي قد لا يدرك معه الباث نفسه مجال هذا التغيب، ويبدو أنّ المشترك بين الباث والمتلقي إنما هو أصل اللغة، ثم المعرفة التحريبية المرتبطة بالعالم وبهذا الأصل الذي هو أصل تمثيلي. أمّا الاستعارة فإنها اكتشاف تصوري يعمل على قلب علاقات الظواهر، وعلاقات وحدات النظام اللغوي الذي يمثلها في التواصل اليومي». «استعارة الباث واستعارة المتلقي» ضمن كتاب: نظرية التلقي إشكالات وتطبيقات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم24، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط - المغرب، (د.ط)، (د.ت)، ص115.

المعرفة المشتركة ستصير واهية إذا ما اعتبرنا وجود قارئ لا ينتمي انثربولوجيا إلى نفس البيئة الثقافية التي أنتج فيها القول، فيكون المتكلم ذا سلطة غير مقبولة تداوليا، يقودنا هذا البعد إلى فرضية أخرى هي أن مقصدية اللغة أقوى من مقصدية المتكلم لأنها تحيا بتعدد القراءات.

أخضع سيرل الجملة إلى قراءتين: استعارة/ شرح، وهذا من شأنه أن يستبعد بل يوقف تعدد المعنى المفترض داخل اللغة والخطاب، ولعله يعكس اهتمام «سيرل» بالمستوى العادي للخطاب وعدم التفاته إلى الطابع الابتكاري له والذي يتجسد بوضوح في الخطاب الشعري عموما، بل حتى في الخطاب العادي ما دما نقر بخاصية التباس البنية اللغوية.

إذا قمنا بربط الشرح الذي يشير إليه «سيرل» باللغة الشعرية سنكون قد قمنا بحيف خصوصا وأن دور المحلل هو اكتشاف جدول الحضور والغياب في النص (حضور النص وغياب التآويل الممكنة، والمقاصد، والدلالات الخفية)، بالإضافة إلى ضبط كيفية اشتغال المجاز داخله، وقد أشار «سيرل» إلى سلبية الشرح ولكنه يحصر هذه السلبية في كونه يضعف من المعنى الاستعاري للكلمة أو الجملة، بيد أن الانتقال الأساسي كامن في آلية الشرح فهو يعتمد على تسطيح البنية الدلالية للنص وبسطها داخل بنية الكلام العادي دون انتباه ووعي ببناء المعنى الاستعاري وبالقاعدة الأيديولوجية التي يبني عليها هذا المعنى سياقًا.

ثم لماذا يتجشم المتكلم نفسه في حالاته التعبيرية المختلفة، عناء البحث عن بناءات استعارية داخل اللغة إذا كانت مقاصده واضحة؟، طبعًا لا يستطيع الاتجاه الوضعي لسيرل معالجة هذه المسألة.

2- مقارنة «دان سبربر» و«ديدر ولسن»:

إنَّ لنظرية «جرايس» في التواصل أثرًا كبيرًا في دراسات الباحثين الذين جاؤوا بعده، فقد كان للعمليات الاستدلالية التي تعد من دعائم نظرية الاستلزام التخاطبي بالغ الأثر في مقاربات تلتها، ولعل أبرز هاته المقاربات مقارنة «سبربر» و«ولسن» اللذين وإن

افترقا عن «جرايس» في جملة من القضايا الهامة إلا أنهما يقتربان منه كثيرا في وجوه أخرى نوجزها فيما يلي: (1)

يقوم مفهوم الدلالة غير الطبيعية عند «جرايس» على مقصد مزدوج: مقصد تبليغ محتوى، ومقصد تحقيق هذا المقصد نتيجة لتعرف المخاطب عليه، في حين يميز «سبربر» و«ولسن» بين مقصدين:

أولهما: المقصد الإخباري: أي ما يقصد إليه المخاطب من حمل المخاطب على معرفة معلومة معينة.

ثانيهما: المقصد التواصلي: أي ما يقصد إليه المخاطب من حمل مخاطبه على معرفة مقصده الإخباري.

بالرغم من كون تعريف «سبربر» و«ولسن» للدلالة الطبيعية لا يشبه التعريف الذي قدمه «جرايس» لها إلا أن أخذهما بالمقصد التواصلي في حد ذاته، يجعلهما من ورثة «جرايس».

اقترح «سبربر» و«ولسن» ما أسماه بمفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي ومعناه أن يبلغ شخص ما شخصا آخر بواسطة عمل معين مقصده المتمثل في إبلاغه معلومة معينة.

على نهج «جرايس» استعار «سبربر» و«ولسن» من قواعد التخاطب قاعدة العلاقة التي تنص على الحديث في شأن كذا والتي تهدف إلى أن يكون الحديث مناسباً. ليست الغاية عند «سبربر» و«ولسن» استبدال قاعدة العلاقة بسائر القواعد، وبمبدأ التعاون بلا قيد ولا شرط، بل يقترحان آلية أكثر دقة، بحيث يكون مفهوم المناسبة مرتباً ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المقاصد الإخبارية والتواصلية، وأكثر اتصالاً بالتواصل الإشاري الاستدلالي، وهذا المبدأ هو مبدأ المناسبة.

يعتبر «جرايس» أن التحديد اللغوي الفرعي يشمل ما تم تبليغه (الاستلزامات الخطابية) وليس ما قيل، في حين يعتبر «سبربر» و«ولسن» أن التحديد اللغوي الفرعي يشمل في الآن نفسه ما تم تبليغه وما قيل.

(1) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 79-100، وحسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي ص 145-147.

مير صاحباً «مبدأ المناسبة» بين الصيغة المنطقية للقول وهو ما نتمكن منه في نهاية عملية التأويل الحاصلة والشكل القضوي، وهو ما نتمكن منه في نهاية العملية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية.

كما يخالف «سبربر» و«ولسن» «جرايس» في النظر إلى السياق، الذي لا ينظر إليه على أنه مجرد عامل من العوامل التي تتدخل في استعادة المضمرة، بل أصبح عاملاً أساسياً في كل عملية تهم التأويل فتقاس ملائمة الملفوظ بما يقدمه ويضيفه، فيكون بذلك ملفوظاً أكثر ملائمة في سياق معين منه في سياق آخر، وهو ما

يستدعي حضور عاملين هما: المفعولات السياقية للملفوظ، والمجهود المعرفي.^(*)

هذه باختصار أهم الفوارق الموجودة بين طرح «جرايس» و«سبربر» و«ولسن» وقد أغنى القول عن إعادتها⁽¹⁾، بيد أن ملاحظة هامة يجدر بنا أن نقف عندها وهي تلك المتعلقة بنموذج المشابهة والتواصل عند «سبربر» و«ولسن»⁽²⁾، الذي يقوم على جملة من القضايا نوجزها في النقاط التالية:⁽³⁾

إنّ عرض «سبربر» و«ولسن» لعملية الأقوال الحرفية ليس مختلفاً عن تأويل الأقوال غير الحرفية.

إنّ تحديد الاستعمال الحرفي من الاستعمال غير الحرفي تتم قياساً على الفكرة التي يرغب القائل في تبليغها، فاقتراب القول من الاستعمال الحرفي للغة يكون نتاجاً للمشابهة بين الفكرة والقول.

^(*) يرى الباحث المغربي «أحمد العاقد» أن المؤثرات السياقية «تتحقق نتيجة تفاعل المعلومات الجديدة مع الافتراضات المحققة في أفق خلق استلزام سياقي محدد، مفترضين أنّ المعلومات الجديدة تكون ملائمة في سياق معين إذا وفقط إذا تحققت ضمنه المؤثرات السياقية التي بقدر قوتها بقدر ما تكون الملائمة قوية غير أنّ المؤثرات السياقية ليست حرة، بل إنها مقيدة بالمجهود الذهني المبذول في معالجة ملفوظ معين وفهمه، ويتعلق بمجهود المعالجة بعاملين متكاملين بمجهود الذاكرة والتصوير الخاص بتشديد السياق وتمثله، والتعقد النفسي للملفوظ ذاته الذي بقدر ارتفاع درجته بقدر تطلبه لمعالجة أكبر وأدق» اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص 151.

(1) يراجع البحث ص.

(2) ينظر:

Syperber/ wilson « Ressemblance et communication » in introduction aux sciences cognitives Falio- essais 1992, p219.

(3) ينظر: نفسه، والتداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 183 - 193.

إنَّ درجة المشابهة مقيدة بعدد الاستلزمات السياقية التي يُثيرها الشكل القضي للقول، أو الفكرة عندما يتقابلان في السياق نفسه.

إنَّ الاستعمال الحرفي أو الاستعمال غير الحرفي من خصائص القول وليس من خصائص الجملة.

يخالف «سبربر» و«ولسن» الفرضية القائلة بأن الاستعارات هي زخرف ينضاف إلى الاستعمال الحرفي، دون أن يقدم مساهمة معرفية.

إنَّ أهمية الاستعارة تعود إلى درجة الترابط بين المشابهة ومقبولية التعبير الاستعاري، فلا يهمل المخاطب وضعية المخاطب أثناء إنتاج المتواليّة اللفظية.

خلافاً للرأي الذي يعتقد أنَّ قدرة الدلائل اللسانية في تمثيل الأشياء، يرى صاحباً مبدأ الملاءمة أنَّ تأويل كل قول بدون استثناء، يستكشف علاقة مشابهة، مشابهة بين القول وفكرماً.

الاستعارات لا تعمل إلا على استكشاف علاقة المشابهة الحاضرة في تأويل كل قول. يرتكز تحليل «سبربر» و«ولسن» للاستعارة على فكرة أنَّ المخاطب المؤول لقول استعاري، سيحصل عدداً من الاستلزمات الصادقة، فأن تقول لطفل: غرفتك زربية خنازير فهو تعبير عن قضية كاذبة تنتج عنها استلزمات صادقة هي: غرفتك متسخة، أو غرفتك غير مرتبة.

لقد كان لمبحث الاستعارة مكانته في دراسات «سبربر» و«ولسن» مثلما حظي الموضوع ذاته باهتمامات الدارسين على مر العصور، فبين من يعالج الاستعارة على أنها لعب بالألفاظ ومناسبة لاستغلال خصائص اللغة واستعمالاتها المتعددة، وبين كونها شيئاً يوضع مكان شيء آخر، ويتطلب هذا الوضع مهارة وحذراً، رأى البعض أنها المبدأ الحاضر أبداً في اللغة، فلا نستطيع أن نصوغ ثلاث جمل في أي حديث اعتيادي سلس دون اللجوء إلى الاستعارة.⁽¹⁾

ومثلما اختلفت رؤى الدارسين إزاء موضوع الاستعارة اختلفت دراساتهم وطريقة تفسيرهم لها، فكانت عند «جرايس» وفي البلاغة الكلاسيكية عموماً انزياحات عن

(1) ينظر: آبقور أرمسترونغ ريتشاردز، فلسفة البلاغة، ترجمة سعيد الغانمي وناصر جلاوي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء-

المغرب، (د،ط)، 2002، ص92-93.

القاعدة أو عن معيار الحرفية، ولعل هاته الرؤية تضعنا أمام مشاكل عديدة فهناك أنماط أخرى يمكن أن نستثنيها كالتخييل والحكايات الخارقة والتأملات والتقريبات، فالانزياح عن مبدأ الصدق بالمنظور الكلاسيكي يفترض أن مبدأ الصدق أو مبدأ التعاون يلاحظ في مستوى آخر، فيسعى المخاطب إلى اكتشاف الدلالة الضمنية التي أَرادها المتكلم.⁽¹⁾ يتطلب التواصل الإبداعي مراعاة المبادئ المتحكمة في النسق الاستعاري، ممثلة في مؤشرات السياق، وضوابط الاقتضاء وقيود الملاءمة وكان لزاما وجود أعمدة ترتكز عليها الأنساق الاستعارية، وشروط تستوفيها إن على مستوى تشكيل البناء التصويري أو على مستوى تحصيل القصد الاستعاري، ويمكننا أن نوجز مرتكزات النسق الاستعاري في المسارات التواصلية الإبداعية بما من شأنه أن يضمن تفاعلا رمزيا بين الباث والمتلقي مما يُخوّل لهما تحريك العمليات المعرفية الذهنية في استثمار اللغة وإثراء التوهم وتقوية التخيل، وفق رؤية صاحبي نظرية الملاءمة في النقاط التالية:⁽²⁾ تساعد نظرية الملاءمة بمبادئها الإجرائية وأدواتها التحليلية على الاستيعاب الأمثل لمختلف العمليات الفكرية المركزية المتدخلة في التفعيل المعرفي للنسق الاستعاري. تتلخص العمليات المعرفية المحفزة للتواصل الاستعاري في مستويات الإدراك والفهم والتأويل بوصفها آليات ذهنية تتحكم في السيرورات الاستعارية عامة. يسعى المتخاطبان إلى فهم التمثيل الاستعاري والتجسيد الإبداعي من خلال إدراك الطرفين لضرورة الغوص في ثنايا اللغة وأوضاع العالم وتجليات الوجود. تقترن المعالجة الاستعارية اقترانا خاصا بمختلف أوجه التفاعل القائمة بين ثلاث معارف متميزة ومتدرجة هي:

المعرفة اللسانية العامة التي تتعلق بالبنى التعبيرية للغة من حيث طبيعة تأليف الوحدات وتركيب العناصر مع ما يقتضيه ذلك من إجراءات تفكيكية مناسبة.

المعرفة السياقية التي تتعلق تعلقا صريحا بالسبل التداولية، فهي تتصل اتصالا مباشرا بالملابسات النصية، وتتصل اتصالا نوعيا بالطرق الإنتاجية.

(1) ينظر: Syperber/ wilson « Ressemblance et communication » in introduction aux sciences cognitives Falio- essais 1992, p220-221.

(2) ينظر: أحمد العاقد، اشتغال النسق الاستعاري المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص158 - 159.

المعرفة الذهنية الخلفية التي تعكس رؤية العالم، ومكتسبات التجارب، وتترجم العلاقات المجتمعية المختلفة.

لا يستطيع المخاطب أن يفهم الملفوظ الذي يُولِّده المخاطب بتصوراته الداخلية الخاصة إلا عبر التحول من اكتشاف المعنى إلى إعادة تشييده، ومن خلال القبض على الملامح العامة للقصد التواصلي المرغوب فيه.

إن الحدود النظرية والوظيفية بين مستويات الإدراك والفهم والتأويل لا تتحقق إلا على الصعيد الإجرائي المحض، مما يقتضي مراعاة البعد الوظيفي أثناء عملية البحث عن القصد الاستعاري، مما يستدعي أن ننظر نظرة وصل لا فصل إلى المستويات المعرفية باشتغال الأنساق الاستعارية.

تحقيق القول فيما سبق أن لـ «سبربر» و«ولسن» مكانتهما في الدراسات اللغوية عامة والتداولية خاصة، فكانت جهودهما في نظرية الملاءمة بمثابة تصد للمقاربة التقليدية التي اعتبرت أنّ الاستعارة هي طريق غير مباشر للتعبير عن الدلالات الحرفية، وأنّ الذهن يتجه صوب المعالجة غير الحرفية، كلما عجز عن إيجاد المعنى المباشر، ففتحا بذلك آفاقاً جديدة لتحليل عديد الظواهر من قبيل التخيل والاستعارة والاستعمال التقريبي للجمل، فجاءت معالجتها المعرفية للنسق الاستعاري بوصفها معالجة آلية مباشرة ترتكز «بالضرورة على ميكانيزمات بسيكولوجية فهي لا تؤسس انزياحاً بالنسبة لمعيار أو خرقاً لقاعدة أو لمبدأ تواصل، إنها ببساطة استثمارات إبداعية وإلهامية لمظهر أساسي لكل تواصل لفظي. حيث إن كل قول يشبه فكرة المتكلم بدرجة متفاوتة محددة داخل كل حالة بواسطة اعتبارات الواجهة»⁽¹⁾

ولعلنا ندرج طرح «سبربر» و«ولسن» لمفهوم الاستعارة في نطاق نسق تداولي تواصلي تتحدد قيمته انطلاقاً من الترابط بين درجة المشابهة ومقبولية الاستعارة، مما يجعل مقاربتهم للاستعارة خارج نطاق التصور الكلاسيكي الذي ينظر إليها من حيث هي فعل انزياح عن قاعدة أو خرق لمبدأ تواصلي.

3- مقارنة «جورج لاكوف» و«مارك جونسون»:

(1) سعيد الحنصالي، وظيفة الاستعارة في بناء القصيدة العربية المعاصرة، ص 187.

إن نقطة البدء في مقارنة «لاكوف» و«جونسون» اقتراحهما قواعد تضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضية أخرى، وقد سميت هذه القواعد بـ «مسلمات الحوار» وقوامها «شروط صدق» طرفي التخاطب.⁽¹⁾

يرى الباحثان أن القاعدة الضابطة لاستلزام «الالتماس» حواريا هي: يمكن إنجاز معنى الالتماس: (2)

بإثبات أحد شروط صدق المتكلم.

أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطب.

تقوم هذه المقاربة على جملة من القضايا يمكن تلخيصها فيما يلي: (3)

إن مفهوم الاقتضاء المعرفي يتأسس على الفضاءات الذهنية أو ما يسميه "لاكوف" بالنماذج المعرفية المؤتملة التي لا تتطابق بالضرورة مع العالم، ولا تتوافق إجباريا مع ما يفترضه المتكلم. إن جملة كـ:

أ - تأسف الحاكم لمقتل زيد.

1 ب- لم يتأسف الحاكم لمقتل زيد.

ج- قتل زيد

و:

2- لم يتأسف الحاكم لمقتل زيد، وفي واقع الأمر، زيد لم يقتل؟

لتحليلها: نفترض أن الفعل «تأسف» تتحدد دلالتها بالنظر إلى فضاء ذهني يصدق فيه الموضوع الدلالي للتأسف، فإننا سنأخذ في هذه الحالة، بالبنية [1، ج]، وفي المثال (2) لا يشتغل النفي من أجل نفي فعل «تأسف»، وإنما يشتغل من أجل تبيان عدم قابلية فضاءه الذهني للتحقق، والمعنى المقصود من وراء ذلك أن الاقتضاءات المعرفية لا تقبل الخضوع للنمذجة بحسب شروط الصدق، لكونها تعتبر بمثابة هياكل افتراضية خافية عن الفضاءات الذهنية، ولأنها تعد أنظمة ذهنية مقترنة بالمعتقدات والافتراضات المشتركة بين طرفي التخاطب.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص98.

(2) ينظر: نفسه.

(3) ينظر: أحمد العاقد، اشتغال النسق الاستعاري، المحددات المعرفية وآليات التواصل، ص63- 145- 147.

يعتبر الباحثان أنّ الأنساق الاستعارية، انبثاقات اندماجية تصويرية لفضاءات ذهنية متعددة، تستجيب لنمط الاقتضاء المعرفي، الذي يستند إلى الافتراضات الإبداعية المقترنة بالتمثيلات الفضائية الذهنية.

يستثمر الاقتضاء الاستعاري البنيات الاستعارية اللسانية بهدف تعيين الاستلزامات الدلالية الإبداعية التي توازيها إن على مستوى التركيب الاستعاري أو على مستوى التشكيل التصويري.

عندما تشتغل الاقتضاءات الاستعارية على نسق استعاري معين، فإنها تركز اشتغالها على المسارات التواصلية الإبداعية لتخلق مسارات تواصلية موازية أو مصاحبة. يشكل مبدأ الاقتضاء الاستعاري آلية وظيفية مهمة في سيرورة التواصل المعرفي وفي الاشتغال التصويري للأنساق الاستعارية كما أنّ له دورا جوهريا في تحصيل طرق الانبثاق الاستعاري وفي تشييد مسارات تواصلية إبداعية متعددة.

ترى النظرية المعرفية التصويرية أنّ الاقتضاءات قد تتضمن بنيات استعارية أخرى وإثباتات حرفية مكافئة للتعبير الاستعاري.

والملاحظ أنّ «لاكوف» قد ربط الرؤية التداولية للاستعارة بالمحادثات اليومية، ويبدو ذلك واضحا جليا في بحثه «the contemporary theory of Metaphor» الذي ذهب فيه إلى أنّ الاستعارة تكتسب أعلى وجود لها في ميدان المحادثة اليومية، وهو ما جعلها بؤرة بحثه وعموده الفقري يقول: «إن جزءا هاما من تجاربنا وسلوكياتنا وانفعالاتنا استعاري من حيث طبيعته، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ نسقنا التصوري يكون مبنيا جزئيا بواسطة الاستعارة، وبهذا لن تكون الاستعارات تعابير مشتقة من «حقائق» أصلية، بل تكون هي نفسها عبارة عن «حقائق» بصدد الفكر البشري والنسق التصوري البشري»⁽¹⁾

إنّ معرفة نظام المحادثات يحتاج إلى وعي كبير بجل التفاصيل التي نسلوها في حياتنا اليومية، فتصوراتنا تنبني أساسا على ما ندركه، وبذلك يلعب نسقنا التصوري دورا مركزيا في تحديد حقائقنا اليومية، خاصة إذا كان هذا النسق التصوري تشغل الاستعارة حيزا كبيرا منه. من هنا تكمن أهمية الاستعارة في حياتنا عامة فقد «انتبهنا [لأكوف

(1) جورج لاكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ص12.

وجونسون] إلى أن الاستعارة حاضرة في كل مجالات حياتنا اليومية، إنها ليست مقتصرة على اللغة، بل توجد في تفكيرنا وفي الأعمال التي نقوم بها أيضا، إنَّ النسق التصوري الذي يسيّر تفكيرنا وسلوكنا له طبيعة استعارية بالأساس»⁽¹⁾.

إنَّ هاته الرؤية، أخرجت الاستعارة من إطارها المحدود بوصفها آلية من الآليات المرتبطة بالخيال الشعري والزخرف البلاغي، أو في كونها خاصية لغوية ترتبط بالألفاظ لا بالنشاط والتفكير عامة، فكان أمر الاستغناء عنها يبدو هيئنا لا يكلف المتحدثين أي جهد أو عناء، وكانت هذه الافتراضات الزائفة دافعا لـ «لاكوف»، في استبعاد خمسة افتراضات زائفة تحكم التصور التقليدي للاستعمال الحرفي والاستعمال الاستعاري للغة ونلخصها فيما يلي:⁽²⁾

إن المحادثات اليومية حرفية وليست مطلقا استعارية.

ينبغي أن تفهم كل الموضوعات وما يتعلق بها من مسائل حرفيا بدون استعارة.

الاستعمال الحرفي للغة فقط هو الذي يتوقف على معيار الحقيقة والزيغ.

كل التعريفات المعجمية تتحدد في المعنى الحرفي وليس الاستعاري.

كل المفاهيم المستعملة في قواعد اللغة (النحو) حرفية وليست استعارية.

إن الصلة القائمة بين الاستعارة والتجربة الانسانية والحقيقة الاجتماعية جعلها «تتمتع بتأثير قوي يفتقده التعبير التقريري العادي، ذلك أنها تشخيصية وتأويلية، وتأويلية الاستعارة أوسع مجالا من تأويلية المجاز، فإذا كان المجاز يتحقق في الاسم فقط، فإن الاستعارة تتحقق في الاسم والفعل والحرف، وهذا سبب تعدد أنواعها، كما أنه إذا كان المجاز كلمة في عبارة فإن الاستعارة عبارة في جملة أو جملة في نص، أو نص (ثلاث جمل بسيطة أو مركبة)، في نص مثل الاستعارة التمثيلية»⁽³⁾.

(1) نفسه ص21.

(2) ينظر: عيد بليغ، «الرؤية التداولية للاستعارة»، مجلة علامات، المغرب، العدد 23، ص109.

(3) محمد سويرتي، «اللغة ودلالاتها تعريف تداولي للمصطلح البلاغي»، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد مارس 2000،

تتبنى التصورات الاستعارية عند « جونسون » و « لاكوف » على الخروج عن مجال التعبير الحرفي إلى مجال الفكر واللغة المجازيين، فإذا كانت الأفكار أشياء فلا مندوحة من أن نلبسها ألوانا زاهية أو نلاعبها أو نرتبها بصورة واضحة وجميلة⁽¹⁾.

تحقيق القول فيما سبق أن ربط الرؤية التداولية للاستعارة بالمحادثات اليومية، جعلها تكتسب أعلى وجود لها في ميدان المحادثة اليومية، فالاستعارات ليست فقط أشياء يُنظر في أسبابها، بل لا نستطيع تجاوزها إلا باستعمال استعارات أخرى، ولعل القدرة على فهم التجربة من خلال الاستعارة أشبه ما تكون بحاسة⁽²⁾ شأنها في ذلك شأن اللمس والشم، والسمع، فلا نستطيع أن ندركالعالم إلا عبر الاستعارات، فكان دورها من حيث أهميتها شبيها بدور الحواس.

ونصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات لعل أهمها مركز في النقاط التالية:

إن العملية التحاورية لا تقوم من فراغ بل تستند إلى خلفيات تعود إلى طبيعة المتحاورين ومجموعة من المبادئ والمعارف المشتركة.

سعى « جرايس » إلى جعل التخاطب يجري بمقتضى قواعد تعد بمثابة ضوابط وضعها يعد خروجاً عن المعنى الحرفي إلى ما يسمى بالمعنى المستلزم.

شكلت القواعد التي حددها « جرايس » انتقادات كثيرة، فكان لزاماً إضافة قواعد أخرى تسد الثغرات التي خلفتها هذه القواعد.

سعت « لاكوف » إلى استحضار بعض الجوانب التبليغية والتهديبية التي لم تبرز بوضوح مع « جرايس »، لكن هذا المبدأ لم يسلم من النقد، وهو ما جعل الباحثين يسعون إلى تدارك النقص الوارد فيه.

سعى « بنلوب براون » و « ستيفن لفسون » إلى استدراك النقص الوارد في مبدأ التأدب، فكان مبدأ التواجه بديلاً عنه.

يعد التهديد السمة الجوهرية للأقوال وفقاً لمبدأ التواجه وهو ما دفع « جوفري لينتش » لاستعاضته بمبدأ آخر يسمى بمبدأ التأدب الأقصى.

(1) ينظر: الاستعارات التي نجح بها، ص31.

(2) هو تشبيه لاكوف وجونسون، ينظر: نفسه، ص221.

يعد مبدأ التأدب الأقصى بمنظار « ليتش » مكملًا لمبدأ التعاون.

قوام مبدأ التأدب الأقصى الصدق والإخلاص، لكن ارتكازه على التقرب جعله ينبني على التظاهر، وهو ما دفع ببطه عبد الرحمن إلى إضافة مبدأ آخر أسماه بمبدأ التصديق الذي ينبني على القصد والصدق والإخلاص، ويروم ربط القول بالفعل والنظر بالعمل. من المحامد التي تذكر لطفه عبد الرحمن محاولته توضيح الآلية المتحركة في مراتب الخطاب.

إنَّ قوة المنطوق الإنجازية هي جزء مكمل لمعناه، وهو ما يجعل المعنى أوسع من القوة، لأنه يضم القوة والمحتوى القضوي معاً.

إنَّ القوة الإنجازية هي المعبر عنها في الجملة في حين أنَّ القوة الإنجازية المستلزمة هي ما تستلزمه الجملة في مقام ما.

إنَّ بلوغ قيمة إنجازية ما مرحلة التحجر في أسلوب غير أسلوبها الأصلي هي ظاهرة نسبية تختلف من لغة إلى لغة أخرى.

إنَّ كثرة استخدام العبارة بمعناها المجازي يؤدي في غالب الأحيان إلى التحجر الذي يتم عبر مراحل معينة.

يؤسس «سيرل» صيغته لنظرية الأعمال اللغوية على أساس أنَّ لقاتل جملة ما مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته، والإعلام بهذا المقصد الأول.

إنَّ التعرف على العمل غير المباشر يُفسر حسب «سيرل» في نطاق نظرية الأعمال اللغوية؛ لأنَّ لمبدأ التعاون في هذا المجال دوراً محدوداً.

تميز «سيرل» في دراسته للاستعارة بين المعنى النحوي و المعنى التداولي اللذين يتطابقان في المنطوق الحرفي في حين يختلفان اختلافاً بيناً في المنطوق الاستعاري.

□ □ الفصل الثالث □ □

ثنائية الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

المبحث الأول: الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

المبحث الثاني: أقسام الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

المبحث الثالث: الدلالات الاستلزامية للخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

توطئة:

إنّ الذي يُنعم النظر في موضوع التداولية و لا يأسره لفظها بالرغم من حداثته، لا يعدم لها أثرا في التراث العربي، فقد التفت القدامى على اختلاف توجهاتهم إلى موضوع التداولية، وهذا الالتفات نابع من اهتمامهم بالمُخاطب والمُخاطَب والمقام الذي يجري

فيه الحدث الكلامي، والعناية الفائقة بمقاصد المتكلمين وبعملية التواصل عمومًا، فالواضح عموماً أنهم لم يغفلوا عن التمثيل للبعد التداولي للغة، فقد حرص العرب على أن يكون كلامهم «بمقدار الحاجة وليس زائداً عليها، وإلا كان عبثاً وأخل بالإفصاح والبيان، وهم بذلك يدركون العلاقات الداخلية في التراكيب المختلفة نتيجة لما يتصل بها من لواصق ولواحق، فإضافة أدوات التوكيد في بداية الجملة تنقل الدلالة من المستوى العادي على مستوى أعمق في تأكيد المعنى، كما تحقق هذه الزيادة في حجم البنية التلاؤم بين المستويات الدلالية للنص، وحالة المتلقي، وبذلك يتوثق الارتباط بين أطراف عملية الإبداع الثلاثة: المبدع، والنص، والمتلقي»⁽¹⁾.

ومما يروى عن عناية العرب بالفوارق الموجودة بين الكلم وما ينبني على زيادة حرف من الحروف في تركيب ما، رواية الجاحظ عن فيلسوف كندي قال للمبرد (ت285هـ): إنكم تكثرون الكلام، فقال المبرد: فيم؟ فقال إنكم تقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد فكر «المبرد» قليلاً ثم أجابه: كلا ليس المعنى واحد، لأن عبد الله قائم إخبار عن قيامه، أما إن عبد الله قائم جواب لسائل، وأما إن عبد الله لقائم فهي جواب لمنكر، فأدرك الكندي ما بين التعبيرات من فروق⁽²⁾.

وما هذه الرواية إلا غيض من فيض فمواطن الاهتمام بالمعنى المراد لأداء المقصود بالعمل اللغوي كثيرة عند القدامى، وهو ما سنتبينه في المباحث اللاحقة.

ويجدر بي أن أشير في مقدمة هذا الفصل إلى أنني لم أقم حدوداً فاصلة بين جهود النحاة والبلاغيين والأصوليين عند الحديث عن المكون التداولي - بالرغم من وجود هذه الحدود هي الناحية الشكلية - لأن إقامة حدود فاصلة بين النحو والبلاغة يُعد ضرباً من التمثل ف« لا تقوم بين النحو والبلاغة علاقة انفصال أو تناظر لأن البلاغي هو أساساً نحوي، بمعنى أن الملازمات بين المعاني لا يمكن أن تدرس إلا بافتراض الدلالة الوضعية التي يحلها النحوي بما أن الدلالة الوضعية نفسها قد تكون

(1) سعد أبو الرضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، دار المعارف بالإسكندرية، مصر، (د.ط)،

(د.ت)، ص91-92.

(2) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص209، ومفتاح العلوم، ص97.

مما يتطلبه المقام، أو قد تكون ضرباً من ضروب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر»⁽¹⁾.

إن اعتماد الفصل بين العلمين؛ البلاغة والنحو قد أضر بهما أيما ضرر إذ إن التلاحح الفكري بينهما يولد نحواً ميسراً يحمل ملامح معنوية، وبنزله مما أثقله من قيود الفلسفة والاحتكام إلى المنطق.⁽²⁾

أضف إلى هذا أن المباحث التي ترتبط بالتداولية تقع بين النحو والبلاغة، فاستلزامات المحادثة كما حددها «جرايس» إن في جانبها الاصطلاحي أو غير الاصطلاحي لا تعدو أن تكون ضرباً من الملازمات بين المعاني لا نحتاج فيها إلى أحكام أو قوانين خطاب، بقدر ما نحتاج إلى النظر إليها في إطار علاقة الكلام بالمقام وما تحمله هذه العلاقات من ملازمات عرفية. أما مبحث الاقتضاء، فيمكن أن نتصوره في جانبه الاستدلالي الصدقي على أنه علاقة نحوية، وفي جانبه الاستدلالي العرفي المرتبط باعتقادات المتخاطبين وعالم الخطاب يمكن تصوره على أنه علاقة بلاغية تخضع لنفس ما تخضع له بقية العلاقات التي تقوم بين المعنى ومعنى المعنى.⁽³⁾

ولعلنا في هذا المقام نشير إلى أن الطرح العربي القديم أفرز المقاربات التالية:⁽⁴⁾ مقارنة تنزع نحو استقلال المكونات الواصفة للغة: نحو، وصرف. وعليها سار المتخصصون كل في ميدانه.

مقاربة تمزج بين المكونات اللغوية كما يتجلى ذلك في دراسة علماء المعاني وبعض النحاة (الجرجاني، وسيبويه وغيرهما).

(1) شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي تونس، (د.ط)، 2006، ص26، ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص221.

(2) ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (ط1)، 2008، ص264-265.

(3) ينظر: شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، ص27.

(4) لتفصيل الحديث عن هذه المقاربات ينظر: الاستفهام في اللغة العربية، دراسة دلالية تداولية، بنعيسى أزيبيط، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب، 1407هـ-1408هـ، 1987م-1988م، ص10-09.

مقاربة تدعو إلى تدويب المسافة بين المكونات اللغوية وتلح على «الانصهار والتفاعل» بين العلوم اللغوية ويمثلها ابن جني، والسكاكي، فنظرتها إلى اللغة هي نظرة كلية. وقد بدا لي بعد تقليب النظر في الآراء السابقة، رجحان ثانيها، فلم أرَ داعياً إلى الفصل بين النحو و البلاغة، بل وجب الحديث عن المكون التداولي عند النحاة والبلاغيين معاً، دونما مفاصلةٍ، لما بين المبحثين من وشيجة رحم.

المبحث الأول: الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

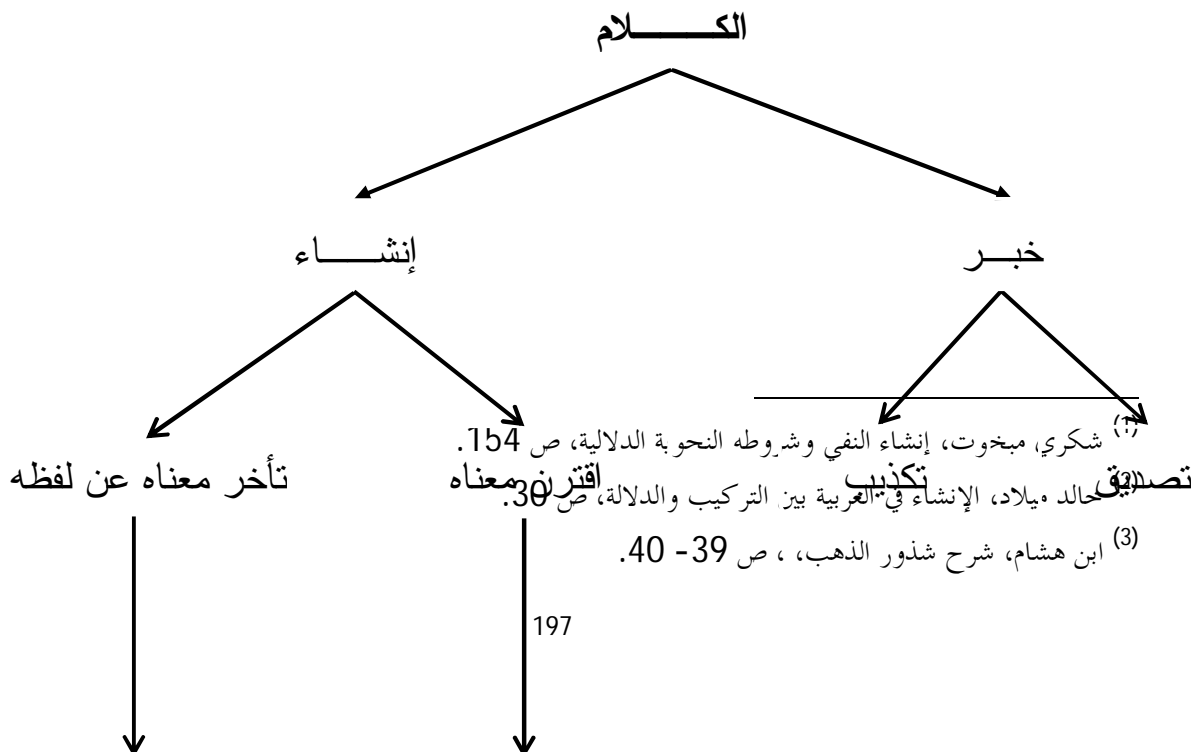
لم تكن دراسة النحاة لأسلوبي الخبر والإنشاء هدفاً في ذاتها، فلم يتعد اهتمامهم بالأسلوبين حد تناول بعض الموضوعات مثل: التمني والقسم والنداء، وقد ركزوا في دراستهم على ظاهرة الانحراف عن الدلالة الأصلية أو العدول عن الأصل، كما نجد نصوصاً تعكس اهتمامهم بالمتكلم وعنايتهم بالسامع، إلا أن هذا الاهتمام لم يتجاوز ما عرفه البلاغيون الذين أسهموا أيما إسهام في العناية بالجانب التداولي للغة، فبدا المكون التداولي عندهم واضح المعالم بين القسمات، فقد نبهوا إلى ضرورة مراعاة عدة عناصر في تحليل الظاهرة اللغوية، لأن هذه العناصر تسهم جميعها في تحقيق التواصل

التام، كما توجهت عنايتهم إلى ما يسمى المعنى المراد لأداء المقصود بالعمل اللغوي، فقد «استعمل هذا المصطلح في المدونة البلاغية العربية على نحو كاف للتعبير عن قضية الاستعمال الوصفي للكلام واستعماله الإيقاعي الإنشائي وأدى بوساطة مفهوم «مقتضى الظاهر» ومقابلته «خلاف مقتضى الظاهر» ما في مشكلة العمل المباشر والعمل غير المباشر من قضايا، ولم يمنع تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء من معالجة قضية إنشائية الخبر وقضية «الفعل الانجازي» أو «الإنشائي» على نحو من الأنحاء موفٍ بالغرض منهما في القديم». (1)

ماهية الخبر والإنشاء:

تعد ثنائية «الخبر والإنشاء» في التراث العربي، قطب الرحى بين عديد الباحثين وإن اختلفت توجهاتهم وتباينت تخصصاتهم، فهي «ثنائية محورية في النظرية الدلالية التراثية». (2)

أما النحاة، فقد قسم بعضهم الكلام إلى: خبر، وطلب وإنشاء، فإما أن يقبل الكلام التصديق والتكذيب أولاً؛ فالأول هو الخبر، والثاني إذا اقترن معناه بلفظة فهو إنشاء، وإن لم يقترن وتأخر فهو طلب، وهو رأي صاحب كتاب «شذور الذهب» الذي عدل فيه بقوله: «قلت: وهو خبر وطلب وإنشاء، وأقول: هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول «قم» حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ». (3)



وحقيق بنا أن نشير إلى اختلاف القدامى في تحديد أقسام الكلام، وقد لخص «السيوطي» (ت911هـ) هذه الاختلافات فيما يلي:⁽¹⁾

الحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان حصروه في الخبر والإنشاء.

قال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. وقالوا: خبر وإنشاء وطلب، فإذا كان الكلام يقبل التصديق والتكذيب فهو خبر، وإذا اقترن لفظه بمعناه فهو إنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر فهو طلب.

جعل قطرب بن المستنير الكلام أربعة أقسام: خبرا، واستخبارا، وطلبا ونداء، و الاستخبار عنده هو الاستفهام و الأمر والنهي مراد بهما الطلب.

وقال بعضهم: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء.

وقال الأخفش: ستة: خبر واستخبار، وأمر، ونهي.

وقال بعضهم: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان، (ط2)، 1407 هـ - 1987، 1/34 - 35.

وقال بعضهم: تسعة؛ بإسقاط الاستفهام، لدخوله في المسألة.

وقال بعضهم: ثمانية: بإسقاط التشفع، لدخوله فيها.

وقال بعضهم: سبعة، بإسقاط الشك، لأنه من قسم الخبر.

وقال بعضهم: ستة عشر: أمر ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وتمن،

وإغلاط، وتلهف، واختبار، وقسم وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجب، واستثناء.

وقد رفض «السيوطي» هذه التقسيمات، ورأى أن الأصح انحصار الكلام في القسمين

الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما⁽¹⁾، ويرى «خالد ميلاد» أن لنص «السيوطي»

هذا قيمة خاصة لذلك عمد إلى إيرادها كاملاً في مؤلفه «الإنشاء في العربية بين

التركيب والدلالية دراسته نحوية تداولية» لبيان مختلف التصورات المرتبطة بمفهوم

الإنشاء وما يشتمل عليه من مباحث فهو نص يبرز ما يلي: ⁽²⁾

إن نقطة التقاطع بين مختلف هذه الاتجاهات أن ما يقابل الخبر لديهم يمكن تلخيصه في

مباحث ثلاثة هي: الأمر، والاستفهام، والنداء، وهي جميعها مباحث طلبية، إلا أن النداء

يختص بكونه ممثلاً لمفهوم الإيقاع.

ورد الطلب -أحياناً- لديهم بمعنى الأمر والنهي، وهذا يدل على أن هذا المصطلح لم

يترسخ لديهم ترسخاً كاملاً على الأقل في القرون الأولى.

نميل إلى أن لفظ التصريح الوارد في أكثر من تقسيم هو في الأصل التضرع وهو

مصطلح متواتر في نصوص الفلاسفة والأصوليين، ويقصد به الدعاء حيناً والالتماس

حيناً آخر، ولا يكون من المستبعد أيضاً أن التصريح بالمعنى الذي عرف به اليوم في

بعض الاتجاهات البرغماتية بالتصريحات *les declaratives*.

هناك من المباحث والمصطلحات الواردة في هذه التصنيفات ما يبدو غريباً بالنظر إلى

ما هو مذكور في المدونتين النحوية والبلاغية والمدونة الأصولية.

إن مبحث الشرط والشك والتشبيه من المباحث التي صنفت ضمن معاني الكلام

وأقسامه، وهي تتصل بمفهوم الإمكان، وهو المفهوم الذي سعى النحاة بعد «سيبويه» إلى

إحلاله محل مفهوم غير الواجب.

(1) ينظر السابق.

(2) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 226 - 230.

إن لدى النحاة ترددًا في اعتبار الشك قسما من أقسام الإنشاء أو قسما من أقسام الخبر. من النحاة من اعتبر القسم قسما من الكلام مختلفا عن الخبر في حين أن سيبويه يعتبره توكيدا للكلام.

الاستثناء نوع من الإنشاء الفرعي، لذلك اعتبره بعضهم ضربًا من ضروب القول قسيما للأمر والاستفهام، لا يكون مقصودًا لذاته، فهو إحداث لمعنى بواسطة الحرف فهو شبيهة بالإنشاء الذي يقع بالحروف.

تشتمل التصنيفات التي عرضها «السيوطي» على مباحث طلبية وغير طلبية، ولأنهم اعتبروا الطلب إنشاء مالوا إلى التصنيف الأول الذي يجعل الكلام إما خبرا أو إنشاء. ويرى «خالد ميلاد» أن الاختلاف في تصنيف الكلام يعود إلى أسباب كثيرة منها⁽¹⁾ :
أولاً: عدم استقرار بعض المصطلحات المتصلة بمعاني الكلام وعدم ترسخها.

ثانياً: وجود فروق معنوية دقيقة ميزوا على أساسها بين مصطلحات ترجع عموماً إلى مفهوم واحد، كاستعمالهم للاستفهام مصطلح الاستفهام، والاستخبار، والمسألة.

ثالثاً: ترد هذه التصنيفات عادة في مصنفات أهل الأدب، وهي مصنفات جامعة، تعتمد المصنفات النحوية والبلاغية دون تمييز كبير بينها.

رابعاً: لم يتفق النحاة المتقدمون على حد دقيق للإنشاء يميزه من غيره من أصناف الكلام، ويضبط مباحثه وما تنبني عليه من مقاييس.

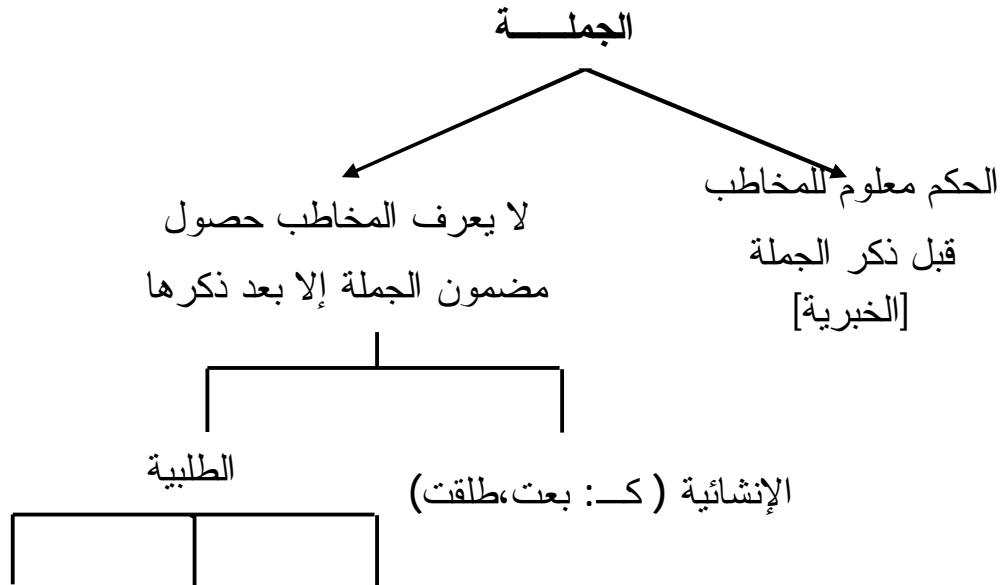
هذه الملاحظات سجلها الباحث على التقسيمات التي أوردها «السيوطي» ارتضى منها في الختام التقسيم الثنائي: إنشاء وخبر؛ يمثل الخبر الجانب القار في اللغة، ويمثل الإنشاء الجانب المتحرك للغة الذي يعرب عن حيويتها.⁽²⁾

ولا غرو أن النحاة كانوا على بيّنة من مسألة تقسيم الكلام إلى قسمين: خبر وغير خبر، كما أن تعمقهم في البحث عن معاني الكلام وفقا لهذا التقسيم كان له فضل توجيه

(1) ينظر: السابق، ص 230 - 231.

(2) ينظر: محمد الهادي الطرابلسي، خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981، ص

الدراسات النحوية إلى ميادين أكثر تخصصاً في دراسة المعنى بعد أن وضعوا الأسس الصحيحة لمثل هذه الدراسات. (1)
ولعل من أشهر التقسيمات التي تذكر للنحاة تقسيم «الاستراباذي» (ت686هـ). (2)
الذي يمكن تلخيصه في الخطاطة الآتية:



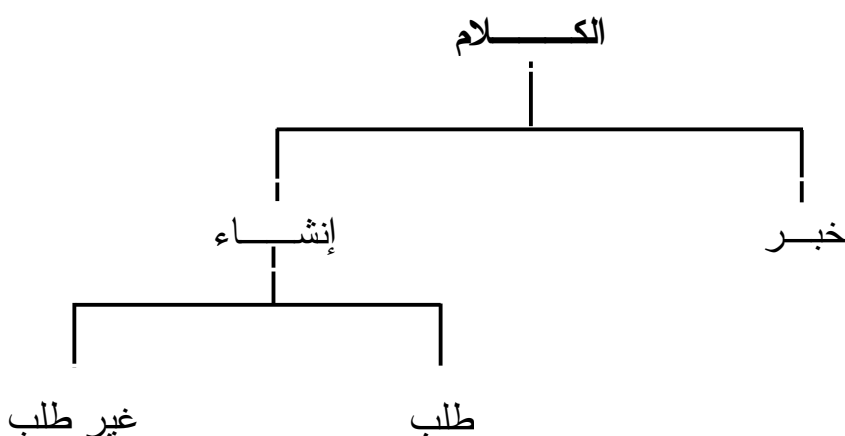
(1) ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)،

1427 هـ - 2006 م، ص 389.

(2) ينظر: شرح الكافية، 1/ 307.

إذا كان النحاة قد اختلفوا في تحديد أقسام الكلام فإن البلاغيين آثروا التقسيم الثنائي: خبر وإنشاء يقول القزويني «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء»⁽¹⁾، ولم نشهد لهم اختلافا اللهم في ما يتعلق بالإشارة عند بعضهم إلى الإنشاء بأحد معانيه وهو الطلب.

ونلخص تقسيم البلاغيين للكلام في الخطاطة التالية:



معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:

ميّز القدامى بين الخبر والإنشاء على أساس نوعين من المعايير: «معايير منطقية ومعايير تداولية، ولكنها متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديداً، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي»⁽²⁾، إنَّ مبحث الإنشاء والخبر عند القدامى لم يستوعب سوقه منذ الوهلة الأولى، وإنما مرَّ بمراحل وأطوار حتى استقر على أسس علمية، فمن آراء وملاحظات متفرقة إلى نظرية مكتملة قائمة بذاتها، أصولها ناضجة ومباحثها مؤسسة.⁽³⁾

ويمكننا عموماً أن نحدد ثلاثة معايير، وهي الأكثر دوراناً في مصنفاتهم، على النحو الآتي:

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع (مختصر تلخيص المفتاح)، ص 17.

(2) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص 57-58.

(3) ينظر: نفسه، ص 58.

معيار الصدق والكذب:

تعددت النصوص التي تضع معيار الصدق والكذب حداً فاصلاً بين الخبر والإنشاء، ومن هذه النصوص نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

فالخبر ما احتل الصدق أو الكذب لذاته، والإنشاء ما لا يشترط له نسبة في الخارج تصدقه أو لا تصدقه.⁽¹⁾

وقيل أيضاً: الخبر هو «الكلام المحتمل للصدق والكذب».⁽²⁾

ويتحدث «المبرد» عن هذا المعيار في مساق حديثه عن باب الابتداء؛ يقول: «والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب»⁽³⁾، والمراد بالخبر ههنا الخبر الذي هو قسيم الإنشاء وليس الخبر الدال على الوظيفة النحوية للمحل الإعرابي وهو ما صححه «ابن هشام» مخافة وقوع بعض النحويين في سوء الفهم والتقدير يقول: «لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام».⁽⁴⁾

ومن الملاحظات المسجلة على هذه التعريفات ما ذهب إليه «القزويني» (ت739هـ) في مصنفه «الإيضاح في علوم البلاغة»:⁽⁵⁾

يرى اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب واختلافهم في كون صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له، وقال بعضهم صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ وكذبه مطابقة حكمه له، وحثهم في ذلك وجهان:

أحدهما: أن من اعتقد أمراً فأخبره به ثم ظهر أن خبره بخلاف الواقع يقال عنه خطأ ولم يكذب، ويستشهد في هذا المقام أن عائشة رضي الله عنها قالت: فيمن شأنه كذلك ما كذب ولكنه وهم.

(1) ينظر: بغية الإيضاح 10/1، 78.

(2) التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416 هـ - 1995 م، ص 96، وسعد أبو الرضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص 77.

(3) المقتضب، 89/3.

(4) مغني اللبيب، ص 384.

(5) ص 17-18.

والثاني: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (1).
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (1).
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (1).
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (1).
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (1).

ويعلق بعض الدارسين على قول البلاغيين في تعريف الخبر أنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته، ولم يضيفوا قولهم بذاته، ومرد ذلك أنّ غايتهم أن يخرجوا قصد المتكلم؛ لأنه لا يكون خبراً إلا بهذا القصد، وإنما الغاية أن يكون الوصف للخبر بعيداً عن اعتقادنا في قائله. ولعلمهم بهذا يريدون عزل العبارة عما يحيط بها من تأثيرات وأن يحكموا عليها في حدود ما ينطوي عليها مدلولها⁽²⁾، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (3) يقول فيه أنه يحتمل الصدق والكذب مع اعتقادنا أنه صادر من منبع صاف لاشية فيه.

تعمق «القاضي عبد الجبار» (ت 416هـ) في بحث مسألة صدق الخبر أو كذبه ورأى أنّ «أي خبر يصح فيه القول بالصدق أو الكذب، وقابلية الخبر للتصديق أو التكذيب راجعة إلى تعلقه بالمخبر عنه لا بالمخبر القاصد له، وتعلقه به يجعله موضوعاً منفصلاً عن ذات المخبر وإن كان المخبر هو الذي يوصف في الظاهر بالصادق أو الكاذب»⁽⁴⁾. إن مفهوم الصدق والكذب متصل إذاً في الخبر بالمخبر لا بالخبر. ويرى البعض أنّ صدور الخبر عن المخبر وتعلقه بقصده يجعلان التبعية فيه، «فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب إن كان كذباً»⁽⁵⁾.

(1) المنافقون/1.

(2) ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 191، وسعد أبو الرضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص 77-78.

(3) البقرة/2

(4) سلوى النجار، الجرحاني أمام القاضي عبد الجبار نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرحاني، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط1)، 2010، ص 224.

(5) دلائل الإعجاز، ص 337.

أما الجاحظ (ت255هـ) فينكر أن ينحصر الخبر في الضربين السابقين، فأضاف قسمًا ثالثًا لا يوسم الخبر فيه بالصدق أو الكذب على النحو الآتي: (1)

الخبر الصادق: وهو الذي يطابق الحكم فيه الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.

الخبر الكاذب: وهو الذي لا يطابق فيه الحكم الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.

الخبر غير الصادق ولا الكاذب: وهو الذي يطابق فيه الحكم الواقع أو لا يطابقه، مع عدم اعتقاد المخبر له.

ويعلق «عبد القادر عبد الجليل» على أن الخبر غير الصادق وغير الكاذب أربعة أنواع: (2)

الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق.

الخبر المطابق للواقع بدون اعتقاد أصلا.

الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق.

الخبر غير المطابق للواقع بدون اعتقاد أصلا.

ويرى الباحث أن هذه المحاور يغلب عليها «الطابع الذهني المحض، والتجريد والتصور العقلي، والبناء المنطقي الاستدلالي، في التقسيم، والتصنيف، والحصر، وغلبة روح الفلسفة، وعلم الكلام». (3)

وحقيق بنا أن نقف عند «السكاكي» (ت621هـ) الذي لم يستعمل مصطلح الإنشاء، بل قسم اللفظ المفيد إلى خبر وطلب، وكان الفاصل المميز بينهما هو احتمال وعدم احتمال الصدق والكذب؛ يقول: «العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب هذا و الحدود التي تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتمل للصدق الكذب أو التصديق والتكذيب». (4)

(1) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 19، وبوهاس، جيوم، كولوغلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة

محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، مطبعة جامعة القاهرة للطباعة والنشر، (ط1)، 1421 هـ - 2000 م، ص 149.

(2) ينظر: الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 235.

(3) نفسه.

(4) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 92.

ومرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب عند «السكاكي» إلى حكم المخبر، أما مرجع كون الخبر مفيداً فهو إلى استفادة المخاطب منه.⁽¹⁾

ويرى «السكاكي» تعذر تعريف الخبر والإنشاء تعريفاً حدياً، وأن غاية ما يمكن تعريفهما به هو الرسم، أي تعريفهما بلوازمهما، واللازم المشهور الذي به يعرفان هو احتمال الصدق والكذب، إلا أن في ذلك كفايةً إذ لم يحصل أن تشابها على أحد، فأخبر بدل أن يطلب أو العكس.⁽²⁾

2.2 معيار مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية:

من الدارسين من وضع معياراً آخر للتمييز بين الخبر والإنشاء، واستضعف مذهب التمييز بينهما على أساس ما سبق، ومن هؤلاء الشريف الجرجاني (ت 729هـ)، إذا لإنشاء كلام لا يصح أن يقال إنه صادق أو كاذب لأن الصادق والكاذب نوعان للخبر أو صفتان له.⁽³⁾

وهو ما حدا به أن يعرف الإنشاء على أنه «كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى»⁽⁴⁾، ومن ثمة فإنه لا يحتمل المطابقة ولا عدمها، لكون المطابقة في واقع الأمر، نسبة، وكل نسبة توجب منتسبين سابقين عليها⁽⁵⁾، أمّا الخبر فإنه «وإن كان لفظه سبباً لنسبة هي صورة الكلام، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقاً، فالخبر صادق وإلا فكاذب»⁽⁶⁾.

على نهج صاحب «الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة» سار «الخطيب جلال الدين القزويني» الذي ميّز بين الخبر والإنشاء على أساس المطابقة؛ يقول: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء».⁽⁷⁾

(1) ينظر: نفسه، ص 94.

(2) ينظر: نفسه، ص 93.

(3) ينظر: ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات التنبيهات في علم البلاغة، ص 86.

(4) نفسه.

(5) ينظر: نفسه.

(6) نفسه.

(7) الإيضاح في علوم البلاغة، ص 17.

وذهب «طالب سيد هاشم الطبطبائي» إلى احتمال أن يكون تعريف «القرويني» هذا مستنتجاً من التعريف السابق بتحليل معنى الصدق والكذب ثم وضح في مقدمتين: الأولى أن النسبة الكلامية تقبل الصدق والكذب، إذا كان لها قرين، هو النسبة الخارجية التي تحكي تلك النسبة إياها تطابقه أو لا تطابقه، وفي غير ذلك لا تقبل النسبة الصدق والكذب، أما الثانية فهي أن الأخبار دون الإنشاءات هي لنسبتها تلك الأقران.⁽¹⁾ ولقد كان لمعيار المطابقة الخارجية صداه لدى الدارسين فهذا «ابن خلدون» (ت808هـ) ينحو نفس المنحى في مقدمته يقول: «ثم الجملة الإسنادية تكون خبرية وهي التي لها خارج تطابقه أولاً، والإنشائية وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه».⁽²⁾

لكن الإشكال أحياناً أن هناك جملاً خبرية مثل:

ستطلع الشمس غداً.

مما لا نسبة خارجية لها حين إطلاقها وفي هذا الصدد ذهب البعض إلى أنه يكفي أن توجد النسبة في أي وقت من الأزمنة الثلاثة⁽³⁾، وجعل الدسوقي الزمن المعترف من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية؛ فالمثال السابق زمنه المعترف هو الاستقبال، أما قولنا: «طلعت الشمس بالأمس» فزمنه المعترف هو الماضي.⁽⁴⁾

لكن إشكالا آخر يطرحه الاتجاه السابق، ومفاده أن الإنشاء تماماً كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها⁽⁵⁾، إن القائل «هل زيد قائم» و«قم» تكون النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب وللثاني طلب القيام منه، فتكون النسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني.⁽⁶⁾

(1) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 49-50.

(2) ص 505.

(3) ينظر: التفتازاني، المختصر، ضمن شروح التلخيص، ص 165.

(4) ينظر: الدسوقي، شرح المختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، ص 165.

(5) ينظر: سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 50.

(6) ينظر: الدسوقي، شرح المختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، ص 166.

وعلى الصعيد ذاته تُطرح قضية أخرى، فالإنشاء ليس له نسبة خارجية، فالنسبة بين كل أمرين في الواقع هي إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلي، وهذه النسبة بين الأمرين في الواقع هي النسبة الخارجية، فتكون عندئذ إما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أولاً.⁽¹⁾

وهو ما حدا بالدسوقي (ت1230هـ) إلى اعتبار «القصْد» فيصلاً من شأنه أن يميز بين الخبر والإنشاء وهو ما سنبينه في العنصر اللاحق.

3.2. معيار القصد: للعلم بالقصد أهمية بالغة في تحديد ماهية الكلام والغرض منه، فقد عدَّ «عبد القاهر الجرجاني» ذلك ضرورة يقول: «أجمع العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة».⁽²⁾

علق بعض الدارسين على قول «الجرجاني» علم ضرورة بقوله: «وينبغي أن نفهم الضرورة بالمعنى الفلسفي المطلق بأن يجعل فيه الضرورة إدراكاً للأشياء فعلاً حاصلًا حصولاً يقينا دون أن تكون لنا القدرة البرهانية لنستدل على ما حصلنا عليه، فالسامع إن لم يعلم ضرورة قصد المتكلم انتقى التفاهم بينهما»⁽³⁾، إنَّ المقاصد عند «الجرجاني» هي المعاني التي ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله.⁽⁴⁾

فلا فكاك من أنَّ القصد هو المحرك الأول للخطاب اللساني، فله الأثر البالغ في تفسير معاني الوحدات اللغوية، حتى وإن لم يكن من خصائص عناصر الوحدات الكلامية.⁽⁵⁾

وما يهمنا في هذا المقام هو كيف يكون القصد معياراً للتفريق بين الخبر والإنشاء؟ يقترح «الدسوقي» أن لا يكون الفرق بين الخبر والإنشاء في وجود النسبة الخارجية، فهي موجودة للخبر كما هي موجودة للإنشاء وليس كذلك في تحقق وعدم تحقق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية، فقد لا تتحقق في الإنشاء مثلما لا تتحقق في

(1) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 50-51، مسعود صحراوي

التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 65.

(2) دلائل الإعجاز، ص 339.

(3) سلوى النجار، الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني، ص 130.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز، ص 338.

(5) ينظر: اللغة والمعنى والسياق، ص 15.

الخبر، إذا الفرق بينهما في أن المقصود من الخبر تحقيق المطابقة بين النسبتين، وليس المقصود من الإنشاء ذلك.⁽¹⁾

من هنا أدخل «الدسوقي» مفهوم القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء، وقد عدَّ بعض الباحثين^(*)، هذا الصنيع يمثل نظرة تداولية للفرق بين الأسلوبين «ذلك أن محاولة الدسوقي تتجاوز إطار التفرقة على أساس التصور المنطقي وحده، أي تمييز المعنى الخبري عن المعنى الإنشائي بمعيار الصدق والكذب أو النسبة الخارجية، إلى إطار التفرقة على أساس تداولي إذ يحيل بالدرجة الأولى على «قصد» المتكلم.⁽²⁾

إن صحة هذه الملاحظة جعلت «مسعود صحراوي» يستنتج أمرين:⁽³⁾

• أن الأساس المنطقي لم يعد وحده كافياً للتمييز بين الخبر والإنشاء، فانتقل علماء تلك المرحلة إلى التمييز على أساس تداولي.

• أن «الدسوقي» ومن سبقه، يلتقي مع «أوستين» والتداوليين المعاصرين في أخذهم بمفهوم «القصدية»

وعدَّ الباحث الأخذ بمعيار القصد مساهمة فعالة في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي الجاف إلى أفق تداولي جديد.⁽⁴⁾

ومن الذين جعلوا القصد فاصلاً مميّزاً بين الخبر والإنشاء «ابن يعقوب المغربي» (ت1128هـ) يقول «فذلك الكلام الذي له تلك النسبة [يعني النسبية الخارجية المطابقة للنسبة المفهومة] خبر [...] وإلا يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة، بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصد كون نسبة توجد باللفظ فإنشاء [...] كقولك: بعث، عند قصد إنشاء البيع».⁽⁵⁾

(1) ينظر: شرح المختصر، التفتازاني ضمن شروح التلخيص، ص 166-167.

(*) من أمثال طالب سيد هاشم الطبطبائي، ومسعود صحراوي.

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي،

ص 68، وطالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 52.

(3) ينظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص 68.

(4) ينظر: نفسه، ص 69.

(5) مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح، 141/1-142.

ويرى بعض الدارسين أنّ ما حققه «الدسوقي» و«المغربي» لا يعدو أن يكون متضمنا في المعنى اللغوي لأنه يعني النبأ والحكاية، فالخبر للنبأ والجمع أخبار وأخبار ومنها قوله تعالى: ﴿...﴾⁽¹⁾ أي يوم تزلزل تخبر بما عمل عليها، أما الإنشاء فيعني الابتداء»⁽²⁾.

يطلق «ابن يعقوب المغربي» الإنشاء على ما ليس لنسبته احتمال الصدق والكذب «لعدم قصد حكاية تحققها في الخارج»⁽³⁾.

وإلى مثل ذلك ذهب قبله «سعد الدين التفتازاني» (ت791هـ) يقول: «وتحقيق ذلك أنّ الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجوداً لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين وهو الإنشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر»⁽⁴⁾.

فالفارق بين الأسلوبين هو «ما تحسه في العبارة من قصد المتكلم إلى الحكاية والخبر أو إيجاد النسبة ووقوعها، وهذا هو معنى القيد في قوله من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة، وقوله: بحيث يقصد أن له نسبة، ولذلك نجد بعض المعاني الإنشائية ترد في أساليب الخبر مثل قولك غفر الله لك، وأتابك، وكشف عنك البلوى وأقال عثرتك، وفرج كربك، وهداك إلى اليقين»⁽⁵⁾.

إنّ الفارق بين الخبر والإنشاء هو ما يجده السامع من طبيعة المعنى وقصد المتكلم إليه. حاصل النظر فيما مضى أن النحاة والبلاغيين مثلما اختلفوا في التمييز بين الخبر والإنشاء وفي تحديد معايير ثابتة لذلك، اختلفوا أيضا في تقسيمات كل فرع منها وهو ما سنبينه في العنصر اللاحق.

وحقيق بنا أن نُقرّ أنّ لهم فضل وضع المعايير العلمية التي تمتاز بالدقة، ولعل حديثهم عن معيار القصد هو حديث عن معيار تداولي قائم بذاته.

(1) الزلزلة/4

(2) ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص191.

(3) ينظر: نفسه، 459/1.

(4) مختصر سعد الدين، شروح التلخيص، 66/1.

(5) محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 189.

إن المكونات التي تسهم في تأطير العبارات اللغوية، تتعلق في أساسها بالأغراض والمقاصد التي ترتد إليها، وفي هذا الإطار يرى رواد التداولية أن أغراض الأفعال اللغوية ومقاصدها ترتبط في أساسها بالمرجعية التي تتعلق بها.⁽¹⁾

ذهب «جرايس» إلى أن دلالة قول شيء ما مرتبطة ارتباطا وثيقا بقصد المتكلم، إنها مسألة قصد إنجاز فعل على طريق الكلام، إذ ينجز المرء فعلا كلاميا (السؤال) إذا نطق جملة قصد بها أن يقدم للمتلقي بعض المعلومات، وينجز المرء فعلا كلاميا للتقرير إذا نطق جملة قصد بها أن يجعل المستمع يعتقد بفكرة أو قضية معينة، إن التأثير الذي يقصد المتكلم أن يحدثه في المستمع هو في رأي «جرايس» ما يميز فعلا كلاميا كالسؤال مثلا من فعل كلامي آخر كالتقرير.⁽²⁾

إن معيار الصدق والكذب أفاض القدامى في الحديث عنه واختلفوا في تحديد ماهية الصدق والكذب، هل تقاس بمقدار مطابقتها للواقع أو استنادا لمقاصد المتكلم، فإن «فريجه» تطرق للمسألة عند معالجته للجمل غير المنطوقة فأقر المبدئين الآيتين:⁽³⁾
تحدد القيمة الدلالية للتعبير المركب على طريق القيمة الدلالية لأجزائه.

يتحدد معنى التعبير المركب على طريق معاني مكوناته.

ويرادف التعبير المركب العبارات والجمل وأشباه الجمل، أما القيمة الدلالية لجملة فهي قيمة صدقها truth value (الصدق أو الكذب) فتكون قيمة صدق الجملة الصادقة هي الصدق، وقيمة الصدق الجملة الكاذبة هي الكذب.⁽⁴⁾

إنّ الخبر بمعايير « سيرل » مندرج ضمن صنف التقريريات، Assertifs والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو التقرير، أما الشرط الافتراضي الذي تقوم عليه التقريريات فهو امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة

(1) ينظر: عبد الحليم بن عيسى، «المرجعية اللغوية في النظرية التداولية»، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث و

الاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ع1، 1429هـ-ماي 2008، ص14.

(2) ينظر: صلاح اسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 53-54.

(3) ينظر: نفسه، ص 66-67.

(4) ينظر: نفسه، ص 67.

محتواها، ويندرج الإنشاء ضمن المباحث الكلامية الأخرى التي بحثها «سيرل» ضمن
الأمریات أو ضمن الإيقاعات أو البوحیات.⁽¹⁾

إن النواة المركزية لمعيار المطابقة وإيجاد النسبة الخارجية هو علاقة التركيبات اللغوية
بالمستقبل والعالم، ولعل هذا هو قطب الرحي في الدراسات التداولية حديثة، ويبدو أن
هذه المعايير التي تهدف إلى وضع معالم مميزة بين الخبر والإنشاء هي ما دفعت
بمسعود صحرأوي إلى بناء تصور مفاده أن الخبر «هو الخطاب التواصلية المكتمل
إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية»⁽²⁾، أما الإنشاء
فهو «الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد
نسبته الخارجية».⁽³⁾

وينبني تصور الباحث على النقاط الآتية:⁽⁴⁾

بوصف الخبر والإنشاء من قبيل الكلام التام المفيد.

بوصف قصد المتكلم وغرضه من الكلام تعد من معايير التمييز بين الأسلوبين.

الإنشاء يوجد نسبته الخارجية في حين أن الخبر يصف نسبته الخارجية أي يصدقها أو
يكذبها.

إن ثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي تقف على قدم المساواة مع ما
طرحه «أوستين»⁽⁵⁾، و طوره فيما بعد « سيرل»، فمعيار الصدق أو الكذب انطلاقاً من
مطابقة الخارج أو عدم مطابقته، هي الأفكار ذاتها التي بنى عليها «سيرل» نظريته عن

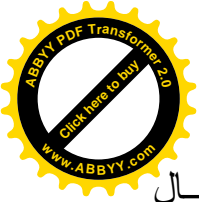
(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 82- 83.

(2) ينظر نفسه، ص 81- 82.

(3) نفسه، ص 82.

(4) ينظر: نفسه.

(5) يقول أحمد المتوكل بهذا الصدد: «من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر والإنشاء)
التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/ الإنجاز) كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر
والإنشاء، فالجملة الخبرية عندهم هي الجملة التي تتحمل الصدق أو الكذب، في حين أن الجملة الإنشائية هي
الجملة المتوفرة فيها خاصيتان: (أ) أنها لا تتحمل الصدق أو الكذب و (ب) أن مدلولها يتحقق بمجرد النطق
بها». اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت-لبنان، (ط1)، 2010، ص 42 (الهامش).



الفعل الكلامي بعد الثورة على آراء الفلاسفة الوضعيين، ليميّز بذلك بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية على أساس درجة تحققها في الخارج، وموقف المتكلم منها.

المبحث الثاني: أقسام الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

درج النحاة والبلاغيون على تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وعلى الرغم من كون الإنشاء قسيماً للخبر إلا أنّ عناية هؤلاء كانت بدراسة الخبر، ويرجع السبب في ذلك حسب صاحب «الإشارات والتبويضات في علم البلاغة» إلى أن: «الخبر والإنشاء وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعنى، لكن الخبر في اللفظ

2.2 ضرب طلبى: يُلقى إلى ذهن طالب للحكم متحيراً فيه، تقوية له وتوكيداً بإدخال إحدى أدوات التوكيد في الجملة ليزول بذلك تردد المخاطب الذي تضمنه فعل الإخبار يقول «السكاكي»: «وإذا ألقاها [أي الجملة الخبرية] إلى طالب لها متحيراً طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينفذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة، أو إن كنحو: لزيد عارف أو إن زيدياً عارف»⁽¹⁾.

ضرب إنكاري: يلقيه المتكلم إلى مخاطب منكر للحكم الذي تضمنه فعل الإخبار إنكاراً تاماً، فيحتاج إلى أن يؤكد الخطاب بأكثر من مؤكد يقول «السكاكي»: «إذا ألقاها [أي جملة الخبر] إلى حاكم فيها بخلافة ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو «إني صادق» لمن ينكر صدقك إنكاراً، «إني لصادق» لمن يباليغ في إنكار صدقك و « والله إني لصادق» على هذا»⁽²⁾. حاصل النظر فيما مضى أن الأضرب الثلاثة تنتشعب عنها ثلاث خطابات تواصلية يتم فيها مراعاة المخاطب والمتكلم، ولعل الفارق بين هذه الخطابات لا يكمن في معناها القضوي، وإنما في درجة الشدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول، كما ذهب إلى ذلك «سيرل».

إنَّ المخاطب يتدرج في خطابه من الخبر الابتدائي إلى الإنكاري مروراً بالطلبى،

وبيان ذلك ما أورده الله سبحانه وتعالى في خطاب المرسلين لأهل القرية: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا قَوْمِ إِنَّمَا إِيَّاهُ اتَّخَذْتُمُ اللَّهُ رَبًّا فِئْتُمُ الْبُتَّةَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ عَنِّي بِآيَاتِي فَقُولُوا إِنَّمَا هُوَ رَسُولٌ فَتَنَّا لِمَا كُنْتُمْ تُخَلِّفُونَ الْبَيْتَاتِ وَأَنْتُمُ الْمَخْلُوعُونَ﴾

(1) مفتاح العلوم، ص 96.

(2) نفسه.

﴿١﴾. ويتضح التدرج في بناء الجملة وصولاً للخبر الإنكاري وفق ما يلي:
(2)

المقام 1: ← خبر ابتدائي.

أرسلنا الله إليكم أو نحن مرسلان إليكم.
لستما رسولين أو لا يمكن أن تكونا رسولين.

المقام 2: الرسولان + التعزيز بالثالث.

فيقتضي المقام أن يعزز الرسولان بثالث وأن يؤكد الخطاب بأداة تأكيد فكان الخبر:
إنا إليكم مرسلون — خبرٍ طلبي.

المقام 3: إنَّ إنكار الكافرين للرسول، وما أنتم إلا بشر مثلنا، وما أنزل الرحمن من شيء هو الرفض المدعم بحجج ويوصل الرسل إلى صورة الخطاب التالية:
﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ — خبرٍ إنكاري.

ونحصل بذلك على التدرج حسب المقامات:

نحن مرسلان إليكم.

إنا إليكم مرسلون.

إنا إليكم لمرسلون.

والملاحظ أنَّ أضرِب الخبر الثلاثة تضعنا أمام ثلاثة مقامات: (3)

أولها: يكون المتكلم فيها أعرف من السامع الذي لا يعرف شيئاً عن موضوع الخطاب، فلا يمكنه بذلك إصدار حكم ويكون التقبل وجهته.

ثانيهما: يملك فيه السامع معرفة ما، ولكنها تحتاج إلى دعم من المتكلم.

ثالثهما: المقام مبني أساساً على التقابل لأن المخاطب في هذه الحالة يرفض ويسند رفضه بمجموعة من الحجج.

إنَّ الحديث عن أنواع الخبر ليتلخص جملةً في رواية الكندي مع أبي العباس، وقد أغنى القول عن إعادتها⁽¹⁾، كما أنَّ الأساس الذي تتحدد على أساسه الأضرِب الثلاثة هو

(1) يس / 14-16.

(2) ينظر: مفتاح بن عروس، «وجهة الخطاب في سورة المؤمنون»، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 149.

(3) ينظر: نفسه ص 150.

القصـد⁽²⁾ و الإفادة⁽³⁾ و السـياق المقامي و هي قرائن تداولية، فالمقصدية هي قطب الرحي في التداوليات اليوم، تتجلى من خلال الاتصال اللغوي في مقام معين.⁽⁴⁾ إنَّ عناية القدامى بهذا القسم من الكلام-الخبر - لتكافئ عناية فلاسفة اللغة العادية واهتمامهم بالملفوظ الخبري الذي لم يعد مجرد أداة لنقل معلومات إلى المخاطب، بل أصبح وسيلة الغاية منها التأثير في مواقف المخاطب و اعتقاداته أيضاً، ودفعه إلى اتخاذ نمط سلوكي معين، وقبل هذا و ذلك هو وسيلة لإظهار اعتقاد المتكلم في صحة مضمون الخبر الذي يسوقه إلى المتلقي، فليس الخبر إذاً مجرد قول شيء، بل أصبح تحقيقاً لفعل إنجازي؛ يقول «أوستين»: «ليس الإثبات في الواقع إلا فعلاً خطابياً من بين تلك الأفعال الكثيرة العدد التي تنتمي إلى طبقة الأفعال الإنجازية».⁽⁵⁾

2- أقسام الإنشاء:

إذا كان الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب، فالإنشاء هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق و الكذب، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه، قبل النطق به، وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه- وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ البلاغيين كانوا أكثر عناية واهتماماً بالخبر من

(1) ينظر البحث ص.

(2) المراد بالقصد هو ما «يتعلق بمختلف الشروط الإستراتيجية الذي يقصد إليها المتكلم/المتلفظ في عملية تخاطبه مع المؤول/القارئ، والهدف منها هو مساعدة هذا الأخير وتوجيهه التوجيه الصحيح لفهم دلالة النص أو تأويله تأويلاً يلائم سياقه التخاطبي» بوشعيب شداق، «مقصدية العمل الأدبي: بين التقييد والانفتاح»، مجلة علامات، النادي الثقافي، جدة السعودية، الجزء 54، المجلد 14، ديسمبر 2004، ص 449، وشفيفه بشتكي، «دراسة في القصد والمنطق والانطولوجيا»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 10، المجلد 3، ربيع 1983، ص 143-158، و صالح بن غرم الله بن زياد، «البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق إستراتيجية (القصد والغرض) والقارئ القياسي»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 23/91، 2005، ص 34-54.

(3) يراد بالإفادة: «حصول الفائدة لدى المخاطب في الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب» مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 186.

(4) ينظر: سامية بن يامنة، «الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية»، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية الجزائر، توزيع دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، العدد الأول، 1429هـ-ماي 2008م، ص 57.

(5) j.Austin : Quand dire c'est faire,p149

قسيمه الإنشاء، حيث أن كلامهم في الإنشاء لم يتعد الإشارات القصيرة والمتفرقة في باب «الخبر والإنشاء» و باب «الأساليب الإنشائية عموماً».

أما تعريفات الإنشاء عند القدامى فكثيرة ومتشابهة في أكثر جوانبها ومن ذلك تعريف «أبي يعقوب المغربي»: «الإنشاء هو الكلام الموجد لنسبته فيجب أن يعلم أن نسبة المسند والمسند إليه لا يوجد الكلام إذ لا يوجب الكلام اتصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو القعود في: قم واقعد مثلا [...]»، وإنما الذي يوجب الكلام ويقتضيه أن تلك النسبة دلّ على تكيفها بكيفية عائدة في حصولها إلى اللفظ فيوجب قم واقعد مثلا نسبة القيام والقعود للمخاطب مكيفين لكونهما مأموراً بهما وكون الشيء مأموراً به كيفية يرجع وجودها إلى وجود صيغة الكلام»⁽¹⁾، إنَّ الكلام في الإنشاء يسبق النتيجة التي يحدثها، كما ليس في الإنشاء ثبوت المحمول بالموضوع كما في الخبر، ولا يتصف بإيجاب و لا سلب لأنهما من أنواع الحكم أي الخبر.⁽²⁾

ويؤكد البلاغيون على القصد نظراً لوجود بعض الأساليب الخبرية التي تنتقل إلى الإنشاء على طريق القصد: «فالإنشاء لم يقصد به حكاية شيء بل المقصود به إحداث مدلوله [...] وإيجاده لذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ [...]».⁽³⁾

إنَّ الإنشاء نوعان طلبي وغير طلبي، ولكل فروع، وحقيق بنا أن نشير إلى أنَّ القدامى كانوا أشد عناية بالإنشاء الطلبي «الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب»⁽⁴⁾، فهذا القسم البلاغي قد استنفذ حظه من الدراسة والتحليل، أما ما لم يستدع مطلوباً غير حاصل وقت الطلب⁽⁵⁾، ويتحقق وجود معناه في الوقت الذي يتحقق

(1) ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 143/1-144.

(2) الدسوقي، حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني 164/1.

(3) نفسه 166/1-167.

(4) أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبدع، ضبط وتدقيق وتوثيق، يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، (ط2)، 2000م، ص 70.

(5) ينظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، (ط1)، 1977م، 161/2، وعبد وعبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د-ت)، ص 67.

فيه وجود لفظه⁽¹⁾، فلم تتوقف مصادر البلاغة الأولى عنده إلا قليلاً، فلم تتجاوز في بيانه حد الإشارة العارضة، ومرد هذه المقارنة في التعامل إلى العلل التالية:
حظي أسلوب الإنشاء الطلبي باهتمام كبير في الدرس البلاغي والأسلوبي؛ «لدلالاته الثرية بالمعاني، واختزاله الفجوات التعبيرية بين الصياغة ومتلقيها، كذلك قدراته على التعامل مع تضاريس النصوص امتداداً واستيعاباً للتبويجات الحساسة التي تولد الطاقة داخل الأبنية التركيبية، ومن خلال كل هذا فإنه يستطيع أن يتجاوز الدلالة التقريرية إلى فضاءات دلالية تتعدد فيها الألوان والأشكال، مما يمنح فرصة الإنجاز خارج الحدود النمطية»⁽²⁾.

فقد حظيت الجملة الطلبية إذن باهتمام علماء اللغة، لما فيها من تلون خطابي، وخروج إلى المعاني المجازية وهذا من شأنه أن يجدد نشاط المتلقي، ويثير شعوره، ويحرك انتباهه، فينعكس ذلك على المخاطب، فيكون به أكثر تجاوباً واستجابة لتطلعات المتكلم⁽³⁾.

أما الإنشاء غير الطلبي فلم يحفل بمباحثه البلاغيون إلا لمأماً، فأحجموا عن دراسته إجمالاً وحثهم في ذلك أنه ليس مما تتوارد عليه المعاني فتجعله من الأساليب الغنية ذات العطاء والتأثير، فالقسم هو القسم، والتعجب هو التعجب، ونحو ذلك أيضاً⁽⁴⁾، وربما أخرجوه من أحياز البلاغة لقلة الفوائد البلاغية في صيغته وأساليبه⁽⁵⁾، يقول «محمد الطاهر الحمصي» في هذا الصدد: «فقد أحجم أهل المعاني عن دراسة الإنشاء غير الطلبي لقلة تصرفه في وجوه البلاغة»⁽⁶⁾، فهم لم يعنوا به؛ إذ لم يروا فيه نكتة

(1) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، سلسلة بلاغتنا ولغتنا (1)، دار الفرقان، عمان - الأردن، (ط2)،

1409هـ - 1989م، 100/1.

(2) عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 267.

(3) ينظر: بلقاسم دفة، بنية الجملة الطلبية في السور المدينة، ص 14.

(4) ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 192.

(5) ينظر: يوسف أبو العدوس، البلاغة والأسلوبية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (ط1)، 1999م، ص 57.

57.

(6) الجملة بين النحو والمعاني، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق، 1410هـ -

1989م، ص 218.

ويعلق الأنبايي (ت 1313هـ) على شرح التفتازاني بقوله: «ولم يذكر لقوله (إن كان طلبا) ما هو قسيمه؛ لأن المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقائقه وأصالته بخلاف قسيمه، فإنه في الأكثر أخبار وضعت موضع الإنشاء كصيغ العقود وأفعال المدح وفعلي التعجب وعسى والقسم»⁽¹⁾

فهذه الدواعي -إجمالا- هي التي حملت البلاغيين على عدم إيلاء العناية إلى التراكيب الإفصاحية (غير الطلبية)، فقصرّوا في الوفاء بمطالبها أيما تقصير، فالسكاكي -مثلا- يفصل القول فيما يعرف بالإنشاء الطلبي، ويعقد لكل نوع منه بابا لكنه يضرب صفحا من القول عن ذكر نظيره، وآية ذلك قوله: «والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها، وما سوى ذلك هو نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»⁽²⁾

ويذهب «الخطيب القزويني» مذهبه، فلا يلتفت البتة إلى الأساليب غير الطلبية، فقد جاء في (تلخيصه): «الإنشاء إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرة»⁽³⁾، عدّ منها التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء و لا مزيد، بينما ميّز في (إيضاحه) بين قسمي الإنشاء، ثم أفرد الحديث عن القسم الأول منه وأعرض عن الثاني، يقول: «الإنشاء ضربان: طلب وغير طلب، والطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا»⁽⁴⁾.

وقد جرت شروح التلخيص على الطريقة نفسها، فلم تُعرّ الأساليب الخطابية غير الطلبية اهتماما، ولم تلق إليها بالا، إلا على نحو نزر يسير لا يتجاوز حدّ الإشارة العارضة، فالتفتازاني يكاد لا يلتفت إليها، فيسوق الحديث عنها بلمحة خاطفة، وكذلك فعل «أبو يعقوب المغربي»، و«الأنبايي»، إذ صرفا نظرهما تلقاء الألوان الخطابية الطلبية فقط، أما غير الطلبي فلا تكاد تختلف عبارتهما بشأنها عما ذكره «التفتازاني» إلا قليلا لعدم اختلاف الاعتبارات، إلا من جهة عدم جعلهما مطلق أفعال المقاربة

(1) تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتحديد في علم المعاني والبيان والبديع، ص 100.

(2) أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص 251.

(3) القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، (د، ت)، ص 151.

(4) الإيضاح في علوم البلاغة، ص 130.

للإنشاء، يقول الأول في هذا الصدد: «[...] وذلك كبعض أفعال المقاربة كعسى
واخلوق وحرى»⁽¹⁾، وهذه البعضية قيد لإخراج كاد وطفق ونحوهما من أفعال
المقاربة فليس مجراهما الأساليب الخطابية غير الطلبيّة، وينص الثاني على المعنى ذاته
مع قليل من التفصيل والتعليل معارضا ما مضى عليه «التفتازاني» من قبل في هذه
المسألة بقوله: «وأما جعل مطلق أفعال المقاربة للإنشاء - كما ذكر الشارح - فلا
يصح، إذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب، وكذا طفق زيد يخرج»⁽²⁾، فكلاهما
يسلك مسلك السعد في عدم الاكتراث بما لا يستدعي مطلوبه من الأساليب الإنشائية.
ونظيرهما في الصنيع «بهاء الدين السبكي» في «عروس الأفراح»⁽³⁾، و «محمد بن
محمد بن عرفة الدسوقي» (ت 1230هـ) في (حاشيته)⁽⁴⁾، و «محمد الكرمي» في
(الوشاح)⁽⁵⁾، فهؤلاء الشراح لا يقيمون لهذا القسم الأسلوبى وزنا إلا على نحو ضيق
محدود.

أما عبد القاهر الجرجاني ، فلم يذكر من مسائل الإنشاء إلا حديث الاستفهام في باب
معقود للتقديم.⁽⁶⁾

مما سبق نلاحظ أنّ البلاغيين جميعا كأنما خطوا لأنفسهم طريقا أهملوا فيه دراسة
الإنشاء غير الطلبي، فلا تكاد عباراتهم تختلف لعدم اختلاف اعتباراتهم بخصوص هذه
الأساليب، التي يختزل «محمد الكرمي»، أغلبها في قوله: «فالإنشاء إن لم يكن طلبا
كأفعال المقاربة من عسى وكاد وحرى واخلوق وأوشك وكرب وجعل وأخذ وخلق
وأنشأ وسائر أفعال الشروع، وأفعال المدح والذم كنعم وبئس وساء وحبذا وغير ذلك،
وصيغ العقود المستعملة في البيوع والرهون والانجازات والأنكحة وغير ذلك، والقسم
لوالله لأفعلن، ورب نحو رب من يسعدني بك، ونحو ذلك كأحب بزيد وأكرم به، فإن

(1) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 237/2.

(2) تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح، ص 100.

(3) ينظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د، ت)، 236/2.

(4) ينظر: محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية على شرح السعد (على هاش شروح التلخيص)، عيسى البابي الحلبي،

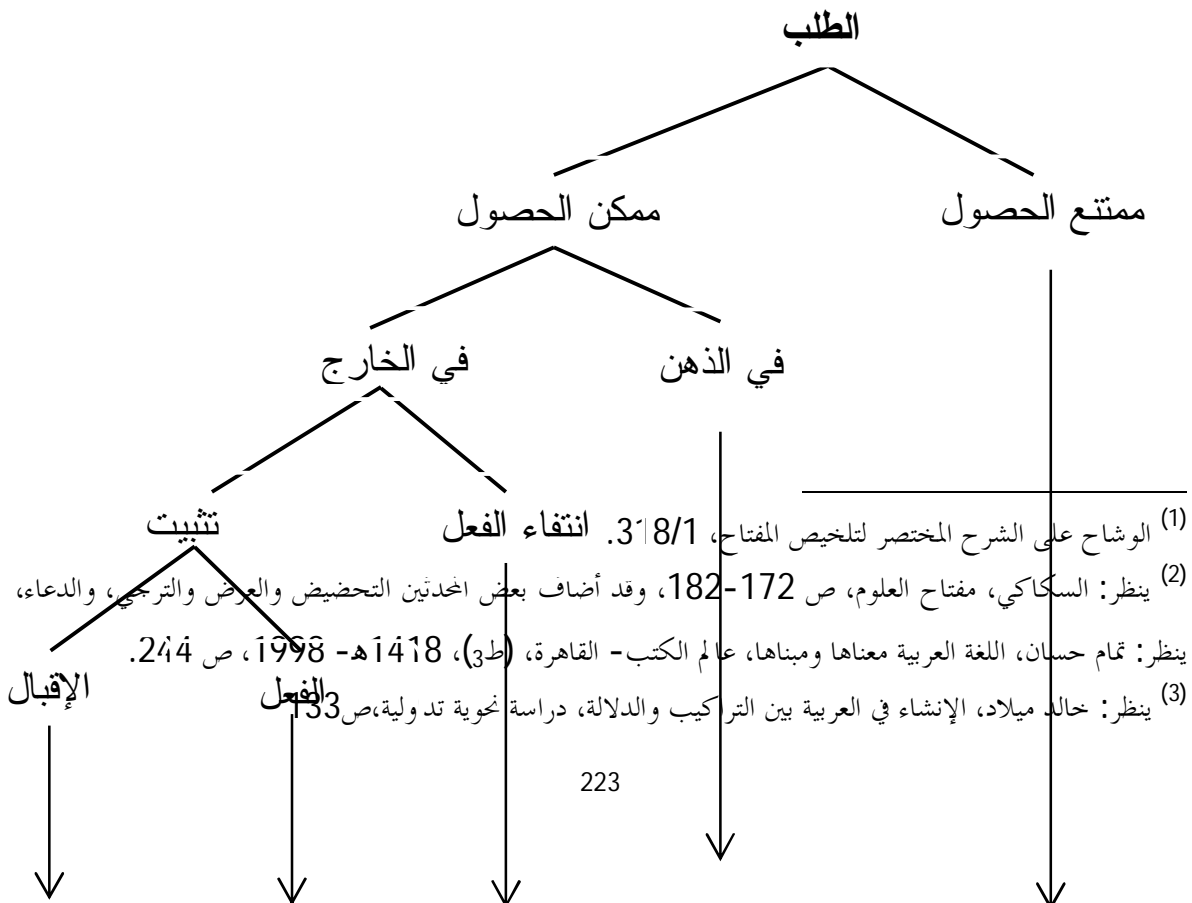
مصر، (د، ت)، 236/2.

(5) ينظر: محمد الكرمي، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، المطبعة العلمية، 1201هـ، 318/1.

(6) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 88 - 94.

ظاهره الإنشاء وليس طلباً⁽¹⁾، فقد أتى هذا القول على أغلب ضروب الخطاب غير
الطلبي، فأحصاها عدداً، ولم يغفل سوى الترجي وكم الخبرية.
ونحاول فيما يلي الحديث عن أنواع الإنشاء بدءاً بالإنشاء الطلبي ثم الإنشاء غير
الطلبي:

الإنشاء الطلبي: اختلف الدارسون في تحديد أقسامه، وقد فصله «السكاكي» إلى خمسة
أبواب هي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء⁽²⁾.
ويمكن توضيح هذه الأقسام والمباحث عند السكاكي في الخطاطة التالية:⁽³⁾



1.1.2 الأمر: يعرف الأمر بأنه «صيغة وضعت لطلب فعل، أو طُلب بها فعل، بأداة على وجه الاستعلاء»⁽¹⁾، ويعرفه «ابن يعيش» بأنه: « طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر، وإن كان من النظر إلى النظر قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء»⁽²⁾.

ويقول «ابن الحاجب» في الكافية في تعريفه أيضا: «مثل الأمر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب»⁽³⁾.

ويستدرك «الرضي» على هذا التعريف قائلا: «لو قال: صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب [...] سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء [...] أو لم يطلب به الفعل، بل كان اما على الإباحة أو التهديد أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة»⁽⁴⁾.

(1) ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 97 و عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، (ط1)، 2007، ص 180.

(2) شرح المفصل، 289/4.

(3) الكافية في النحو 267/2 .

(4) نفسه.

وقد سجل بعض الباحثين جملة من الملاحظات على التعريف الأول نوجزها في الآتي (1):

الملاحظ على تعريف «ابن يعيش» نوع من التداخل وعدم الانسجام. الأمر عند «ابن يعيش» معناه طلب الفعل، وما دام طلب الفعل قد يأتي على وجه متباينة فالأمر جنس تتدرج تحته أنواع من طلب الفعل. يفقد تعريف «ابن يعيش» سلامته إذ يُفرع عن الأمر الأول أمرا ثانيا، فيصبح مصطلح الأمر اسما عاما لأنواع طلب الفعل وفي الآن نفسه اسما لأحد هذه الأنواع. الراجح أن «ابن يعيش» كان يقصد بعبارة الأمر التي أوردها في مقدمة النص صيغة (لتفعل، إفعل)، وليس الأمر كمفهوم أو كفعل (غرض) لغوي، فكأنني به أطلق مصطلح الأمر على الصيغة الصرفية (2).

واقترح الباحث المغربي «إدريس سرحان» أن تسمى صيغة (افعل، لتفعل) في كتب النحو العربي بأسلوب طلب الفعل، بدل الأمر أو أسلوب الأمر وأن تسمى صيغة (لا تفعل) بأسلوب طلب ترك الفعل بدل النهي أو أسلوب النهي (3). ولهذا الأسلوب صيغ أربع هي (4):

فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُؤْتِكُمْ ذَلِكُمْ فَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْمُتَكِبِينَ﴾ (5)

المضارع المقرون بلام الطلب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا لَهُمْ آيَاتِهِمْ خِزْيًا إِنَّهُمْ كَانُوا فِيهَا كَادِبِينَ﴾ (6)

(1) ينظر: إدريس سرحان، الأمر والنهي كفعالين لغويين إنحازيين في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية، ص 99.
(2) وجهة الباحث في ذلك أن «صيغة (افعل، لتفعل) هي التي ترد تبعا للمقامات التداولية التي تستعمل فيها إما للدلالة على الأمر أو الدعاء أو الالتماس أما الأمر كفعل لغوي فإنه لا يقبل التعدد الدلالي، وإنما له دلالة واحدة هي طلب الفعل على وجه الوجوب» السابق.
(3) ينظر: نفسه، ص 99-100.
(4) ينظر: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 559، ومصطفى الصاوي الجويني، المعاني علم الأسلوب، ص 21.
(5) التوبة/5.

عنصري الزمان والمكان، فينبغي أن يكون طلب الكف متعلقاً بالمستقبل.
أن يكون الانتهاء عن الفعل ممكن الحصول، فيكون في قدرة المخاطب النهي.
اشتراط الإمكان ليكون النهي على حقيقته، فالمخاطب لا ينهى عما لا يمكن أن يقع منه،
سواء كان امتناع الوقوع لعدم استطاعته، أو لأن الفعل لا يُتخيَّل أن يقع مثله.
يؤدي عنصر الإرادة دوراً مهماً في تحديد دلالات صيغة النهي، إذ - ابتداءً - يفرق بين
الدلالات الطلبية للصيغة والدلالات غير الطلبية لها كالتهديد.
كل هذه العناصر ينبغي أن تتوفر حتى يكون النهي على حقيقته، فإن تخلف أحدها حدث
الخروج عن المعنى الأصلي إلى المعنى المستلزم.
وجدير بالذكر أن أسلوب الأمر والنهي في الدراسات التداولية يُنظر إليهما على أساس
كونهما أفعالاً إنجازية؛ فالمخاطب عندما يأمر أو ينهى في مقامات خطابية، فإنه ينجز
مباشرة وبواسطة عملية التلطف ذاتها فعل أمر أو نهى.
ويمكننا عموماً أن نوجز شروط نجاح المخاطب في حمل المخاطب على القيام بالفعل،
من الجانب التداولي فيما يلي: (1)
إن ملفوظات الأمر والنهي ليس لها قدرة ذاتية على حمل المخاطب على فعل المأمور
به وترك المنهي عنه، فليس كل أمر مطاع ولا كل نهى كذلك.
لا يدخل في تعريف الأمر والنهي كفعالين إنجازيين، قيام المأمور بالفعل المأمور به،
وترك المنهي للمنهي عنه، لأنهما يدخلان في القسم الثالث من الأفعال اللغوية أي
الأفعال التأثيرية.
قد ينجح الأمر وقد يخفق في جعل المأمور ياتمر والمنهي يكف عن المنهي عنه، وإن
توفرت شروط الاستعلاء والإرادة، والمقام المناسب، وتوافر للمأمور أو المنهي شرط
الاستطاعة، ومفهوم العصيان خير شاهد على احتمال تعرض الأوامر والنواهي
للإخفاق.

(1) ينظر: إدريس سرحان، الأمر والنهي كفعالين لغويين إنجازيين في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية، ص 109 -

الأمر يعبر عن إرادة المتكلم ويشهد عليها، -إلا أنه لا يخبر عنها ولا يمثلها كما يفعل الخبر، لأن ذلك يجعله قابلاً للتصديق والتكذيب، و هو في حقيقته لا يخبر عن واقع، بل هو في ذاته واقع باعتبار أنه فعل Action يمارسه المتكلم على المخاطب.

أن لا يقترن زمن الشروع في الفعل أو في الكف عنه بزمن التلفظ بالأمر، أو النهي، أو يتقدم عليه، فكان لزاماً أن يكون زمن التلفظ بأحدهما متقدماً قدراً من الوقت على زمن شروع المخاطب في الفعل المأمور به أو ترك المنهي عنه.

إذا جاء الأمر والنهي متأخراً عن زمن الإنجاز أو مقترنا به، خرج عن دلالة الأمر والنهي.

يشترط في من يريد مخاطبة قوم أن يكون عالماً بلغتهم أولاً، وباستعمالاتهم الخاصة داخل تلك اللغة ثانياً، فإذا افترضنا أن مخاطباً وقف اليوم أمراً مخاطبيه قائلاً: اشترتوا الدواب.

أو قال ناهياً: لا تؤذوا الدواب

فإن ما يتصرف إلى الذهن عموماً من لفظ الدواب هو ما يُركب منها خاصة رغم أن أصل الوضع في هذا الاسم يشمل كل ما يدب من الحيوانات سواء في ذلك ما يركب منها وما لا يركب، إلا أن الاسم أخذ عبر التاريخ بمقتضى العرف الاستعمالي دلالة أضيق من دلالاته الوضعية وفي هذا الشرط اهتمام صريح بالبعد التداولي وإيلائه العناية على نحو يساعد على تحقيق صيغة الأمر أو النهي.

يتدخل المقام التداولي بكل مكوناته من متكلم و مخاطب وموضوع للخطاب والظرف الزماني والمكاني الذي يقع فيه الخطاب، ودرجة التعارف بين طرفي التواصل ونوع المعارف المشتركة بينهما كقرائن مساعدة لتحقيق الأوامر والنواهي.

3.1.2. الاستفهام: هو الفعل اللغوي الذي تألق فيه نجم البلاغيين العرب⁽¹⁾، قيل الهمزة والسين والتاء تفيد الطلب في هذه الكلمة والمطلوب هو الفهم، الذي يعني حصول المراد فهمه في النفس وإقامة هيأته في العقل⁽²⁾، وعرفه صاحب كتاب «التعريفات» بأنه: «طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة

(1) ينظر: ادريس سرحان، الأمر والنهي كفعالين لغويين إنجائيين في اللغة العربية، دراسة دلالية تداولية، ص106.

(2) ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 203 - 204.

وقوع نسبة بين الشئيين أولاً وقوعها، فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور»⁽¹⁾، ويراد بالاستفهام أمرٌ لم يستقر عند السائل⁽²⁾، فالغرض منه هو طلب العلم بأمر يجهله المستفهم⁽³⁾.

ويتحقق الاستفهام بأدوات كثيرة على اختلاف ما يراد فهمه، وبيانها نوجزه في النقاط الآتية⁽⁴⁾:

«الهمزة» وحدها هي التي يُسأل بها عن كل شيء في الجملة.

«هل» وحدها هي التي يسأل بها عن النسبة (التصديق خاصة).

«من» يطلب بها تصور من يعقل لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُنَا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ أَنْ هُوَ الْغَافِلُونَ﴾⁽⁵⁾.

«ما» لما لا يعقل لقوله تعالى: ﴿مَا يَدْعُنَا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ أَنْ هُوَ الْغَافِلُونَ﴾⁽⁶⁾.

«أي» لتمييز أحد المشتركين في أمر يعمهما مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِي الصَّلَاةَ إِذِ ابْتِغَىٰ الْكِبْرَاءَ﴾⁽⁷⁾.

«كم» للسؤال عن العدد مثل قوله تعالى: ﴿كَمْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ يَتَذَكَّرُ﴾⁽⁸⁾.

«كيف» يُسأل بها عن الحال كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكْفُرُونَ﴾⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص 18.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 99/1، و. محمد سالم صالح، الدلالة والتعقيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، ص 332.

(3) ينظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتعقيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، ص 332.

(4) ينظر: مفتاح العلوم، ص 172-177، والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 131-136،

ومحمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 205-206.

(5) طه/49.

(6) الحجر/57.

(7) مريم/73.

(8) المؤمنون/112.

أدوات نقل الكلام من مكان إلى مكان: (1) *أين*

« أين » للسؤال عن المكان كقوله تعالى: ﴿أين﴾ (1) *أين*

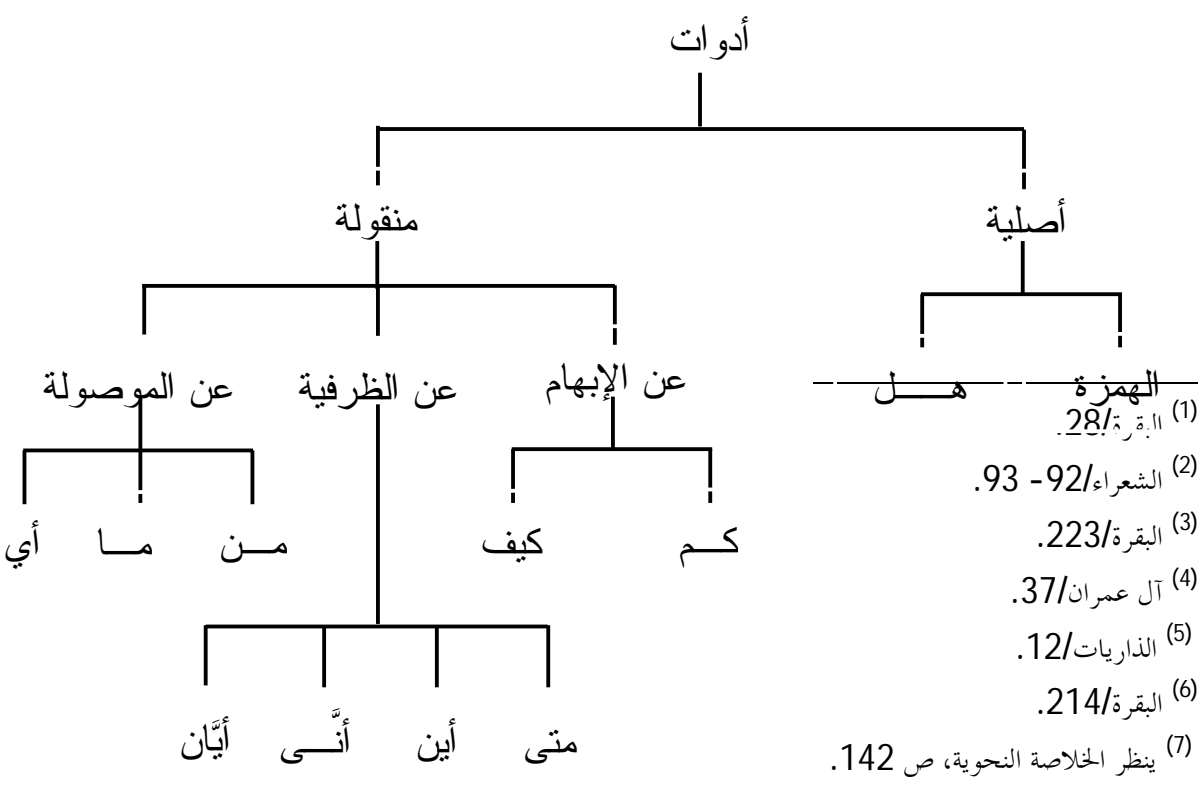
« أنى » للسؤال عن الحال مثل « كيف » كقوله تعالى: ﴿أنى﴾ (2) *أنى*

« أيان » للسؤال عن الزمان مثل قوله تعالى: ﴿أيان﴾ (3) *أيان*

« متى » للسؤال بها عن الزمان أيضا مثل قوله تعالى: ﴿متى﴾ (4) *متى*

(5) *متى*

ويلخص «تمام حسان» أدوات الاستفهام في المخطط الآتي: (7)



وهذه الأدوات قد تخرج عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى يأتي الحديث عنها لاحقاً.

العناصر المكونة لدلالة الاستفهام: يمكن تلخيصها في العناصر الآتية: (1)

عصر الزمان: أي أن يكون الاستفهام متعلقاً بالمستقبل، ومن ثم يكون السائل جاهلاً به أو شاكاً فيه، و يؤدي عنصر الزمان دوراً مهماً في الكشف عن خروج الاستفهام عن حقيقته إلى إحدى دلالاته المجازية، وإلى التفرقة أيضاً بين بعض الدلالات المجازية، كالتفرقة بين دلالة الإنكار على النفي، ودلالته على التوبيخ أو النهي.

عصر الإمكان: أي أن تكون إجابة السؤال في إمكان المسئول، فيكون على علم بالإجابة، وإن كان جاهلاً بها أو تخلف عنها انتقلت دلالة الاستفهام إلى إحدى الدلالات المجازية نحو: التحدي، أو التعجيز، أو التشويق.

عصر الإرادة: وهي أصل الاستفهام وضالة المفسر، والمراد بالإرادة في الاستفهام أمران هما: انتظار الإجابة والثاني الاكتفاء بها، أما الأول فأن يكون السائل متوقعاً أن يتلقى إجابة على سؤاله، ولهذا الجانب أهميته في التفرقة بين دلالاتي التقرير: التقرير بمعنى التحقيق أو الثبوت، أما المراد بالاكتفاء فهي أن يكون السائل مكتفياً بالإجابة التي تحددها قواعد اللغة لسؤاله، فاستفهام التصديق - مثلاً - الأصل فيه أن تكون الإجابة عنه من طريق التكرار، وينوب عنه حرف الجواب، فإذا سألت: هل جاء زيد؟ فالإجابة: نعم [قد جاء] أو لا [لم يأت] (2).

(1) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 114-

(2) يقول عبد القاهر في هذا الصدد: «وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها إلى إثبات أو نفي، فإذا قلت أزيد منطلق فأنت تطلب أن يقول لك: نعم هو

لقد حددت اللغة لكل سؤال جوابا كافيا، فإذا كان السائل مكتفيا بهذه الإجابة طالبا لها متعلقا بها قصده وإرادته، كان الاستفهام حقيقيا، أما إذا كان خلاف ذلك خرج الاستفهام عن حقيقته، فلا ينتظر من المخاطبين أن تكون الإجابة بـ: «لا» إجابة كافية في قوله تعالى: ﴿...﴾ (1)، وثم يتخلف في الآية عنصر الاكتفاء.

إذا كان للاستفهام خصائصه في اللغة العربية، فإن للتراكيب ذاتها خصائص في اللغات الأخرى، يحدد «أبوستال» Apostel خصائص الاستفهام وفق ما يلي (2):

أن تسأل شخصا ما لا يعني بالضرورة أن تنتج ملفوظات لها صيغ تركيبية معينة، بل معناه أن تستعمل أفعالا لغوية actions linguistique لغرض ما.

فعل الاستفهام هو فعل واقع بين شخصين actions interpersonelle وهذه العلاقة الثنائية قد تكون أحادية في المستفهم الذي يتساءل أو الذي يسأل نفسه.

إنّ النظر إلى الاستفهام على أنه فعل يعني أنه يضم مجهودًا، الغرض منه تعديل أمر بالنسبة للمستفهم أو خلق انفعال ما لدى المستفهم.

الارتباط بين الأسئلة والأجوبة ارتباط عضوي لأن الاستفهام ينزع إلى خلق فعل جواب، وقد يكون فعل الجواب فعلا إخباريا لغويا (= الإدلاء بالمعلومات للسائل)، وقد يكون فعلا غير إخباري informationnelle إذا تعلق الأمر بتعديل حالة معرفية لدى المستفهم.

4.1.2. النداء:

من الأساليب الإنشائية الطلبية (3)، وهو طلب الإقبال من الداعي إلى المدعو وأدواته « يا » و « أيا » و « هيا » وغيرها (1)، فهو: «إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه» (2).

منطلق، أو يقول: لا ما هو منطلق، وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارًا عن المعنى، على وجه لا تكون هي إذا نزلت منها همزة إخبارًا به عن ذلك الوجه» دلائل الإعجاز، ص 104. (1) هود/14.

(2) ينظر: Apostel. L : Communication et action : pragmatique praxéologique, in le language-en- contexte. J. Benjanins Amsterdam, p 23.

(3) يعتبر بعض المحققين أن النداء من قبيل الإنشاء غير الطلبي أو كما يرتضي البعض تسميته بـ التركيب الإفصاحي وذلك «أن النداء عنصر تحويلي يدخل على الجملة الخبرية أو الطلبية ليحولها من دلالتها الإخبارية أو الطلبية إلى جملة تحويلية

وفي اصطلاح النحاة هو «الدعاء بأحد الحروف التي يذكرها المؤلف، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لكي يقبل عليك ويستمع إليك سواء أَدَعَوْتَهُ بأحد هذه الحروف أم دَعَوْتَهُ بغيرها»⁽³⁾، والحروف التي يُنَبَّه بها المنادي هي ثمانية⁽⁴⁾:

الهمزة لنداء القريب:

أي (بالفتح والقصر والسكون)، وفيها أقوال: قيل للقريب، وقيل للمتوسط وقيل للبعيد.
يا: تستعمل لنداء البعيد حقيقة أو حكما، ونداء القريب توكيدا وتسمى أم باب النداء.
أيا: لنداء البعيد.

هيا: للبعيد، وقيل: بدل من همزة «أيا».

أي: (بالمد والسكون): وهي للبعيد.

آ: هي للبعيد وقيل للقريب.

وا: هي عند الجمهور مختصة بالندبة، ومنهم من جعلها لغير ذلك.
2-1-6- التمني:

ويعرف بأنه «إنشاء إرادة حدوث أمر ما»⁽⁵⁾، وهو أيضا طلب حصول الشيء على سبيل المحبة، والشيء المطلوب يكون في التمني دائما غير متوقع ويدخل فيه ما لا سبيل إلى تحقيقه⁽⁶⁾، واللفظ الموضوع له هو -ليت- كما في قوله تعالى: ﴿

﴿

إفصاحية تفيد التنبية، كما أن الشق الأول من جملة النداء لا يعد جملة تامة يحسن السكوت عليها، بل هو عنصر تأثري إفصاحي يستخدم لتنبية المخاطب وتميئته لاستقبال ما سيقوله المتكلم»، عبد القادر مرعي خليل، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي (دراسة تطبيقية في ديوان الشابي)، مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، (د.ت)، ص 55-75، وقد نحت سناء حميد البياتي نفس المنحى بجعل النداء ضمن أقسام التركيب الإفصاحي أي الإنشاء غير الطلي، ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الأردن، (ط1)، 2003، ص 433-434.

(1) ينظر عروس الأفراح، 562/1، و محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 261.

(2) الإشارات والتنبهات في علم البلاغة، ص 100.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 3/4 (الهامش).

(4) ينظر: نفسه، ص 174، والسيوطي، همع الهوامع، 34/3-36، والزحشيري، شرح الأموذج في النحو، شرح

الأديليي جمال الدين محمد بن عبد الغني، تحقيق وتعليق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص 193.

(5) الإشارات والتنبهات في علم البلاغة، ص 96.

(6) محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 194.

﴿قوله﴾ في قوله ﴿هل﴾ كما في قوله ﴿لو﴾ أيضا بـ ﴿لو﴾ كقوله تعالى: ﴿وقد يتمنى بلعل﴾ (1) ﴿وقد يتمنى﴾

﴿هل﴾ كما في قوله ﴿لو﴾ أيضا بـ ﴿لو﴾ كقوله تعالى: ﴿وقد يتمنى بلعل﴾ (2) ﴿وقد يتمنى﴾ (3) ﴿وقد يتمنى بلعل﴾ فتعطي حكم لبيت

نحو: ﴿وقد يتمنى بلعل﴾ (4) ﴿وقد يتمنى بلعل﴾

ورأى «السكاكي» أنّ الأداة الرئيسية للتمني هي لبيت يقول: «اعلم أنّ الكلمة الموضوعه للتمني هي لبيت وحدها» (5)، أما الأدوات الأخرى فدلالته على التمني هي دلالة تحويلية، ولارتباط «لبيت» بالتمني ارتباطا كبيرا يرى «محمد محمد أبو موسى» أنها لا تستخدم إلا للتمني يقول: «وإذا كنا نجد أدوات الاستفهام والنهي والنداء وغيرها تخرج من معانيها الأصلية وتستعمل في معان أخرى فإننا لا نجد الأمر كذلك في التمني وإنما يتكلم البلاغيون فيه عن إفادة التمني بغير أدواته الأساسية التي هي «لبيت» ولم يتكلموا

(1) الفرقان/27.
 (2) الأعراف/53.
 (3) القلم/9.
 (4) غافر/36-37.
 (5) مفتاح العلوم، ص172.

عن إفادة «ليت» معاني غير التمني، ولعل هذه لعراقتها في التمني وأنها لم تتخلص منه ولم تجر في غير هذا المعنى القلبي الحميم»⁽¹⁾.

العناصر الدلالية المكوّنة لدلالة التمني: نوجزها في الآتي:⁽²⁾

* **عدم التوقع؛** لأن الأصل أن يكون المتمني غير متوقع.

* **عصر الزمان؛** أي أن يكون التمني متعلقا بالمستقبل، فإذا تخلف هذا العنصر تحول المعنى إلى دلالة الندم والتحسر أو التلهف.

2-1-7- الترجي:

عرفه صاحب التعريفات بأنه: «إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته»⁽³⁾، وحثه «إنشاء إمكان حدوث أمر ما»⁽⁴⁾، والأصل فيه بلعل وعسى وقد يجيء بغيرهما، مثال

الأول:

ثانيهما: ⁽⁵⁾

⁽⁶⁾

وفي الترجي ما في التمني من خلاف حول طلبيته، فقد عدّهما البعض من ضروب الإنشاء الانفعالي غير الطلبي بحجة كونهما رغبة تحوّل في النفس، وحاصل النظر في هذين الأسلوبين يُظهر أنهما لا يخرجان عن الطلب حتى وإن كان القدامى أخرجوا الترجي دون التمني مع أن الأول قرينه ودرجة من درجاته.

(1) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 200.

(2) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب و محددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 184-186.

(3) ص 56.

(4) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغية، ص 96.

(5) الكهف/6.

(6) البقرة/216.

إنّ الوظيفة الطلبية هي التي تغطي على تراكيب هذين الأسلوبين، أما ما تتبئان به من رغبة نفسية تحوك في الصدر، فهي مدار كل طلب ومبدؤه، وتسبقه بوصفها الباعث عليه والداعي إليه، و هي لون من تلونات الخطاب العاطفية التي لا يخلو منها قول، إلا أن ليس لها من القوة ما يدفع الدلالة الطلبية عن أن تنزل المنزلة الأولى. ولا مفارقة بين الأسلوبين إلا من جهة كون التمني أن: «تسأل شيئاً لن يتحقق أوليس من شأنه أن يتحقق»⁽¹⁾، فيما أن الترجي «أن تسأل الحصول على الممكن أن يتحقق»⁽²⁾. وقد فرق الدارسون بينهما من جهات:⁽³⁾

*أولهما: أن الترجي في الممكن، وأن التمني فيه وفي المستحيل.

*ثانيهما: أن الترجي في القريب، وغيره في البعيد.

*ثالثهما: أن التمني في المعشوق للنفس، والترجي لغيره.

حاصل النظر فيما مضى مركز في النقاط الآتية:

الأفعال الإنجازية الطلبية الأصلية هي:⁽⁴⁾ التمني والاستفهام، والأمر، والنهي والنداء.

كل غرض من الأغراض الطلبية يخضع لقاعدة أو قواعد فرعية تميّزه عن الأفعال الإنجازية الأخرى.

لكل غرض من الأغراض الطلبية عناصر دلالية مكوّنة له ومتى كان الخروج على هذه العناصر، تولد عن ذلك ما ناسب المقام.

عنصر المقام محطة هامة وضرورية سواء في حالة ورود الأفعال الإنجازية الطلبية على أصلها، أو في حالة عدم ورودها على ذلك الأصل ونلخص ذلك في الآتي:

الفعل الإنجازي الطلبي+مقام خطابي+علاقة توافق بينهما =دلالة طلبية أصلية.

الفعل الإنجازي الطلبي+مقام خطابي+علاقة توافق بينهما =تولد فعل انجازي آخر يكون الأنسب مقامياً.

(1) تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص143.

(2) نفسه.

(3) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (ط1)،

1424-2003م، ص643.

(4) كانت هذه نماذج السكاكي.

يمكننا صياغة قاعدة خطابية تلخص ما سبق و هي: «إذا امتنع ورود التمني أو الاستفهام أو الأمر أو النهي أو النداء على أصله داخل مقام خطابي معين، تولد من كل فعل من هذه الأفعال الطلبية الأصلية فعل انجازي فرعي يكون هو الأنسب مقاميا.

2-2-2- الإنشاء غير الطلبي:

اختلف المحدثون مثلما اختلف القدامى في تحديد أقسام الإنشاء غير الطلبي، فمدارات هذا التركيب لم تقر على وجهة واحدة، حيث وقف الباحثون حيالها بين مضيّق لدائرتها وموسع، فتجاذبها تيار الجزر والمد على نحو واضح، و لا يقر من ضروبها إثر تدقيق النظر واستدامته، إلا الموضوعات التي مدارها: التعجب، والمدح والذم، والندبة والإخالة، وهي المقصودة بالنظر على الترتيب:

2-2-1- التعجب:

مما يُروى عن التعجب أنه أول باب وُضع في علم النحو، فعن «أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي» قال: «أول باب وضعه أبي من النحو باب التعجب»⁽¹⁾. إنّ التعجب من أشد موضوعات النحو أهمية، وأولاها بالنظر، وأحقها بالاهتمام فهو: «نتيجة لما يخالج النفس من انفعالات وأحاسيس إذا بهرها مشهد رائع أو هزّ أغوارها خبر فاجع، فهو ينتج عن المفاجآت والغفلات ووقوع العين على ما يخالف العادة أو يفوق التصور»⁽²⁾.

وبهذا يتفرد التعجب عن بقية أبواب النحو الأخرى بكونه أقرب إلى لغة الإنسان الأول وإلى طبيعته وأحاسيسه، فليس من شرائطه أن يكون صيغا وأبنية قياسية فحسب بل الأصل فيه أن يكون أصواتا خاطفة تعبر عن دهشة النفس، وغريب ما يقع عليه الحس⁽³⁾.

(1) السيوطي، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، (ط1)، 1998، ص52.

(2) جميل علوش، التعجب صيغه وأبنيته، أزمدة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)، 2000م، ص14.

(3) ينظر: ليلي كادة، تحليل المركبات التعجبية في الأنموذج النحوي التراثي، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، العدد3، 2006، ص272.

فالتعجب على حد قول «الأشموني» (ت920هـ): «استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة»⁽¹⁾، أما «الخضري» (ت1288هـ) فيحمله على محمل اللغويين⁽²⁾، فيمضي في تعريفه إلى أنه «انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه»⁽³⁾.

وكذلك يفعل «الرضي» في قوله: «التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه»⁽⁴⁾.

وحرى بالذكر أن خفاء السبب لا يتعلق بالذات الإلهية بقدر ما يتعلق بالذات البشرية، إذ لا تخفى عليه تعالى خافية في الأرض ولا في السماء يقول: ﴿لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁵⁾.

وقوله أيضا: ﴿لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁶⁾، وما ورد منه في الذكر الحكيم نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁷⁾.

عند المحققين من العلماء إلى المخطابين؛ بمعنى: يجب أن يُتَعَجَّبَ من ذلك⁽⁸⁾، «وإنما

(1) شرح الأشموني، 262/2.

(2) أي أن تعريفه قريب من التعريفات اللغوية للتعجب ومن ذلك تعريف بطرس البستاني في محيط المحيط: «انفعال النفس عمًا خفي سببه.. ويستعمل على وجهين: أحدهما يحمله الفاعل ومعناه الاستحسان والإخبار عن رضاه به، والثاني: ما يُكره، وهو الإنكار والذم له، ففي الاستحسان يقال: أعجبتني بالألف وفي الذم يقال: عجبت.»، ص576.

(3) محمد الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)، 38/2.

(4) شرح الكافية 307/2.

(5) آل عمران 5/.

(6) إبراهيم 38/.

(7) البقرة 175/.

(8) ينظر: حاشية الخضري، 38/2.

لا يوصف تعالى بالتعجب، لأنه استعظام يصحبه الجهل، وهو تعالى منزّه عن ذلك، ولهذا تعبر جماعة بالتعجب بدله، أي: أنه تعجب من الله للمخاطبين»⁽¹⁾.

ومثلما ننفي التعجب عن المولى عزّ وجلّ، إذ هو من صفات البشر، لا نتعجب من صفاته قياساً، فلا يقال: ما أعلم الله! وإن شذّ قول العرب ما أعظم الله! وما أقدره!⁽²⁾.

2-2-1-1-صيغ التعجب:

تتوزع صيغ التعجب على ضربين: أولهما - وهو المبوب له في كتب النحو - خاضع للقياس، وثانيهما يرتد إلى مبدأ السماع، ولا ينضبط بأحكام نحوية قياسية تقوى على استخلاصه لتحمل وظيفة الانفعال التعجبي.

وسنتحدث هنا عن صيغتي التعجب القياسيتين، ونرجئ الحديث عن الصيغ السماعية إلى العنصر اللاحق المتعلق بالدلالات الاستلزامية للإنشاء غير الطلبي، لما في هذه الصيغ من خروج عن الدلالة الأصلية إلى ما يسمى بالدلالة المستلزمة.

صيغتا التعجب القياسيتان: وليس لهما إلا هذا التمظهر :

أ- **ما أفعله:** وهي صيغة التعجب القياسية الأساسية التي يكثر دورانها في العربية⁽³⁾، نحو قول الشاعر⁽⁴⁾:

ما أكرمَ الأنصارَ والصَّحْبَ الألى حُرِّموا ، فَمِنْ صَبْرٍ وَمِنْ إِغْضَاءِ

وهذه الصيغة عبارة عن مركب تام ساقه النحويون عن بكرة أبيهم على سبيل التركيب الإسنادي، واختلفوا في توصيف مكوناته⁽⁵⁾، وصيغة ما أفعله متكونة من:

ما التعجبية: وقد زيدت في التعجب دون غيرها، لأنها تفيد الإبهام، وهو باعث من بواعث التعجب، فكلما كان الشيء مبهما مستغلقا كان أعظم أثرا في النفوس⁽¹⁾.

(1) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ط1)، 1424هـ-2000م، ص632..

(2) ينظر: الصبان، حاشية على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت- لبنان، (ط1)، 1419هـ-1999م، 968/3.

(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، (د،ت)، ص30.

(4) أحمد محرم، ديوان (مجد الإسلام)، تحقيق: محمود أحمد محرم، مكتبة الفلاح، الكويت، (ط1)، 1402هـ-1982م، ص400.

(5) ينظر تفاصيل هذه الاختلافات في بناء التركيب الإفصاحي في القرآن الكريم، ص56-68.

أفعل التعجب: إنها صيغة تعقب (ما) التعجبية على الموالاة والفور، لتتكفل برفع الإلباس عنها ودفع التعمية التي تساور بنيتها، فهي الإفهام بعد الإبهام على حد تعبير خالد الأزهرى⁽²⁾، وقد اختلف النحويون بشأن أفعل التعجب أيما اختلاف ففريق يرى أنها فعلية وفريق آخر يذهب إلى اسميتها، وساق كل منهما حججا وأسانيد على ذلك⁽³⁾.

ب- أفعل به:

كسابقتها «ما أفعله» إذ اختلف الدارسون حولها، وذهبوا فيها مذاهب شتى، وهو ما يعكس اضطرابهم الشديد فقد ساقوا لهذا الأسلوب عموما أحكاما لا تتسجم مع بنيته ولا تكشف أسرار عباراته، وفي هذا الصدد يقول «محمد خان»: «فهذه تتدرج في لغة الوجدان التي يعبر عنها المتكلم عن أحاسيسه فتؤدي وظيفة إيلغية سريعة تتجاوز قواعد الإعراب المعهودة، ولعلها لم تنقيد به أبدا. والمؤسف أن الإعراب كان على تمثّل ما لم يتكلم به»⁽⁴⁾.

هذا بعامة عن ماهية التعجب وصيغته القياسية واضطراب النحاة في فعليتها واسميتها.

2-2-2- المدح والذم:

هذا التركيب معقود أساسا بالوظيفة الانفعالية التي يفصح فيها المرسل عن شعوره بالرضا أو الاشمئزاز على سبيل المبالغة⁽⁵⁾. في إنشاء المدح أو الذم، ومن ثمة فهو ليس عرضة للتصديق أو التكذيب؛ مما يجعله في خانة الإنشاء غير الطلبي. والصيغ التي تتكفل بالإفصاح عن هذين المعنيين المتقابلين يمكن النظر إليهما من زاويتي العموم والخصوص على نحو ما يتضح:

صيغ المدح والذم العامة:

(1) ينظر أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدرأة، دار الجيل، بيروت - لبنان، (ط1)، 1415هـ - 1995م، ص115.

(2) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1358هـ، 87/2.

(3) ينظر تفاصيل هذه الاختلافات في الإنصاف في مسائل الخلاف، 126/1 - 128.

(4) محمد خان، «النحو العربي بين التعليم والتخصص»، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع45، صفر 1419هـ، يونيو (حزيران) 1998، ص96.

(5) يقول ابن جني: «اعلم أن نعم وبئس فعلا ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح والذم»، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب لنهضة المصرية، (ط2)، 1405هـ - 1985، ص200.

يفسر «الرضي» معنى إنشاء المدح والذم بقوله: «وذلك أنك إذا قلت: نعم الرجل زيداً، فإنما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال: نعم المولودة، والله ما هي بنعم المولودة ليس تكديبا له في المدح إذ لا يمكن تكديبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت حصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر»⁽¹⁾.

ويتوسل إلى الإفصاح عن هذا المعنى بصيغتي: (نعم)، و (بئس)، فالأولى لإنشاء المدح العام، والثانية لإنشاء الذم العام، قال «سيبويه»: «وأصل نعم وبئس نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى»⁽²⁾، ومن شأنهما أن يستغرقا المدح والذم، فأولهما موضوعة مراتب المدح، وثانيهما موضوعة لأعلى مراتب الذم.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيب المدح والذم الذي يكون قوامه هاتان الصيغتان يجيء مؤلفا من خلال تجاوز الأركان التالية:

صيغة ذم أو مدح+اسم مرفوع+مخصوص بالمدح أو الذم، وهنا بيانها:

الركن الأول: الصيغة:

وفيها أربع لغات (نعم وبئس) على التمام (نعم وبئس)، و (نعم وبئس)، و (نعم وبئس)، وهذه الوجوه تطرد في كل ذي عين حلقية اسما كان أم فعلا.⁽³⁾

وقد اختلف النحاة في سبيل تحديد بنيتهما الصرفيتين شديد الاختلاف، وتجنبوا الإنصاف، فمضى فريق إلى أنهما فعلا ماضيان جامدان موضوعان لإنشاء المدح والذم

على سبيل المبالغة⁽¹⁾، ومضى آخر إلى كونهما اسمين بنيا لتضمينهما معنى الإنشاء.⁽²⁾

(1) شرح الكافية، 311/2.

(2) الكتاب 179/2

(3) ينظر: المقتضب 140/2، وشرح الكافية 312/2، وجمع الهوامع 28/5.

الركن الثاني: الاسم المرفوع الممدوح أو المذموم:

جمهور النحويين على أن فاعل نعم وبئس على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون اسماً ظاهراً معرفاً بـ(ال)، نحو ﴿

﴿

﴿

أو لما هي فيه نحو:

﴿

﴿

﴿

فَإِنْ يَكُ فَقَعَسُ بَانَتْ وَبِنَا فَنِعْمَ ذُووِ مَجَامِلَةِ الْخَلِيلِ

أو مضافاً إلى ضمير عائد على ما هي فيه، كقول الشاعر: (8)

فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَهَابُهَا

الضرب الثاني: أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز مطابق للمعنى خلافاً للكسائي في

منعه، نحو قوله تعالى: ﴿

﴿

(1) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي-القاهرة-

1387هـ-1967م، ص126.

(2) ينظر: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجمع

العلمي، دمشق، (د-ت)، ص87.

(3) الأنفال/40.

(4) البقرة/206.

(5) النحل/30.

(6) غافر/76.

(7) قائله مجهول: وهو من شواهد همع الهومع، 30/5.

(8) قائله مجهول: وتمتمه غير موقوف عليها، وهو من شواهد، شرح الأشموني، 277/2، وهمع الهوامع، 30/5.

(9) الكهف/50.

الركن الثاني: المخصوص بالمدح والذم: يؤتى به مرفوعاً مؤخراً عن الركنين السابقين أو مقدماً عليهما، وقد يُحذف للعلم به⁽¹⁾ كقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ لَّا تَحْسَبُونَهَا لَآئِنَ لَّمْ يَأْتِكُمْ مَعْلَمٌ لَّا يَحْسَبُونَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ سَوَاءً لَّيْسَ بِشَيْءٍ عِندَهُمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (2)، أي: نعم العبد أيوب، وقوله أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (3)، أي فَنِعْمَ المَاهِدُونَ نحن.

هذه -بعمامة- أهم الأقسام والأحكام التي يمكن سوقها في سبيل إيضاح بنية تركيب صيغتي المدح والذم العاملين، وتليهما على الفور الصيغ الخاصة بهذا الأسلوب.
ب - صيغ المدح والذم الخاصة:

إنها صيغ ملحقة بـ(نعم) و(بئس) في إنشاء المدح والذم، ولكن على جهة الخصوص لا على جهة العموم، فهي صيغ منقولة من أفعال مستوفية شروط التعجب محوالة على (فعل) سواء أكان الفعل مضموم العين أصالة كـ(ظرف)، أم تحويلاً (قضو) و(ضرب) بشرط تضمينه معنى التعجب⁽⁴⁾، فيصير بعد تحويله جامداً لازماً مسلوب الدلالة على الزمن، وبهذا يفارق أصل وضعه الأول، لتشربه معنى انفعالياً جديداً، ومن أظهر أمثلة هذا النوع انتشاراً في الاستعلامات اللغوية صيغتا: (ساء) و(حبذا) إيجاباً ونفياً.
صيغة ساء:

من الأمثلة عن ساء: قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَأْتِكُمْ مَعْلَمٌ لَّا يَحْسَبُونَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ سَوَاءً لَّيْسَ بِشَيْءٍ عِندَهُمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (5)، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (6)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (7)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (8)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (9)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا﴾ (10).

(1) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم اللغة، مراجعة وتعليق: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت-لبنان، (ط1)، 1410هـ-1990م، ص327.
(2) ص44.
(3) الذاريات/48.
(4) ينظر: شرح الكافية في النحو/318/2، وينظر: شرح الأشموني، 292/2.
(5) الصفات/177.

و (1)، و (2)، و (3)، و (4)، و (5)، و (6)، و (7)، و (8)، و (9)، و (10).

صيغة حبذا: تجري مجرى (نعم) في المدح، مع زيادة أن الممدوح فيها محبوب للقلب (3)، يقول «ابن الأنباري»: «ومعناها المدح، وتقريب الممدوح من القلب» (4)، ويقول «الأشموني» أيضا: «ومثل (نعم) في المعنى (حبذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس» (5)، ومن شواهدهما في الاستعمال قول جرير: (6)

يَا حَبْذًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْذًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

2-2-3- الندبة: الندبة في اصطلاح النحويين «نداء موجه إلى المتفجع عليه حقيقة أو حكما أو إلى المتوجع منه» (7)، وقد عبّر «سيبويه» عن هذا المعنى بأن المندوب مدعو على سبيل التفجع عليه (8)، وشرحه «السيرافي» بقوله: «الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقدة، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقدته [...] ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بُعد الصوت، فألزموا أوله يا أووا، وآخره الألف في الأكثر من الكلام، لأن الألف أبعد للصوت، وأمكن للمد» (9)، وقيل، هي ضرب من النداء قوامه التفجع والتحسر على المتوجع له، أو إظهار الألم من المتوجع منه. (10)

ومن التعسف حمل هذا التركيب على محمل التركيب الندائي لمجرد الشراكة في البنية السطحية الظاهرة، فالندبة في حقيقتها تؤسس لتركيب إنشائي غير طلبي مستقل ومشحون بانفعالات المتكلم وفيض وجدانه لا علاقة له بالتركيب الندائي من قريب أو

(1) الأعراف/177.

(2) الأنعام/31.

(3) ينظر: همع الهوامع، 45/5، واللمع، ص202.

(4) أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، ص111.

(5) شرح الأشموني، 293/2.

(6) ديوانه، ص596.

(7) إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف العربية، دار الجيل، بيروت-لبنان، (ط2)، 1995م، ص482.

(8) ينظر: الكتاب، 220/2.

(9) المصدر نفسه (الهامش).

(10) ينظر: عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص146.

بعيد، فلا جامع بينهما إلا الشكل الظاهر الذي لا يمكن إيلاؤه العناية في التصنيف والتحليل، فالأسلم أن نجعل الرائد في هذا المجال البنية العميقة التي هي مسرح المعاني.⁽¹⁾

إنّ التعبير عن مشاعر الأسى والحزن إزاء المندوب تفرض أن يمد المتكلم من صوته، لينفس عن مشاعره عسى أن يدرك منه السامع أنه حزين ومتألم، فالسياق والتنغيم والمشاعر عناصر رئيسية في هذا الأسلوب، إذ تساهم جميعها في إظهار دلالاته التأثيرية الانفعالية، ومن ثمة يكون مصدرًا بلفظ(وا)، ونادرًا ما تستعمل معه(يا) لأمن اللبس بالمنادى، كأن يندب ميتا اسمه زيد، وفي المجلس من اسمه زيد، فهذا لبس يمنع استعمال (يا) على الإطلاق.⁽²⁾

فلا شك أنّ في استطالة الصوت في آخر الاسم المندوب تعبيراً عن الحزن والآلام الشديدين اللذين يلحقان النادب إثر الفاجعة التي ألمت به، فينفجر إحساسه وانفعاله، ليدرك السامع أنّ المتكلم في أقصى درجات الحزن والألم.

تحقيق القول فيما سبق أنّ الندبة تعبير عن مشاعر المتكلم وعواطفه اتجاه موقف صعب فهي ترتبط بسياق معين وتنغيم صوتي يناسب هذه المشاعر، وهو ما يجعلها تنماز عن النداء، فالندبة جملة إفصاحية تغلب عليها الانفعالية التأثيرية، نظراً لما تتضمنه هذه الأساليب من طبيعة الإفصاح الذاتي عن مشاعر المتكلم.

2-2-4- خوالف الإخالة: خوالف الإخالة تشحن التركيب الذي تحلّ به بقيم نفسية انفعالية تؤهله لينظوي تحت قسم الإنشاء غير الطلبي أو كما يسميه المحذثون الإفصاحيات⁽³⁾، التي لا تفسر بلغة منطقية، فالفارق بين قولك: أوّه، وأتألم، لا يتناظران وظيفياً، ذلك أنّ الصيغة الأولى لإنشاء التألم، والثانية للإخبار عنه، وشتان بين المعنيين.

(1) ينظر: ليلي كادة، تركيب الندبة في الدرس اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة

منتوري، قسنطينة، دار الفائز للنشر والطباعة والتوزيع، قسنطينة، 1430هـ-2009م، ع05، ص27.

(2) ينظر: همع الهوامع، 66/3، و عبد السلام هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، ص146-147.

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص124.

فلو وضعت يدك على سطح ساخن، و أنت لا تدري، فسحبته من شدة الألم مصطرخا و قلت أوّه، لهمّ السامعون إلى نجدتك، أما أن تستعيض قولك بـ: أتألم فسلوك لغوي باعث على الضحك و مدعاة للدهش⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أن خوالف الإخالة-عند تمام حسان- لا تعدو أن تعبر عن قسم محدود من أسماء الأفعال، فهي لا تمثل إلا جزء المبنيات منها، نحو: هيهات، وشتان، ووي، وآمين، ومه، وصه⁽²⁾، أما باقي الأجزاء مما كان محولا عن الظروف والحروف كـ: دونك وإليك، أو مصدرًا منصوبًا، نحو: رويد وبله، أو مشتقا مبنيًا على الكسر مما جاء على وزن فعّال، مثل: ضرابٍ وتراك، فليس له من الإفصاح شيء البتة، فقصاراه، أنه موضوع للدلالة على الطلب، مما يهيئه للدخول ضمن جملة الأمر لا غير.⁽³⁾

بعض الاستثناءات التي ينبغي أن تعالج معالجة مستقلة لخروجها عن هذا الأصل، نحو: حيّ، هلمّ، وها، فمثل هذه الصيغ تفيد الأمر على نحو واضح، والدليل على ذلك أنّ (هلم) و(ها) -مثلا- تتصرفان مع الضمائر، فيقال، هاك، وهاك، وهاكما، وهاكم، وهاكنّ، وهاء، وهاؤما، وهاؤم، وهاؤن من جهة وهلمّي، وهلمّا، وهلمّوا، و هلممّن من جهة أخرى.⁽⁴⁾

فمثل هذه الصيغ تفيد الأمر على نحو واضح، وليست في عداد صيغ الإنشاء غير الطلبية، فاستلحاقها بجملة الأمر - مع أن ليس لها ماضٍ أو مضارع من لفظها- أحق وأولى من الإبقاء عليها في قسم خوالف الإخالة.⁽⁵⁾

ومن الأمثلة التي وردت فيها خوالف الإخالة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَقَ الْعِثَابَ عَلَيْهِ لَأَقُولَ الْكَاذِبَ إِنِّي أَبْهَمْتُكَ بِمَا تُكْفِرُ بِالْحَرَمِ وَأَنْتَ كَثِيرٌ سَلِيمٌ﴾⁽⁶⁾

(1) ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة، (ط1)، 2000م، ص152.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: الخصائص، 34/3 - 51.

(3) ينظر: نفسه.

(4) ينظر: نفسه، 127-122/5.

(5) ينظر: لمزيد من التفصيل: ليلي كادة، «نحو قراءة لسانية لخوالف الإخالة في التراث النحوي العربي»، مجلة قراءات مخبر وحدة التكوين والبحث في نظرية القراءة ومناهجها، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مطبعة علي بن زيد-بسكرة، ع1، 2009، ص151.

(6) المؤمنون/36.

المبحث الثالث: الدلالات الاستلزامية للخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية

سبقت الإشارة، إلى أقسام الخبر والإنشاء عند جريان الكلام على الأصل، إلا أن منطق الاستعمال دال على مفارقة الكلام لبابه، وخروجه إلى معان فرعية، تختلف باختلاف مقامات التخاطب وملابسات العبارة؛ إذ تنتقل هذه الأخيرة من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة، وسيتكفل هذا المبحث ببيان هذا الانتقال وتحديد كميّاته.

1- المعاني المستلزمة عن الخبر:

1-1. الأغراض التي يخرج إليها الأسلوب الخبري عن معناه:

رأينا سابقا- في معرض حديثنا عن الخبر أن الغاية من هذا الأسلوب هو إفادة المخاطب بما تضمنه هذا الأسلوب، بيد أن الخبر قد يُلقى لأغراض تفهم من السياق، على نحو ما يلي⁽¹⁾:

(1) ينظر: حديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 85-91، و مصطفى الصاوي الجويني، المعاني علم الأسلوب، ص 11-12، وعبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 176-177.

إظهار الضعف: ومن أمثله قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَسْعَىٰ سُرْعَىٰ ۖ إِذْ يَخْرُجُ فِي الْمَشْرِقِ عَارِضًا ۖ وَنَبِّئْهُنَّ آيَاتِ رَبِّكَ لَعَلَّهِنَّ يَنْسَخْنَ كِتَابَهُنَّ ۖ وَتُحْمَلُنَّ فِي سُرَابٍ مُّطْمَئِنِّينَ ۚ وَمَتَّعْنَا عَلَيْكَ خَبْرًا مُّطْمَئِنِّينًا ۚ لَمَّا خَلَّ وَتَرَىٰ الشَّجَرَةَ يَتَّخِذُهَا بِطَنًا وَيَنْسَخُ الْكُتُبَ وَهُوَ يَسْمَعُ ۗ﴾ (1)

النهى: ومن أمثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَسَوَاءٌ عَلَيَّ الظَّالِمِينَ أَعْيُنُهُمْ أَفِئَةٌ مِّنِّي ۚ﴾ (2)، فالإكراه بأنواعه مذموم منهياً عنه لما أفاده النفي الذي نسخ نهياً.

إظهار الأسى والتحسر: ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَسَوَاءٌ عَلَيَّ الظَّالِمِينَ أَعْيُنُهُمْ أَفِئَةٌ مِّنِّي ۚ﴾ (3)، فالملاحظ خروج الخبر عن دلالاته الأصلية بفعل المجاز المرسل إلى الدلالة على التحسر.

الأمر: كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَسَوَاءٌ عَلَيَّ الظَّالِمِينَ أَعْيُنُهُمْ أَفِئَةٌ مِّنِّي ۚ﴾ (4)، فالسياق دال على أن الله تعالى أمر بذلك لا أنه أخبر، فهي أحكام شرعية صادرة عنه تُقابل بالسمع والطاعة، وهذا من شأنه أن يكون كافياً لنسخ الخبر، إذ ليس المقام مقام إلقاء للخبر، بل هو مقام إلزام وامتثال للأوامر.

الدعاء: في مثل قوله جل ثناؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَسَوَاءٌ عَلَيَّ الظَّالِمِينَ أَعْيُنُهُمْ أَفِئَةٌ مِّنِّي ۚ﴾ (5)، فمعناه: أعنا على عبادتك،

(1) مريم/4.

(2) البقرة/256.

(3) آل عمران/36.

(4) البقرة/233.

(5) الفاتحة/05.

وقوله تبارك اسمه: ﴿...﴾ (1) دعاء عليه.

المدح: ويخرج الخبر عن أصل دلالاته إلى إفادة المدح، كنعو قوله تعالى: ﴿...﴾ (2)، فـ «...» على صيغة «تفاعل» الدالة على قوة حصول المشتق منه، وهو خبر مستعمل في إنشاء المدح لأنَّ معناه؛ كان متصفا بالبركة اتصافا قويا، فتظهر مثل هذه الصيغ إمكانات تعبيرية منها ما يؤدي إلى الاستلزام.

هذه أهم الأغراض التي يخرج إليها أسلوب الخبر، وجدير بنا أن نشير في هذا المقام أن من الباحثين من قابل الجهد العربي في مجال دراسة خروج الخبر إلى معان أخرى بالجهود التداولية الحديثة وخاصة جهود «جرايس» وقواعده التخاطبية، فانتهى إلى الملاحظات الآتية: (3)

توصل القدامى قبل «جرايس» إلى مبدأ الكيف وإمكانية توظيفه في اشتقاق الالتماس أو (الطلب عموما) فلفظ الخبر قد يقع مجازا موقع الإنشاء لأسباب، إما للتفأول، أو لحمل المخاطب على تحصيل المطلوب.

اشتقاق الأمر أو الالتماس من أسلوب الخبر وفق مبدأ الفائدة، والقاعدة الخطابية التي مفادها: إذا أخبر المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن واقع الأشياء (ج)، وكان (ج) في غير مصلحة (أ) فإن (أ) يلتبس أو يأمر (ب) بإزالة الواقع (ج) ومن ذلك قوله:

أ: إمتلأت سلة القمامة ← أفرغي سلة القمامة.

ب: الطعام ينقصه الملح ← ناولني الملح لأضيفه إلى طعامي.

فعلى ضوء مبدأ الإفادة يتساءل المخاطب هنا بعد سماعه لكل ملفوظ من الملفوظات (أ)، و(ب)، ما الفائدة التي يقصد المخاطب نقلها إليه من وراء غرض الإخبار، فمن

(1) المسد/ 01.

(2) الزخرف/ 85.

(3) ينظر: ادريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 486/ 2.

غير المعقول أن يساق الخبر لذات الخبر، فعلى ضوء القاعدة الخطابية المذكورة، فإن المخاطب يستدل على أن الغرض هو طلب إزالة ذلك الواقع، فينتقل إلى تخصيص ذلك الطلب بحيث يحمّله إما على الأمر الواجب أو على الالتماس أو النصح.

اشتقاق الأمر أو النصح من أسلوب الخبر على طريق ذكر النتائج الضارة للشيء المنهي عنه وفق القاعدة الخطابية الآتية: إذا أخبر المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن واقع الأشياء (ج) وكان (ج) ليس في مصلحة (ب) فإن (أ) يأمر (ب) بالابتعاد عن (ج) أو ينصحه بالتخلي عن (ج). ويبدو ذلك واضحا في المثال الآتي:

إن إيمانك على التدخين سينتهي بإتلاف رئتيك ← أمرك عن الإقلاع عن التدخين حالا.

فاشتقاق المعنى المستلزم هنا جاء وفق القاعدة الخطابية الآتية:

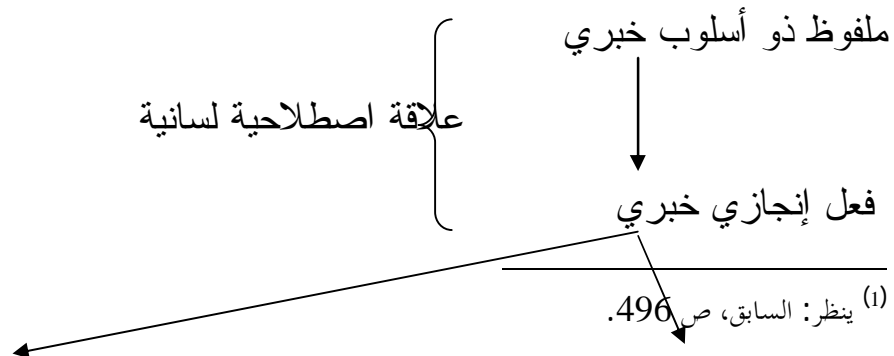
أخبر المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن واقع الأشياء (ج) وهو في هذا المقام التدخين، وكان (ج) ليس في مصلحة (ب)، فسيكون سببا في إتلاف رئتيه، فإن (أ) وهو في هذا المقام طبيب يأمر (ب) بالاستغناء عن (ج).

وقد ينصح (أ)، (ب) بالتخلي عن (ج) ويتجسد هذا في مثال الصديق الذي ينصح صديقه المدمن على لعب القمار قائلا:

إذا لم تتوقف عن لعب القمار فستنتهي إلى الإفلاس ← إنني أنصحك بالتوقف عن لعب القمار.

ويمكننا أن نلخص ما سبق في الخطاطة الآتية التي تمثل نموذجا للاستدلال الذي يتم بحسبه اشتقاق القيم الإنجازية الطلبية التلميحية من أسلوب الخبر، وذلك في إطار العلاقة مع المبادئ العامة للحوار: (1)

المبادئ العامة للحوار



انعدام التوافق بين الدلالة

توافق الدلالة الخبرية

الخبرية وأحد المبادئ الحوارية

مع المبادئ العامة للحوار

توقف ورود القوة الخبرية للمفوض

خبر

عملية استدلالية

الملائمة مقاميا والقادرة على إعادة التوافق

اشتقاق القيمة الإنجازية

المفقود بين الحالة التلفظية والمبدأ الحوارية المخترق

1-1-2. إخراج الخبر لا على مقتضى الظاهر:

لا غرو أن الكلام إذا ما أُجري على أصله نتجت عنه أفعال كلامية مباشرة، وإذا ما أُجري على خلاف مقتضيات الأحوال، يخرج عن قصد من صاحبه إلى أغراض تُستفاد من السياق وملابسات القول، وهو ما رأى فيه «السكاكي» عملا لا يقوم به إلا أهل البلاغة والفصاحة المفلقون السحرة يقول: «[...] ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»⁽¹⁾.

ويمكننا عموما أن نوجز خروج الخبر عن مقتضى الظاهر في النقاط التالية⁽²⁾:

1- ينزل خالي الذهن منزلة السائل المتردد، إذا تقدم في الكلام ما يشير إلى حكم

الخبر، ومن هذا القبيل قوله تعالى مخاطبا نوح عليه السلام: ﴿

﴿

﴿

عليه السلام خالي الذهن من الحكم الخاص بالظالمين وكان مقتضى الظاهر أن يلقي

(1) مفتاح العلوم، ص 97.

(2) ينظر: أمين أبو ليل، علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص 23 - 25، ومصطفى الصاوي الجويني، المعاني علم

الأسلوب، ص 15-16.

(3) هود/37.

إليه الخبر غير مؤكد بيد أن الآية جاءت مؤكدة، ومرد ذلك أن الله تعالى لما نهى نوحا عليه السلام، أن العذاب واقع بهم لا محالة، فدفعه ذلك إلى التطلع إلى ما سيصيبهم فنزل لذلك منزلة السائل المتردد هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فكان الجواب: إنهم مغرقون، مؤكدا (بأن) أي محكوما عليهم بالإغراق.

2- أن ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من علامات الإنكار، وحينئذ يؤكد له الكلام كما يؤكد للمنكر ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿...﴾⁽¹⁾ الآية، فكان مقتضى الظاهر أن يلقي إليهم الخبر غير مؤكد، لكن الآية جاءت بالتوكيد، ومبعث ذلك ظهور أمارات الإنكار عليهم، وهي غفلتهم عن الموت، وعدم استعدادهم له بالعمل الصالح، هما من علامات الإنكار، فكان لزاما إنزالهم منزلة المنكرين، فألقي إليهم الخبر مؤكدا بمؤكدين.

3- تنزيل المنكر منزلة غير المنكر، وذلك إذا كان معه من الدلائل ما إن تأمله رجع عن إنكاره ومن أمثاله: الإسلام حق، ويقال هذا لمنكر الإسلام، وقوله تعالى مخاطبا منكـري وحدانيته ﴿...﴾⁽²⁾، فالمنكرون ينكرون وحدانية الله، وكان مقتضى الظاهر أن يلقي إليهم الخبر مؤكدا، ولكن الخبر جاء خاليا من التوكيد، ومرد ذلك أن من يجيل نظره من هؤلاء المنكرين سيجد البراهين الساطعة والحجج الدامغة لوحداية الله، لذلك لم يُقم الله تعالى لهذا الإنكار وزنا ولم يعتد به في توجيه الخطاب إليهم.

4- أن ينزل المنكر منزلة السائل إذا كانت أدلة الحكم من القوة بحيث توهن أسباب الإنكار ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾ والملاحظ

(1) المؤمنون / 15.

(2) البقرة / 163.

(3) المؤمنون / 16.

تأكيد إثبات البعث تأكيداً محدوداً، وإن كان المشركون ينكرونه، فوضوح أدلته تمنع إنكاره، وكان على البشر إما أن يؤمنوا به أو يسألوا عنه فنزل المخاطبون منزلة السائلين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته وحثاً لهم على تأملها.

لا ريب أن هذا النوع من الخبر الغرض منه هو التأثير في نفوس المتلقين يقول السكاكي: «[...] وهذا النوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظر موقعة استهش الأنفس وأثق الأسماع وهزّ القرائح ونشط الأذهان ولأمر ما تجد أرباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حلق البيان يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم»⁽¹⁾.

وحقيق بنا ونحن نتحدث عن خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر أن نشير إلى قضية هامة جداً استرعت اهتمام البلاغيين وهي العدول بألفاظ الخبر للدلالة على الطلب أو العكس تضمين الخبر معنى الطلب، يقول «السكاكي» في هذا السياق: «واعلم أن الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت قلما يتقطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا»⁽²⁾.

ينبني رأي السكاكي هذا على أن الخبر كثيراً ما يوضع في موضع الطلب، بجملة من الأسباب والمقاصد التي يبتغيها المتكلم، ونوجزها في الآتي:

1- قصد التفاؤل بالوقوع: وفي هذا السياق يقول السكاكي: «والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك في مقام الدعاء أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى ليتفاعل بلفظ المضى على عدها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية»⁽³⁾، إن مقام الدعاء يقتضي من المتكلم أن يستخدم فعل الأمر ويكون حاملاً لمعنى الدعاء نحو: «اللهم أعده من الشبهة واعصمه من الحيرة ووفقه للتقوى»، إن ورود الجملة على هذه الشاكلة جعلها أبلغ تأثيراً وأكثر وقعاً لأنها تضم حمولة إنجازية

(1) مفتاح العلوم، ص 98.

(2) المفتاح، ص 179.

(3) نفسه.

الوجه ينظر المولى إليّ ساعة ووجه حسنه إما: «الكناية إن شئت، وإما الاحتراز عن صورة الأمر وإما هما، وتارة لحمل المخاطب على المذكور أبلغ عمل بألطف وجه كما إذا سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك تأتيني غدا أو لا تأتيني»⁽¹⁾.

3- إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب: ومن المواضع المحبب فيها إيراد الطلب في مقام الخبر إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إظهارا إلى درجة كأن المرضي مطلوب ومن الأمثلة التي تساق في هذا المجال قول الشاعر:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة

الملاحظ على قول الشاعر أن ليس المراد بالأمر وهنا الإيجاب المانع عن الترك، لكن المراد هو الإباحة التي تنافي تخير المخاطب بين أن يفعل وأن لا يفعل⁽²⁾، وهو ما يفسر ورود لفظ الأمر بالإساءة معطوفا عليه الأمر بضده، فالفعل الإنجازي الطلبي هو الأمر في حين أن القوة الإنجازية غير المباشرة هي الإخبار.

حاصل النظر فيما مضى أن الخبر قد يخرج عن مقتضى الظاهر إلى أساليب متفنتة و«الذكي الأريب هو القادر على وضع كل شيء في مكانه اللائق والمناسب، وهو الذي يخوض في أعماق نفس الإنسان الذي يخاطبه فيفهم ما يعتلج فيها، ويدور في حناياها وحينئذ يختار الكلمة المناسبة لهذا الإنسان وذلك مقتضى الحال»⁽³⁾.

وفي السياق ذاته يقول «أحمد سعد محمد»: «درجت العربية في صياغة كلامها على ما يقتضيه ظاهر الحال من المطابقة والوضوح، لتؤدي بذلك معانيها التي ترد عليها وضعا واستعمالا، وربما عدلت عن ذلك الظاهر غير عابثة بما تستوجبه سنن المطابقة في التعبير وأحكام الصفة لا اجترأ ولا عبثا، بل قصدا منها إلى إشارة لطيفة أو ملحظ دقيق، إذ في هذا العدول يكمن السر[...] وهي تسلك في سبيل ذلك العدول ضروبا

(1) مفتاح العلوم، ص 180.

(2) ينظر: نفسه، ص 181.

(3) بكري شيخ أمين، البلاغة في ثوبها الجديد، ص 70.

وأفانين، فتضع المفرد موضع الجمع والعكس، وتعتبر بالمظهر عن المضمرة، وتضع الماضي موضع المضارع، وتنزل غير العاقل منزلة العاقل»⁽¹⁾.

2- المعاني المستلزمة عن الإنشاء:

يسعى هذا العنصر إلى إمطة اللثام عن التحويلات التي تطرأ على الإنشاء بقسميه الطلبي وغير الطلبي، ويُقدم تفسيراً للتحويلات الدلالية التي تحدث في جملة ما نتيجة الخروج عن شرط من الشروط الإجرائية لكل أسلوب، أو العناصر المكونة لدلالته الحقيقية مقارنةً بذلك بين خروج هذه الأساليب إلى دلالات أخرى والخرق الذي يتم على مستوى قاعدة من قواعد المحادثة التي حددها «جرايس» انطلاقاً من كون النحاة والبلاغيين قد تحدثوا عن الدلالات الحرفية والدلالات المستلزمة لكل أسلوب من هذه الأساليب، ويمكننا عموماً أن نوجز خروج الجملة إلى دلالات أخرى وفق المعادلة الآتية: «تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص) بالانتقال خرقاً، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)»⁽²⁾.

2-1. المعاني المستلزمة عن معاني الطلب الأصلية:

يذكر البلاغيون العرب عند حديثهم عن الأغراض التي تخرج إليها معظم الأساليب الإنشائية في اللغة العربية مجموعة من الأفعال اللغوية التي ينعنونها بأنها مجازية أو مولدة يقول السكاكي: «متى امتنع إجراء هذه الأبواب [التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء] على الأصل تولد منها ما ناسب المقام»⁽³⁾.

وتخرج معاني الطلب الأصلية الخمسة عن دلالتها الحقيقية حين⁽⁴⁾:

1- يمتنع مقامياً إجراؤها على الأصل إلى معانٍ أخرى كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد.

(1) أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 156.

(2) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 102.

(3) مفتاح العلوم، ص 171.

(4) ينظر: أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 98.

2- في حالة عدم المطابقة المقامية، فيمكن أن يتولد مقاميا عن الاستفهام التمني وعن التمني الاستفهام.

أما عملية الانتقال فنتم عبر مرحلتين متلازمتين⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: يؤدي عدم المطابقة إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه.

المرحلة الثانية: يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي، وبالتالي امتناع إجرائه معنى آخر يناسب المقام.

وحقيق بنا أن نشير إلى أن القدامى قد تنبهوا إلى خروج بعض الأساليب عن دلالتها الحقيقية إلى معان أخرى هذا الخروج الذي تحدث عنه-على سبيل المثال لا الحصر- ابن جني عندما صرح بالوظيفة الاحتجاجية للإخبار عن طريق الاستفهام في شرحه لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ مَقَامِ قَهْرِهِمْ وَإِلَى الْأَرْضِ الْمَغْنَمِ﴾⁽²⁾، « هذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك؟ أم هل زررتني فأكرمتك؟ أي فكما أن ذلك كذلك فيجب عليك أن تعرف حقي عليك»⁽³⁾.

هذا غيض من فيض فالنماذج كثيرة وهو ما سنتبينه في هذا المبحث إن شاء الله.

2-1-1. المعاني المستلزمة عن أسلوب الأمر:

تعرضنا سابقا للعناصر الدلالية المكوّنة للدلالة الحقيقية لصيغة الأمر، وهي تمثل عموما جملة الشروط الواجب توفرها لإجراء الأمر على حقيقته.

(1) ينظر نفسه.

(2) الإنسان/01.

(3) ابن جني، الخصائص/462/2.

وقد اعتبر الدارسون أن دلالاته الحقيقية هي الوجوب وقد يحدث أن يخرج هذا الأسلوب إلى دلالات أخرى هذا بيانها (1):

2-1-1-1. الدعاء: وذلك في مقام يكون المأمور فيه أعلى من الأمر، ويكون الطلب

على سبيل التضرع والخضوع ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ وَيَا قَوْمِ ثَبِّتْ كَعُنِينَ﴾ (2)، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ وَيَا قَوْمِ ثَبِّتْ كَعُنِينَ﴾ (3)، وعلى هذا النسق قال البلاغيون في بيت المتنبّي وهو يخاطب سيف الدولة الحمداني (4):

أزِلْ حَسَدَ الْحُسَّادِ عَنِّي بِكَبْتِهِمْ فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حُسْدًا

2-1-1-2. الإرشاد: ويكون في مقام النصيحة لا على وجه الإلزام كقوله (ص): «يا عقبة صل من قطعك، وأعط من حرملك، وأعرض عن ظلمك» (5).

2-1-1-3. التهديد: ويكون في مقام عدم الرضا بالمأمور به، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ وَيَا قَوْمِ ثَبِّتْ كَعُنِينَ﴾ (6)، فهي تتضمن وعيدا مجملا.

2-1-1-4. الالتماس: وذلك في مقام يتساوى فيه الأمر بالمأمور حقيقة أو إدعاء، ويكون بذلك الطلب على سبيل التلطف، ومن شواهدة قول امرئ القيس (7):

(1) ينظر: مصطفى الصاوي الجويني، المعاني علم الأسلوب، ص 21-22، وأمير أبو ليل، علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، ص 83-86.
(2) الإسراء/24.
(3) طه/25-26.
(4) ديوانه، 710/2.
(5) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ت)، 148/4.
(6) فصلت/40.
(7) امرئ القيس، ديوانه، حققه وبيّنه وشرحه وضبط بالشكل أبياته حنا الفاخوري، سلسلة الموارد والمصادر، دار الجليل، بيروت، ص 25.

قفا نَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

5-1-1-2. الإكرام: نحو قوله تعالى: ﴿...﴾ (1)، فليس المراد الأمر بالدخول لحصوله وقتئذ، وإنما الغرض إظهار إكرامهم وأنهم يستحقون هذا النعيم، بما قدّموا من خير.

6-1-1-2. التمني: وذلك إذا كان المأمور غير عاقل ومن أمثلته قول امرئ القيس (2):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ

فالمراد هنا ليس طلب الانجلاء من الليل، إذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصاً مما عرض له من هموم وآلام.

7-1-1-2. التسوية: وتكون في مقام يتوهم فيه المخاطب رجحان أحد الأمرين أو

الأمر على الآخر كقوله تعالى: ﴿...﴾ (3)، وقوله أيضاً: ﴿...﴾ (4)، وقول المتنبي (5):

عَشْ عَزِيزًا أَوْ مُتٌ وَأَنْتَ كَرِيمٌ بَيْنَ طَعْنِ الْقَنَا وَخَفَقِ البُنُودِ

8-1-1-2. التعجيز: ويكون في مقام إظهار عجز المخاطب عن شيء يدعي القدرة

عليه كقوله تعالى: ﴿...﴾ (6)، وهذا تعجيز لعدم قدرة المأمور على الإتيان بسورة

(1) الحجر/ 46.

(2) ديوانه، ص 43.

(3) التنوية/ 80.

(4) الطور/ 16.

(5) ديوانه، 1/ 139.

(6) البقرة/ 23.

من مثله وليس المراد ههنا طلب ذلك منهم بل إظهار عجزهم، وقوله أيضا: ﴿

9-1-1-2. الامتثال: كقولـه تعالى: ﴿

﴿

﴿

وقولـه: ﴿

10-1-1-2. الإهانة: وذلك في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور مثال هذا قوله

تعالى: ﴿

﴿

﴿

11-1-1-2. التسخير: ويكون في مقام انقياد الأمور للأمر مع عدم قدرته على

الفعـل كقولـه تعالى: ﴿

﴿

ربهم فنفذ فيهم، وصاروا قرده بمجرد توجيه هذا الخطاب إليهم.

12-1-1-2. التخيير: ويكون في مقام يتوهم فيه المخاطب جواز الجمع بين شيئين

فأكثر لا يجمع بينهما كما يقول المنتبـي: (7)

عِشْ عَزِيْزًا أَوْ مُتْ وَأَنْتَ كَرِيْمٌ بَيْنَ طَعْنِ الْقَنَا وَخَفَقِ الْبُنُوْدِ

(1) آل عمران/ 168.

(2) البقرة/ 35.

(3) النحل/ 114.

(4) الإسراء/ 50.

(5) الدخان/ 49.

(6) البقرة/ 65.

(7) ديوانه، 139/1.

2-1-1-13. التهكم: كقوله تعالى: ﴿

(1) ﴿

فالمعنى المستلزم ههنا هو التهكم، إذ المقصود هو الاستخفاف والإهانة.

2-1-1-14. التعجب: كقوله تعالى: ﴿

(2) ﴿

2-1-1-15. الاعتبار: كقوله تعالى: ﴿

(3) ﴿

2-1-1-16. الدوام: كقوله تعالى: ﴿

﴿

﴿

(5) ﴿

فليس الغرض بالأمر بالهداية والإيمان، لأنهما حاصلان إنما الغرض الدوام عليهما.

إن الدلالة الحرفية أو الحقيقية مشروطة -كما مر بنا- بوجود مجموعة من العناصر

الدلالية المكوّنة لأسلوب ما، ويُفسر خروج الأمر إلى معانٍ مستلزمة وفق مايلي: (6)

يسهم عنصر العلو في تحديد عدد من دلالات صيغة الأمر، نحو دلالات: الالتماس،

والدعاء، والاقتراح، والتكوين والتسخير.

يشترك العنصران: العلو والاستعلاء في تحديد دلالات الوجوب والدعاء والالتماس،

فلو قال العبد لسيده بغلظة: أعتقني، كان أمراً وعدّاً رده هذا خروجاً عن قاعدة مكونة

لدلالة الأمر وهي الاستعلاء، فالأصل في الأمر أن يكون أعلى رتبة من المأمور.

(1) الدخان/49.

(2) الإسراء/ 48.

(3) الأنعام/ 99.

(4) الفاتحة/ 6.

(5) النساء/ 136.

(6) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 48-64.

يتخلف عنصر الاستعلاء في دلالات النصح.

إذا كان القيام بالفعل المأمور به ليس في قدرة المخاطب تولد عن أسلوب الأمر دلالة التعجيز.

أهم الدلالات المستلزمة التي ترتبط بعنصر الإمكان دلالات التكوين، والتسخير، والتعجيز، والتحدي.

يميز عنصر الإرادة بين دلالاتي التكوين، والتسخير من ناحية ودلالاتي التعجيز والتحدي من ناحية ثانية.

تخلف عنصر الاستقبال في الأمر يخرج به إلى معنيين تحويليين هما: التشجيع على الفعل والرضا عنه.

إذا تخلف عنصر الزمان -أيضا- انتقل الأمر للدلالة على معنى الخبر، فإذا وقع الفعل المأمور به قبل الطلب، ولم يكن المقصود به الاستمرار والتشجيع آل إلى الإخبار، كمن يقول لمن نحر قبل أن يرمي: ارم ولا حرج.

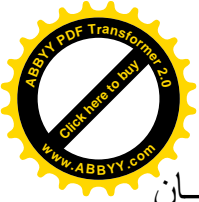
إذا تخلف عنصر المصلحة فكان في الأمر ضرر يحيق بالأمر في الظاهر، حدث هناك خروج عن الدلالة الحقيقية للأمر.

إذا صدرت صيغة الأمر مقرونة بنغمة الجزم كانت للدلالة على الوجوب، وهذا إذا كان الغاية منها مصلحة المأمور فحسب، فإذا كانت المصلحة دينية فهي للندب وإذا كانت دنيوية فهي للنصح والإرشاد.

تتشرك مع دلالة الوجوب في ارتباط المصلحة بالأمر دلالتا: الدعاء، والالتماس، والفارق بين الداليتين، عنصرا العلو والاستعلاء.

يشير تخلف عنصر المصلحة إلى أن صيغة الأمر قد تحولت للدلالة على: الإرشاد، أو الاقتراح أو الإكرام، أو الإباحة، والفارق في الدلالة بينها عن طريق عنصري العلو والاستعلاء.

في دلالة الاقتراح يكون المأمور أعلى مكانة، رغم كونه صاحب المصلحة في الأمر، وهذا العلو في المكانة هو الذي منع من أن تكون الدلالة هي الإرشاد، لأن الأصل في



تقديم النص للكبير أن يكون بصيغة العرض لا صيغة الأمر، و إذا كان بالأمر كان مجازا عن العرض أو المشورة والاقتراح.

يتخلف عنصر التفويض تخلفا تاما في دلالاتي: التكوين (1) والتسخير (2)، والأول أعم من الثاني.

يتخلف عنصر التفويض تخلفا جزئيا في دلالة الإكرام، وهو ما يفرق بينه وبين دلالة الإرشاد، رغم كون القاسم المشترك بينهما في علو مكانة الأمر، وارتباط المصلحة بالمأمور.

يكون للأمر دور في تنفيذ الفعل في دلالة الإكرام، ومن ثم ينتفي التكليف وما يرتبط به من المشقة بالنسبة للمأمور، وهو ما يتجسد في قوله تعالى: ﴿

﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾

﴾ (3).

الخطوة الأولى للكشف عن الدلالات المستلزمة هي معرفة عدم إرادة المعنى الحقيقي.

في دلالة التهديد تتعكس الإرادة، فيدل الأمر بالفعل على الأمر بالامتناع عنه (4).

قد يتخلف عنصر الإرادة لتخلف الإمكان كما في دلالاتي التعجيز (5)، والتحدي (6).

(1) نحو قوله تعالى: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾

﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾ هود/ 44.

(2) نحو قوله تعالى: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾

﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾ الحجر/ 34.

(3) المؤمنون/ 51.

(4) كقوله تعالى: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾ فصلت/ 40.

(5) مثاله قوله تعالى: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾ البقرة/ 258.

(6) كقوله تعالى: ﴿ ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊊ ㊋ ㊌ ㊍ ㊎ ㊏ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊪ ㊫ ㊬ ㊭ ㊮ ㊯ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ﴾ البقرة

تستخدم صيغة افعال للدلالة على غير الطلب دون أن يكون هناك مانع من إرادة الطلب، ويجتمع المعنيان إذا تخلف عنصر الإرادة على طريقة الكناية مثلا ويتحقق ذلك في دلالات: التضجر، والتعجب، والاحتجاج.

إن العناصر المكوّنة لدلالة الأمر هي بمثابة قوانين شأنها في ذلك شأن قوانين المحادثة عند «جرايس»، حيث يعد الخروج عن قاعدة من القواعد مرادفا لخروج العبارة من معناها الحرفي إلى معناها المستلزم، إن فكرة «ربط الدلالات التحويلية للطلب بتخلف شرط من شروط إجرائه على الحقيقة فكرة تراثية من شأنها-حين تكتمل بالكشف عن جميع العلاقات المطردة بين تولد دلالة من الدلالات التحويلية لأساليب الطلب وتخلف عنصر من العناصر المكونة لدلالته الحقيقية- أن تُمثّل نظرية متكاملة قادرة على تفسير ظاهرة التحويل الدلالي»⁽¹⁾.

إن المتكلم صاحب سلطة مثلما تكون غايته من استعمال (افعل) أو (لتفعل) الأمر، قد يقصد إلى الإرشاد أو الالتماس أو الدعاء، ولكي نستطيع أن نقول إن أحد هذه الاحتمالات هو الغرض المقصود، يجب الرجوع إلى المقام التداولي برمته.

إن نجاح المتكلم في أمر مخاطبه يتحقق من وجهة النظر التداولية بتوافر خمسة شروط هي⁽²⁾:

- 1- ضرورة وجود علاقة ما بين المتلفظ بهذا الملفوظ (أغلق الباب) والمخاطب به تسمح للأول بتوجيه الأمر إلى الثاني.
- 2- ضرورة وجود المخاطب بهذا الملفوظ في وضعية تسمح له بإغلاق الباب.
- 3- ضرورة حصول تصور عن باب معينة في ذهن المخاطب، مع وجود قرائن مرجحة تثبت قدرته على التعرف على الباب المقصود إغلاقها.
- 4- ضرورة كون الباب المقصود إغلاقها مفتوحة وقت إصدار الأمر بإغلاقها.
- 5- ضرورة توافر المتكلم على قصد وإرادة تحقق إغلاق الباب.

(1): حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 07.

(2) ينظر: Ducrot : Dire et ne pas dire, p 48

ونلخص ما سبق في الجدول الآتي الذي يوضح المعاني الطلبية لصيغة الأمر والفروق الدلالية بينها (1):

العناصر الدلالية دلالات الأمر	الإرادة	العلو	الاستعلاء	المصلحة	الإمكان	الزمان	التفويض
الوجوب	+	+	+	+	+	+	+
الإيجاب	+	-	+	+	+	+	+
الندب	+	+	*+	-	+	+	+
الدعاء	+	-	-	+	+	+	+
الالتماس	+	-	-	+	+	+	+
الإرشاد	+	+	-	-	+	+	+
الاقتراح	+	-	-	-	+	+	+
الإكرام (العطاء)	+	+	-	-	+	+	*+
الإباحة	+	+	-	-	+	+	+
التشجيع	+	+	-	-	+	-	+
التكوين	+	+	+	غ	غ	+	-
التسخير	+	+	+	غ	غ	+	-
التمني	+	-	-	+	-	+	غ

(1) ينظر: تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 66.

ويعني الرمز (-) أن العنصر قد تخلف، والرمز (+) أنه موجود على ما هو الأصل في الدلالة الحقيقية، والرمز (غ) أنه لا يشارك في تحديد هذه الدلالة، والرمز (+*) أنه موجود مع اختلاف كمي عن وجوده في الدلالة الحقيقية.

2-2. المعاني المستلزمة عن أسلوب النهي:

رأينا سابقا- أن أكثر العناصر المكونة لحقيقة النهي هما عنصرا: العلو والاستعلاء، فبتوفرهما يكون النهي على حقيقته فإذا تخلف أحدهما حدث الاستلزام الدلالي؛ يقول « السكاكي» في هذا الصدد « أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشروط المذكور، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلا أفاد طلب الترك فحسب، ثم إن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله: لا تكني إلى نفسي، سمي دعاء، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء، سمي التماسا وإن استعمل في حق المستأذن سمي إباحة، وإن استعمل في مقام تسخط الترك سمي تهديدا»⁽¹⁾. يحدد هذا النص أهم العناصر المكوّنة لحقيقة النهي، وهما عنصرا: العلو والاستعلاء، وما لهما من أهمية في التفرقة بين دلالات التحريم والدعاء والالتماس، وهناك إشارة -أيضا- لعنصري الزمان والإمكان⁽²⁾.

إن توفر العناصر المكوّنة لأسلوب النهي يجعل هذا الأخير على حقيقته، في حين يعد الخروج⁽³⁾، عن هذه العناصر تحويلا دلاليا ومن هنا « تبرز أهمية فكرة ربط المعاني التحويلية للصيغة بغياب مكونات دلالية بعينها من المكونات التي تمثل شروطا لإجرائها على حقيقتها، ذلك أن من شأن هذه الفكرة أن تقودنا إلى التنبؤ بدلالات مجازية يمكن أن تؤديها الصيغة، وإن كانت غير مستعملة لأدائها»⁽⁴⁾.

(1) مفتاح العلوم، ص 178.

(2) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 83.

(3) المراد بالخروج ههنا ما يسميه «جرايس» بالخرق.

(4) حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 86.

وَإِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومٍ فَلَا تَقْنَعُ بِمَا دُونَ النُّجُومِ

2-2-5. التوبيخ: ويكون حين يراد بالنهاي كف المخاطب عن أمر لا يشرف الإنسان

ولا يليق أن يصدر عنه نحو قوله تعالى: ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾⁽²⁾

2-2-6. التحقير: ويكون حين يراد بالنهاي الإزراء بالمخاطب، والتقليل من شأنه ومن قدراته نحو قول المتنبي⁽³⁾:

لَا تَسْتَرِ الْعَبْدَ إِلَّا وَالْعَصَا مَعَهُ إِنَّ الْعَبِيدَ لَأَنْجَاسٌ مَنَاقِيذُ

2-2-7. التئيس: ويكون حين يراد بالنهاي كف المخاطب عن محاولة فعل ليس في

وسعه ولا في طاقته، ولا هو من أهله فيما يرى المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾⁽⁴⁾

2-2-8. التهديد: وذلك عندما يقصد المتكلم أن يخوف من هو دونه قدرا ومنزلة عاقبة القيام بفعل لا يرضى عنه المتكلم، كقولك لمن هو دونك: «لا تقلع عن عنادك» أو «لا تكف عن أذى غيرك».

والملاحظ أن الدلالات التي تخرج إليها صيغة النهي أقل من الدلالات الاستلزامية لصيغة الأمر، ولعل ذلك يرجع إلى «الفارق في شيوع الاستعمال بين الصيغتين، وهو فارق قد يعود بدوره إلى طبيعة العلاقة بين الأمر والنهي، وهي طبيعة أدت إلى أن

(1) ديوانه، 479/1.
 (2) الحجرات/ 11.
 (3) ديوانه، 958/2.
 (4) التحريم/ 07.

تكون صيغة الأمر مغنية عن النهي في أحيان كثيرة، فالأمر بالشئ نهى عن مقابله»⁽¹⁾.

إن توافر العناصر الدلالية المكوّنة لدلالة النهي، يجعل هذا الأخير على حقيقته، في حين أن الخروج عن أي عنصر من هذه العناصر المكوّنة له يحوّلّه إلى معانٍ مستلزمة -كما مرّ بنا- ونوجز كيفية التحول إلى المعاني المستلزمة لهذا الأسلوب فيما يلي⁽²⁾:

ينبغي أن يكون طلب الكف متعلقاً بالمستقبل، وإن خرج عن ذلك امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلًا وتوجه إلى غير حاصل.

إذا لم يتوفر شرط الإمكان خرج النهي على حقيقته، فالمخاطب لا ينهى عما لا يمكن أن يقع منه فتخرج الجملة إلى دلالة التحدي أو التعجيز أو السخرية.

يفرق عنصر الإرادة بين الدلالات الطلبية للصيغة والدلالات غير الطلبية لها كالتهديد.

يؤدي مكون الإرادة دوراً في التمييز بين بعض الدلالات الطلبية كالتحريم والكره.

تتولد دلالة التمني بتعلق الإرادة بغير الممكن.

يتولد التهديد بطلب الممكن غير المراد.

تتولد دلالة الامتنان إذا صدر الأمر من الأعلى مكانة بما فيه مصلحة للمأمور مع تخلف عنصر التفويض جزئياً.

(1) حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 86.

(2) ينظر: نفسه، ص 82 - 90.

ونلخص ما سبق في الجدول الآتي (1):

العناصر الدلالية دلالات النهي	الإرادة	العلو	الاستعلاء	المصلحة	الإمكان	الزمان
التحريم	+	+	+	+	+	+
الكراهة	*+	+	*+	+	+	+
الإرشاد	+	+	-	-	+	+
الدعاء	+	-	-	+	+	+
الالتماس	+	*-	-	+	+	+
الاقتراح	+	-	-	-	+	+
الإباحة	*+	+	-	-	+	+
التهويل	-	غ	-	غ	+	+

حيث يعني الرمز (-) أن العنصر قد تخلف، والرمز (+) أنه موجود على ما هو الأصل في الدلالة الحقيقية، والرمز (غ) أنه لا يشارك في تحديد هذه الدلالة، والرمز (*+) أنه موجود مع اختلاف كمي عن وجوده في الدلالة الحقيقية.

(1) ينظر نفسه، ص 91.

2-3. المعاني المستلزمة عن أسلوب الاستفهام:

الملاحظ على أسلوب الاستفهام أنه أكثر الأساليب انتقالاً إلى دلالات مستلزمة مغايرة لدلالاته التي وضع لها (1).

يكون الاستفهام حقيقياً إذا أجرى على أصله وتحققت له شروط هذا الإجراء وهي طلب الحصول، وأن يكون المستفهم عنه ممكن الحصول، وأن يهم المستفهم ويعنيه شأنه، فإذا استوفيت هذه الشروط كلها في إنجاز جملة استفهامية ما، أجري الاستفهام على أصله وكان استفهاماً حقيقياً، أما إذا كان إنجاز الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق فإن معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر (2).

يعرف «أحمد ماهر البقري» الاستفهام الذي يخرج إلى معنى آخر بأنه: «ذلك الاستفهام الذي يراد به التعبير عن نفس القائل تعبيراً مؤثراً فصيحاً، عن أغراض معينة، مثل: النفي، أو التقرير، أو التأنيب، أو التعظيم أو التشويق أو الاستبطاء أو الاستبعاد» (3).

وقد تعرض القدامى لاستعمال الاستفهام في غير معناه الحقيقي، فتحدث «سيبويه» عن كون الاستفهام مجازياً، وكون السائل عالماً بالإجابة نحو تفسيره لقوله تعالى: ﴿

﴿﴾

﴿﴾

﴿﴾ (4)، يقول: «قد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالهم ألا ترى أن الرجل يقول: للرجل: السعادة أحب إليك أم الشفاء؟ وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشفاء، وأن المسؤول سيقول: السعادة، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه» (5).

(1) ينظر: السابق، ص 111.

(2) ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 99.

(3) أساليب النفي في القرآن الكريم، دار المعارف الإسكندرية، القاهرة، (ط2)، 1984، ص 295.

(4) الزخرف/ 16.

(5) الكتاب، 173/3.

على هدى « سيبويه» يرى صاحب الكشف أن الهمزة في الآية السابقة "أم اتخذ" هي للإنكار تجهيلاً لهم وتعجبياً من شأنهم؛ حيث لم يرضوا بأن جعلوا لله من عباده جزءاً حتى جعلوا ذلك الجزء شرّاً الجزأين، وهو الإناث دون الذكور⁽¹⁾.

وفي موقع آخر يذكر « سيبويه» أنك تقول: أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟ فإنك لم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكن الغاية من ذلك أنك أردت أن تشتتمه وتوبخه⁽²⁾، وغير ذلك كثير لا يتسع المقام لتقصيه.

وتجدر الإشارة إلى وجوب التجوز في الاستفهام الوارد في القرآن الكريم، لاستحالة معناه الحقيقي، « لأن حقيقة الاستفهام طلب الفهم وطلب الفهم يستلزم سبق الجهل فإنه يستحيل أن تكون أساليب الاستفهام على حقيقتها في القرآن الكريم.»⁽³⁾.

ونوجز الدلالات التي ينتقل إليها الاستفهام فيما يلي⁽⁴⁾:

2-3-1. **التعجب:** كقوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَلِينَ زَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ هُوَ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ بَدَلِي سَاحِقًا عَظِيمًا﴾⁽⁵⁾، إن الغاية من هذا السؤال هو التعجب لأن الهدد كان لا يغيب عن سليمان إلا بإذنه، فلما لم يبصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته، والمتعجب منه في الحقيقة هو غيبة الهدد من غير إذن، ومن شواهده أيضاً قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَلِينَ زَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ هُوَ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ بَدَلِي سَاحِقًا عَظِيمًا﴾⁽⁵⁾، إن الغاية من هذا السؤال هو التعجب لأن الهدد كان لا يغيب عن سليمان إلا بإذنه، فلما لم يبصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته، والمتعجب منه في الحقيقة هو غيبة الهدد من غير إذن، ومن شواهده أيضاً قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَلِينَ زَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ هُوَ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ بَدَلِي سَاحِقًا عَظِيمًا﴾⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكشف 149/4.

(2) الكتاب، 1/ 345.

(3) محمود موسى حمدان، العلاقات والقرائن في التعبير البياني، ص 259.

(4) ينظر: مفتاح العلوم، ص 172-177، ومحمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، ص 77 - 90، وعبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 178-179، ومحمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 209 إلى 245، وعبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، ص 157-169، وأحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 99، ومصطفى الصاوي الجويني، المعاني علم الأسلوب، ص 25 إلى 27، ومحمود موسى حمدان، العلاقات والقرائن في التعبير البياني، ص 257 إلى 262، وحמיד آدم ثويني، البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، (ط1)، 1427هـ-2007م، ص 127 - 132.

(5) النمل/ 20.

وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ وَمَا أَدَّبْتُ بِهِ﴾ (1)، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ وَمَا أَدَّبْتُ بِهِ﴾ (2)، والمراد هنا هو إقرار المخاطب به مع علم السائل به، وكذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ وَمَا أَدَّبْتُ بِهِ﴾ (3).

2-3-5. **التعظيم:** هو استخدام الاستفهام في غير معناه الحرفي للدلالة على ما يتحلى به المسئول عنه من صفات كالشجاعة والكرم والسيادة كقول المتنبي (4):

مَنْ لِلْمَحَافِلِ وَالْجَحَافِلِ وَالسُّرَى
فَقَدَّتْ بِفَقْدِكَ نَيْرًا لَا يَطْلَعُ؟

2-3-6. **التحقير:** للدلالة على ضالة المسئول عنه وصغر شأنه مع معرفة المتكلم أو السائل به، فيسأل عنه، ويصبح في غير العاقل نحو: « ما هذا؟ » أي هو شيء حقير قليل، وقول المتنبي (5):

مَنْ عَلَّمَ الْأَسْوَدَ الزَّنْجِيَّ مَكْرَمَةً
أَمْ أَذْنُهُ فِي يَدِ النَّخَّاسِ دَامِيَّةٌ
أَقَوْمُهُ الْبَيْضُ أَمْ أَبَاؤُهُ الصَّيْدُ
أَمْ قَدْرُهُ وَهُوَ بِالْفَلْسَيْنِ مَرْدُودُ

2-3-7 **الاستبطاء:** يخرج الاستفهام فيه عن معناه الأصلي للدلالة على بعد زمن الإجابة عن بعد زمن السؤال نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ وَمَا أَدَّبْتُ بِهِ﴾ (6).

2-3-8 **الاستبعاد:** يخرج فيه الاستفهام فيه عن معناه الأصلي للدلالة على استبعاد السائل للمسئول عنه، سواء أكان البعد حسيا مكانيا أو بعدا معنويا، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ وَمَا أَدَّبْتُ بِهِ﴾ (7).

(1) الزمر/ 36.
(2) الأنبياء/ 62.
(3) الشرح/ 01.
(4) ديوانه، 2/936.
(5) ديوانه، 2/960.
(6) البقرة/ 214.

﴿١﴾، أي كيف يذكرون ويتعظون والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانته بالآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فتولوا عنه وأعرضوا.

2-3-9 الإنكار: ويكون على أوجه، فهو:

أ- إما إنكار للتوبيخ على أمر وقع في الماضي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو قولنا لمن صدر منه عصيان: أعصيت ربك؟

ب- وإما إنكار للتوبيخ على أمر واقع في الحال أو خيف وقوعه في المستقبل، نحو: أتعصى ربك؟ وتقال لمن هو واقع في المنكر.

ج- وإما إنكار للتكذيب في الماضي بمعنى "لم يكن" نحو قوله تعالى لمن اعتقدوا أن الملائكة بنات الله: ﴿٢﴾، أي أخصم ربكم بالذكور وخص نفسه بالبنات؟ أي أنه لم يفعل هذا لتعالیه.

د- وإما إنكار للتكذيب في الحال أو في المستقبل، نحو قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام عندما دعا قومه إلى التوحيد وكذبوه قال: ﴿٣﴾، أي أنلزمكم تلك الحجة البينة على أنني رسول الله؟ أي فلا يكون إكراه قبولها، والحال أنكم لها كارهون.

2-3-10 التهمك: ويقال أيضا السخرية والاستهزاء، وهو إظهار اللامبالاة بالمستهزأ وإن كان ذو شأن عظيم، فمن أمثلته قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شعيب:

(1) الدخان/13.

(2) الإسراء/40.

(3) هود/28.

هو الاستخفاف بشأن شعيب في صلاته التي يلزمها، فقد كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فكانت الغاية من السؤال السخرية والتهكم ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿...﴾ (1)، فالمراد ههنا سرا إلى أصنام قومه، راح يسألها تهكما وسخرية ألا تأكلون مالكم لا تتطقون.

2-3-11. التسوية: نحو قوله تعالى ﴿...﴾ (2)، وتفسيره أن إبراهيم عليه السلام ذهب سرا إلى أصنام قومه، راح يسألها تهكما وسخرية ألا تأكلون مالكم لا تتطقون.

2-3-12. الوعيد: ويسميه البلاغيون أيضا التهديد ومنه قوله تعالى: ﴿...﴾ (3)، فسواء أُنذرهم الرسول أو لم ينذرهم فالأمر سيان، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿...﴾ (4).

2-3-13. التهويل: وهو التفخيم لشأن المستفهم عنه لغرض من الأغراض نحو قوله تعالى: ﴿...﴾ (5).

(1) هود/ 87.
 (2) الصافات/ 91-92.
 (3) البقرة/ 6.
 (4) الشعراء/ 136.
 (5) الفيل/ 01.
 (6) الحاقة/ 1-2.

2-3-14. التشويق: ولا يطلب فيه السائل العلم بشيء لا يكون معلوما له من قبل،

وإنما يريد أن يوجه المخاطب ويشوقه إلى أمر من الأمور نحو قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۖ لَكُمْ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَدُّوا إِلَيْهَا وَتَأْتُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهَا وَمِنْ خَلْفِهَا وَأَنْ تَسْتَأْذِنُوا ۚ وَمَنْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۚ ذَٰلِكُمْ لَعَنَ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾⁽¹⁾، ومنه أيضا قوله تعالى على لسان إبليس عندما راح يوسوس لآدم ويغريه بالأكل من الشجرة التي نهاه الله تعالى عن الاقتراب منها: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْغَالِبِينَ ۗ﴾⁽²⁾

2-3-15 الأمر: نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۖ لَكُمْ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَدُّوا إِلَيْهَا وَتَأْتُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهَا وَمِنْ خَلْفِهَا وَأَنْ تَسْتَأْذِنُوا ۚ وَمَنْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۚ ذَٰلِكُمْ لَعَنَ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾⁽³⁾، أي انتهوا.

2-3-16 النهي: أي طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء نحو قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۖ لَكُمْ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَدُّوا إِلَيْهَا وَتَأْتُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهَا وَمِنْ خَلْفِهَا وَأَنْ تَسْتَأْذِنُوا ۚ وَمَنْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۚ ذَٰلِكُمْ لَعَنَ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾⁽⁴⁾، والمراد لا تخشوهم فالله أحق أن تخشوه.

2-3-17 العرض: ومعناه طلب الشيء بلين ورفق، ومن أدواته "ألا" بفتح الهمزة

وتخفيف اللام و "أما" بفتح الهمزة وتخفيف الميم، وتختص كلتا الأدوات إذا كانت للعرض بالدخول على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۖ لَكُمْ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَدُّوا إِلَيْهَا وَتَأْتُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهَا وَمِنْ خَلْفِهَا وَأَنْ تَسْتَأْذِنُوا ۚ وَمَنْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَانًا ۚ ذَٰلِكُمْ لَعَنَ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾⁽⁵⁾

2-3-18 التحضيض ومعناه طلب الشيء بحثاً، وتكون إرادة الفعل فيه أقوى من

إرادتها في العرض ومن أدواته: "هلا" و "لو لا" و "لو ما" من الأمثلة الدالة عليها: قولنا

(1) الصف/ 10.
(2) طه/ 120.
(3) المائدة/ 91.
(4) التوبة/ 13.
(5) النور/ 22.

لمن قصر في التحضير للامتحان: هل أعددت للامتحان عدته؟ ولمن جاء متأخرا: لولا حضرت مبكرا؟ ولمن تراخي في عمله: ألا بدأت عمالك؟ ولمن شرع في القيام بواجبه فلم يحسنه: لو ما تأنيت في أداء واجبك؟ ومن القرآن قوله تعالى: ﴿...﴾ (1)، وقوله أيضا: ﴿...﴾ (2).

غير أن «حسام أحمد قاسم» ارتضى تقسيما آخر لدلالات الاستفهام نوجزه في الآتي (3):
I - الاستفهام الاخباري: الذي يؤول معناه في التحليل النهائي إلى الخبر، وينقسم إلى قسمين:

أ- ما يؤول معناه إلى الخبر المثبت: ويتمثل في دالتين:

- 1- دلالة التقرير.
- 2- دلالة التوكيد.

ب- ما يؤول معناه إلى الخبر المنفي: وينقسم إلى قسمين:

- 1- الإنكار الذي يعني النفي.
- 2- التعجب الذي يؤول إلى النفي.

والتقرير في الاستفهام بمعنى الخبر المثبت ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- الذي يوجه فيه الاستفهام إلى منكر، أو سالك سلوك منكر، نحو:

﴿...﴾ (4)، و﴿...﴾

(1) المنافقون/10.
(2) التوبة/13.
(3) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 127-155.
(4) الأنبياء/62.

أن معنى الاستفهام فيها جميعا هو التقرير بالخبر، وأن هذه المعاني تُستفاد من ذلك الخبر.

II- الاستفهام الطلبي: فالاستفهام في حقيقته طلب للفهم، وقد يخرج للدلالة على الالتماس، إذا لم يكن السائل أعلى مكانة من المسئول، أو إلى النصح أو الإكرام، إذا كان السائل أعلى مكانة، وكانت المصلحة من القيام بالفعل تعود على المسئول، وقد يؤدي أيضا معنى النهي أو التوبيخ⁽¹⁾.

III- الدلالات الإفصاحية: وتمتاز دلالات هذه المجموعة بأن قصد المتكلم بها إنما هو التعبير عن انفعالاته والإفصاح عن مشاعره، فهو تعبير عن النفس الإنسانية بما يعتمدها من حالات الرضى، والسرور، والغضب، والنفور، والاستحسان، والاشمئزاز، والدهشة، والاستغراب وغير ذلك من ضروب المشاعر والانفعالات التي ينعكس أثرها على اللغة في مسارات تطورها وحياتها⁽²⁾.

وأهم الدلالات الإفصاحية للاستفهام: التعجب، والتوبيخ حينما يتجردان من النفي والنهي، والتحسير، والتهويل.

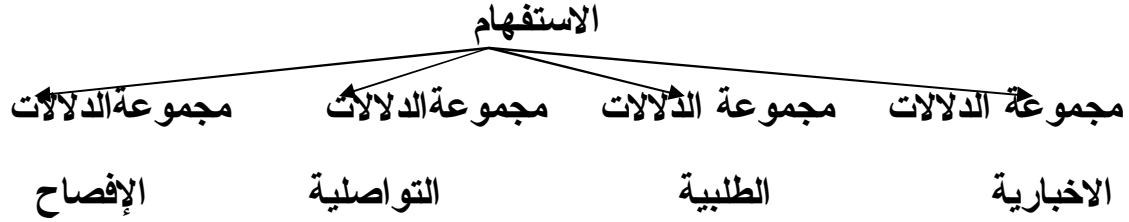
VI- الاستفهام التواصلي: يكون البعد التواصلي هو البعد المسيطر على الأسلوب، حينما تخفي الدلالات السابقة، فتكون الغاية من الاستفهام صنع تواصل أعمق، وتحقيق

(1) يقول عبد العليم السيد فودة في مؤلفه «أساليب الاستفهام في القرآن»: «والجامع بين الأمر والتهديد والتقرير وبين الاستفهام مطلق الطلب، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه، والأمر طلب إيقاع المأمور به، والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدهد عليه، والتقرير طلب الاقرار والجامع بين الاستفهام وبين الإنكار الإبطالي والتوبيخي، والتهكم والتعجب والاستبطاء استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن الشيء يستلزم انتفاء علمه، والإبطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر، والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته، والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهم به، والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه، والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة»، ص 278 نقلا عن: الاستفهام في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية، ص 290-291.

(2) فاللغة الإنسانية لا تقتصر وظيفتها على إمداد الفرد بالأفكار والمعلومات، وإنما تعمل أيضا على إثارة الانفعالات، إذ يتوسل بها إلى التنفيس عما يحتلج النفس من ضروب الأحاسيس والمشاعر، ويتجاوز بها إلى إشراك الآخرين في الحالات الشعورية ذاتها، ينظر: أحمد محمد المعنوق، الحصيلة اللغوية وأهميتها ومصادرها ووسائل تسميتها، سلسلة عالم المعرفة (212) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص 36، وينظر: ج. فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د، ن)، (د، ت)، ص 182.

أعلى قدر من التفاعل والمشاركة التخاطبية، ويمكننا أن نحصر الدلالات التواصلية في:
الاستفهام والتشويق والتهديد والتهويل.

ملخص الاستفهام عند هذا الباحث في المخطط الآتي:



ويمكننا عموماً أن نوجز كيفية خروج الاستفهام عن دلالاته الحقيقية في النقاط الآتية⁽¹⁾:

- يتم التمييز بين الدلالات التي يخرج إليها الاستفهام من طريق تحديد الغائب والحاضر من العناصر الدلالية المكوّنة لحقيقة الاستفهام.

- إذا تخلف عنصر الزمان، وسأل الإنسان عما يعلم، تعين حمل الاستفهام على المجاز.

- الأصل في الاستفهام أن يكون متعلقاً بالمستقبل فإذا خرج عن ذلك استخدم للمبالغة في التشبيه وتحولت دلالاته إلى إحدى الدلالات المعروفة له، كالتقرير أو التوبيخ أو التعجب.

- إذا كان السائل عالماً بالإجابة خرج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى كالمدح، أو الذم، أو التعظيم، أو التحفيز، أو التوبيخ، أو التقرير.

- إذا تخلف عنصر الزمان انتقلت دلالة الاستفهام إلى إحدى الدلالات المجازية التي ترتبط بتخلفه نحو: التحدي، والتعجيز والتشويق.

- الخروج عن عنصر الإرادة الذي يصرف الاستفهام عن دلالاته الحقيقية؛ لأن عنصر الإرادة يعني بالنسبة للاستفهام أمرين: الأول: انتظار الإجابة، والثاني: الاكتفاء بها، فإذا لم يتحقق هذان الأمران خرج الاستفهام إلى دلالة التقرير أو الخبر الصرف.

(1) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 111 -

- عدم تحقق الاكتفاء في الاستفهام يحول دلالاته إلى إحدى الدلالات الطلبية التي يؤديها نحو الأمر، أو الدعاء أو التمني، ويكون التمييز بين هذه الدلالات، وفق عناصر: المكانة والإمكان والمصلحة وأي خروج عنها يُحوّل الاستفهام إلى طلب للفعل لا طلب للفهم.

- إذا تخلف عنصر الإمكان، حيث يكون السائل عالماً موقناً بعدم قدرة المخاطب على الإجابة، أو على تحمل عاقبة إجابته، خرجت دلالة الاستفهام للتعجيز أو التحدي.

- كما لا يخفي على ذي نظر أهمية الدور الذي يؤديه التنغيم في تحديد دلالة الاستفهام، والتمييز بين تحويلاته المختلفة.

ونورد الجدول التوضيحي الآتي للعناصر الحاضرة المكوّنة لحقيقة الاستفهام والعناصر الغائبة التي تؤدي إلى خروجه إلى دلالات أخرى⁽¹⁾:

عناصر الدلالات الاستفهام	عناصر الزمان (السائل لا يعرف)	عناصر الإمكان (المسئول لا يعرف)	عناصر الاكتفاء	عناصر الانتظار
الدلالات الإخبارية	-	+	+	+
الدلالات الطلبية	غ	غ	-	غ
الدلالات الإفصاحية	غ	غ	-	-
الدلالات الاستفهام	-	-	+	+
التواصلية	-	+	+	+

وما يؤكدّه البلاغيون في هذا الباب أن « التركيب تختبئ في خصائصه وأحواله إشارات ودلالات مختلفة وأن السياق هو الذي يستخرج من هذه الخصائص مقتضياته

(1) ينظر: السابق، ص 126.

وكان التركيب النفيش أشبه بقطعة من معدن نفيش تعطي ألوانا متكاثرة كلما أدرتها إدارة جديدة، والسياق هو القوة التي تحرك هذه القطعة لتشيع من ألوانه ما يراد اشعاعه»⁽¹⁾.

وتأكيدا لأهمية السياق في تحديد الدلالات المستلزمة رأينا أن الاستفهام يندرج ضمن القوى الإنجازية الأصول⁽²⁾، التي يتكفل المكون النحوي حصريا بتحديد المقاصد التي تتعكس في البنية الصورية للعبارة، بيد أن هاته البنية قد تخفي دلالات أخرى أو مقاصد غير مباشرة، وفي هذه الحالة توكل مهمة اشتقاقها إلى المخاطب على أساس ما يمد به السياق من مؤشرات⁽³⁾.

ويدل أسلوب الاستفهام في الدراسات التداولية على⁽⁴⁾: قوة إنجازية نوعية - داخل جنس الطلب - هي طلب الفهم، وتشمل داخلها قوتين إنجازيتين فرعيتين، حيث يُعد تحقيق كل منهما تحقيقا في الوقت ذاته لقوة طلب الفهم، وهاتان القوتان الفرعيتان هما: طلب التصور وطلب التصديق، فيطلب بالهمزة التصور والتصديق في حين يطلب التصديق فقط بـ (هل).

ويمكن لنا أن نستقرئ من علامات الاشتقاق في اللغة العربية العلامات التالية:

- هل تستطيع؟

- هل لديك؟

- هل يمكنك؟

- ألا يمكنك؟

ويتضح جليا دورها كعلامات اشتقاق إنجازي من خلال الملفوظات التالية:

1-أ هل تستطيع أن تتاولني الملح؟

(1) محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 238.

(2) ينظر: البحث، ص.

(3) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 59.

(4) ينظر: إدريس سرحان، الأمر والنهي كفعالين لغويين إنجازيين في اللغة العربية، دراسة دلالية تداولية، ص 73-75.

2-أ- ألا يمكنك أن تنتظر حتى أفرغ من عملي؟

ب- ألا يمكنك أن تتوقف عن التدخين؟

ج- هل لديك قلم؟

فالملاحظ أن جميع هذه الملفوظات هي ملفوظات استفهامية في ظاهرها إذ أسلوب الاستفهام والتغيم الاستفهامي المصاحب للعبارات لم يعودا علامتين دالتين على الاستفهام الذي هو طلب الفهم والذي يقبل الإجابة بنعم أو لا، بل صارا دالين على فعل إنجازي آخر غير مباشر، هو طلب الفعل أو الترك، حيث تعلق الاستفهام في (1-أ) بالاستطاعة، وفي (2-أ، ب) بالإمكان، وفي (2، ج) بالملكية، فأصبحت هذه الملفوظات دالة على أفعال إنجازية مشتقة تمثل لها عبر الملفوظات التالية:

3- ناولني الملح.

4- انتظر حتى افرغ من عملي.

5- توقف عن التدخين.

6- لا تدخن.

7- اعطني قلما.

إن الذي جعل الملفوظات (1-أ) و (2-أ) و (2ج) تخرج عن الدلالة على الاستفهام كفعل إنجازي مباشر لها، إلى الدلالة على فعل إنجازي مشتق هو طلب الفعل كما هو ممثل له في (3)، و (4)، و (5)، و (6)، و (7) وهو اصطلاح تداولي استعمالى يمكن صياغته في شكل القاعدة الخطابية التالية: إذا استفهم المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن قدرة هذا الأخير على تحقيق الفعل (ج)، أو سألته عن امتلاكه للموضوع (د)، فإن (أ) يطلب من (ب) فعل (ج) أو يطلب منه مناولته (د).

كما أن (أ) إذا استفهم (ب) عن عدم قدرة هذا الأخير على ترك (ج) فإن (أ) يطلب من (ب) التوقف عن فعل (ج).

والملاحظ أن طلب الفعل الذي يوجهه (أ) إلى (ب) هو قوة إنجازية نوعية، يمكن أن يكون على سبيل الأمر أو الالتماس أو الدعاء أو الإرشاد، ومثله طلب ترك الفعل الذي

يوجهه (أ) إلى (ب) هو أيضا قوة إنجازية نوعية، ومثله طلب ترك الفعل الذي يوجهه (أ) إلى (ب) هو أيضا قوة إنجازية نوعية، ويمكن أن يكون بدوره إما على سبيل النهي أو الالتماس أو الدعاء أو الإرشاد، ويستطيع المخاطب أن يحدد الفعل الإنجازي المقصود اعتمادا على جملة من القرائن المقامية الملابس للحالة التلفظية⁽¹⁾.

ويتجلى من المنظور التداولي مبدأ التعاون والقوانين المتفرغة عنه في العلاقة الاستفهامية إذ لم تنتهك كما يلي:

إن المستفهم الذي يجيب عن السؤال ← يجب أن يكون جوابه متعلقا بالسؤال ← قانون العلاقة.

يجب أن تكون إجابة المخاطب صادقة ← قانون الكيف.

يجب أن يطرح السؤال كما هو في علاقته مع المخاطب ← قانون الصيغة.

يجب أن يكون الجواب مختلفا عن السؤال، لأنه يمثل حلا للسؤال المطروح، فكان لزاما أن يضيف الجواب معلومات وأخبارا في علاقته مع الملفوظ الاستفهامي ← قانون الكم.

والملاحظ -مما سبق- أن الاستفهام فعل تعاوني يقوم بين المخاطب والمخاطب وفق الشروط والقواعد التي وضعها « جرايس»، إن الجمل الاستفهامية هي جمل إنجازية سواء كان مصرحا بفعالها الإنجازي (سأل، طلب، أو غيرهما) أو لم تصرح به فالاستفهام بمنظور «ديكرو»⁽²⁾، يمكن أن يحدد إنجازيته مباشرة فالجملتان من قبيل:

- أسألك هل جاء زيد؟

- هل جاء زيد؟

جملتان متساويتان في إنجازهما الذي هو السؤال⁽³⁾.

(1) ينظر: السابق، ص 75.

(2) ينظر:

Ducrot dire et ne pas dire, p 127.

(3) وهي المسألة التي خالفها "بنفست" Benveniste فهو يرفض العلاقة بين الإنجاز والقوة الإنجازية، فليس هناك علاقة

بين الجملتين الاستفهاميتين: - هل جاء زيد؟

- أسألك هل جاء زيد؟

وتتحدد إنجازية الاستفهام غير المباشر وفق ما يلي:

- لعلك عرفت سبب مجيئي.

الذي يحمل الدلالة الآتية:

- لعلك عرفت لماذا جئتك؟

- أو: هل تعرف لماذا جئتك؟

إنَّ معنى الجملة -عند ديكرو- يتحدد بمجموع العلاقات التي تتكون منها الجملة، فيمكن معنى الجملة الاستفهامية في الجملة ككل؛ بوصفها كيانا متكاملا دون النظر إلى أجزائها مفردة أو مستقلا بعضها عن بعض، فأدوات الاستفهام والتتغيم المصاحب للعبارة هي بمثابة عناصر خارجية -حسب ديكرو- يجب أن ينظر إليها في علاقتها الداخلية، داخل الجملة، ويمكن عموما إن نقول أن دلالة الاستفهام -عند ديكرو- تقوم على أمرين⁽¹⁾:

1- التحام أجزاء الجملة داخليا: وينتج عن هذا الالتحام الداخلي قوة إنجازية دلالية تشير إلى فعل من الأفعال التي تنجزها الجملة بأتمها.

2- يمكن اشتقاق قوة إنجازية أخرى من القوة الإنجازية الأساسية.

فجملة مثل: هل تستطيع أن تعيرني كتابا؟

قوتها الإنجازية الحرفية: السؤال، وقوتها الإنجازية المشتقة هي: الالتماس.

إن الاستفهام من المنظور التداولي يمثل علاقة تفاعل بين مستفهم ومستفهم منه، وكلا الطرفين يتمتعان بقدرة لسانية وتداولية تجعلهما قادرين على إدراك المعاني المضمره،

على الرغم من أنه يحتكم في الأساس للبنية التركيبية التي يسند لها دور الإنجاز ودور تأدية الوظائف يقول: "عندما يستعمل المتكلم اللغة ليؤثر بشكل من الأشكال على المخاطب فإنه يضع لهذا الغرض جهازا من الوظائف ومن بين هذه الوظائف وظيفة الاستفهام والتلفظ به موضوع جلب الإجابة بعملية لغوية هي في نفس الوقت عملية سلوك ذات مدخل مضاعف، وجميع الصيغ المعجمية والتركيبية للاستفهام: أدوات، تنغيم وغيرها تعود لهذا المظهر التلفظي.

ينظر: E, Benveniste, problèmes de linguistique général, Paris, Gallimard,

1970, p84.

(1) ينظر: بنعيسى أزييط، الاستفهام في اللغة العربية، دراسة دلالية تداولية، ص 247.

التي يكون السبيل للوصول إليها إضافة إلى هذه المقدره الموجودة في طرفي التواصل،
عصر القصد من الاستفهام، ويُفهم القصد عند "جرايس" من خلال المعادلة الآتية⁽¹⁾:
« يريد المستفهم أن يستفهم المخاطب بـ ج ».

هذه العبارة مساوية عنده للعبارة التالية: يقصد المستفهم أن يؤثر على المخاطب
فيستجيب له بإجابة عن ج التي هي من مقاصد المستفهم.

هناك من الباحثين المعاصرين من أمثال: «سيرل» و «ديكرو» و «صادوك» و «ديفدسون» من يدرس مفهوم القيمة الإنجازية للملفوظ اللغوي في إطار نظرية أفعال
الكلام المباشرة وغير المباشرة إلا أن هذا التناول يسوده نوع من التناقض - كما ذهب
إلى ذلك الباحث المغربي «بنعيسى أزابيط» - لجملة من الأسباب يُوجزها في الآتي:⁽²⁾

يدرس « سيرل » القيمة الإنجازية في إطار فلسفة اللغة وليس في حضان اللغة.

تتعارض القوة الإنجازية لملفوظ لغوي ما، مع المحتوى القضوي فمثلا:

- أسألك أن تخبرني من جاء.

أسألك مؤشر القوة الإنجازية (السؤال).

حيث أن تخبرني: مؤشر قضوي.

من جاء: المحتوى القضوي لفعل الإنجاز.

والملاحظ أن: مؤشر القوة الإنجازية (أسألك: فعل الطلب) يتعارض والمحتوى
القضوي (من جاء) لأن مؤشر القوة استخدم بسلطة إنجازية، لذا من الأفضل أن يعتبر
إنجازا قائما بذاته.

بإمكان المحتوى القضوي (من جاء) أن يؤسس قوة إنجازية (السؤال) دون أن يعتمد
على فعل السؤال (أسألك).

H, P, Grice : « logic and conversation », p 41-58

(1) ينظر:

(2) ينظر: الاستفهام في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية، ص 320-321.

كل تفسير للقوة الإنجازية المشتقة في إطار نظرية أفعال اللغة يبوء بالفشل، لأنه يعتمد على استدلالات لا تشرح مصدر القيمة الإنجازية المشتقة التي تتضمن مقام التلطف اللغوي.

2-4. المعاني المستلزمة عن أسلوب النداء:

رأينا أن النداء هو طلب القدوم باستعمال حرف يدل عليه يكون هذا الحرف محل الفعل (أدعو) أو (أنادي)، وأن لأدوات النداء دلالات معينة، لكن يحدث أحيانا أن تخرج معاني هاته الأدوات عن دلالتها الموضوعية لها أصلا فقد « تستخدم أدوات القريب الهمزة وأي لمناداة البعيد في إشارة إلى حضوره في الذهن وقربه من القلب، لا سيما إذا كان لفظ الجلالة (يا الله) وتعوض عن الياء في ندائه أحيانا الميم فتقولك (اللهم) على أن تكون مشددة» (1).

فقد ينزل البعيد منزلة القريب من المنادي، تأكيدا منه أن المطلوب حاضر معه في مكان واحد ومن ذلك قول المتنبي (2):

أما لك رقيٍّ ومَنْ شأنُهُ هَيَاتُ اللَّجَيْنِ وَعَتَقُ الْعَبِيدِ
دَعْوَتُكَ عِنْدَ انْقِطَاعِ الرَّجَا ءِ وَالْمَوْتُ مِنِّي كَحَبْلِ الْوَرِيدِ

فرغم كون المنادي بعيدا إلا أنه مستحضر عند المتنبي لا يغيب عن باله.

وقد ينزل القريب منزلة البعيد فينادى بغير أداتي (الهمزة، وأي) ويشير إلى (3):

أ- علو مرتبة المنادي، ورفعة قدره، وعظم شأنه، فيجعل بُعد المنزلة كأنه بُعد في المكان، كقولنا لمن هو في منزلة رفيعة (يا مولاي) وأنت معه.

ب- انحطاط منزلة المنادي ودرجته، كقولك لمن هو معك (أيا هذا).

ج- غفلة المنادي وشروء ذهنه، فكأننا به غير حاضر، ومن ذلك قولنا للساهي: أيا فلان.

(1) حميد آدم، البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، ص 113.

(2) ديوانه، 187-186/1.

(3) ينظر: حميد آدم، البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، ص 114-115.

وقد يخرج النداء عن معانيه الأصلية إلى معانٍ أخرى تعرف من سياق الكلام مع وجود قرائن دالة عليها ويمكن إجمالها فيما يأتي: (1)

2-4-1. الإغراء: من أمثلة النداء الذي خرج عن معناه الأصلي إلى الإغراء قول «المتنبي» مخاطبا سيف الدولة (2):

يا أعدلَ الناسِ إلا في مُعامَلتي فيكَ الخِصامُ وأنتَ الخِصمُ والحَكَمُ
أعيذُها نظراتِ مِنكَ صادقَةً أنْ تحسبَ الشحمَ فيمنَ شحمُهُ ورمُ

2-4-2. الاستغاثة: من أمثلة النداء الذي خرج عن معناه الأصلي إلى الاستغاثة، قولنا: يا الله يا مؤمنين، طلبا للغوث بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق.

2-4-3. الاختصاص: نحو قول القائل: أنا أفعل كذا أيها الرجل.

2-4-4. التذكير: وهو النظر إلى المكان والتأسف على ما صار إليه؛ كما في نداء الأطلال، والمنازل.

2-4-5. الندبة: في مثل قوله تعالى: ﴿...﴾ (3)

2-4-6. التحسر والتوجع: كقوله تعالى: ﴿...﴾ (4)

2-4-7. اللوم والتوبيخ: كقوله تعالى: ﴿...﴾

(1) ينظر: نفسه، ص 115-117، ومحمد بدرى عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، ص 94-96، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 18.
(2) ديوانه، 640/2.
(3) الزمر/56.
(4) النبأ/40.

النداء وليس بنداء فنتبه عليه وتلك الصورة هي قولهم أما أنا فافعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى أنا أفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال»⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: «إذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم امتنع توجيه النداء إلى طلب الإقبال لحصوله، وتوجه إلى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال، وتولد منه الإغراء»⁽²⁾.

يرى السكاكي أن الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر، وقد عد «المتوكل» تناول السكاكي لهذه الظاهرة قريبا أشد الاقتراب من مقاربة «جرايس» في نظرية الاستلزام التخاطبي⁽³⁾.

2-5 المعاني المستلزمة عن أسلوب التمني:

والتمني كبقية الأساليب الطلبية الأخرى إذا امتنع إجراءه على الأصل، تولد منه ما ناسب المقام ويسوق «السكاكي» مثلا عن ذلك⁽⁴⁾:

كما إذا قلت لمن همك همه: لينك تحدثني.

فقد امتنع إجراء التمني على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال.

ومن الباحثين من أثر أن يقدم تحليلا على تحليل "السكاكي" عبر الجدول البياني الآتي⁽⁵⁾:

"توليد" الفعل غير المباشر (السؤال)			"تركيب الفعل المباشر (التمني)			
شروطها	معناها	صيغة	شروط تحقيق	معنى هذه	صيغة	مقام

(1) مفتاح العلوم، ص 179.

(2) نفسه، ص 172.

(3) ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 100.

(4) ينظر: مفتاح العلوم، ص 171.

(5) ينظر: بنعيسى أزابيط، المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي، البنية والقيمة التنجيزية (مقاربة تداولية لسانية)، 2/

التخاطبية الملائمة 7	الملائم 6	العبارة المقدرة 5	مؤدى الصيغة 4	الصيغة 3	العبارة 2	التخاطب 1
4(حيث $\phi=7$ صوريا فقط)	السؤال	هل تحدثني؟	ϕ	التمني	ليتك تحدثني	المتكلم يهمه هم المخاطب

حاصل النظر في هذا الجدول مايلي (1):

* إن مثال « السكاكي » يمكن شقه إلى شقين.

أ- شق يتناول تركيب الفعل اللغوي المباشر (التمني).

ب- وشق منحصر في توليد الفعل اللغوي غير المباشر (السؤال).

* إن العناصر المكوّنة للمثال الذي ساقه « السكاكي » هي:

أ- مقام التخاطب: أي افتراض المتكلم والمخاطب، والعلاقة القصدية الجامعة بينهما، ويمثل إطارا تلفظيا للتعبير.

ب- صيغة العبارة الملائمة لهذا المقام وهي: ليتك تحدثني.

ج- معنى هذه الصيغة: التمني؛ أي: يتمنى المتكلم أن يحدثه المخاطب عما يهمله (أي المتكلم).

د- شروط تحقيق مؤدى العبارة: منعدمة، فبناء على الحالة التي يوجد عليها المتكلم والمخاطب (مقام التخاطب) يمتنع إجراء التمني على أصله، فتكون الشروط الملائمة لهذا الامتناع هي انعدامها، المرموز لها بالرمز المقولي الفارغ ϕ .

هـ- إن شق توليد الدلالة غير المباشرة افتراض صيغة للعبارة المقدرة وهي: هل تحدثني؟

و- المعنى الملائم: هو السؤال لدلالة الحال التخاطبي عليه وهو المعنى الخفي في عبارة «ليتك تحدثني».

(1) ينظر نفسه، ص 445-447.

* إن الحاصل الدلالي التعبيري في تحليل «السكاكي» يتمثل في مباغته المخاطب بفعل لغوي ثان، قائم على طبيعة المزوجة بين التركيب المباشر والتوليد غير المباشر.

* يمكننا أن نلخص ما سبق في الصيغة الحسابية التالية:

صيغة «التمني» البارز ← «السؤال» المضمّر.

حيث الرمز ← يُولد.

تحقيق القول فيما سبق أن الأفعال غير المباشرة في عرف «السكاكي» هي نتيجة أن لكل تعبير معين صيغة معينة، تشير إلى دلالة معينة، هذا التعبير ناتج في مقام خطابي غير ملائم لهذه الدلالة التي يرتبط بها أساسا.

إن استعمال التعبير في مقام غير ملائم يؤدي إلى خرق إحدى هذه القواعد، فيسمح هذا بتولد فعل لغوي آخر، يأتي بديلا عن الأفعال التي تؤديها صيغ التعابير الأصلية.

رأينا أن العناصر الدلالية التي تتحكم في دلالة لبيت على التمني عنصرا: عدم التوقع والزمان⁽¹⁾، فإذا حصل و تمّ الخروج عن هذه العناصر الدلالية تحولّ الأسلوب للدلالة على معان أخرى نوجزها في الآتي⁽²⁾:

التحضيض: الأصل في التمني أن يكون المتمنى غير متوقع كأن يكون مستحيلا أو ممكنا بعيدا، فإذا كان متوقعا نحو: ليتك تفعل كذا لقريب منتظر تحول الأسلوب للدلالة على التحضيض.

الندم أو التحسر أو التلهف: إن التمني متعلق بالمستقبل، فإذا تخلف هذا العنصر تحول المعنى إلى دلالة الندم، إذا كان الفعل متصلا بالمتكلم، والتتدويم إذا كان متصلا بالمخاطب، ومن المواضع التي جاء فيها التمني بمعنى الندم قوله تعالى:

﴿لَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عِشْرِينَ بُعْدًا مِمَّا ظَلَمُوا لَآتَيْنَهُم مِّنْهُم مَّا لَمْ يُغْنِي عَنْهُم مِّنْ ذُنُوبِهِمْ لَأُولَئِكَ ذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽³⁾

(1) ينظر: البحث، ص

(2) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 184.

(3) الفرقان/ 27.

تلك أهم الأغراض التي يخرج التمني للدلالة عليها إن حدث خروج عن أحد العناصر المكوّنة لدلالته.

2-2. المعاني المستلزمة عن معاني الإنشاء غير الطلبي:

إذا كانت أقسام الإنشاء الطلبي تتعرض كلية للتحويل والخروج عن دلالتها الحرفية إلى معانٍ أخرى مستلزمة، فإن أقسام الإنشاء غير الطلبي لا تعرف هذا الخروج بالقدر الذي هو عند نظيرتها الطلبية، وهذا بيان المعاني المستلزمة عن معاني الإنشاء غير الطلبي.

2-2-1. المعاني المستلزمة عن أسلوب التعجب:

عبارات التعجب السماعية هي الصيغة الثانية من صيغ التعجب، وقد سبق الحديث عن صيغتي التعجب القياسيتين وأجل الحديث عن الصيغ السماعية لهذا العنصر؛ لأن هذه الصيغ تضيف للتعجب معاني أخرى مستلزمة.

وعبارات التعجب السماعية هي مطلقاً لا تحديد لها ولا ضابط وهي متروكة لمقدرة المتكلم ومنزلته البلاغية، ولا تفهم إلا بتضافر القرينة⁽¹⁾، لم يولها النحويون العناية، مع أنها أوسع مجالاً من سابقتها -أي الصيغ القياسية- وتتخذ الصور التالية:

2-2-1-1 النداء التعجبي: وقد مزق النحويون أوصاله في مباحث نحوية عدة، وقد عبر الزركشي (ت 784هـ) عنه بعنوان: « وضع النداء موضع تعجب »⁽²⁾، والأصل فيه إدخال لام الجر مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف النداء (يا) نحو: يا للماء! يا للسماء! يا للعب! يا للهول! وقد تحذف اللام فيجاء بألف في آخر المتعجب منه نحو: يا عجباً! يا هولا!، وفارق القيمة بين الصورتين أن في الأخيرة مدا للصوت زيادة في التعجب ومبالغة فيه، وهذا أكثر ما يكون فيما كان فيه عاطفة قوية دافقة.

والتعجب على طريق النداء يجري على وجهين⁽³⁾:

(1) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف المصرية، القاهرة، (ط 9)، (د، ت)، 340/3.

(2) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 353/3.

(3) ينظر: شرح التصريح، 181/2.

أن يرى المتعجب أمرا عظيما، فيتعجب منه ببناء جنسه نحو: يا للماء ! ويا للدواهي!
تعجبا من كثرتها.

أن يرى أمر يستعظمه، فينادي من له نسبة إليه أو مكنة فيه نحو: يا للعلماء ! ونظير ذلك أن تسمع قصيدة تهتز لها فتقول: يا للشعراء ! (1).

2-1-2 الاستفهام التعجبي: الاستفهام -كما مر بنا- أسلوب لغوي إنشائي تحدده مناسبات القول أساسه طلب الفهم، ويتحقق بأدوات كثيرة على اختلاف ما يراد فهمه، وقد يخرج عن أصل وضعه ليفيد معاني سوى طلب حصول صورة الشيء في الذهن من تنبيه واستبطاء وتعجب وإنكار وتقرير ونحوها، تبعا لملاسات القول وما يستتبعها من تلوين الخطاب بقيم صوتية وإشارية مختلفة لها القدرة على الإفصاح عن المعنى المطلوب، والوظيفة المتوخاة، يقول «محمد محمد أبو موسى» في هذا الصدد "ولذلك تجد المتكلم يعمد أحيانا إلى الصوت فيرفعه أو يخفضه أو يوزع علوه وانخفاضه في تقطعات وتنغيمات معينة يريد بذلك وغيره أن يحمل الأنغام ما أحس أنه تقلت من الكلمات والتراكيب، بل إنك تراه أحيانا يشير بيده إشارات قصيرة هادئة أو طويلة قوية" (2).

فالاستفهام -إذن- قد يخرج من دائرة الطلب إلى دائرة التعجب، فيصير مجرد تركيب يفصح عما يضطرب في النفس من انفعالات وأحاسيس، وهو في ذلك لا ينضبط بقواعد نحوية دقيقة تؤهله لأن يتشرب هذه القيمة التعبيرية الطارئة، بل إنَّ المقام الذي يحيط بالمقال هو الكفيل بتحديد الغرض.

وحري بالذكر أن جميع أدوات الاستفهام قد تخرج عن أصل وضعها، لتفيد معنى التعجب ومن أضربها قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ مَا نَحْنُ بِمُعْتَبَرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَنَبَا نَحْنُ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠١﴾﴾ (١٠٠، ١٠١) وفيه

(1) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)، 1420هـ-
2000م، 291/4.

(2) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 218.

(3) العلق/ 9-10.

تعجيب للمخاطب⁽¹⁾، و ﴿...﴾
 ﴿...﴾⁽²⁾، فقد جاء في (شرح الجلالين) تعليقا على هذه
 الآية « معنى الاستفهام هنا التعجب والتشويق لسماع ما بعده»⁽³⁾، و
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾
 ﴿...﴾⁽⁴⁾، والمراد تعجيب
 السامعين من شأن الفريقين فخامة وفضاعة⁽⁵⁾، و ﴿...﴾⁽⁶⁾
 ﴿...﴾⁽⁶⁾، أي: كيف يصرفون عن الحق، وهو تعجيب من حالهم⁽⁷⁾،
 ﴿...﴾⁽⁷⁾، و ﴿...﴾⁽⁸⁾، وهو تعجيب
 وتعظيم⁽⁹⁾.

2-1-3. التعجب بتعبيرات معينة:

أ- **التعجب بـ (كفى) وما بمعناها:** ويتحقق ذلك إذا ما زيد على مرفوعها الباء، نحو
 قوله (صلى الله عليه وسلم): ﴿كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع﴾⁽¹⁰⁾، وقوله

(1) ينظر: أبو محمد البغوي، معالم التنزيل، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ-1987م، 508/4.

(2) ص / 21.

(3) تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، (د، ت)، ص 600.

(4) الواقعة / 8-9.

(5) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د، ت)، 189/8.

(6) المائة / 75، التوبة / 30، العنكبوت / 61، الزخرف / 87، المنافقون / 4.

(7) ينظر: إرشاد العقل السليم، 252/8.

(8) الرعد / 32، غافر / 5.

(9) ينظر: تفسير البيضاوي، تحقيق: عبد القادر العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ-1996م، 84/5، وينظر:

عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (د، ت)، 66/4.

(10) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د، ت)، 298/4، وصحيح ابن حبان، تحقيق:

شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ-1993م، 213/1، والحاكم النيسابوري، المستدرک علی

الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1990م، 195/1.

ز - التعجب ببعض المصادر النائية عن أفعالها: ك: سبحان الله، ومعاذ الله، وويله، وويحه، وويسه، ونحوها⁽¹⁾.

ح - التعجب بـ (ما أنت جارة): بالنصب على التمييز⁽²⁾.

ط - التعجب بـ: (لا إله إلا الله)⁽³⁾.

ي - التعجب بـ (واها): نحو واها له ناهيا⁽⁴⁾.

ك - التعجب بـ (هذا الرجل): وأنت تريد أن ترفع شأنه⁽⁵⁾.

ل - التعجب بـ: (تا لله رجلا)⁽⁶⁾.

م - التعجب بمثل (لا كالعشية زائرا): يقول «سيبويه»: «فلا يكون إلا نصبا من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائرا، كما تقول: ما رأيت كالיום رجلا، فكالיום كقولك في اليوم، لأن الكاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب»⁽⁷⁾.

هذا غيظ من فيض، وما من سبيل إلى حصر عبارات التعجب السماعية؛ لأن معنى التعجب الذي تنتشر به يساق إليها من قبل الاستعمال، بحيث تفرغ العبارة من معناها الأصلي، لتتمحض للدلالة على المعنى التعجبي، وليس بخفي ما للنغمة الصاعدة من أثر في استخلاص العبارة لحمل هذا المعنى الانفعالي الذي لا يمكنه أن يؤدي بنغمة ثابتة لا أثر للتوتر فيها، فهذا ليس من خصائص اللغة الانفعالية على الإطلاق.

2-2-2. المعاني المتولدة عن أسلوب المدح والذم:

تركيب المدح والذم شأنه شأن بقية التراكيب المذكورة سابقا، قد يخرج عن دلالاته الأصلية إلى معان أخرى، هذا بيانها:

(1) ينظر: التعجب: صيغة وأبنيته، ص 134.

(2) ينظر: همع الموامع، 63/5.

(3) ينظر: نفسه.

(4) ينظر: نفسه.

(5) ينظر: نفسه.

(6) ينظر: الكتاب، 293/2.

(7) ينظر: نفسه.

توكيد قسم: ومثاله قوله تعالى: ﴿...﴾⁽¹⁾، في الآية توكيد قسم في ذم ما كان اليهود يعملونه من مسارعتهم في الإثم والعدوان وأكلهم السحت⁽²⁾، والمخصوص مقدر عند الآخذين به على أن الأصل فيه "لبئس ما كانوا يعملونه عمله هذا"⁽³⁾، وفي الجمع بين صيغتي الماضي والاستقبال الدلالة على الاستمرار⁽⁴⁾.

أما في قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁵⁾، وهذا السياق أبلغ من سابقه، من حيث كون الصنع عمل الإنسان بعد تدريب فيه وترق وتجري إجادته⁽⁶⁾، والمخصوص فيه عند القائلين به به محذوف مفسر على جهة ترك النهي⁽⁷⁾.

وبفسر قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁸⁾، قسم من الله تعالى ذكره في ذم الفعل الذي كانوا يفعلون من تركهم الانتهاء عن معصيته، وركوب محارمه، وقتل أنبياء الله ورسله⁽⁹⁾، وليس يخفى ما في لفظ (فعل) من الكناية -قصد الاختصار- عن

(1) المائة/ 62.
 (2) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 298/6.
 (3) تفسير الجلالين، ص 149.
 (4) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 57/3.
 (5) المائة/ 63.
 (6) ينظر: تفسير البيضاوي، 345/2.
 (7) ينظر: تفسير الجلالين، ص 149.
 (8) المائة/ 79.
 (9) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 320/6.

ألفاظ متعددة بلفظ واحد⁽¹⁾، وحمل بعض المفسرين هذا التركيب معنى التعجيب المؤكد بالقسم⁽²⁾، وذهب أبو السعود (ت 951هـ) إلى المزوجة بين التقبيح والتعجيب فيه بقوله: «لبنس ما كانوا يفعلون تقبيح لسوء أعمالهم وتعجيب منه بالتوكيد القسمي»⁽³⁾.

ويفسر قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁴⁾، وقوله:

﴿...﴾⁽⁵⁾، وفي السياقين تذييل يقرر ما قبله وتكملة له⁽⁶⁾، وهو محمول لدى «القرطبي» على محمل التعجب؛ أي: «ما أسوأ الشيء الذي يحملونه»⁽⁷⁾، وجوز «أبو حيان الأندلسي» أن تكون (ساء) فيه متصرفة متعدية لمفعول محذوف تقديره: ساءهم، على أن تكون (ما) مصدرية أو موصولة بمعنى: الذي، والتقدير، ساءهم وزرهم، أو: ساءهم الذي يزرونه بمعنى: يحملونه⁽⁸⁾.

دلالة كبر على معنى عظم وشق ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁹⁾، بمعنى وإن كان عظم وشق عليك يا محمد-

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 232/3.

(2) ينظر: تفسير البيضاوي، 355/2.

(3) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 70/3.

(4) الأنعام/ 31.

(5) النحل/ 25.

(6) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 125/3، وينظر: روح المعاني، 133/7.

(7) الجامع لأحكام القرآن، 413/6.

(8) ينظر: النهر الماد من البحر المحيط، 383/2.

(9) الأنعام/ 35.

إعراض المشركين عنك، وانصرفهم عن تصديقك⁽¹⁾، والكلام مستأنف مسوق على جهة تأكيد إيجاب الصبر المستفاد من التسلية⁽²⁾، وقد سكت المفسرون عن هذه الآية فلم فلم يذكروا أهي ضرب من الذم أم التعجب مكتفين ببيان معنى كبر وتفسيره بـ عظم وشق.

دلالة كَبُرَ على المبالغة في المنع والتعجب والاستعظام، مثال ذلك قوله تعالى:
﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مَاذَا يَرْجُونَ ﴿١٠٠﴾ لَمَّا نَسُوا مَا آلَوْا لَأَخَذُنَا مِنْهُمُ الْعَذَابَ إِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرًا فَكُورًا ﴿١٠١﴾﴾
﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مَاذَا يَرْجُونَ ﴿١٠٠﴾ لَمَّا نَسُوا مَا آلَوْا لَأَخَذُنَا مِنْهُمُ الْعَذَابَ إِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرًا فَكُورًا ﴿١٠١﴾﴾⁽³⁾، والمقت أشد البغض، ولقد نصب على التمييز على أن الأصل فيه: كبر قولهم هذا مقتا، مبالغة في المنع عنه، وفيه تقرير لما أشعر الكلام من ذمهم⁽⁴⁾، وقد لمس فيه بعض المفسرين ضربا من التعجب والاستعظام⁽⁵⁾.

دلالة كَبُرَ على التوبيخ: ومن أمثله قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مَاذَا يَرْجُونَ ﴿١٠٠﴾ لَمَّا نَسُوا مَا آلَوْا لَأَخَذُنَا مِنْهُمُ الْعَذَابَ إِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرًا فَكُورًا ﴿١٠١﴾﴾⁽⁶⁾، وفيه توبيخ من المولى عز وجل⁽⁷⁾، وقد انصب الذم -ههنا- على ارتكاب ما نهى عنه، لا على النهي عن المنكر، وليس يخفي أن النهي عنه ممن يأتيه أشد قبحا ممن لا يأتيه⁽⁸⁾، وتجدر الإشارة إلى أن من المفسرين من ساق هذا التركيب على معنى التعجب أيضا، وعليه الزركشي في برهانه⁽⁹⁾.

كما لا يخفي على ذي نظر أن للظروف المحيطة بالعبارة أثرا في الكشف عن المعاني المستترة، فإن أقدم شخص على عمل مشين فقلت له: نعم العمل عملك، فإن ظاهر

(1) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 183/7، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 128/3، ومعالم التنزيل، 94/2، وزاد المسير، 32/3، وتفسير القرآن العظيم، 131/2، والجامع لأحكام القرآن، 417/6.
(2) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 128/3.
(3) غافر/ 35.
(4) ينظر: تفسير البيضاوي، 332/5، وروح المعاني، 68/24.
(5) ينظر: الإتقان، ص 631-632، وينظر: روح المعاني، 68/24.
(6) الصف/ 3.
(7) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 85/28.
(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 47/4.
(9) ينظر: 318/2، وينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 242/8.

العبرة يوحى بالمدح لكن السياق الذي وردت فيه أخرجها عن دلالتها الصريحة، إلى معنى آخر مستلزم هو التوبيخ⁽¹⁾.

2-2-3. المعاني المتولدة عن تركيب الندبة:

الندبة -كما سبقت الإشارة إليها- هي تعبير عن مشاعر المتكلم وعواطف اتجاه موقف صعب، فهي ترتبط بسياق معين وتتغيم صوتي يناسب هذه المشاعر، ومن علامات الندبة «يا» التي يكون المندوب فيها لا يشبه المنادى البتة، من جهة أنه ليس مما يحسن نداؤه إلا على سبيل المجاز، أو صرف العبارة عن وجهها؛ فقد يرد المندوب اسما موزعا على ثلاثة جذور معجمية هي: الويل، والحسرة والأسف وجميعها لا يحتمل النداء حقيقة، وهذا بيانها:

أما الويل فقد سيق على سبيل التذكير و التأنيث المجازيين، وأصل الويل الخزي، ثم شاع في كل أمر فظيع، فهو تقبيح على حد قول الأصمعي⁽²⁾، وقد تأوله «الفراء» على على أن الأصل فيه «وي لفلان أي حزن له فوصلته العرب باللام وقدروها منه فأعربوها»⁽³⁾، ولعل هذا ما دفع «ابن منظور» ليورد الويل بمعنى التعجب أيضا⁽⁴⁾.

أما لفظ الحسرة فورد مندوبا في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفُورًا﴾⁽⁵⁾، أما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفُورًا﴾⁽⁶⁾، فإن المعنى يفيد التعجب قال الفراء: «معناه: فيا لها من حسرة»⁽⁷⁾، والحسرة على أوضاع أوضاع اللغة شدة التألم⁽⁸⁾.

(1) و لعل مدائح المتنبي لكافور الإخشيدي لخير مثال عن ذلك، ينظر ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، 65/1.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 444/4.

(3) الجامع لأحكام القرآن، 8/2.

(4) ينظر: لسان العرب، 738/11.

(5) الأنعام/ 31.

(6) يس/ 30.

(7) البرهان في علوم القرآن، 353/3.

(8) ينظر: تفسير الجلالين، ص 166.

أما الأسف فما ورد منه -مثلا- في القرآن الكريم، قد سيق بمعنى الحزن⁽¹⁾، قال الزركشي: « كل ما في كتاب الله من ذكر الأسف فمعناه الحزن... إلا قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ آتِيَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَهْبَاتٍ﴾ (2)، فإن معناه: أغضبونا»⁽³⁾.

إن الذي يدقق النظر جيدا في هاته الآيات على التوالي:

﴿وَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ آتِيَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَهْبَاتٍ﴾ (4)، و﴿وَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ آتِيَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَهْبَاتٍ﴾ (5)، و﴿وَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ آتِيَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَهْبَاتٍ﴾ (6).

يجد أنّ السياق يفيد الجزع والتحسر، والألف في المندوب مبدلة من ياء المتكلم، لأنها أخف من الياء والكسرة⁽⁷⁾، وقيل: إنها ألف الندبة، فإن وقفت عليها فجائز، وإن وقفت على الهاء فكذلك⁽⁸⁾، وقال «الطبري» عن هذا التركيب: « إنها كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء والاستكار للشيء»⁽⁹⁾.

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، 1993، 567/4، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 301/4.
 (2) الزخرف/ 55.
 (3) البرهان في علوم القرآن، 105/1.
 (4) المائة/ 31.
 (5) هود/ 72.
 (6) الفرقان/ 28.
 (7) ينظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، (د، ت)، 511/2، والجامع لأحكام القرآن، 69/9.
 (8) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 76/12.
 (9) ينظر نفسه.

ففي سورة المائدة سيق هذا التركيب على لسان قابيل لما قتل أخاه هابيل، وتركه بالعرء لا يعلم كيف يدفنه، فبعث الله غرابين أخوين فاقتتلا، فقتل أحدهما صاحبه، فحفر له ثم حثا عليه، فلما رآه قابيل اهتدى إلى دفن أخيه⁽¹⁾ قائلا: ﴿سَمِعْتُ رَبِّي يَقُولُ ﴿يَا قَابِلُ إِنَّ هَذَا أَخِي قَالَ كَتَمْنَا فِيكَ دَمَ أَخِي وَنَسِينَا أَن يُرْسِلَ عَلَيْكَ غُرَابَيْنِ فَتَوَلَّيْتَهُمَا بَاغِتًّا فَتَأْكُلُ﴾ (2)

وفي سورة هود سيق هذا التركيب على لسان زوجة إبراهيم عليه السلام لما بشرت بالولادة على الكبر، والأصل فيه: «يا ويلتاه ألد وأنا عجوز، وكانت ابنة تسعين سنة في قول ابن إسحاق، وقال مجاهد: تسعا وتسعين سنة[...]. وكان سن إبراهيم مائة وعشرين في قول ابن إسحاق، وقال مجاهد: مائة سنة»⁽³⁾.

وقد حملة المفسرون على سبيل النداء المجازي سالكين به مسلك النحاة، كأنما الأصل فيه «يا ويلتي احضري»⁽⁴⁾، وإنها لكلمة تخف على السنة النساء إذا ما طرأ عليهن ما ما يعجب منهن، وقد عجبت امرأة إبراهيم من ولادتها بعد أن بلغت من الكبر عتيا، ومن كون بعلها شيخا لخروج هذا الشيء عن العادة، وما خرج عن العادة فمستغرب ومستكر⁽⁵⁾.

و يرى «العسكري» في قوله تعالى: ﴿يَا قَابِلُ إِنَّ هَذَا أَخِي قَالَ كَتَمْنَا فِيكَ دَمَ أَخِي وَنَسِينَا أَن يُرْسِلَ عَلَيْكَ غُرَابَيْنِ فَتَوَلَّيْتَهُمَا بَاغِتًّا فَتَأْكُلُ﴾ (6) وقوله أيضا: ﴿يَا قَابِلُ إِنَّ هَذَا أَخِي قَالَ كَتَمْنَا فِيكَ دَمَ أَخِي وَنَسِينَا أَن يُرْسِلَ عَلَيْكَ غُرَابَيْنِ فَتَوَلَّيْتَهُمَا بَاغِتًّا فَتَأْكُلُ﴾ (6)

(1) ينظر نفسه، 197/6.
 (2) المائدة/ 31.
 (3) معالم التنزيل، 393/2.
 (4) ينظر: تفسير البيضاوي، 318/2.
 (5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 69/9.
 (6) الأنعام/ 31

﴿ ١٠ ﴾ ﴿ ٩ ﴾ ﴿ ٨ ﴾ ﴿ ٧ ﴾ ﴿ ٦ ﴾ ﴿ ٥ ﴾ ﴿ ٤ ﴾ ﴿ ٣ ﴾ ﴿ ٢ ﴾ ﴿ ١ ﴾ ، وهو قول إبراهيم عليه السلام لقومه تقبيحا وتحقيرا لهم وللآلهة التي يعبدونها من دون الله (2).

جاءت الخالفة في قوله تعالى: ﴿ ١٠ ﴾ ﴿ ٩ ﴾ ﴿ ٨ ﴾ ﴿ ٧ ﴾ ﴿ ٦ ﴾ ﴿ ٥ ﴾ ﴿ ٤ ﴾ ﴿ ٣ ﴾ ﴿ ٢ ﴾ ﴿ ١ ﴾ ، مفسحة عن قيمة تعبيرية قوامها التعجب والتفجع مما كانوا عليه من قبل؛ إذ كانوا يتمنون مكان قارون، وما كان عليه من زينة في قومه وكنوز تنوء بمفاتيحها العصبة أولو القوة، فالمسند إليه -ههنا- محذوف دل عليه السياق، فكأنما الأصل فيها: ما أعجب ما كنا عليه ! أو: ما أعجب أن تمنينا مكان قارون ! فيكون التركيب آنذا قائما على أساس من اسناد انفعال التعجب إلى الحال التي كانوا عليها بالأمس القريب وهو يجري مجرى تركيب التعجب سواء بسواء، حيث نسند الحسن إلى السماء في مثل قولنا: ما أجمل السماء !

من النحويين من ساق خالفة الإخالة «وي» على سبيل التندم؛ فكأن القوم نبهوا فقالوا: وي، و«الكسائي» يحملها على معنى التعجب والتفجع (4)، والأظهر كما يرى «محمود الألوسي» (ت 1270هـ) الوجه الثاني على إرادة التعجب بأن يكونوا تعجبوا أولا، وقالوا ثانيا: كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدره، أو كأنه لا يفلح الكافرون على أن كأن فيهما عارية من معنى التشبيه جيء بها للتحقيق والتقرير ليس إلا (5).

حاصل النظر فيما مضى أن مباحث الإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي كانت مثار أخذ ورد بين الدارسين وقد حاولت جهدي أن أسوق أهم تلك الآراء وقصرت النظر في

(1) الأنبياء/ 67.

(2) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 43/17، وفتح القدير، 415/3.

(3) القصص/ 82.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 318/13.

(5) ينظر: روح المعاني، 124/20.

ختم ذلك على أهم المباحث التي تخرج صيغها وتعابيرها إلى دلالات أخرى مستلزمة وهو مجال البحث وعموده الفقري.

إن عناية القدماء بالمعاني المستلزمة -كما يسميها جرايس- كانت عناية فائقة فالباحث في « النظرية اللغوية العربية يلاحظ أن القدماء سبقوا إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، فلم يغفلوا عن التمثيل للمعاني المقامية الثواني التي تخرج عن أصل الوضع، وتتولد من امتناع إجراء الكلام على الأصل بدليل قرائن الأحوال، وهي التي يدعوها عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى [...] ولعل أبا يعقوب السكاكي، خير من دقق مسألة كيفية الانتقال من المعاني الأوّل إلى المعاني الثواني»⁽¹⁾، فقد تحدث «السكاكي» عن أقسام الطلب الخمسة الأصول وهي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، وما يتولد منها متى امتنع إجراؤها على الأصل، من معان أخرى فرعية⁽²⁾.

ويرجع بعض الباحثين انحصار الطلب عند السكاكي في الأبواب الخمسة إلى كون الدعاء والالتماس والسؤال والتهديد عنده معاني من رهط واحد تعود إلى السياقين المقالي والمقامي، فهي من زمرة المعاني البلاغية التي لا تستفاد بألفاظ موضوعة لها خاصة تدل عليها دلالة مباشرة، فكان بذلك التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء أصولاً، وما سواها تابع لها تبعية الفرع للأصل، والفرع معنى نحوي خصّصه السياق، المتمثل في القرائن النصية والحالية⁽³⁾.

إن التحليل الذي يقترحه «السكاكي» لخروج الأغراض الأصلية إلى أغراض فرعية قوامه المفاهيم الأربعة الآتية⁽⁴⁾: الأصل والمقام وإجراء الأصل (أو امتناعه) والملابسة.

ويمكن صياغة المعادلة الرياضية للمعاني الثواني والمعاني الأول وفق ما يلي:⁽⁵⁾

(1) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 586.

(2) ينظر: مفتاح العلوم، ص 171.

(3) ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 336.

(4) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 49، ودراسات في نحو اللغة

العربية الوظيفي، ص 96.

(5) ينظر: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 586.

المقال (س)

المعاني الثواني =

المقام (ع)

بينما نصوغ المعاني الأول طبقاً لضرورة التناسب بين نمط العبارة والقوة الإنجازية المقصودة على ما هو آت:

المقال (س)

المعاني الأول =

المقام (س)

يرى «خالد ميلاد» أن: «للتراكيب في جهازها النحوي معاني أو لا أصلية فإذا ما دخلت ساحة الاستعمال دخلت فضاء البلاغة ووجدت لتلك المعاني معاني ثواني على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه أو ما إلى ذلك»⁽¹⁾.

ويضيف الباحث أن تحديد المعاني الثواني يستند إلى قرائن نصية تركيبية في الكلام، تساعد على توضيح المعنى أو توليد معنى من معنى بحسب سياقات الكلام التي أفاض السكاكي وغيره من البلاغيين في الحديث عنها ويوجزها الباحث في الآتي⁽²⁾:

ما يتصل بموضوع الكلام وسياق الموقف، فمقام التعزية غير مقام المدح.

ما يتصل بالمقام النصي للكلام فقد يكون ابتداء أو استخباراً أو إنكاراً.

ما يتصل بالمخاطب لا من حيث ذكاؤه أو غباؤه فحسب وإنما أيضاً من حيث ذهنه أو تحيره أو إنكاره.

ما يتصل بتركيب الكلام ذاته فلكل كلمة مع صاحبها مقام.

أما العلاقة التي تربط المعاني الأصلية بالمعاني الثواني فهي علاقة «قائمة في الأساس على تفرع المعنى الثاني عن المعنى الأول، وهذا يعني أن الفرع لا يفهم إلا من خلال الأصل، فلا يمكنه إذاً أن يستقل بنفسه، إذ لا يمكن تصور معنى سياقي ما إلا

(1) خالد ميلاد، «المعنى عند البلاغيين السكاكي نموذجاً، صناعة المعنى وتأويل النص»، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة ندوات، 1992، المجلد 8، ص 162.

(2) ينظر: نفسه، ص 16-165.

باستحضار المعنى الأصلي الذي خرج منه، ثم خرج عنه، وهذا ما يجعل المعنيين متصلين أحدهما بالآخر، ويجعل الفرع في إثر الأصل»⁽¹⁾.

إن خروج الاستفهام أو الأمر أو النهي أو غيرها إلى دلالات أخرى محكوم بشروط امتناع إجراء هذه الأغراض على أصولها، فحينها يكون المقام مانعا لإجراء الغرض على الأصل، فينتقل للدلالة على معنى لازم، فالانتقال من غرض إلى غرض آخر يتم في مرحلتين⁽²⁾:

أولاهما: أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الإجراء على الأصل فيمتنع إجراء المعنى الأصلي.

ثانيتها: أن يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وامتناع إجرائه، معنى آخر قد يكون من المعاني الخمسة أو من غيرها.

إن الانتقال من غرض إلى غرض آخر، أو الاستلزام بمنظور «السكاكي» استلزام مقامي⁽³⁾.

لاغرو أن إسهامات «السكاكي» فيما له علاقة بنظرية الاستلزام التخاطبي تتجلى في كونه «تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان)»⁽⁴⁾.

(1) عبد العليم بوفاتح، «دراسة المعنى عند البلاغيين»، مجلة الآداب واللغات كلية الآداب واللغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 07، فيفري 2011، ص 109-110.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 188-189.

(3) الاستلزام إما أن يكون مقاليا أو مقاميا، فالأول هو القوة الإنجازية التي تنعكس بشكل من الأشكال في خصائص الجملة المعجمية أو الصرفية-التركيبية أو التنغمية، في حين أن الثاني يكمن في القوة الإنجازية المتولدة عن المقام، دون أن تؤثر إليها قرينة صورية داخل الجملة، ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 50-51.

(4) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 96.

وقد استرعت إسهامات « السكاكي » في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي اهتمام « المتوكل » فوقف عندها مقارنا بينها وبين إسهامات «جرايس» ليصل في الختام إلى وضع تقويم لهذه الاقتراحات، وهذا بيانه⁽¹⁾:

تمتاز اقتراحات السكاكي بالدقة وبالقدرة التنبؤية.

تكمن الدقة في كون الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروطا تهم فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية.

إن اقتراحات «جرايس» رغم ما تطمح إليه من عموم، فهي تركز على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، فهي تبعا لهذا لا تصلح إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري.

تمتاز إسهامات « السكاكي » بقدرة معينة على التنبؤ انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، ويمكن بذلك تلافي إمكانية إلغاء الاستلزام، التي تشكل بالنسبة لـ «جرايس» إحدى خصائص الاستلزام.

اهتداء بإشارات السكاكي يمكن الوصول إلى وضع قواعد انطلاقا من التعميمات الآتية:

أ. تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص)، وهو تعميم كلي يمكننا من صياغة تعميمات جزئية كما في (ب).

ب. تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال خرقا من شرط طلب ممكن الحصول إلى شرط طلب غير ممكن الحصول.

يمكن اعتماد اقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي بديلا ممكنا للتحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يعمل على استيفائها الشروط المقتضاة.

إن البنى عند «السكاكي» وفي تداوليات الخطاب هي جهاز نظري متكامل، يتضمن تجريديات وتعميمات لاستعمال اللغة، فصيغة نظرية لمستويات التحليل لوصف

(1) ينظر: نفسه، ص 100-103.

العبارات المجردة للمتكلمين وصف لا يكتفي ببنياتها الداخلية، بل يتجاوز ذلك إلى وصف الفعل اللغوي المنجز عند إنجاز تلك العبارات، وهو ما استلزم أن يكون بنية مؤلفة من ثلاث مكونات هي:

1. المكون الصوتي الصرفي المعجمي.

2. المكون التركيبي الدلالي.

3. المكون التداولي (1).

لقد كانت عناية «السكاكي» بالمكون الأخير - التداولي - عناية بالغة؛ فقد اعتبر الدارسون عمل السكاكي « عملا رائدا في تاريخ البلاغة العربية، خصوصا من خلال اهتمامه بالجانب التداولي للغة الأدبية، والذي ساعده على إدراكه هو الدمج بين البلاغة والمنطق والصرف والنحو والعروض. مما أدى إلى إنتاج هذه البلاغة العامة، التي يسميها أدبا، والتي هي بلاغة تداولية في أسها» (2)، فنظرة «السكاكي» لمباحث البلاغة هي نظرة جامعة؛ جمعت بين أطرافها وأحاطت بها، وحددتها حتى تمتاز على غيرها امتيازاً تاماً (3)، وهو ما جعل السكاكي اليوم معروفاً « عند الدارسين التداوليين من لسانيين ومناطق من خلال علم المعاني وعلم البيان بحديثه عن المقام التخاطبي والاستلزام الخطابي» (4).

(1) ينظر تفصيل هذه الفكرة في مقال: أحمد الإدريسي، «تداوليات الخطاب، ولسانيات السكاكي»، العلم الثقافي، العدد

844، أكتوبر 1987.

(2) عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص 117.

(3) ينظر: أحمد عبد السيد الصاوي، مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، دراسة تاريخية فنية، دار

المعارف الإسكندرية، (د، ط)، 1988، ص 164.

(4) محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، (د، ط)، جانفي 2005،

ص 45.



خاتمة الفصل:

نصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات والنتائج نوجزها في

الآتي:

إنَّ النواة المركزية لمعيار المطابقة وإيجاد النسبة الخارجية هو علاقة التركيبات اللغوية بالمخاطب والعالم، وهذه المسألة تعدُّ قطب الرحى في الدراسات التداولية الحديثة.

إنَّ ثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي لتقف على قدم المساواة مع ما طرحه «أوستين» وطوره بعده «سيرل»، فمعيار الصدق أو الكذب انطلاقاً من مطابقة الخارج أو عدم مطابقته، هي ذاتها الأفكار التي بنى عليها سيرل نظريته عن الفعل

الكلامي بعد الثورة التي أحدثتها على آراء الفلاسفة الوضعيين ليميز بذلك بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية على أساس درجة تحققها في الخارج، وموقف المتكلم منها.

يمثل حديث «الدسوقي» عن معيار القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء نظرة تداولية، يقوم إطار التفرقة فيها على أساس اختلاف الاستعمال الخبري عن الاستعمال الإنشائي.

إنَّ حديث القدامى عن القصد، باعتباره مرجعا فاصلا بين الخبر والإنشاء، يلتقي مع الطرح التداولي الذي يرى رواده أنَّ أغراض الأفعال ترتبط ارتباطا وثيقا بمقاصد المتكلمين، وهو ما من شأنه أن يميِّز فعلا كلاميا عن آخر.

تكافئ عناية القدامى بالخبر عناية فلاسفة اللغة العادية واهتمامهم بالملفوظ الخبري الذي لم يعد مجرد أداة لنقل معلومات إلى المخاطب، بل أصبح وسيلة التأثير في المخاطب وفي اعتقاداته أيضا.

اختلاف القدامى في تحديد أقسام الإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي لاختلاف اعتباراتهم في التقسيم.

عناية القدامى بالإنشاء الطلبي دون قسميه غير الطلبي، لما يمتاز به القسم الأول من ثراء في المعاني، وتلون خطابي وخروج إلى الدلالات المجازية وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على المتلقي فيجعله أكثر استجابة و تجاوبا.

قد يخرج الخبر عن مقتضى الظاهر إلى معانٍ أخرى تُستفاد من السياق وملابسات القول.

لكل قسم من أقسام الإنشاء عناصر مكوّنة له، يعد الخروج عن هذه العناصر، خروجاً من الدلالة الحرفية إلى الدلالة المستلزمة.

إنَّ العناصر المكوّنة لدلالة الأمر والتي تجعله دالا على قوته الإنجازية الحرفية، هي في حقيقتها شروط تداولية، تُعدّ بمثابة قواعد منظمة لتداول الأمر.

يعتبر المكون التداولي بكل مكوناته من مخاطب ومخاطب و موضوع للخطاب وغيره قرائن مساعدة لتحقيق الأوامر والنواهي.

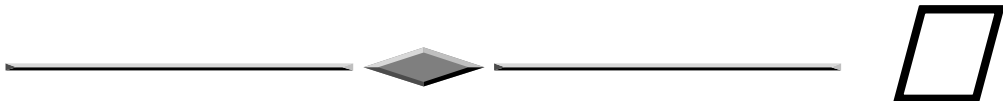
إنَّ امتناع ورود الأنواع الطلبية على أصلها داخل مقام خطابي معين، يستلزم عنه فعل إنجازي فرعي يكون هو الأنسب مقاميا.

تحدث عملية الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي عندما يتم الإخلال بشرط من شروط الإجراء على الأصل، ويشكل المعنى الأصلي بتعبير السكاكي المنطلق الأساس بالنسبة لعملية الاستدلال على المعنى الفرعي المستلزم.

يعكس التصور العام للسكاكي للدلالات الاستلزامية عنايته بالمكون التداولي، في سبيل تفسير أمثل لأفعال الكلام غير المباشرة كما تناولها « سيرل » أو الاستلزام التخاطبي بمفهوم « جرايس ».

لم يغفل القدامى عن التمثيل للمعاني الثواني أي ما يقابل عند «جرايس» المعاني المستلزمة، التي تتولد من امتناع إجراء الكلام على الأصل بدليل قرائن الأحوال. يمكننا المقابلة بين الأغراض الأصلية في النظرية اللسانية العربية والأفعال اللغوية المباشرة في الدراسات التداولية اليوم، ونجعل الأغراض الفرعية مقابلا للأفعال اللغوية غير المباشرة أو الاستلزام الحواري. إنَّ اسهامات السكاكي في ظاهرة الاستلزام التخاطبي لتقف على قدم المساواة مع الطرح التداولي اليوم وخاصة جهود «جرايس».

الفصل الرابع



مقومات بناء الفعل التواصلي وآليات الاستلزام في النظرية اللسانية العربية

المبحث الأول: مقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية

المبحث الثاني: آليات الانتقال من الملزوم أو العكس

توطئة:

دأب «جرايس» على وضع ضوابط لظاهرة الاستلزام التخاطبي، قوامها التعاون الذي يتقاسمه طرفا العملية التخاطبية، بغية تحقيق تواصل أمثل يتسم بوضوح العبارات وحمل الكلام على ظاهره، بيد أنه قد يحدث أحيانا الانصراف المتعمد عن هذه القواعد، فيمتطي بذلك المخاطب سهوة التأويل للوقوف على المعاني الخفية والمستلزمة. ولا جرم أن هذه القضايا لم تكن تعزب عن القدامى، فقد صرفوا عنايتهم إلى طرفي العملية التواصلية، والسياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي الكلامي، ومقاصد المتخاطبين، كما درسوا المجاز، والكنائية، والتعريض، والتهمك، وغيرها من الأساليب بوصفها آليات ننقل خلالها من المباشر إلى غير المباشر، ومن الظاهر إلى الخفي بغية تحقيق تواصل أمثل. كل هذه المسائل لم تخرج عن دائرة اهتمام القدامى على اختلاف

أطياهم ومرجعياتهم الفكرية، وهو ما سيتكفل هذا الفصل ببيانه، انطلاقاً من سؤال جوهري؛ هل اكتفى القدامى في نظريتهم اللسانية بإيراد هاته الأساليب؟، أم هل أفاضوا في بيان طريقة انتقال المعنى من اللازم إلى الملزوم أو العكس؟ وما خصوصية الطرح العربي في مقابل الطرح التداولي الحديث؟

كما نقف في هذا الفصل على عناية الأصوليين بالعناصر السياقية والمقامية ودورها في عملية الفهم، والمعاني المستزمنة التي يتم الوصول إليها بواسطة القرائن الصارفة عن المعنى الحرفي، والعلاقات الهادية إلى المعنى المراد، إذ تساهم القرائن في تحديد المراد من الخطاب، ثم بيان أقسام الدلالة عند الأصوليين من حيث الوضوح والخفاء، فقد أقاموا جسراً بين القواعد اللغوية و استنباط الأحكام من النصوص، بغرض إفادة السامع وتمكينه من فهم المعاني الصحاح من ألفاظ اللغة وتراكيبها.

المبحث الأول: مقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية

إنَّ العناية بإرادة المتكلم والمخاطب والعلاقة التي تربط بينهما، ومقاصد كل طرف منهما في العملية التواصلية، ومضمون الرسالة وأثرها في المخاطب، وأثر سياق الحال وغرض المتكلم، من المسائل التي شددت اهتمام القدامى على اختلاف توجهاتهم وتباين مرجعياتهم الفكرية « فالمتكلم في إنشائه للمعنى يعتد بشكل المعاني ونوع المخاطب، وحال الخطاب ومقامه، وهي كلها شروط لإحراز المنفعة، ونجاح الإبلاغ، ولا تختلف

عمّا تعرضه اللسانيات التداولية حديثًا من شروط نجاح الملفوظ»⁽¹⁾ وهو ما يسعى هذا المبحث لبيانه. . .

مراعاة المتكلم:

تعد العملية التواصلية بمختلف مكوناتها قطب الرحي بين عديد الدارسين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم إن قديما أو حديثا، فالتواصل هو « التبادل الكلامي بين الشخص المتكلم الذي ينتج ملفوظا ما موجها إلى متكلم آخر، وهذا المخاطب يلتمس الاستماع أو الجواب الصريح أو المضمّر حسب نمط الملفوظ»⁽²⁾.

إنّ العلاقة التي تربط طرفي التواصل تحيل إلى التفاعل التواصلي بوصفه ماهية الحوار ومكونه الأساس فهو: « تبادل الأخذ والعطاء بين ممثلي الخطاب في سياق حوار يحمّكه التعاون وينبني على الملاءمة»⁽³⁾، ولا غرو أنّ الوقوف على صنوف القول والتعبير، إظهارا وإضمارا خاضع لعمليات داخلية تأويلية تفكيكية يقوم بها طرفا التواصل، والمتكلم أحدهما تلقى على عاتقه مهمة أن يكون « كلامه على قدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص في عبارته حذرا عن اللغو، فيضع نفسه من المخاطب موضع الطبيب الماهر من المريض يشخص حالته ويعطيه ما يلائمها»⁽⁴⁾.

ولا جرم أنّ العلماء العرب من نحاة وبلاغيين لم تخلُ مصنّفاتهم من الحديث أو الإشارة إلى المخاطب والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، فامتازت مصنّفاتهم بـ«دقة في الصياغات، ورجاحة في بناء الأفكار وتنظيم لعلاقات أطراف الإبلاغ لتحديد نمط الكلام وشروط بنائه وجوده مناسبتها لأحوال المتكلم والظروف المحيطة به»⁽⁵⁾.

ومما أوجبه القدامى على المتكلم أن « يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك

(1) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص159.

(2) Jean dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse 1973,p96

(3) محمد النظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص15.

(4) أمين أبوليل، علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، ص21.

(5) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص21.

مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني، على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»⁽¹⁾.

فترى «الخليل بن أحمد الفراهيدي» (ت175هـ) لا يجد مندوحة عن استحضار إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو: الحمد لله أهل الحمد⁽²⁾، فقد «زعَمَ الخليل أنَّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس و لا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد عملتَ، فجعله ثناء وتعظيمًا»⁽³⁾.

واهتم «سيبويه» أيضًا بأثر غرض المتكلم في شكل التركيب ومن ذلك دخول الفاء في قولك: الذي يأتيني فله درهمان، لأنه أراد معنى الجزاء وإن لم يجزم⁽⁴⁾.

والتقديم والتأخير عنده قائم على اهتمام المتكلم وما يريد من معنى، فهو يجيز انطلاقًا من هذا تقديم الاسم أو الفعل بعد همزة الاستفهام؛ فإذا قلت: «أزيد عندك أم عمرو وأزيدا لقيت أم بشرًا؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما [...] واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبيّن لك أي الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما»⁽⁵⁾.

فتقديم الاسم ههنا لأنه محط الاستفهام بالهمزة، وهو الذي يسعى المتكلم إلى معرفته، أما إذا قلت: «أضربت زيدًا أم قتلته؟ فالبدء ههنا بالفعل أحسن لأنك تسأل عن أحدهما، [...] كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن، كأنك قلت: أيُّ ذاك كان بزید»⁽⁶⁾ ولأنّ موضع الاستفهام ههنا هو الفعل فهو مقدم لأنه المعني به لا الاسم.

ومن المواطن التي عني فيها «سيبويه»-أيضا- بالمتكلم ما يظهر أيضا في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، وهي (ظنّ) وأخواتها من الأفعال القلبية المتصرفة، فإذا ألغيت كان تأخير هذه الأفعال أقوى من تقديمها، تقول: عبد الله أظنّ ذاهبًا، وهذا إخال

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، 139-138/1.

(2) ينظر: الكتاب 62/2.

(3) نفسه، 65/2.

(4) ينظر نفسه، 103 - 102/3.

(5) الكتاب، 170 - 169/3.

(6) السابق، 171/3.

أخوك، مرد هذا التأخير عند «سيبويه»: «إنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحب ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري؟ فأخر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري». (1)

أكد «سيبويه» في أكثر من موضع على أن اختيار المتكلم وما تجيزه له اللغة من إمكانات معنوية متعددة، يتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم الإعراب الذي يرتبط بحاجات المتكلم وأغراضه «فذهب إلى جعل الإعراب مؤسساً على عملية نحوية هامة، فالرفع والنصب في تفسير سيبويه صادران عن موقف المتكلم وما يختاره ليحدد من الاحتمال والإشكال الدلالي، فينجز بقواعد تركيبية مقصوده فنظام الإعراب تغيير واختلاف ناشئ عن عمليات يولدها المتكلم وتدور في نفسه وفكره ويجسّمها في أبنية تسمح بها اللغة». (2)

يرى «المنصف عاشور» أن العملية الإعرابية عند «سيبويه» قائمة أساساً على اعتبار نفسية المتكلم لأسباب يوجزها في الآتي: (3)

عبر سيبويه عن العملية الإعرابية في سياقين قائمين على تأكيد اختيار المتكلم في تفسير حالتي الرفع والنصب، ففي قولنا: خير مقدم وخير لنا وشرّ لعدونا، فإذا كان اختيار المتكلم الرفع فالخفي في خطابه مضمّر في نفسه، ويكون الاسم المرفوع مبتدأ بخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، وتوجد علاقة واحدة بين المبتدأ والخبر هي الرفع بعامل الابتداء، فكان المتكلم يؤكد الابتداء بالاسم المرفوع الذي لا يسبق بأي عامل لفظي، فكانه قال: هذا خير مقدم وهذا خير لنا وشرّ لعدونا، أما إذا قال المتكلم: خير مقدم وخيراً لنا وشرّاً لعدونا، واختار النصب نتج عن هذا عدم تطابق بين المنجز في اللفظ وهو النصب وما ينفي غير ظاهر وهو الفعل المحذوف مع فاعله كأن هذا المتكلم يبتغي الإضمار لأن المتروك إظهاره نواة فعل رافع وفاعل مرفوع، والظاهر مفعول منصوب خارج عن دائرة العمدة إلى مجال الفضلة.

(1) نفسه، 120/1.

(2) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ص 264.

(3) ينظر: نفسه، ص 263.

إنَّ صنيع «سيبويه» هذا لمن صميم المباحث التداولية، ولا عجب في ذلك فصاحب «الكتاب» كان كثيرًا ما يلجأ « لتقدير حوارية تداولية من أجل تبرير أو تفسير وضع نحوي معين». (1)

ذهب الباحث التونسي « خالد ميلاد» إلى أنَّ الإسناد لدى صاحب الكتاب هو علاقة نحوية دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرد، وأنَّ «سيبويه» قد أسس في كتابه لمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استنادًا إلى مسند ومسند إليه وهو أمر لا يخرج في الحقيقة على جهة اعتقاد المتكلم وإرادته. (2)

لا نبالغ في القول إنَّ عمل «سيبويه» في الكتاب ليقف على قدم المساواة مع الجهود التداولية اليوم، كيف لا وهو الذي رصد أهم المواضيع التي تعتبر جوهر التداوليات اليوم» وتتبعها عبر عدد غير قليل من أبوابه وفصوله ليؤكد الطابع المرن والمتطور للغة وليقول بطريقة غير مباشرة بأن المستعمل للغة له من حقوق التصرف فيها ما لا يملك النحوي معه القدرة على تقييده وتتبعه واستقصاء أفراد كلامه. فهو (أي المتكلم) دائم التصرف في الألفاظ خدمة لما يقصده من المعاني التي تتنوع بحسب الأحوال والمقامات وسياقات التخاطب» (3)

فسيبويه واقف على حقيقة المتكلم وحاله، كاشف عن علاقة ذلك بحقيقة الكلام وأحواله، فمعاني النحو وإعرابه تتضبط عنده بضوابط من أحوال المتكلمين، فتنوع العبارة وفقا لمنزلة المتكلم. (4)

وعلى هديه سار «ابن جني» مؤكدًا دور المتكلم في الإعراب، يقول: « وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ: مررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم

(1) إدريس مقبول، الأسس الإستراتيجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص 370.

(2) ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص 54 إلى 56.

(3) إدريس مقبول، الأسس الإستراتيجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص 382-383.

(4) ينظر: نهاد الموسى، الصورة والصورورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ص 132-133.

إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ». (1)

إنَّ عناية «ابن جني» بالمتكلم في هذا النص تبدو واضحة المعالم بيّنة القسّمات، فهو يقر بمنزلة المتكلم من العمل الإعرابي وأنَّ «تصنيف العوامل يهدف إلى تعليل الإعراب في التركيب. فمنهجهم [النحاة] وتجريدهم للمعطيات اللغوية أفضى بهم إلى التأسيس والتفصيل والتجريد». (2)

كما تتضح القيم التداولية عند «ابن جني» حين تصنيفه المعاني الوظيفية، فيتحدث عن الفاعلية والمفعولية ويعتبرها من قبيل الأسس والمعايير المعنوية. (3)

إذا كان هذا ديدن النحاة في اهتمامهم بالمتكلم، فإنَّ البلاغيين لم يدخروا الجهد في هذا السبيل أيضاً، فقد «اجتهدوا خاصة في علم المعاني في بيان أدوار ووظائف المتكلم والمخاطب في نجاح العملية التواصلية وتوجيهها وتحديد مسارها الدلالي والتداولي». (4) فهذا «الخطيب القزويني» يتحدث عن بلاغة المتكلم التي تمكنه من تأليف الكلام وتمييز الفصيح منه من غيره يقول: «وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ، كلما كان أو متكلماً، فصيح وليس كل فصيح بليغاً، الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره». (5)

فقد أولى البلاغيون كبير الاهتمام لأطراف التواصل إن كان المتكلم أو السامع أو الرسالة، فلا تكون «بلاغة إن لم تتوافر هذه العناصر الثلاثة: المتكلم الذي يفهم، والسامع الذي يفهم، والرسالة المنقولة من المتكلم إلى السامع، وفي هذا الإطار التبادلي تنطبق صفة بليغ على المتكلم إن أحسن أداء دوره متكلماً، ولا يكون ذلك له إلا إذا وُجد

(1) ابن جني، الخصائص 109/1-110.

(2) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ص265، وخليفة بوجادي، من قضايا السانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص31.

(3) ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ص265.

(4) إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه، ص330-331.

(5) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص15.

لسان مشترك بينه وبين السامع، أي قواعد صوتية وصرفية وتركيبية وظيفية واحدة يُحسن المتكلم استعمالها، ويُحسن السامع فهمها»⁽¹⁾.

إنَّ المكانة التي حظي بها المتكلم في النظرية اللسانية العربية نابعة من إدراك أصحابها أنه «فاعل الكلام»⁽²⁾، فهو طرف أساس في العملية التواصلية التي أولاها القدماء عناية فائقة، فهذا «عبد القاهر الجرجاني» يستحضر عناصر الخطاب من متكلم ومخاطب ورسالة في توصيف الخبر فيقول: «ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم»⁽³⁾.

إنَّ توصيف «الجرجاني» للخبر توصيف دقيق بديع فقد استحضر عناصر الخطاب الثلاثة: المتكلم والرسالة والمخاطب وما تحيل إليه الرسالة من وقائع في الخارج على سبيل الإثبات أو النفي. فيحتاج الخبر إضافة إلى المخبر به ومخبر عنه إلى مُخبر أي متكلم يصدر عنه هذا الخبر يقول: « وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مُخبرٌ به ومُخبرٌ عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مُخبرٌ يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه وتعود التبعية فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صادقًا والكذب إن كان كذابًا. أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناقض لهما، ويكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المرجيَّ لهما، والمبرم والناقض لهما، ويكون بهما موافقًا ومخالفًا ومصيبًا، ومخطئًا ومحسنًا ومسيئًا»⁽⁴⁾.

ولعمري أنَّ عناية «عبد القاهر الجرجاني» بالمتكلم في هذا النص تبدو بينة القسّمات، فقد «خولَّ الجرجاني المتكلم دورًا جلا في عملية الإسناد الخبري وكذلك في سائر المعاني النحوية الأخرى، فأقحمه في البنية النحوية الأساسية جاعلا له موضعا قارًا

(1) حسن الأبيض وطلال وهبه، «علم التراكيب الوظيفي: في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني»، ص 141.

(2) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 38.

(3) دلائل الإعجاز، ص 337.

(4) نفسه، ص 337-338.

يتصدّر الكلام سواء أعجم فعل المتكلم أم جُرّد، وسواء أكان السياق اللغوي مُتمحّضًا لدلالة الخبر، أم مصروفًا تلقاء الإنشاء، فلا تقوم العبارة مقطوعة النسب عن منشئها بحال من الأحوال»⁽¹⁾.

ومن المواطن التي يستحضر فيها المتكلم عند البلاغيين بابُ القصر الذي يختار فيه المتكلم الأبنية والتراكيب التي تتباين فيما بينها تبعًا لتباين مكوناتها، فيؤلف المتكلم بينها بهدف أن يتمكن ذلك التأليف من حمل المعنى الذي يريد إيصاله إلى مخاطبه. إذ يراعي المتكلم في اختيار أبنية القصر وتأليفها حال مخاطبه وقرائن المقال والوسائل التي من شأنها أن تعين المخاطب على فهم قصد المتكلم دون لبس أو غموض⁽²⁾، وفي السياق ذاته، ذهب «محمد محمد أبو موسى» إلى أن «القصر من المتكلم إنما يكون حسب اعتقاده حال المخاطب، إلا أنه قد يكون اعتقاده حال المخاطب مطابقًا للواقع وقد لا يكون، إذ المتكلم لا يورد الكلام إلا حسب اعتقاده»⁽³⁾.

إذا كان للمتكلم مكانته عند القدامى فإن الأهمية ذاتها يوليها «جرايس» للتأثير الذي يمارسه المتكلم بغرض حمل المخاطب على تنفيذ ما طلب منه بشكل ضمني، فهو يعمل على إبراز الروابط التي توحد الكلام⁽⁴⁾.

حاصل النظر فيما مضى أن النحاة والبلاغيين أكدوا مكانة المتكلم في أكثر من موضع، ولعلمهم بهذا الصنيع يقفون على قدم المساواة مع الباحثين التداوليين الذين يعتبرون المتكلم أحد أهم أركان العمل التواصلي.

مراعاة المخاطب:

استرعى المخاطب بوصفه أحد أطراف عملية التواصل اهتمام القدامى على اختلاف أطرافهم إدراكًا منهم أنه «أساس في استمرار التفاهم والاتصال بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه فهو لا

(1) صلاح الدين مالأوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 129.

(2) ينظر: سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص 264.

(3) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 77.

(4) ينظر: رشيد بن مالك، «السيمائية والتداولية»، ص 206-207.

يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة الظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب»⁽¹⁾.

وفكرة المخاطب هي قديمة عند النحاة، وقد اتكأ عليها «سيبويه» في أكثر من موضع، نسوق منها المثال الآتي:

سأل «سيبويه» الخليل عن قوله تعالى: ﴿فَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ الْبَيْتِ﴾⁽²⁾، وعن قوله تعالى: ﴿وَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ الْبَيْتِ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿وَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ الْبَيْتِ﴾⁽⁴⁾

العرب قد تترك في مثل هذا الخير الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام»⁽⁵⁾، فالغالب على المتكلم أن لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه يقول «طه عبد الرحمن»: «إنَّ اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طياً، اعتماداً على قدرة المخاطب في تدارك ما أضمر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم»⁽⁶⁾، وفي السياق ذاته يرى «عبد السلام المسدي» أن نباهة سيبويه دفعته إلى تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة انطلاقاً من أن مبدأ التفاهم قد غدا بمثابة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام؛ فقد استنبط سيبويه قانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، فتكون

(1) كريم حسين ناصح، «مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه»، ص 28.

(2) الزمر/73.

(3) البقرة/165.

(4) الأنعام/27.

(5) الكتاب 103/3.

(6) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 112.

بموجب ذلك الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً مضمونها الخبري.⁽¹⁾ وجعل «سيبويه» التقديم لتبنيه المخاطب وتأكيد الكلام يقول: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه، فلزمتُه الهاء، وإنما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعل أنه في موضع منطلق، إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدُ الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء».⁽²⁾ ويقول صاحب الكتاب في معرض حديثه عن الاستفهام الذي يبدأ باسم وتكون الغاية هي تبنيه المخاطب: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتتبعه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيتَه، وعبد الله هل لقيتَه، وعمرٌو هلا لقيتَه»⁽³⁾، ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت، ولا عمراً أضربت؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله «ولو أردوا الأعمال لما ابتدءوا بالاسم».⁽⁴⁾ يقول في (باب الأمر والنهي): «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربِه، ابتدأت عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطبَ له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر».⁽⁵⁾ والملاحظ مما تقدم أن التقديم والتأخير عند «سيبويه» كثيراً ما كان بدافع العناية والاهتمام بالمخاطب، وهو أمر أولته التداوليات الحديثة عناية كبيرة انطلاقاً من أن الخطاب اللساني يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين (المتكلم والمخاطب)، ف«المرسل إليه حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضوراً عينياً، أم استحضاراً ذهنياً، وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه، هو ما يسهم في حركية الخطاب، بل يسهم في قدرة المرسل التتويجية ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجية خطابه».⁽⁶⁾ خطابه».⁽⁶⁾

(1) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، (د.ط.)، (د.ت)، ص332.

(2) الكتاب 81/1.

(3) السابق، 127/1.

(4) نفسه 128/1.

(5) نفسه 138/1.

(6) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص48.

وحري بالذكر أنّ العناية بالمخاطب هي فكرة قديمة كانت محط عناية النحاة واهتمامهم فقد اتكأ عليها «سيبويه» و«الفراء» و«الزجاج» وغيرهم ، وجسدها «عبد القاهر الجرجاني» بصورة واضحة في منهجه التحليلي الذي هو أشبه بمنهج النحاة من حيث الدقة وتدقيق النظر في الروابط بين الكلمات، فمسألة المخاطب حاضرة عنده حتى يكاد يكون كلامه كله مبنيًا عليها.⁽¹⁾

فإذا أرسلت بصرك في فصل: «القول على فروق في الخبر» وجدت عنايته بالمخاطب مرجعا فاصلا تفرق به بين قولك: زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد؛ يقول: «اعلم أنك إذا قلت زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقك كان لا من زيد ولا من عمرو فأنت تفيد ذلك ابتداء، وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو «زيد منطلق» فعلا قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك»،⁽²⁾ فمن الوضوح بمكان مدى وقوف عبد القاهر على الفروق الدقيقة في الخبر، بالنظر إلى المعنى الذي نشأ عن اختلاف صورة التركيب وربط ذلك بالمخاطب.⁽³⁾

فبمقدار العناية بالمخاطب ينشئ المتكلم كلامه ويبيّن عباراته دفعا للتوهم عن السامع، فبمقدار وضوح العبارة تتضح الدلالة؛ يقول «عبد القاهر الجرجاني»: «ألا أنك لا تقول: ما أتاني إلا رجل، إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ذاك لأن الخبر بنقض النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء وينفي عما عداه، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد، كان المعنى أنك قد قصرت المجيء على زيد ونفيته عن كل من عداه وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم، ومتى لم يُردَ بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم حتى يزعم أنني أقصر له الفعل عليه وأخبر أنه كان منه دون غيره». ⁽⁴⁾

(1) ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، ص73-75.

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص126.

(3) لمزيد من التوسع ينظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص391-392.

(4) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص105.

ومن المواطن التي يراعى فيها المخاطب عند القدامى باب الحذف⁽¹⁾، فقد وقف الجرجاني على الفروق الموجودة في مسائل الحذف انطلاقاً من مبدأ «ترك الذكر أفصح من الذكر»، واستطاع النفاذ من التأليف أو الصياغة إلى معرفة سبب اختيار الحذف وترك الذكر، والمسألة مرتبطة بالنسبة له بغرض المتكلم الذي يقوم بصياغة التراكيب اللغوية التي تتلاءم مع الدلالة النفسية الكامنة في نفسه، والتأليف اللغوي الذي يقدم للمخاطب صورة منطوقة مسموعة لقصد المتكلم، وتأتي بعدها مهمة المخاطب لتدقيق النظر في تلك العلاقات النحوية وبيان الفروق بينها وتعليل تفضيل بنية على أخرى.⁽²⁾

الحذف والذكر مرتبطان بغرض المتكلم وبعلم المخاطب بهذا الغرض، واشتُرط في وقوعهما أمران:⁽³⁾

الأول: تحقق شرط الصحة النحوية.

الثاني: حس المخاطب، وذوقه، وقدرته على تقدير قيمة ذلك الحذف.

إذ المتكلم لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المخاطب يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه، معتمداً في ذلك على قدرة المستمع على استحضار المحذوف إما لوضوحه أو لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المخاطب من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمّر ما علمه المخاطب، ويظهر ما جهله وغاب عنه.⁽⁴⁾

ومما أورده «سببويه» عن الحذف ما جاء في باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي، قوله: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾»⁽⁵⁾ أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا

(1) يعرف الجرجاني الحذف بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين» نفسه، ص 106.

(2) ينظر: سعيد حسن البحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص 247-248.

(3) ينظر: نفسه، ص 251.

(4) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 112.

(5) الزمر / 73.

في استنادها على الاستعمال وأصيلة في تأكيدها على الطابع العملي التداولي في اللغة، وهي بذلك تلتقي مع ما بشرت به فلسفة اللغة التحليلية الحديثة مع فتجنشتاين»⁽¹⁾.

إنَّ المتكلم لا يحتاج إلى ذكر تفاصيل ما يشاهده المخاطب إذا كان هذا الأخير يرى رؤية العين ما يتحدث عنه المتكلم، فلا يحتاج، إلى ذكر تفاصيل للمخاطب هو في غنى عنها، وعلى هذا الأساس يعتمد المتكلم إلى الاختصار في كلامه فيذكر منه ما كان بالاهتمام أولى وبالإفهام أغنى ويحذف سوى هذا.⁽²⁾

ولعلنا في هذا المقام نستحضر قاعدة الكم التي تحدث عنها «جرايس» والتي تقوم على قاعدتين أساسيتين هما:⁽³⁾

أن تكون مساهمتك على مقدار من المعلومات المطلوبة منك، وفق أهداف التبادل الحوارى الراهن.

ألا تتوفر مساهمتك على أكثر مما هو مطلوب منك.

فعدم التقيد برودود تكون على قدر من السؤال المطروح يجعل الحذف واجبا مفروضا ولاسيما إذا كانت له من دواعي عدم الذكر ما يجعل الذكر غريبا غير مستساغ.

وقريب مما نحن فيه ما يسوقه «المبرد» (ت 285هـ) في باب حذف الفعل؛ يقول: «إذا علمت أنَّ السامع مستغن عن ذكره-نحو قولك- إذا رأيت رجلا قد سدَّ سهما فسمعت صوتا: القرطاسَ والله، أي، أصاب القرطاس، أو رأيت قوماً يتوقعون هلالا، ثم سمعت تكبيراً قلت: الهلالَ والله، أي رأوا الهلال»⁽⁴⁾ ويضيف في مقام آخر: «ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم ليس إلا، وليس غير، إنما يريدون ليس إلا ذلك»⁽⁵⁾.

ومن هذا الذي نحن فيه أيضا ربط «ابن مضاء القرطبي» (ت 592هـ) الحذف بعلم المخاطب بالكلام المحذوف؛ إذ يقول في معرض حديثه عن أنواع الحذف: «اعلم أنَّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم

(1) الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص 408.

(2) ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 62.

(3) ينظر: البحث ص.....

(4) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 129/4.

(5) نفسه.

المخاطب به، كقولك لمن رأيتَه يُعطي الناس (زيدًا) أي: أعطَ زيدًا، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به [...] والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبًا كقولك: (أزيدًا ضربته) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدًا [...] أما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: «يا عبدَ الله»⁽¹⁾

إنّ الذي ينعم النظر في هذه النصوص على تنوعها يدرك أنّ القدامى قد أعملوا الفكر وأجالوا النظر في مسألة ترك الأجوبة لقدرة الألفاظ على الدلالة على ما حذف من الكلام فضلًا عما يمتلك المخاطب من معرفة مسبقة بقصد المتكلم تجعله يميل إلى الإيجاز ويتقيد بقاعدة الكم-وفق الرؤية التداولية-، فضلًا عما يجنيه الإيجاز من حلاوة التأمل والاستنباط للمُخاطَب، إنها الرياضة الفكرية التي تجعله-المخاطب- يغوص في ثنايا النص لكشف أسرارهِ وسير أغوارهِ، وفهم مراد المتكلم منه.⁽²⁾

إن التّأويل الصحيح للقول وتقدير جواز الحذف من عدمه مهمة مشتركة بين طرفي التّواصل؛ لأنه نقطة التّقاء بين «كفاءة المتكلم في إنتاج أبنية لغوية مختلفة وكفاءة المخاطب في فهم تلك الأبنية والتمييز بينهما لتحديد تدرجها في القيمة».⁽³⁾ هذا غيض من فيض؛ فالنصوص التي تبين مراعاة المخاطب في مسألة الحذف كثيرة، وما سيق منها لا يعدو أن يكون إشارات لا غير.

وحقيق بنا أن نشير إلى مسألة أخرى التفت إليها القدامى وهي متعلقة أيضًا بمراعاة المخاطب، ألا وهي إلقاء الخبر من متكلم إلى مخاطب عالم بذلك الخبر إلا أنّ غاية المتكلم هي شدّ انتباه مخاطبه وهو ما سمي في علم البلاغة بلازم فائدة الخبر؛ يقول «القرويني»: «من المعلوم لكل عاقل أقصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالمًا بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: زيد عندك، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر».⁽⁴⁾

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة-مصر، (ط2)، 1982، ص78-79.

(2) ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص67-68.

(3) سعيد حسن البحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص265.

(4) الخطيب القرويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص22.

ولعلك واجد في أسلوب القصر ما ينهض شاهد صدق على مراعاة المخاطب، وحاصل معناه «راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك: زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد شاعراً ومنجماً، أو قولك: زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح».(1)

وقد وقف «عبد القاهر الجرجاني» على الدلالة التي تؤديها (إنما) وربط استعمال هذه الأداة بموقف المتكلم اتجاه الخبر الملقى إليه؛ يقول: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقرُّ به إلا أنك تريد أن تتبَّه الذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة صاحب».(2)

إن توظيف «إنما» من قبل المتكلم هو لتبنيه المخاطب لأمر لا يجهله، ولتقريره وتثبيته في نفسه نظراً لأهميته. فرمزية الأداة «إنما» تجعل المخاطب يحس بأهمية ما يُحدث عنه فيصرف ذهنه تلقاءه».(3)

حاصل النظر أن القصر من الأساليب التي تشهد على تلك العلاقة التي تربط المتكلم والمخاطب؛ ذلك أن التشكيل اللغوي بصفة عامة هو «عملية وسطى تتطلب مراعاة حالي المتكلم والمخاطب معا على مستوى الخطاب العادي على الأقل لأن استعمال المتكلم صياغات تتضاد مع معرفة المخاطب وحاجته تفضي إلى وقوع خلل في عملية التواصل»(4)

إنَّ الغاية التي يجري إليها استعمال اللغة هي معرفة الإنسان ما في ضمير صاحبه وحاجة أخيه ومعنى شريكه والمعاون له على أموره، وتبليغه إيَّاه حاجات نفسه (5) ، وقد أدرك القدامى هذه الحقيقة. ونصوصهم الكثيرة تقف خير شاهد على ذلك، فقد تحدثوا

(1) مفتاح العلوم، ص162.

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص218.

(3) ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص230.

(4) سعيد حسن البحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص269، و القصد والتفسير في نظرية النظم

(معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص94.

(5) ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 54/1.

عن المتكلم، والمخاطب ولم يهملوا الحديث عن العلاقة بينهما، فالقائل: كان زيدًا، يجعل المخاطب «ينتظر الخبر»⁽¹⁾ وإذا قال المتكلم (كان حليما) فإنَّ المخاطب «ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة»⁽²⁾.

يولي المخاطب أهمية لسؤال السائل فيجيب عليه على قدر ما فهمه من هذا السؤال، فإذا قال المجيب: مررت برجلين مسلم وكافر وجعل (مسلم وكافر) بدلا فكأنه «أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته»⁽³⁾.
حاصل النظر فيما مضى: أنَّ المخاطب وقبله المتكلم يعدان من أهم أركان التواصل التي أولاها القدامى عناية فائقة وكان لهما نصيب في صياغة الأحكام النحوية وتوجيه المسائل الخلافية، وقد أكسب هذا الاهتمام بالمخاطب العربية تنوعا وثراء في الأساليب اللغوية.

مراعاة القصد من الكلام:

لا نعدم في تراثنا العربي إشارات ذكية، إن لم تكن اهتمامات مكثفة بمراعاة القصد من الكلام وأثر ذلك في توجيه الدلالات اللغوية للوقوف على المضمير منها، انطلاقا من أنَّ اللغات الطبيعية برمتها لا تخرج معاييرها الموازية عن القصد المولدة لها، والنيات التي من ورائها، والرغبات التي تكمن داخلها، والدوافع التي تحركها، إنها أيضا تشكل قوة الدفع للتواصل الكلامي مهما كان تنوعها النفسي وكانت إستراتيجيتها التداولية⁽⁴⁾.
إنَّ الأصل في الكلام القصد، فلا يتكلم الإنسان إلا وهو قاصد إلى تحصيل أمر من الأمور⁽⁵⁾، وقد جُعِلت اللغة ترجمانا عما في الضمائر من تلك القصد؛ فهي «[...] في المتعارف [...] عبارة المتكلم عن مقصوده»⁽⁶⁾، فهذا «ابن جني» يستحضر القصد

(1) الكتاب 48/1.

(2) نفسه .

(3) نفسه، 431/1.

(4) ينظر: بنعيسى أزييط، المعنى المضمير في الخطاب اللغوي العربي البنية والقيمة التنجزية، مقارنة تداولية لسانية، ص 497.

(5) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 103.

(6) مقدمة ابن خلدون، ص 501.

في تعريفه اللغة فيحدها بكونها أصواتا يعبر بها كل قوم عن أغراضهم⁽¹⁾، بناء على ذلك يمكن تعريف الكلام بأنه: تعبير بأصوات عن قصد، وإذا خلا الكلام من القصد، كان مجرد أصوات تحيل إلى اللغو، ويمكن تلخيص هذه الفكرة في المعادلتين الآتيتين:⁽²⁾

الكلام = قصد + أصوات + إفادة

لغو = أصوات - قصد - إفادة

ذلك أن: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»⁽³⁾ والمراد بالقصد ههنا ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه وكان العلم به ضروريا لإفادة الكلام.

وقد اشترط النحاة القصد أيضا في حدِّ الكلام، فلا يسمى ملفوظ النائم لديهم كلاما؛⁽⁴⁾ فإنك واجد القصد لديهم فاصلا فارقا بين الجملة والكلام؛ يقول «رضي الدين الاسترأبادي»: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل [...] والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته - فكل كلام جملة و لا ينعكس».⁽⁵⁾

ونظيره قول «ابن هشام» في «مغنيه»: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسنُ السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد» والمبتدأ و خبره، كـ «زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضرب اللص» و «أقام الزيدان» و «كان زيد قائما» و «ظننته قائما».⁽⁶⁾

ولم يهمل صاحب الكتاب المقاصد عندما تكلم في النحو، ولم يكتف ببيان الفاعل من المفعول، ونحو ذلك فـ «كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في

(1) ينظر: الخصائص، 33/1.

(2) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والإستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التذليل والتأويل، ص 106.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 357.

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 30، 29/1.

(5) شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1995م، 8/1.

(6) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 357.

ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»⁽¹⁾.

وعلى هديه ربط «ابن جني» الدلالة والقصد بحال المتكلم، إذ يقول «الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس»⁽²⁾. يقول «ابن جني» معلقا على قول أحد الشعراء:

تقول وصكّت وجهها بيمينها أبعلّى هذا بالرحى المتقاعس؟

«فلو قال حاكيا عنها: (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس)- من غير أن يذكر صك الوجه-، لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكورة، لكنه لما حكى الحال، فقال (وصكّت وجهها) علّم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها»⁽³⁾.

وذهب «ابن جني» في إطار عنايته بقصد المتكلم إلى أن القصد هو الذي يتولى تحديد الحقيقة والمجاز في اللغة، كما يحدد الاستقامة والاستحالة، فقولنا: (أشرب ماء البحر) يكون مستحيلا إذا ما كانت الغاية دلالة الجملة على أصل وضعها؛ لأن الإنسان لا يشرب جميع ماء البحر، «أما إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه»⁽⁴⁾.

تأتي استحالة القول السابق الذي أورده «ابن جني» إن حُمِلَ على الحقيقة، أما إذا «انطوى القصد إلى المجاز أو غرض يراد تبليغه، فقد تَوَوَّل هذه الاستحالة إلى استقامة»⁽⁵⁾.

ولعل هذا الاهتمام بمقاصد المتكلمين عند القدامى يقف على قدم المساواة مع الطرح التداولي، فقد أولت الدراسات التداولية اهتماما كبيرا بالقصد في العملية التواصلية، فالمخاطب يدعو المخاطب لمعرفة غرضه من التواصل فعندما «أتكلم فأنا أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك

(1) الشاطبي، الموافقات، مج2/485.

(2) ابن جني، الخصائص 245/1

(3) نفسه

(4) الخصائص 455/2.

(5) محمد مشبال، البلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جني، ص193.

الأشياء بالذات، وأتوصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له ، وما إن يتعرف مخاطبي على ما في غرضي الحصول عليه، حتى تتحقق النتيجة عموماً» (1).

فالقصد بهذا المفهوم يعدّ قطب الرّحى في العملية التواصلية وهو ما يقودنا إلى تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين ، ويتخذ القصد الصورة العامة التالية: (2)
إنّ قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئاً إلا إذا قصد القائل الأمور الثلاثة الآتية:
أن يدفع قوله إلى نهوض «المقول له» بالجواب.
أن يتعرف «المقول له» على هذا القصد.

أن يكون انتهاض «المقول له» بالجواب مستنداً إلى تعرفه على قصد «القائل».
وتتجلى مراعاة القصد في المسائل التي أولاها «عبد القاهر الجرجاني» كبير اهتمام، فقد تتبع وجوه القول فرآها راجعة إلى اختلاف الدلالة المقصودة بالنظر إلى متطلبات الموقف الإِبلاغي، فيفهم الكلام اللغوي ونفهم معه العمليات الإجرائية المؤدية إلى وجوده، وهذا مبني على المعاني المسوق إليها الكلام تبعاً لفاعله أو تبعاً للمنفع به، يقول: «الخبر وسائر معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويرجع فيها إليه، فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها» (3).

فلا يصح عنده إعراب لفظ «ابن» في قوله تعالى حكاية عن اليهود ﴿...﴾
② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰

(4) نعنا، على تقدير خبر محذوف، أي: عزير بن الله معبودنا، لما فيه من مخالفة عظيمة للقصد، وتشويه له؛ ذلك أن جعل الابن صفة يؤدي إخراجاً عن حيّز النفي والإنكار، وهو المقصود، إلى حيّز الثبوت والاستقرار، وهو ما لا وجه له. (5).

(1) فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 139.
(2) ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، ص 45.
(3) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 347.
(4) التوبة/30.
(5) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 244-245.

انطلق «عبد القاهر» في اهتمامه بالقصد من فكرة جوهرية مفادها وجود علاقة متينة وأصيلة بين منتج الكلام والكلام نفسه، وهذه العلاقة هي علاقة فاعلية أو علاقة تفاعلية إذا روعي بعدُ المخاطب وفق ما يلي:

المتكلم → المخاطب

هذه المعادلة جعلته لا يقف عند حدود المعنى الظاهر بل يبتغي الوصول إلى الدلالات الخفية لمنشئ النص محاولاً بذلك الوقوف على المقاصد المتجسدة في النص اللغوي انطلاقاً من أن: قصد المتكلم يحيل النص اللغوي

فكما أن «قصد المتكلم هو الذي أنتج النص اللغوي، فإنَّ النص اللغوي هو السبيل الوحيد للكشف عن قصد المتكلم في عملية معكوسة، إذ إن تأليف الألفاظ راجع حتماً إلى تأليف الدلالات النحوية التي يشكل صورة واقعية أو واقعا ماديا لتأليف المعاني في النفس». (1)

إنَّ عناية «عبد القاهر» بالمقاصد جعلته لا يكتفي بظاهر المعنى بل يجعله سلماً ليرقى به إلى المعنى غير الظاهر، فهو: «لا يريد المعنى الذي يحدده الوضع اللغوي، بل المعنى الذي قصده المتكلم، المعنى الذي يكشف عن حسن اختياره وصحة تأليفه، أو عملية التلاؤم بين ما وقع قبل المنطوق وما وقع في المنطوق». (2)

إن اهتمام الرجل بالمعاني الإضافية كان بدافع عنايته بالعرض الذي يؤم، والمعنى الذي يقصد، ولعل هذا الطرح قريب من طرح التداوليين الذين لا يكتفون بالقصد الإخباري انطلاقاً من المؤشرات اللسانية فحسب؛ بل إن هذا المعنى الظاهر هو بداية الطريق إلى قصد آخر أعمق هو القصد إلى تغيير المحيط المعرفي للسامع، وهو قطب الرحي في النظرية الجرايسية التي تعتبر التواصل الإنساني في عمومه قصدياً. (3)

يرى «عبد القاهر» أنَّ غاية التأليف والترتيب أن يتحقق بهما القصد المخصوص الذي على أساسه ننسب الكلام إلى واضعه وهكذا لا يمكن الفصل في نظريته بين عمليات ثلاث: (4)

(1) سعيد حسن بحيري، دراسات تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص 201.

(2) نفسه، ص 208.

(3) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص 54.

(4) ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو)، عند عبد القاهر الجرجاني، ص 37.

الأولى: غير لغوية (نفسية) ← قصد المتكلم.

الثانية: لغوية ← الأداء اللغوي.

الثالثة: ما وراء لغوية ← تفسير المخاطب.

إنَّ المخاطب-حسب عبد القاهر- لا يقف عند حدود الدلالة الظاهرة بل يتجاوز المعنى الظاهر إلى معنى آخر على سبيل الاستدلال الذي يبتغي من خلاله الوقوف على غرض المتكلم أو قصده، فهذا التصور قائم أساساً على صلة تربط بين عمليتين غير لغويتين الأولى: تدور في عقل المتكلم، والثانية: تدور في عقل المخاطب.⁽¹⁾

نلمس في النصوص السابقة وغيرها كثير، تأكيد صاحب نظرية النظم على ضرورة الاستعانة بالعوامل التداولية في التحليل، من عناية بطرفي التواصل والاهتمام بالأغراض والمقاصد ومراعاة الظروف والملابسات التي تحيط بالكلام، فبذلك يصل المرء إلى الدلالات الخفية المستلزمة ويحسن الكلام وتكون المزية.

ومثل هذا الطرح لا نعدم له أثراً في الدراسات الحديثة؛ فقد مضى «جرايس» إلى اعتداد القصد من الخصائص الأساسية للخطاب الطبيعي، فالعمل التواصلية يتطلب استحضار المقاصد حتى يقوم التعاون بين المتحاورين ويقف كل منهما على قصد الآخر، فمدلول العبارة قد يتجاوز المعنى الحرفي لمجموع ألفاظها، لأنَّ المعنى الحرفي والمصرح به ليس سوى جزء من المعنى، أما الجزء المتبقي، فيتوقف على طرفي التواصل (المخاطب والمخاطب).⁽²⁾

يفرق «عبد القاهر» بين المعنى ومعنى المعنى، فالكلام عنده على ضربين:⁽³⁾
أحدهما: يدل على معناه بظاهر لفظه

ثانيهما: يحتاج إلى إعمال الفكر، لأنَّ معناه مستفاد من المعنى الأول
ويمكننا تلخيص ذلك في الخطاطة الآتية:

معنى 1 — لفظ 1 — معنى 2.

لفظ 1 — معنى 3.

(1) ينظر: نفسه، 38.

(2) ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 127.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 177.

فالمعنى عنده هو المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بلاواسطة، في حين أنّ معنى المعنى أن تقف على اللفظ بمعنى معين، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر. (1)

ولهذا اتخذ مبدأ التعاون في الاستلزام التخاطبي معياراً لتبادل المقاصد بين طرفي الحوار، فالمقاصد مراتب؛ منها الصريح ومنها الضمني وهو ما يحيلنا إلى الكلام عن المقاصد وعن مقاصد المقاصد. فقد «اعتمد جرایس على فرضية مفادها أنّ القصد قصد مركب وانعكاسي يتمثل في سعي المتكلم إبلاغ المخاطب أمراً ما يجعل هذا الأخير يتعرف على قصده، وعليه فالآليات التأويلية التي يستخدمها المخاطب لإدراك مدلول الخطاب الموجه إليه تقوم على فرضية تتبني على مقاصده». (2)

لا يخفى على ذي نظر نقاط التقاطع الموجودة بين معنى المعنى عند عبد القاهر وقصد القصد أو القصد المركب والانعكاسي عند «جرايس»، ولا غرو في ذلك؛ فعبد القاهر يمثل «خلاصة ما أنتجه الفكر العربي» (3)، فمنظومة الفكرية لا تقف عند حدود التركيب، بل تتخطاها إلى فحص مختلف جوانب الظاهرة اللغوية فحصاً دقيقاً، لما يتميز به من شمول للعمليات الدلالية والمقامية الراجعة إلى اختيارات المتكلم وظروف إبلاغه. (4)

إنّ دراسة عبد القاهر «للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي». (5)

وللقصد أيضاً مكانته عند «السكاكي» يقول «من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمه اللاغية فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطياً مناطها بقدر الافتقار» (6). نلاحظ في هذا النص حضوراً قوياً

(1) ينظر: نفسه.

(2) حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 128.

(3) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 531.

(4) ينظر: منصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 324.

(5) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(6) مفتاح العلوم، ص 96.

للقصد والغرض والإفادة، إذ بحسبها تتحدد الطرق الصحيحة للتعبير ويحقق الكلام غايته، إذ لا كلام حقيقةً إلا مع وجود القصد.

ويرى «حازم القرطاجني» أن «المعاني و إن كانت أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعراب عنها والتصريح عن مفهوماتها، فقد يقصد في كثير من الموضع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها»⁽¹⁾.

يعكس قول القرطاجني وعيه العميق بضرورة التمييز حين النظر إلى الخطاب بين ضربين من القصد في التعبير عن المعاني؛ قصد إلى التصريح بها وإظهارها، وقصد على التستر عنها وإضمارها، وهو ما حدا ببعض الباحثين للتمييز بين:⁽²⁾

القصد إلى الإظهار: هو ما كان المقصود من الكلام محددًا من خلال دلالة العبارة التي سيقف للتعبير عنه مباشرة دونما خفاء أو إضمار مثاله قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرٌ لَّكَ عِندَ رَبِّكَ إِذَا نَمَّيْتَ لِلرِّبَا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾⁽³⁾ فقصد الشارع إلى إحلال البيع وتحريم

الربا منطوق مصرح به

معبر عنه بطريقة مباشرة.

القصد إلى الإضمار: هو التعبير عن المراد بطريقة غير مباشرة، فتكون الوحدات المعجمية للجملة ليست مطلوبة لذاتها، وإنما مطلوب بها تحصيل معنى معناها الذي يعتبر المقصد الحقيقي منها، ويعمد القائل إلى إخفاء معانيه مكتفياً بتضمينها في دلالات أقواله لغرض من الأغراض كالبلاغة في المعنى، أو الرغبة في زيادة تقريره، أو إدخال اللبس على الكلام.

حاصل النظر فيما مضى ومحصول الحديث أن في التراث النحوي والبلاغي عناية فائقة بالقصد على نحو يقتضي التقدير والاعتراف، ولست أبالغ إن وضعت الجهد في مقابل الجهود التداولية التي يعتبر القصد فيها مفهوماً من المفاهيم البؤر.

مراعاة السياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي

(1) حازم القرطاجني، المنهاج، ص172

(2) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التذليل والتأويل، ص113-114.

(3) البقرة/275.

لا جرم أنّ الوقوف على مقاصد الجمل يستدعي منا إطفاف النظر في السياق الذي وردت فيه، ومراعاة الظروف المحيطة بعملية التواصل عموماً، وقد أولت الدراسات التداولية اهتماماً للسياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي، ولا غرو في ذلك؛ فالتداولية هي دراسة للغة في ضوء الاستعمال والسياق، وهو ما يؤول بنا إلى مقارنة الظاهرة اللغوية والنظر إليها على أنها أقوال حية متحركة لا جملاً محنطة، لا تأخذ قيمتها الحقيقية إلا في تعالقاتها بعناصر المحيط الذي ولدت فيه، فكان السياق في ذلك الحكم الفصل في النظر إلى الأقوال باعتبار ما يتميز به الخطاب اللغوي الطبيعي من الخصائص والأبعاد التي تميزه عن خطاب وسم بأنه صوري اصطناعي.⁽¹⁾

إنّ الذي يجيل نظره في التراث العربي إن عند النحاة أو عند البلاغيين، يجد اهتماماً بالغاً بالسياق اللغوي والسياق غير اللغوي، وتقف نصوصهم خير شاهد على هذا الاهتمام «فقد أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عباراتهم (مقتضى الحال) التي أنتجت مقولتهم (لكل مقام مقال) ولكل كلمة مع صاحبها مقام، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكل اللغوي أو الأسلوب اللغوي بالمقام أو أحوال على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق (بمقتضى الحال) و(المقام)». ⁽²⁾

إن عناية القدامى بثنائية المقال والمقام لتتراءى في أكثر من موضع، فقد «انتبه اللغويون العرب القدامى خاصة منهم علماء البلاغة إلى أهمية العناصر المقامية بالنظر إلى المقال وتحديد خصائصه». ⁽³⁾

وينطبق مفهوم المقام في النظرية اللسانية العربية على: «مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب وخاصة الوضع التخاطبي القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كل

(1) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، ص 91، وعبد

الحليم بن عيسى، «المرجعية اللغوية في النظرية التداولية»، ص 09.

(2) منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، ص 23-24.

(3) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 172.

منهما أثناء عملية التخاطب»⁽¹⁾، في حين كان حد المقال في المنطوق أو المكتوب من الخطاب الذي يرتبط إنتاجه من قبل المتكلم بزمان ومكان معينين، لمخاطب معين، في وضع تخابري معين.⁽²⁾

وفيما يلي بيان المواضيع التي كانت فيها عناية النحاة والبلاغيين بالمقال والمقام أو ما يعرف في النظريات اللسانية الحديثة بالسياقين اللغوي وغير اللغوي.

أولى النحاة في منظومتهم الفكرية -اهتماماً كبيراً للسياق بنوعيه، ويعد «الخليل ابن أحمد الفراهيدي» من أوائل النحاة الذين اعتمدوا على السياق اللغوي في دراسته للتركيب، كما أنه يصنف في خانة الرواد الذين اهتموا بالعناصر المشكلة للموقف الكلامي من باث وملتق والعلاقة التي تربط بينهما إلى علم المخاطب بالمعنى وغيرها من العناصر التي ترتبط بالمقام.⁽³⁾

على نهج «الخليل» سار تلميذه «سيبويه» مهتماً بالسياق وما يصاحبه من ملابسات خارجية، فقد استند عليه في أكثر من موضع، ومن ذلك بيان العناصر المحذوفة في التركيب، ومن ذلك الاستغناء عن تكرار (كل) في قول الشاعر:⁽⁴⁾

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

بجر (نار) والتقدير و(كل نار) وذلك «لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب».⁽⁵⁾

قسم صاحب الكتاب المقام إلى ما يكون من الذكر أو ما يرى من الحال، فيقول معللاً إضمار الفعل المتروك إظهاره في باب الأمر والتحذير: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء [...] لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر»⁽⁶⁾، ويندرج قوله هذا فيما يعرف اليوم بالسياقين: المقالي والمقامي⁽⁷⁾، ولا يخفى

(1) نفسه.

(2) ينظر: نفسه ص 173.

(3) ينظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتفعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، ص 369.

(4) الشاعر هو أبو داود الإيادي، ينظر: الكتاب 66/1. (الهامش)

(5) نفسه.

(6) نفسه، 275/1.

(7) ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 402.

يخفى على ذي نظر أنّ السياق العام يضيء سبل تحليل العبارات، ويمكننا من الوقوف على ما يُستعصى من الإشكالات الراجعة إلى إدراك المعنى، ويعمل على تأطير الإرساليات اللغوية في الزمان والمكان، ويمكننا أن نضع معادلة على ضوءها يحل السياق العام: (1)

السياق العام = السياق اللفظي + السياق الحركي.

فالسياق العام تشكله عناصر السياق اللفظي المتمثلة في المقولات التركيبية والصوتية والصرفية المشكلة للعبارة، في حين يمثل السياق الحركي، ما يمكن ملاحظته في عالم الواقع والممارسة، أي ما يصاحب السياق اللفظي من ملابسات القول في العالم الخارجي ويمكن أن نضع مقابلاً لهذه المعادلة التداولية للسياق في التراث العربي وفق ما يلي:

السياق العام = المقال + المقام

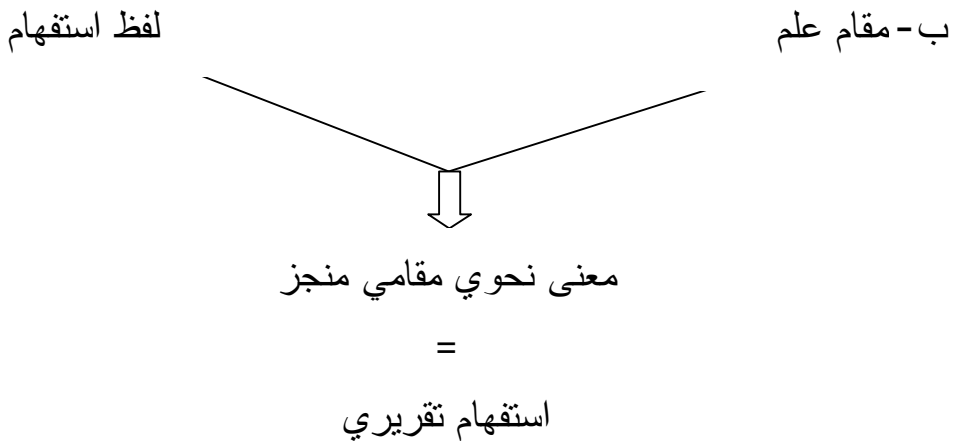
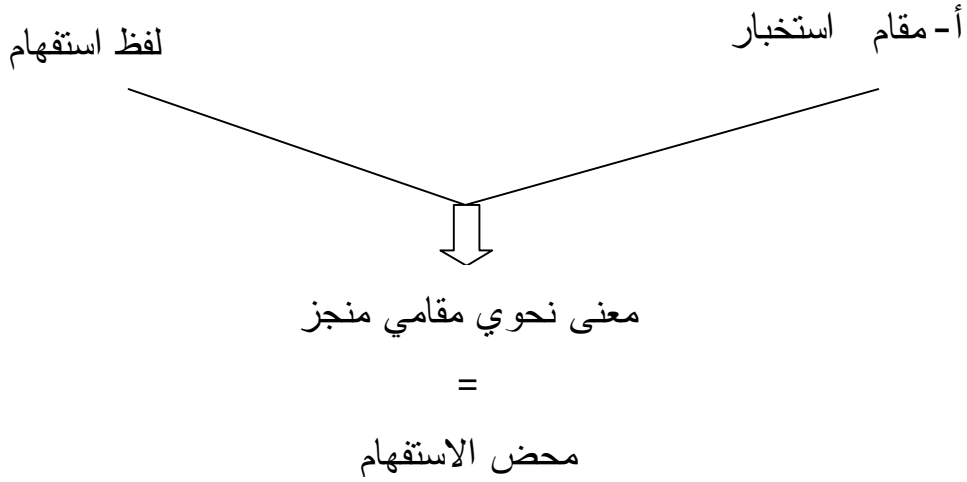
وهو ما يتجلى بوضوح في إسهامات علماء العرب القدامى، فقد أدرك «سيبويه» مدى انعكاس ملابسات القول داخل القول نفسه، فالمعاني النحوية تتشكل تبعاً لاختلاف طبقات المقام، فإذا كان مقام التلغظ مقام استخبار، دلت الجملة الاستفهامية على مجرد الاستفهام وإن كان مقام علم، تولد عن هذه المخالفة، معنى آخر كالتوبيخ والتقدير وغيرهما، يقول صاحب الكتاب في معرض الفصل بن همزة الاستفهام وهل: «ومما يدل على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل: أطربا: وأنت تعلم أنه قد طرب، لتوبّخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد هل». (2)

(1) فكرة المعادلة مستقاة من: بنعيسى أزييط، المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي «البنية والقيمة التنجيزية» مقارنة

تداولية لسانية، 224/1.

(2) الكتاب، 176/3.

ويلخص « خالد ميلاد » ما ذهب إليه « سيوييه » في المخطط الآتي: (1)



كما كان لمراعاة الظروف المحيطة بالحدث اللغوي نصيب من الاهتمام؛ فقد تنبه « سيوييه » إلى أثر « المسرح اللغوي » وما يترتب عنه من المفاضلة بين التراكيب، يقول: «وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالإنطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو أنا علامتان للمضمر، وان ما يُضمر إذا عُلِمَ أَنَّكَ قد عرفت من يعني، أن رجلا لو كان خلف حائط

(1) ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص 402.

أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»⁽¹⁾.

وقد فسّر «سيبويه» التركيب (أنا عبد الله منطلقاً) و(هو زيد منطلقاً) بالإحالة «استناداً على ما أراده المتكلم من معنى لأنه إنما أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بالانطلاق، فكان حقه أن يقول (أنا منطلق) و(هو منطلق)، ولأنك لا تضمّر فتقول (أنا) أو (هو) حتى تكون معروفاً، فتستغني عن قولك (عبد الله) أو (زيد) في حين حكم على التركيب نفسه (أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك) بالحسن استناداً إلى ملابسات المسرح اللغوي المصاحبة للتركيب ولأن المتكلم ينادي رجلاً خلف حائط فهو تجهله أو يجهل مكانه فمن ثم أفاد قوله (أنا عبد الله) ثم بيّن حاله»⁽²⁾.

إن تحديد مقاصد الخطاب ومراميه لا يتم دائماً في لفظه، بل لابد من استدعاء ما يحيط بتلفظه من عوامل غير لغوية مثل السياق والمعرفة المشتركة بين الباث والمتلقي، ومن هنا اقترح في الدراسات التداولية الحديثة معياران لتصنيف المعنى الخفي هما:⁽³⁾
معيار يخص الجانب الدلالي لا التداولي.
معيار يتعلق بوظيفته الخطابية التداولية.

الأول مقابل للسياق اللغوي، والثاني مرادف للسياق غير اللغوي.
والملاحظ عموماً أنّ «سيبويه» لا يقيم تحليله النحوي في معزل عن ملابسات القول وطبقاته المقامية، فنظريته النحوية قوامها المزوجة بين المكونين الدلالي والتداولي.⁽⁴⁾
إذن، أدرك النحاة أثر السياق والمقام في فهم الجملة؛ يقول «مهدي المخزومي» عن الجملة إنها: «خاضعة لمناسبات القول والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أي لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار،

⁽¹⁾ الكتاب، 2/ 80-81.

⁽²⁾ محمد سالم صالح، الدلالة والتفصيل النحوي دراسة في فكر سيبويه، ص 412.

⁽³⁾ ينظر: J.Moeschler ;Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse

.pragmatique du discours, Eds-Hatier-Gredif, Paris ,1985, p34.

⁽⁴⁾ ينظر: ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 267-268.

ولن يكون الكلام مفيداً، ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً،
ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول»⁽¹⁾.

قسم «ابن هشام» الجملة على هدي من السياق اللغوي.⁽²⁾ إلى: جملة كبرى وجملة
صغرى؛ أما الأولى فهي: «الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه وزيد أبوه
قائم»⁽³⁾؛ أما الصغرى فهي: «المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين»⁽⁴⁾.
ويرى أن الجملة قد تكون صغرى باعتبارين: «زيد أبوه غلامه مُنطلق، فمجموع هذا
الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، لأنها خبر، وأبوه غلامه
منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق و صغرى باعتبار جملة الكلام [...] ما فسرت به
الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم»⁽⁵⁾.

لم يهمل صاحب نظرية النظم السياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي، و نرى النوع الأول
واضح المعالم بين القسمات في تعريفه للنظم يقول: «ليس النظم سوى تعليق الكلم
بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»⁽⁶⁾.

فنظرية النظم التي أبرز معالمها عبد القاهر، وقام تصوره فيها على حديث مفصل حول
ما يتميز به تأليف القرآن الكريم من بديع العبارة وإحكام النسج وثبات العلاقات بين
عناصر التركيب في اتساق شديد يشير على قدرة الخالق وفضل إعجازه.⁽⁷⁾
فالنظم هو محصلة العلاقات السياقية التي تتغير بتغير الظروف المحيطة بالمتكلم،
بالتركيز على المضمون الشعوري لأفعال التعبير ومراعاة المرونة للعلاقة بين الشكل
والمعنى بتفاعل العلامات اللغوية مع معاني النحو.⁽⁸⁾

يولي «عبد القاهر الجرجاني» أهمية للسياق اللغوي الذي ترد فيه الكلمات ويرى أن لا
مكان للتفاضل بين كلمتين إلا باعتبار مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني

(1) مهدي المخرومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 225.

(2) ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة نحوية دلالية، ص 114.

(3) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ص 361.

(4) نفسه.

(5) نفسه.

(6) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 15.

(7) ينظر: وليد محمد مراد، «نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني»، ص 06.

(8) ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص 160.

الجرجاني أساساً رئيساً لها؛ يقول: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، و جعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة»⁽¹⁾. فلا نظم في الكلام -حسب القاهر - حتى يعلق بعضها ببعض.⁽²⁾

يتضح جلياً من خلال نصوص «عبد القاهر» السابقة أنه كان شديد العناية باستعمالات اللغة، وما اهتمامه بالنظم وخصائصه والتعليق بين الكلم إلا دليل واضح على نظريته الشمولية، ومنهجه القويم. فقد رسم هذا الرجل: «طريقاً جديداً للبحث اللغوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أنّ للكلام «نظماً» وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه ولا دالاً على ما يراد منه».⁽³⁾

وقد خرج «عبد القاهر» في حديثه عن الإعجاز من بلاغة العبارة إلى بلاغة السياق، فنظر إلى الجملة أو العبارة نظرة شمولية، فكل منهما جزء من كل يجب النظر إليه وفقاً لمقتضيات الاتصال والسياق⁽⁴⁾، مما يجعل هذا الجهد يصب في مجرى الدراسات التداولية التي يعرفها بعض الدارسين على أنها علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، فهي استعمال للعلامات ضمن السياق مما حدا بـ «ماكس بلاك» Max Black أن يطلق على التداولية اسم السياقية، فهي حسب رأيه التسمية الأنسب لهذا العلم.⁽⁵⁾

لم تكن عناية عبد القاهر بالسياق اللغوي فحسب، بل اهتم أيضاً بالسياق غير اللغوي فتحدث عن الأثر النفسي ودوره في نظم الكلم؛ يقول: «فأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس».⁽⁶⁾

(1) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 15.

(2) ينظر نفسه.

(3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 16.

(4) ينظر: عبد القادر المهيري، «مساهمة في التعريف بآراء عبد لقاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة»، ص 83-104.

(5) ينظر: علي أيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص 57.

(6) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 51.

تتغير دلالات التراكيب وتتباين مقاصدها بتعدد المقامات وتباينها، فالمعاني لا تتعين إلا بحسب مقاماتها وكذلك التراكيب، وقد أكد عبد القاهر في هذا السياق ضرورة الاستعانة في التحليل بالعوامل التداولية-غير اللسانية- كالمقاصد والأغراض التي من أجلها أنشئ الكلام، ومراعاة الظروف و الملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي. فبذلك يحسن الكلام وتكون المزية؛ يقول: «واعلم أن لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام [...] وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قُدم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم [...] وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه، إلا نظرك فيما غيره أهم لك».(1)

إن المتأمل لجهود عبد القاهر، يدرك أن للرجل رأياً حصيها وعناية فائقة بالمكون الدلالي التداولي، فاختلاف التراكيب إنما هو تحويل إجباري يقتضيه المقام الذي تتولد فيه هذه التراكيب فـ«بغيب المقام وبدون معرفة المقاصد لا يمكن الاستدلال بكلام المتكلم على ما يريده، وإذا كان سر الكلام وروحه في إفادة المعنى، فإن كمال هذه الإفادة في البلاغة».(2)

محصلة ما سبق أن الجرجاني أسهم أيما إسهام في المجال التداولي التراثي⁽³⁾، ويتجلى إسهامه هذا في دمج الدلالات التداولية في معاني النحو، والعناية بالمقاصد وسياقات استعمالها اللفظية وغير اللفظية، والسياقات القائمة داخل الخطاب وخارجه.

وقد اقتفى أثره «السكاكي» الذي تتراىء عناية بالمفاهيم في أكثر من موضع، ومن ذلك حديثه عن مستويات التحليل في إطار نظرية عامة سماها «علم الأدب»؛ يقول: «والذي اقتضى عندي هذا هو أن الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب وأردت أن أحصل هذا الغرض [...] لا جرم أننا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة أنواع مذيلة آخر مما لا بد من معرفته في غرضك لتقف عليه ثم

(1) نفسه، ص 86-87.

(2) منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، ص 37.

(3) ينظر: محمد سويرقي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبى وتداولي، ص 218.

الاستعمال بيدك، وإنما أغنت هذه لأن مئارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المفرد و التآليف وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلم به»⁽¹⁾.

مما لاخفاء به أن نص السكاكي يُظهر جليا المستويات الأساسية للتحلل عنده وهي ثلاثة:

مستوى المفرد: الذي يعد جوهر الدراسات المعجمية والصرفية.

مستوى المركب: وميدانه علم النحو.

مستوى المقام: ويعد قسما مشتركا لعلمي المعاني والبيان.

وعلى ضوء المستوى الثالث الذي يُعنى بالمقام يعرف السكاكي علم المعاني بقوله: «اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقضى الحال ذكره»⁽²⁾

إن حضور مسألة وجوب مراعاة المتكلم لمقامات التكلم يبدو واضحا في هذا النص؛ فالمقام هو الذي يقتضي تركيبا ويقصي آخر، وليس للمتكلم الخيار لأنه « يختار [المتكلم] من أساليب البيان ما يناسب الوفاء بمقصده وضوحا أو خفاء حسب ما يقتضيه المقام، بسبب قصور الحقيقة عن إفهام المراد إفيهما يناسب المقام فتمس الحاجة إلى استعمال الألفاظ في غير معانيها الوضعية، يكون المطابقة لمقتضى الحال لا تتحقق إلا بهذه الأساليب»⁽³⁾

وحرى بنا أن نشير إلى أن حديث «السكاكي» عن العمليات التركيبية مثل التقديم والتأخير، والحذف والذكر والإظهار والإضمار، والوصل والفصل والإيجاز والإطناب هو حديث في حقيقته عن حيثيات تداولية تتطلب هذه في مقام وتلك في مقام آخر، ومثلما كان حضور المقام قويا في التراث العربي، كان السياق والاستعمال قطب الرحى في الدراسات التداولية، وكانت جهود السكاكي والبلاغيين مبعث استحسان بعض الدارسين الذين ذهبوا إلى حد القول: لو اطلع الغرب على النظرية البلاغية

(1) مفتاح العلوم، ص 05.

(2) نفسه ص 91.

(3) منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، ص 51.

العربية لكانت التداولية على غير ما هي عليه اليوم و لاختزل روادها سنوات من الجهد ودقة النظر⁽¹⁾.

إن الحضور التداولي نلمسه جليا في سياق تعرض «السكاكي» للمقام والمقال والمقولة المشهورة "لكل مقام مقال"؛ يقول: « لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام ذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»⁽²⁾. إن الذي يجيل بصره في هذا النص يدرك أن لمقامات الكلام ومقتضيات الأحوال القول الفصل في وضع التراكيب وفهم المعاني، وما هذا ببعيد عن المفهوم التداولي للغة، فمحتوى الكلام وشكله ينبغي أن يكونا مطابقين لما يقتضيه الحال، فمقامات الكلام متباينة و تبعا لها يتباين المقال ويتفاوت.

وفي هذه الدعوة تشابه مع ما يلح عليه علم الدلالة الوصفي من ضرورة ربط النشاط اللغوي بالسياق أو الموقف الاجتماعي الذي على ضوءه تتحد الدلالة؛ لأن الكلام إذا كان في معزل عن سياقه عُدَّ ضربا من الضوضاء والعبث الذي لا معنى له، لذلك كانت الصلة وثقى بين الكلام والموقف أو المقام الذي ينبثق فيه، وهي المسألة التي تفتن إليها «السكاكي» ولم يغفل عنها⁽³⁾.

وقد اقتفى «القزويني» أثر «السكاكي»، مصنفا المقامات وفق ما يلي:⁽⁴⁾

بناء العبارة وتركيبها: فمقام التكرير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف.
مقام المخاطب: فالمخاطب الموجه للذكي يباين الخطاب الموجه إلى الغبي.

(1) ينظر: ينظر السابق، ص23.

(2) مفتاح العلوم، ص95

(3) ينظر: حسين طبل ، المعنى في البلاغة العربية، ص194-195 وعبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والحديثين،

دراسة لغوية نحوية دلالية، ص168-169، وتمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص337

(4) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص13.

ويرى الجاحظ أنّ على المتكلم أن يكون على دراية و علم بأحوال المخاطب والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي؛ يقول: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»⁽¹⁾.

وتبدو عناية الجاحظ بالمقام الاجتماعي واضحة المعالم في قوله: «و كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات»⁽²⁾، أدرك الرجل ما للمقام من أهمية في العملية التواصلية فمراعاة الموقع الاجتماعي للمخاطب يعد من العناصر الأساسية التي تُبنى عليها العبارة.⁽³⁾

فلا مندوحة إذا من الوقوف على السياق، فعلى ضوءه يتحقق التفاعل بين الذات والموضوع ، ولا غرو في ذلك فلكل مقام مقال.

حاصل النظر فيما مضى أنّ عناية القدامى بالسياق تبدو في أكثر من موضع، ولعل جهودهم تتقاطع، مع وجود فوارق مع الدراسات التداولية الحديثة التي أولت السياق كبير اهتمام بوصفه مسألة ضرورية وحاسمة في مجال دراسة اللغة؛ إذ يمكننا من تحديد العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والكلامي، أي الاستغناء عنه سيجعل قناة التواصل متوترة، فغالبا ما يضللنا المعنى الحرفي للمفوضات في غياب القيمة التلطفية، فالمعاني الحرفية للكلمات ما هي في الواقع إلا قالب تنصهر في إطاره الملامح النطقية كالنبر والتنغيم، والخارج لغوية كالإيماءات والإشارات.⁽⁴⁾

(1) البيان والتبيين، 138/1-139

(2) نفسه، 144/1

(3) ينظر: فاتح زيوان، « خصوصيات المقام في الخطاب عند القدماء في ضوء الدراسات الحديث»، مجلة البحوث والدراسات،

المركز الجامعي الوادي، العدد السادس، جمادى الثاني 1429هـ - جوان 2008، ص 67.

(4) ينظر: علي أيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص 62-63.



صفوة القول أنّ للنحاة و البلاغيين اهتماما واضحا بالمكون التداولي⁽¹⁾، فقد تحدثوا عن طرفي العملية التواصلية من متكلم وملتق، والعلاقة المعرفية بينهما، إلا أنّ هاتاه الدراسات لم تجمع في إطار نظري موحد.

المبحث الثاني: آليات الانتقال من الملزوم إلى العكس

⁽¹⁾ يقول محمد سالم صالح في هذا المقام: « ولم تمثل هذه الإشارات الذكية نظرية متكاملة المعالم في الدرس النحوي على النحو المعروف الآن في الدراسات اللغوية الحديثة»، الدلالة والتفعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، ص 372.

إن للمكون التداولي دوراً مهماً في الكشف عن المعاني المضمرّة وكيفية تشكلها، ففي النظرية الاستلزامية يضطلع هذا المكون بإنتاج المعاني الثانية (الخفية) المقابلة للمعاني الأولى الصريحة، فهو - تبعاً لهذا الطرح - المكون الذي تلتقي فيه الدالتان الصريحة والمضمرّة، إلاّ أنهما يندمجان فينتج عن ذلك دلالة مقامية - بلاغية - .

إنّ غاية المتكلم من استعمال «المكون التداولي» في أبعاده الاستعارية والمجازية والكنائية هو تصوير المضمر من المعاني أو اشتقاقها أو اقتضاؤها أو استلزامها، وهي وسيلة يتيحها استعمال اللغة وتتفنن في عرضها الذات المتكلمة⁽¹⁾.

1. المجاز:

تتوفر اللغات الطبيعية في تعابيرها على وسائل لغوية تستخدم لأداء المضامين: الحقيقية: فتحيل الألفاظ إلى موضوعها إحالة حقيقية، وتتولد عن هذه الإحالة المعاني الصريحة للعبارات.

المجازية: إذ تحيل الألفاظ على موضوعها إحالة مجازية، فيتولد بذلك المعنى الخفي من هذه العبارات.

لقد كانت لثنائية الحقيقة والمجاز مكانتها في تراثنا العربي فتعاقب على دراستها النحاة والبلاغيون والأصوليون وغيرهم، فيرى البلاغيون أنّ استعمال الألفاظ على حقيقتها في أصل اللغة أسبق من استعمالها المجازي، وكان منطلقهم في ذلك مقولة الأصل والفرع، إذ الحقيقة أصل والمجاز فرع عليها⁽²⁾.

يوصف المجاز بأنه آلية من الآليات التي تثري الدلالة بمعان مستلزمة تحقق القوة التعبيرية على مستوى التركيب و النص، هاته الآلية تقوم أساساً على نقل اللفظ أو التركيب من معناه الحرفي إلى معنى آخر مستلزم مع وجود علاقة بين المعنيين و قرينة تمنع إرادة المعنى الأصلي⁽³⁾.

(1) ينظر: بنعيسى أزييط: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي «البنية والقيمة التنجزية» مقارنة تداولية لسانية، 264/1.

(2) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 1/ 88، وأحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 400.

(3) ينظر سعد أبو الرضا، في البنية و الدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص183.

يرى «ابن الأثير» (ت637هـ) أنّ الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ولمن أراد أن يتأول كان لابد له من دليل: «واعلم أنّ الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل كقوله تعالى: ﴿...﴾⁽¹⁾، فالظاهر من لفظ الثياب هو ما يُلبس، ومن تأول ذهب إلى أنّ المراد هو القلب لا الملبوس، وهذا لا بد له من دليل لأنه عدول عن ظاهر اللفظ»⁽²⁾

والناظر إلى المجاز بوصفه وحدة لغوية قوامها الأصول الصوتية الآتية: (الجيم والواو والزاي) يراها مسوقة في لسان العرب طبقاً للنص الآتي: «وجوَّزا وجوازاً، وجاز، أي سار فيه سلكه، وجوَّز له ما صنعه، وأجاز له، أي سوَّغ له ذلك»⁽³⁾.

ويعلق «عبد القادر عبد الجليل» على هذا التعريف قائلاً: «وابن منظور بيّن الحجة، واضح الرؤية، في هذه المتوالية الاشتقاقية للأصل الثلاثي الأجوف، الذي يدل على معنى العبور، والاجتياز، وهو سلوك يتكون وفقاً لمقتضيات الحال، والمقام»⁽⁴⁾.

وتبدو الصلة وطيدة بين الدلالة اللغوية للمجاز والدلالة الاصطلاحية مثلما يأتي بيانه؛ فقد عرف «الرجحاني» المجاز بقوله: «وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»⁽⁵⁾.

فالمجاز تبعاً لهذا التعريف هو اللفظ المستعمل لغير ما وضع له أصلاً، فهو يأتي نتيجةً للانحراف عن المعنى الأصلي، وهو ما حدا ببعض الدارسين أن يسميه بالتغيير أو

(1) المدثر/04.

(2) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، 62/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوز)، 487/1.

(4) الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 438.

(5) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص 304.

النقل، الذي يؤتى به في اللغة لتقوية القدرات التعبيرية، فلا تكاد تخلو منه لغة من اللغات البشرية⁽¹⁾.

ويُشترط في اللفظ ليكون مجازاً شرطان هما⁽²⁾:

أن يكون منقولاً عن معنى وضع اللفظ بإزائه أو لا.

أن يكون بين اللفظ مجازاً وحقيقة، مناسبة بينهما وعلاقة لكي لا يوصف المجاز بالقبح والتنافر وهو ما ينتج عنه الغموض و الإبهام فالمجاز لا يعدّ خروجاً لا ضابط له، بل هو خروج مشروط بالسير على سنن العرب في التجوز⁽³⁾، فلا يُنظر إلى المجاز على أنه خروج باللغة من النظام إلى الفوضى ومن الاتزان إلى الاضطراب، بل هو خروج مؤسس وفق نظام، فكما أنّ للغة أنظمتها التي تركز عليها، فللمجاز أنظمتها أيضاً التي تعد دعائم له، فهو يضم بين طياته جميع الأنظمة؛ لأنّ عملية الانتقال من المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية تعني الانحراف عن أنظمة اللغة الحقيقية إلى أنظمة المجاز⁽⁴⁾.

ولا نعدم في التراث العربي من الالتفات إلى المجاز-بوصفه أحد أهم العوامل التي تكسب اللغة ثراءً وتنوعاً في دلالات المفردات والتراكيب-فلا يخلو كتاب سيبويه من لفتات طيبة عن المجاز، ومن ذلك ما نقف عليه في نص ذكره تحت عنوان: «هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة»، قال فيه: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غدا.

وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيتك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، فقولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيتك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص 67.

(2) ينظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 78.

(3) ينظر: حسام أحمد قاسم، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، ص 28.

(4) ينظر: علي محمد علي سلمان، المجاز وقوانين اللغة، ص 276 - 277.

(5) الكتاب 1/ 25 - 26.

مما سبق نلاحظ أن «سيبويه» قسم الكلام على النحو الذي ذكره إلى قسمين:
أحدهما: المستقيم وينضوي على ثلاثة أنواع.

والثاني: المحال وينضوي على نوعين.

وعدّ «سيبويه» ضابط المستقيم هو إمكان الوقوع مع التفاوت والتأويل، أما ضابط
المحال فهو عدم إمكان الوقوع.

والذي يعنينا من هذه الأنواع التي أوردها صاحب الكتاب المستقيم الكذب الذي مثل له
بمثالين: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ولا يخفى على ذي نظر أنّ الجبل بمعناه
الحرفي لا يحمل، وماء البحر في معناه الحرفي لا يستطيع أن يشربه فرد، فيتحقق فهم
الجملتين بعد التأويل في نطاق ما يسمى بالمجاز.

إنّ ما ذهب إليه «سيبويه» في هذا السياق ليدل على فهمه «لنوع ما من الكلام مردود
من حيث الظاهر، مقبول بجهة ما من الصرف عن الظاهر الذي يسمى التأويل، فجعله
مستقيماً من جهة، وكذباً من جهة أخرى [...] وبناء على هذا كله فإننا نستطيع أن نقول
في كثير من الاطمئنان أن سيبويه قد أدرك الاستعمال المجازي في بعض تراكيب اللغة
وإنّ لم يسمه مجازاً فإنه حام حوله»⁽¹⁾.

فالتأويل الصرف هو المقصود عند صاحب الكتاب، إذ إنه لم يرد بالكذب الصفات
الخلقية المذمومة بل الغاية هي إرادة التخيل الفني، فمثل هذه الصور يتسع لها صدر
اللغة العربية⁽²⁾، وهي رؤية تتم عن وعي صاحب الكتاب بما يعرف اليوم في
الدراسات التداولية بالمعاني الحرفية والمعاني المستلزمة، فجملة: حملت الجبل ليس
المراد بها ههنا المعنى الحرفي بل المعنى المستلزم لخروج هذا التركيب على قاعدة
الكيف والتي قوامها: أن لا نقل ما نعتقد أنه كاذب، وتولد عن خرق هاته القاعدة استلزم
تخاطبي، فيقولها من يعاني من أمر ثقيل المحمل لا طاقة له به.

وقد تتبع «عبد العظيم المطعني» في مؤلفه «المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين
الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد»، جهود صاحب الكتاب في مجال المجاز وأن لم
يصرح هو باسم المجاز، ورأى أنّ «سيبويه» خطا في هذا السياق خطوات سديدة نحو

(1) عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عرض وتحليل ونقد، 08/1

(2) ينظر: نفسه.

الهدف فنقل عن العرب تراكيب مأثورة، ومن القرآن الكريم، ووجهها توجيهها مجازيا وإن لم يصرح بلفظ المجاز، بيد أن المتأخرين من علماء البلاغة من بعده، نقلوا هذه التراكيب التي وردت عند صاحب الكتاب، مرددين توجيهه إياها⁽¹⁾، ومن ذلك توجيهه

لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ﴾⁽²⁾، يقول «سيبويه»: «إنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا»⁽³⁾،

وهذا التخريج عند «سيبويه» مما جاء على اتساع الكلام والاختصار.

ومن الظواهر المجازية البارزة في كتاب سيبويه خروج الاستفهام إلى معانٍ مجازية وقد أغنى القول فيه عن إعادته⁽⁴⁾.

حاصل النظر فيما مضى أن كتاب سيبويه لا يخلو من لفتات طيبة عن موضوع المجاز والقيمة التي تتولد عنه على مستوى الدلالة أو على مستوى إرادة التخييل الفني.

وللمجاز - أيضا - حضور عند «ابن جنى» في خصائصه في باب دعاه «باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز»⁽⁵⁾، إذ عرّف الحقيقة بقوله: «الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة»⁽⁶⁾.

أما المجاز فهو: «ما كان بحد ذلك»⁽⁷⁾.

وبيّن لنا المواطن التي يتم العدول فيها عن الحقيقة ويتحول الكلام صوب المعاني المجازية يقول: «وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كان الحقيقة البتة»⁽⁸⁾.

(1) ينظر السابق، ص 09.

(2) يوسف 82/.

(3) الكتاب 212/1.

(4) ينظر: البحث، ص.

(5) ينظر: الخصائص، 442/2.

(6) نفسه.

(7) نفسه.

(8) نفسه، 442/2.

ثم يورد «ابن جني» مثالا يوضح فيه ارتباط المجاز بالأغراض الثلاثة - المذكورة سابقا- وكيف أنّ القصد إليها سبب كاف للتجاوز؛ يقول: « فمن ذلك قول النبي ﷺ في الفرس: هو بحر فالمعاني الثلاثة موجودة فيه أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس، وطرف وجواد ونحوها البحر، حتى إنه إن احتج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء، لكن لا يُفصي إلى ذلك إلا بقريضة تسقط الشبهة [...] وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه، وأما التوكيد فلأنه شبه العَرَضَ بالجواهر وهو أثبت في النفوس منه»⁽¹⁾، وقد سجل «محمود موسى حمدان» على ما ذهب إليه «ابن جني» جملة من الملاحظات نوجزها في الآتي⁽²⁾:

المراد بالاتساع مطلق الزيادة في التصرف سواء كان تصرفا في مدلول الألفاظ أو في طريق الإسناد.

يضع «ابن جني» في نطاق المجاز، التشبيه والمجاز اللغوي بنوعيه والمجاز العقلي دونما تحديد للفروقات الموجودة بين هذه الأنواع.

يربط «ابن جني» غرض التشبيه بالاتساع، والتشبيه في عرفه هو وجود وجه من الشبه والمناسبة يسوغ هذا الاتساع، فلا وجود لتجاوز إلا وهو قائم على المشابهة ومن المآخذ المسجلة على تعريف «ابن جني» للمجاز أنه لم يفصح عنه تمام الإفصاح واكتفى بكونه ضد ما أثبتته للحقيقة، وحديثه عن النقل الذي يحول الكلمة من دلالتها الحقيقية إلى الدلالة المجازية هو حديث عن ركن أساس من أركان المجاز، بيد أن النقل وحده غير كافٍ لحصول التجور في الكلام، فلا بد من توفر ركنين آخرين هما: العلاقة، والقريضة وقد خلا منهما تعريف «ابن جني» للمجاز⁽³⁾.

على الرغم من أن «ابن جني» لم يذكر القريضة في حده للمجاز إلا أنه يدرك أهميتها الوظيفية، وقد بيّن ذلك في أكثر من موضع، منه قوله: «لكن لا يفصي إليه [إلى المجاز] إلا بقريضة تسقط الشبهة»⁽⁴⁾، ويقول أيضاً: «ولو عري الكلام من دليل يوضح المآل لم يقع عليه - الفرس - بحر، لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح و

(1) ينظر: نفسه، 442/2 - 443.

(2) ينظر: العلاقات والقرائن في التعبير البياني، ص 30.

(3) ينظر: عبد العظيم المطعني، المآز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد، 98/1.

(4) الخصائص، 442/2.

لا بيان، ألا ترى أن لو قال: رأيت بحرا، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله، لأنه الباس و الغاز على الناس»⁽¹⁾.

ولعل السابقين لابن جني لم يتحدثوا عن القرينة بهذا الوضوح، فقد خطا الرجل خطوة لم تعرف عند سابقيه⁽²⁾.

أما العلاقة بوصفها ركنا من أركان المجاز فقد تحدث «ابن جني» عنها في «المحتسب»، وتتضمن رؤيته ههنا العلاقات الآتية:

السببية: يذكر «ابن جني» هذه العلاقة في توجيهه لقراءة أبي أمامة وسعيد بن جبير وابن السَّمِيفِ وأبي مالك، لقوله تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾، بفتح الفاء وتخفيفها قال: « هذا على تسمية المسبب باسم سببه، ألا ترى أن معناه الذي وعد ذلك، فوفى بحاضره وسيفي بغائبه يوم القيامة؟ وذلك منهم لصدق الوعد، أي: إذا قال فقد فعل أو قد وقع ما يقوله - وهذا كقولهم: وعدا الكريم نقد، ونقد اللئيم وعد [...]»⁽⁴⁾.

اعتبار ما كان: من العلاقات الواردة في الخصائص، وكان «ابن جني» يسميها أحيانا السببية⁽⁵⁾.

3. **إرادة الجزء والتعبير بالكل:** وهو ما تحدث عنه «ابن جني» عند ذكره لسببويه وما ذكره في باب «الاستقامة من الكلام والإحالة»⁽⁶⁾؛ يقول «ابن جني»: «فإن قلت فقد أحال سببويه قولنا: أشرب ماء البحر، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدّع شياعه وانتشاره، قيل: إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم؛ إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، أما إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه»⁽⁷⁾، و «ابن جني» في تحليله للمجاز يحتكم لدلالاتي⁽⁸⁾:

(1) السابق.

(2) ينظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإحازة والمنع عرض وتحليل ونقد، 99/1 - 100.

(3) النجم /37.

(4) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 295/2.

(5) ينظر: عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، ص 249.

(6) الكتاب 25/1.

(7) الخصائص 455/2.

(8) ينظر: عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، ص 252.

العقل: فبالعقل نعلم أن أمر الله لنبيه ﷺ: ﴿...﴾⁽¹⁾، ينصرف إلى بعض الأمور الشرعية المهمة لا جميعها.

العرف: وبه نفهم أن المراد بقولنا: شربت ماء البحر أي: شربت بعضه، لاستحالة وقوع الشرب عليه كله.

أما البلاغيون الذين ساهموا في بناء نظرية المجاز فنذكر منهم «عبد القاهر الجرجاني» من خلال كتابيه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

إذ قسم «عبد القاهر الجرجاني» الكلام إلى قسمين⁽²⁾:

قسم تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ومن ذلك قولك: خرج زيد، فالمقصود أن تخبر حقيقة عن خروج زيد.

وقسم ثان لا تصل إليه، بدلالة اللفظ وحده، فاللفظ يدل على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها إلى الغرض.

تقابل الحقيقة القسم الأول من الكلام عند عبد القاهر، في حين يقابل المجاز القسم الثاني منه حيث يوحى الكلام في هذا القسم بدلالات جديدة غير بارزة في ظاهره، بيد أن هذه الدلالات الجديدة تتبنى في أساسها على المعنى الظاهر، وهو ما يسميه عبد القاهر «بمعنى المعنى» يقول: «[...] فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»⁽³⁾.

وفي نصوص الجرجاني السابقة مسألتان هامتان⁽⁴⁾:

أولاهما: يميّز الجرجاني بشكل واضح وصريح بين التعبير اللغوي المباشر والصيغ المجازية، فهو يقصر الأول على الوظيفة التوصيلية المباشرة للغة، في حين أن الثاني يتسم بالتعقيد لأنه ينطوي على الأول ويتجاوزه في آن واحد.

(1) آل عمران/159.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 177.

(3) نفسه.

(4) ينظر: صبري حافظ، «مفهوم الصيغ المجازية بين التراث العربي والنقد المعاصر»، ألف مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس

العصرية، القاهرة، العدد 12، 1992، ص 115.

ثانيتها: أنه يدرج الصيغ المجازية في باب ما أسماه بمعنى المعنى.

ومن الأمثلة التي يسوقها صاحب نظرية النظم في معرض حديثه عن حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، إذ يمكن أن تدل على غير معناها اللفظي، فيحدد معناها حينئذ من طريق التأويل، ما نقف عليه في فصل عنوانه: «في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره»⁽¹⁾.

هو طويل النجاد: يريدون طويل القامة.

كثير الرماد: يريدون رجلا كريما.

نؤوم الضحى: يريدون امرأة مترفة.

وقد أرفد «عبد القاهر» هذه الأمثلة بقوله: « [...] فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكره بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى»⁽²⁾.

ويمكننا أن نلخص ما ذهب إليه عبد القاهر فيما سبق في الخطاطة الآتية:

معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2

لفظ 1 ← معنى 3

ومما يسوقه «عبد القاهر الجرجاني» -أيضا- في تمييزه بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز قوله تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾، إذ المعلوم أن اشتعل للشيب في المعنى المستلزم، وإن كان هو للرأس في اللفظ، فلو غيرنا الجملة وأسندنا اللفظ إلى الشيب

(1) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 60.

(2) نفسه.

(3) مريم/4.

صراحة لقلنا: اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس وتفقد الجملة حسنها وفخامتها وروعها⁽¹⁾.

ويساير الجملة على هذا النحو: وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا جو من الخوف والإحساس بالفناء، وزاد هذا الشعور المجاز في قوله تعالى (اشْتَعَلَ) وهو هنا ليس ضرورة اقتضاها بياض الشعر ولكنه ضرورة اقتضتها الحاجة إلى مزيد من تصور حركة الشيب وتخليها بعض الوقت في الحس، فلا يستقر في النفس بياض الشيب وقابليته للانتشار، وإنما تستقر في النفس المعاني المرتبة على آثاره أو المصاحبة له⁽²⁾، وهو ما تحقق من طريق المجاز، فالمعنى المباشر في هذا المقام يفقد العبارة رونقها، فالفرق واضح بين الجملة (أ) و (ب) فيما يلي:

(أ): وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا.

(ب): انتشر الشيب في الرأس.

إن محاولة التعبير عن المعاني على طريق الأقوال التقريرية يفقد هذه الأقوال كثيرا من الخصوصيات التي يضيفها المجاز عليها، لأن المحتوى الدلالي لا يكون واحداً⁽³⁾.

أقسام المجاز عند عبد القاهر الجرجاني:

قسم عبد القاهر المجاز إلى قسمين: مفرد ومركب وهذا بيانهما:

المجاز المفرد: يعرف عبد القاهر هذا النوع بقوله: «كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 82، وفخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 136-137.

(2) ينظر: تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ص 109، والبدرآوي زهران، عالم اللغة، عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، ص 234-235.

(3) ينظر تفصيل هاته الفكرة عند: j-Searle, Expression and meaning, Studies in the theory of speech acts, Cambridge university, press, p 144.

(4) أسرار البلاغة في علم البيان، ص 304.

وغير بعيد عما ورد في نص الجرجاني، يعرف «الخطيب القزويني» هذا النوع من المجاز بقوله: «أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته»⁽¹⁾.

ومن الأمثلة التي تساق لمثل هذا النوع من المجاز كلمتا شمس و أسد، اللتان تدلان على سبيل الحقيقة في الأصل على الكوكب العظيم المضيء، والثانية على الحيوان الذي يوصف لشجاعته بأنه ملك الحيوانات، فقد يتجوز في هذين اللفظين من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهذا الانتقال تدل عليه قرينة، فالقول عن الوجه الجميل شمس، وعن الشجاع أسد، فقد استعملت الكلمتان في غير ما وضعتا له. وحرى بنا أن نشير إلى أن العملية المجازية كما تصورها عبد القاهر تتم عبر مستويات أربعة هي:

النقل المجازي: والمراد به عند عبد القاهر كل لفظ نقل من معناه الحقيقي إلى معنى آخر هو المعنى المجازي؛ يقول: «وأما المجاز فقد عول الناس في حده على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز»⁽²⁾.

شاهد الحال: وهو القرينة التي تشير إلى وجود الانتقال المجازي في الاستعمال، فالغاية من هذه القرينة: «المنع من إرادة الظاهر، أي ظاهر اللفظ، عندما يكون التجوز في دلالة الكلمة اللغوية»⁽³⁾. وقرائن المجاز كما قال صاحب كتاب الإشارات والتنبيهات كثيرة لكن القاسم المشترك بينها إن وجدت تعذر حمل معنى الكلام على حقيقته فهي قرينة صارفة إلى المعنى المجازي⁽⁴⁾.

العلاقة: وهي شرط لصحة التجوز ونقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي، ويسمى عبد القاهر «ملاحظة» يقول: «وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز [...] ومعنى الملاحظة

(1) الإيضاح في علوم البلاغة، ص 252.

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 60،

(3) محمود موسى حمدان، العلاقات والقرائن في التعبير البياني، ص 168.

(4) ينظر: ص 163.

هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف»⁽¹⁾.

فلا بد من وجود علاقة بين المعنى الحقيقي للكلمة والمعنى المقصود، ولا يمكن للمخاطب أن يقف على المعنى المستلزم ما لم يتم التعرف على هذه العلاقة⁽²⁾.
نوعية العلاقة: إذا كان المجاز لا يعتبر إلا بملاحظة العلاقة، فإن ملاحظة العلاقة يفيدنا في تعيين نوع المجاز المفرد من استعارة ومجاز مرسل وتمثيل استعاري فقد «تكون العلاقة الملحوظة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه المشابهة، وقد تكون غير المشابهة، فإن كانت العلاقة الملحوظة المشابهة كان المجاز استعارة وإن كانت غيرها كان مجازاً مرسلًا أو كناية»⁽³⁾.

ويدرج عبد القاهر في المجاز المفرد، الاستعارة، والمجاز المرسل، وقد ارتأيت أن لا أتحدث عن الاستعارة في هذا المقام لأنني خصصت لها - لاحقاً - عنصرًا مستقلًا، خشية الوقوع في مزلق التكرار.

المجاز المرسل: يتميز المجاز المرسل عن الاستعارة في كون العلاقة بين المستعار منه والمستعار له ليست علاقة تشبيهية بل تكون علاقة سببية أو مكانية، و يمكن توضيح هذه العلاقات وفق ما يلي:

1-1-1-2 العلاقة السببية: عرف صاحب الإشارات والتنبيهات هذه العلاقة بقوله: «يطلق اسم السبب على المسبب وبالعكس»⁽⁴⁾، وهي أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سبباً في المعنى المراد، فتكون تسمية الشيء باسم سببه لغرض إفادة قوة الارتباط بين السبب والمسبب⁽⁵⁾.

ومن الشواهد التي ذكرها عبد القاهر في هذا المقام، التجوز باليد عن النعمة والقدرة يقول: «إن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى

(1) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 304.

(2) ينظر: بوهاس وجيوم وكولوغلي، التراث اللغوي العربي، ص 155.

(3) محمود موسى حمدان، العلاقات والقرائن في التعبير البياني، ص 78.

(4) ص 182.

(5) ينظر: أمين أبو ليل، علم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص 173، وصلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص

المولى لها، و لا تصلح حيث تتراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو التلويح به⁽¹⁾، ثم يضيف قائلاً: «وأما إذا أريد باليد القدرة فهي إذن أحن إلى موضعها الذي بدئت منه واضبت بأصلها؛ لأنك لا تكاد تجدها تتراد معها القدرة إلا والكلام مثل صريح ومعنى القدرة منتزع من اليد مع غيرها [...] فقال النبي ﷺ (أطولكن يدا) [...] الشبه مأخوذ من مجموع الطول واليد مضافاً ذلك إلى هذه، وطلبه من اليد وحدها طلب الشيء»⁽²⁾.

2-1-1-2 **العلاقة المكانية:** وتسمى أيضاً عند صاحب الإشارات والتنبيهات بنسبية الحلول والمراد بها أن يطلق اسم المحل على الحال و بالعكس⁽³⁾، وهي عند آخرين المحلية، أي ذكر المحل وإرادة الحال فيه⁽⁴⁾، ومن شواهدنا قوله تعالى:

﴿فَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (١) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٢) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٣) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٤) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٥)

فالمعنى الحرفي ههنا: اسأل القرية.

أما المعنى المستلزم فهو: اسأل أهل القرية، لأن القرية لا تسأل، بل يسأل من فيها.

2-1-1-3 **العلاقة الماضوية:** هي ذكر الشيء وإرادة ما ينجم عنه من شواهدنا قولنا: شربت البن، فالمجاز في كلمة بن، فقد تم التعبير عن المعنى باسم ما كان عليه قبلاً، وأريد ما هو عليه الآن.

2-1-1-4 **العلاقة الكلية:** وهي ذكر الكل وإرادة الجزء ومن شواهدنا قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (١) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٢) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٣) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٤) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٥) ﴿وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئًا يَصِمْ﴾ (٦)

(1) أسرار البلاغة في علم البيان، ص 305.

(2) نفسه، ص 308.

(3) ينظر: علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 187.

(4) ينظر: علي محمد علي سلمان المجاز وقوانين اللغة، ص 234.

(5) يوسف / 82.

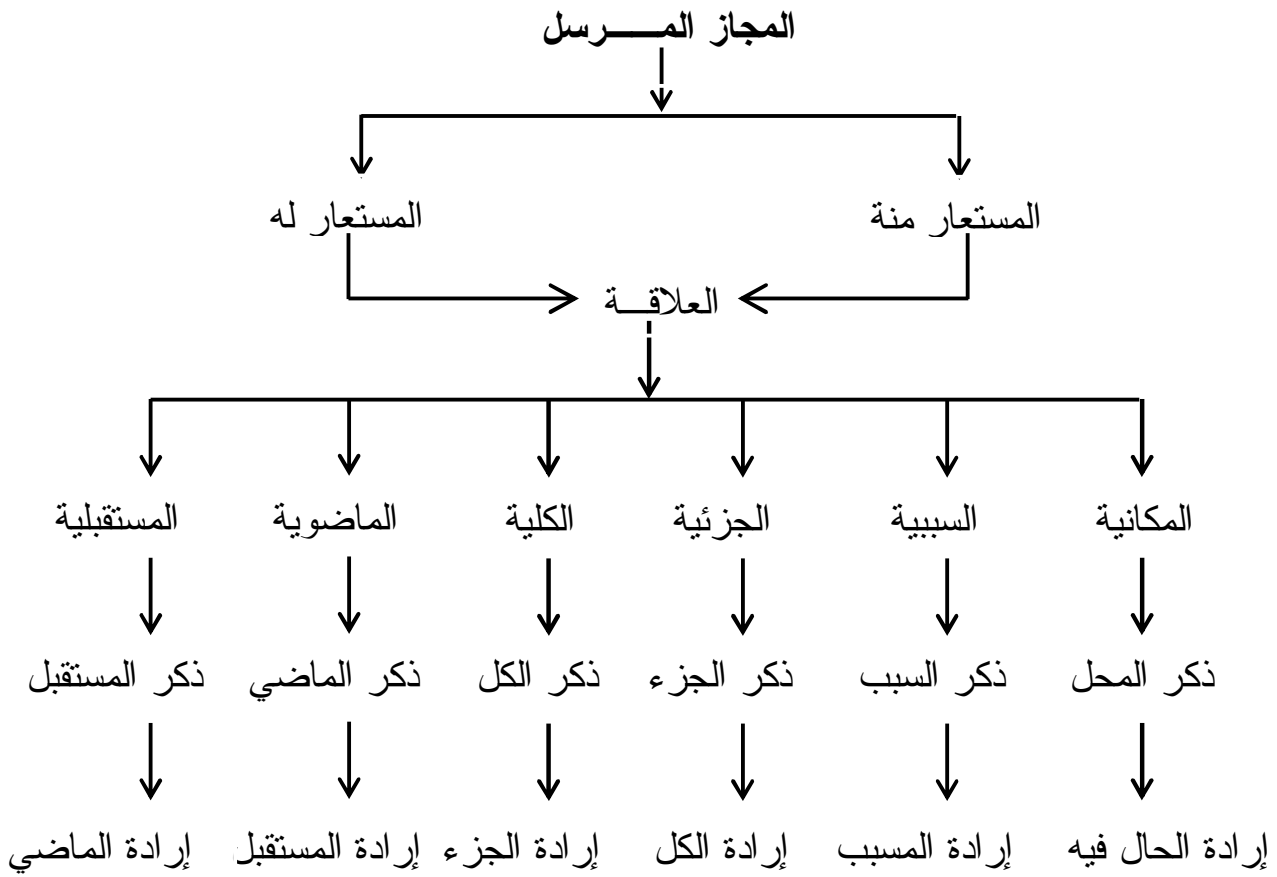
(6) البقرة / 19.

ليس في ذكر الأنامل⁽²⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ سِرًّا وَلَا يُخَبِّرُونَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرْنَ أُمَّةً مَّا جَاءَتْهُم مِّنْ نَّبِيٍّ﴾⁽³⁾، والمراد ههنا ومن لم يذقه⁽⁴⁾، والذوق كما هو معلوم جزء الطعم.

2-1-1-5 العلاقة الجزئية: وهي أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور جزءاً من المعنى المراد⁽⁵⁾، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ سِرًّا وَلَا يُخَبِّرُونَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرْنَ أُمَّةً مَّا جَاءَتْهُم مِّنْ نَّبِيٍّ﴾⁽⁶⁾، فعبر بالقيام عن الصلاة، والقيام جزء من أركان الصلاة⁽⁷⁾.

2-1-1-6 العلاقة المستقبلية: هي تسمية الشيء باسم ما سيؤول إليه⁽⁸⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ سِرًّا وَلَا يُخَبِّرُونَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرْنَ أُمَّةً مَّا جَاءَتْهُم مِّنْ نَّبِيٍّ﴾⁽⁹⁾، يعني عنبا تسمية للعنب بما يؤول إليه⁽¹⁰⁾.
ونلخص ما سبق في خطاطة المجاز الآتية:

(1) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 183.
(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوده التأويل، 80/1.
(3) البقرة/249.
(4) ينظر نفسه، 266/1.
(5) ينظر: أمين أبو ليل، علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص 174.
(6) المزمّل/02.
(7) ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص 89.
(8) ينظر: علي محمد علي سلمان، المحاز وقوانين اللغة، ص 233.
(9) يوسف/36.
(10) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 466/2.



ويتلخص عموماً إقرار التجوز في مستوى الكلمة المفردة في عرف عبد القاهر في إدراك مقصد المتكلم، ووضع اليد على المعنى غير الحرفي، ويتم بواسطة عملية «النقل» أو آلية الاستبدال؛ فكلمة أسد في قولك: «جاء الأسد»، تستبدل في مقام ما، بسبب وجود قرينة ما تمنع إرادة المعنى الحرفي الظاهر، بكلمة شجاع؛ لأن الاكتفاء بظاهر القول مانع لإدراك المقصد من القول في هذا المقام، ويكون لزاماً للتوصل إلى هذا المقصد الاستناد على المعنى الحرفي للقول، مع ملاحظة ما بين المعنيين من صلة أو ملابسة وهو ما من شأنه أن يمكن السامع من فهم نوايا المتكلم⁽¹⁾.

(1) ينظر: محمد الشيباني، «كيفية تولد المعنى غير الحرفي عند الجرجاني من خلال أسرار البلاغة»، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، 1998، ص 154.

المجاز في الجملة:

إذا كان المجاز في المفرد قوامه الكلمة، فإن نوعاً آخر من المجاز عند عبد القاهر اختصت الفائدة فيه بالجملة لا بالكلم المفرد يقول: «[...]» وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ولم تجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل من غير اسم يضم إليه، والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي، [...] وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنفياً ومنفياً عنه وذلك محال»⁽¹⁾.

ويرى عبد القاهر أنه إذا أردت أن تقضي في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين بينهما. ومثل لهما وفق ما يلي⁽²⁾:

الإثبات الذي يزول عن حقيقة وضعه.

المعنى المثبت: أي ما وقع عليه الإثبات إذا عدل به عن الحقيقة.

ومثال الأول: إثبات الشيء لغير صاحبه حقيقة، أما المثبت فيكون حقيقة بالوضع ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

وشيب أيام الفراق مفارقي وأبشرت نفسي فوق حيث تكون.

فالمجاز ههنا واقع في إثبات الشيب، فعلاً للأيام، والمثبت في هذا البيت هو الشيب وهو هنا في معناه الحقيقي الذي وضع له فلم يعتره مجاز.

والإثبات المجازي يكون طريقه العقل لا اللغة؛ لأن الإثبات يقتضي مسنداً ومسنداً إليه (مثبتاً ومثبتاً له).

أما المجاز من جهة المثبت، فيضرب عبد القاهر مثالا عما دخله المجاز في مثبته دون

إثباته وهو قوله تعالى ﴿...﴾⁽³⁾

فالمجاز ههنا في المثبت هو الحياة، أما الإثبات فواقع على حقيقته؛ لأنه ينصرف إلى الهدى والعلم والحكمة وهي فضل من الله.

(1) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 316.

(2) ينظر نفسه، ص 320 - 321.

(3) الأنعام/ 122.

وقد يدخل المجاز على الكلام من الجهتين معاً؛ أي من جهة اللغة، ومن جهة العقل، أي من جهة المثبت ومن جهة الإثبات؛ يقول «الجرجاني»: «وقد يتصور أن يدخل المجاز للجملة من الطرفين جميعاً وذلك أن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه ثم تلك ثم تثبت فعلاً لما لا يصح الفعل منه أو فعل تلك الصفة فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمثبت مجاز كقول الرجل لصاحبه أحييتي رؤيتك، يريد أنستني وسررتني ونحوه فقد جعل الأُنس والمسرة الحاصلة بالرؤية حياة، أولاً ثم جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة»⁽¹⁾.

فالمثبت: هو الحياة التي جاز بها المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي هو الأُنس والسرور.

والإثبات: وهو لإثبات أنّ الرؤية فاعلة للحياة حيث أسند الفعل وهو الإحياء لغير صاحبه الأصلي وهو الرؤية.

ولقد احتفى الجرجاني بهذا النوع من المجاز العقلي فمدحه قائلاً: «وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً وأن يصفه بعيد المرام قريباً من الأفهام»⁽²⁾.

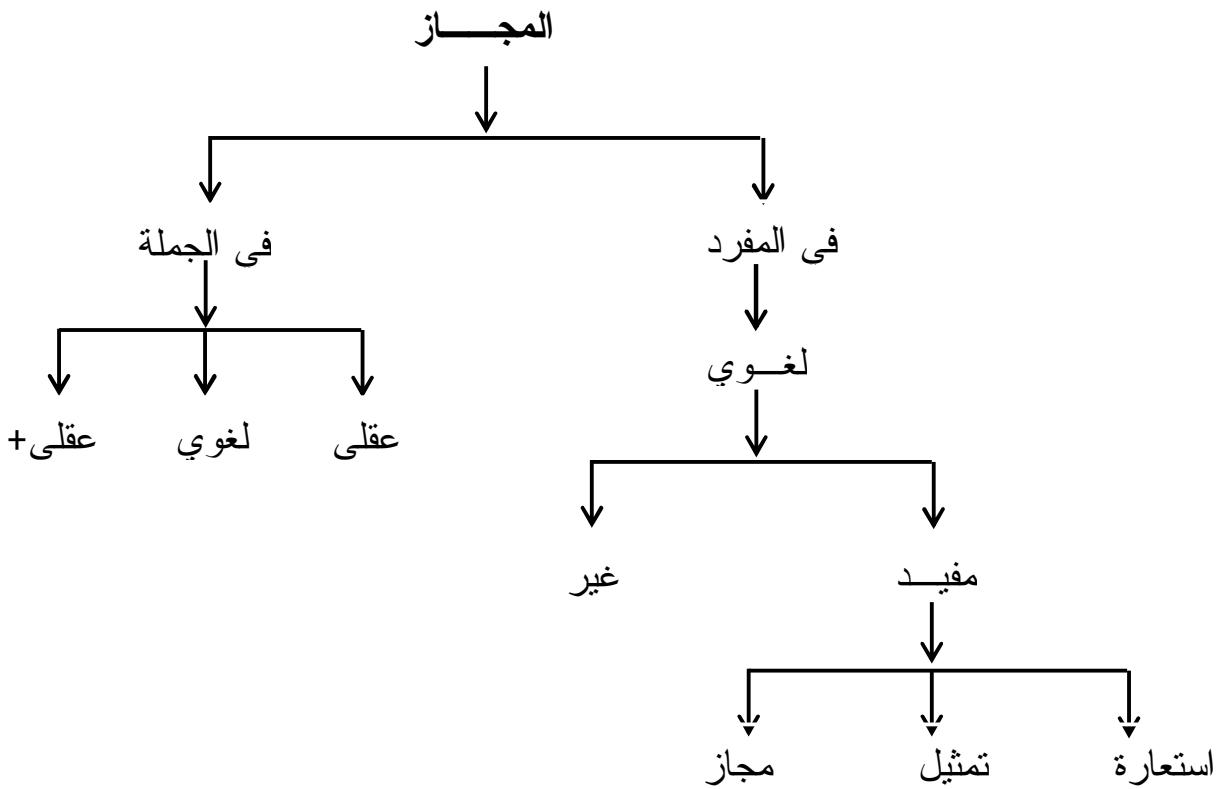
ولعل عناية عبد القاهر بهذا النوع من المجاز الحكمي أو العقلي لأنه يوصف بالطبع والصفة وهو بعيد المرام قريب من الأفهام في نفس الوقت⁽³⁾.

حاصل النظر: أنّ المجاز في اللفظة المفردة يسميه عبد القاهر المجاز اللغوي بمعنى أنه يقع على مستوى المفردات في حين أنّ المجاز الذي يقع على مستوى الجملة فهو المجاز العقلي والمجاز اللغوي وقد يكون عقلياً ولغوياً معاً، ويمكننا أن نلخص المجاز عند «عبد القاهر» في المخطط الآتي:

(1) أسرار اللغة في علم المعاني، ص 321.

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 197.

(3) ينظر: الطيب بن رجب، «المجاز العقلي وعلاقته بالتحليل والنظم»، ضمن أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الصفاقس، تونس، 1998، ص 62.



يعكس هذا المخطط تصور عبد القاهر لمبحث «المجاز» الذي يتلخص في النقاط الآتية⁽¹⁾:

إقرار الفصل بين المجاز اللغوي حيث يكون الإثبات حقيقيا والنقل من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم من جهة المثبت في حين اعتبر المجاز العقلي واقعا في الإثبات. تأكيد وجود صلة وملابسة بين معنى القول وقصد المتكلم. اعتماد مقاصد المتكلم المتغيرة مقاميا في إقرار المجاز من عدمه، خاصة في حالة المجاز العقلي حيث تم الأخذ بأحوال المتكلم بعين الاعتبار.

(1) ينظر: محمد الشيباني، «كيفية تولد المعنى غير الحرفي عند الجرجاني من خلال أسرار البلاغة»، ص 156.

نحا عبد القاهر بمبحث المجاز منحىً جعله يتميز عن سابقه، فضلا على أنه بات يمثل المنطلق لمن أتى بعده، وقد لا يخرج هؤلاء في أغلب الأحوال عن الإطار العام الذي رسمه عبد القاهر في باب المجاز⁽¹⁾.

إن المتأمل لجهود عبد القاهر في مجال المجاز إن في تعريفه أو تقسيمه يلمس تلك الصلة الوطيدة بين ما هو مثبت في ثنايا كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وما يروج اليوم في الأبحاث التداولية، وفي نظرية الاستلزام التخاطبي خاصة، فإذا كان «جرايس» قد وضع شروطا تضبط الحوار وتحدد مساراته، وأقر قواعد يعد الخروج عنها خرقا لمبدأ التعاون القائم بين المتخاطبين، وهو ما من شأنه أن ينحرف بالكلام عامة من ظاهره إلى دلالاته المستلزمة، فالمجاز عند عبد القاهر يعد أحد أهم الآليات التي يتم نقل الكلام بها من ظاهره إلى معانيه المستلزمة، وقد وضع صاحب نظرية النظم شروطا لهذا الانتقال، تمثلت في وجود علاقة بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم، أي بين الحقيقة والمجاز، كما يُشترط وجود قرينة مانعة لورود المعنى الأصلي.

إن المتأمل للبلاغة الجرجانية يلمس تلك الوشائج التي تربطها بالدرس اللغوي الحديث، ومرد هذا الارتباط اهتمامها بالدلالة في علاقتها بالتركيب والتداول واهتمامها بالأفعال الإنجازية والاستلزام التخاطبي ونظرية المقاصد، وهو ما جعلها تحظى باهتمام وإعجاب الدارسين المحدثين⁽²⁾.

ولعمري إنَّ الجمع والمزاوجة بين جهود الجرجاني في مجال الحقيقة و آليات الانتقال إلى المعنى المجازي والدرس التداولي الحديث، تحديدا جهود «جرايس» تمكن الباحث من استخلاص نظرية أصولها عربية وامتدادها لساني تداولي حديث- تجمع بين دقة الطرح العربي في هذا السياق وآليات التحليل الاستلزامي التداولي المعاصر.

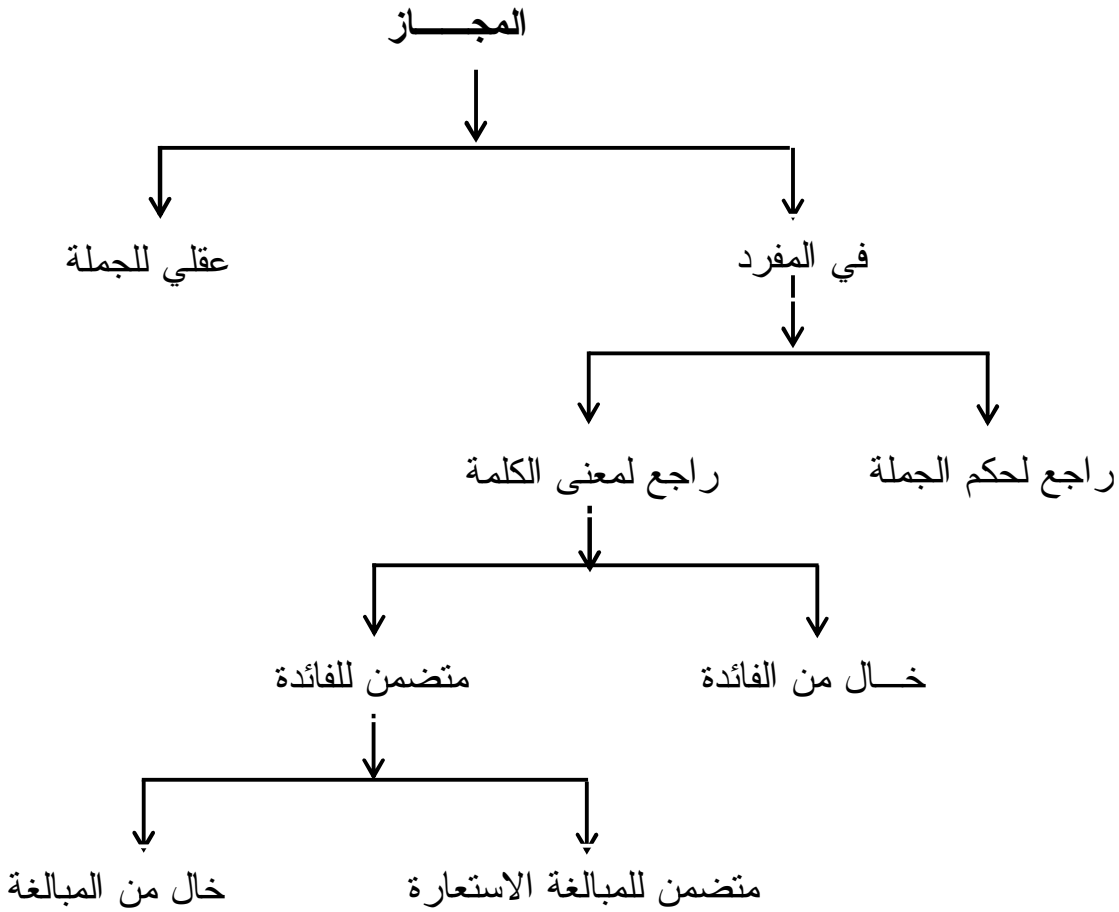
أما «السكاكي» فيجد المجاز بقوله هو: «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»⁽³⁾.

(1) ينظر: نفسه، ص 151.

(2) ينظر: عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص 115.

(3) مفتاح العلوم، ص 198.

ويمكن لمتصفح مفتاح «السكاكي»؛ مفتاح العلوم وخاصة الجانب الخاص بالمجاز⁽¹⁾، أن يضع خطاطة تلخص أهم أقسام المجاز عنده:



أقسام المجاز عند السكاكي:

مجاز في المفرد:

مجاز راجع لحكم الكلمة: وهو المتعلق بالحركة الإعرابية الحاملة للمعنى الدلالي، ومن الأمثلة التي يستشهد بها «السكاكي» قوله تعالى: ﴿...﴾⁽²⁾ فالحكم الأصلي الإعرابي لـ «...»⁽³⁾ هو الجر، لأن الأصل هو: جاء أمر ربك، إذن الجر أصل، أما الرفع فمجاز⁽³⁾.

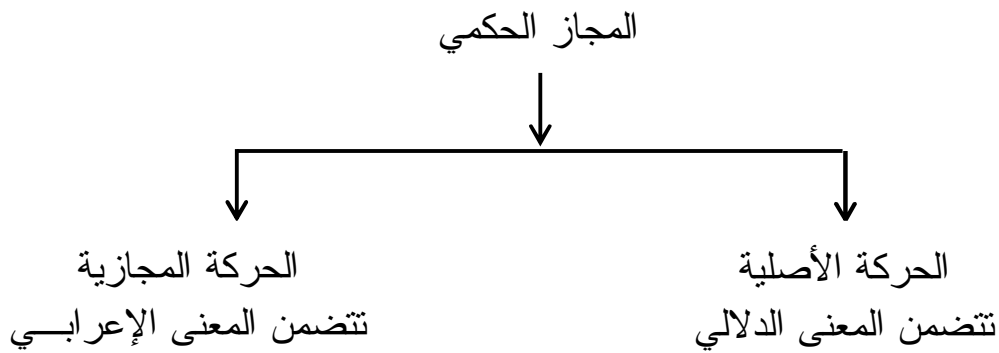
(1) ينظر: نفسه، ص 196 - 202.

(2) الفجر / 22.

(3) ينظر: مفتاح العلوم، ص 214.

إنَّ المعنى الدلالي للحركة الإعرابية في المجاز الحكمي يكون متضمناً في الحركة الأصلية، أما الحركة المجازية فلا تتضمن معناها الدلالي، بل تتضمن فقط المعنى الإعرابي، مثال ذلك: ﴿♦□◆③⤵②♦①﴾ (1)، والأصل -ههنا- واسئل أهل القرية، فالحركة المجازية وهي النصب في كلمة «﴿♦□◆③⤵②♦①﴾» لا تتضمن معناها الدلالي وهو المفعولية فلا تسأل القرية بل الذين يُسألون هم أهلها(2).

ويمكننا أن نلخص ما سبق في خطاطة المجاز الحكمي الآتية:



مجاز معنوي غير مفيد:

أي أن تكون الكلمة مستعملة في حقيقة ما مع قيد، فتستعملها بدون قيد لكن بمساعدة قرينة، ومن الشواهد على ذلك: المشفر، ومعناها الحقيقي هو شفة البعير، والبعير هنا قيد، إلا أن الكلمة قد تستعمل للدلالة على شفة الإنسان لكن بمساعدة قرينة: فلان غليظ المشفر. (3)

مجاز معنوي مفيد خال من المبالغة في التشبيه:

هو الذي تنتقل الكلمة فيه من مفهومها الأصلي إلى مفهومها المجازي لعلاقة بينهما وبوجود قرينة مساعدة(4)، أي:

المعنى الأصلي ————— العلاقة ————— المعنى المجازي + القرينة

(1) يوسف /82.

(2) ينظر: مفتاح العلوم، ص 214.

(3) ينظر: نفسه، ص 200.

(4) ينظر: نفسه، ص 201.

كدلالة اليد على النعمة أو القدرة أو القوة لأن العطاء يكون باليد وكذا البطش والسلطان⁽¹⁾، بمعنى:

اليد - العلاقة - المعنى النعمة
مصدر العطاء

ويدخل في هذا النوع أيضا ما يسمى بالمجاز المرسل، نحو أن يراد النبت بالغيث، فيقال: «رعينا غيثا» لكون الغيث سببا في النبت⁽²⁾، ونوضح هذا في الخطاطة الآتية:

الغيث - العلاقة - النبت
السببية

الاستعارة: أو جل الحديث عنها إلى عنصر لاحق، فقد خصصت لها مبحثا مستقلا. المجاز في الجملة: هو المجاز العقلي عند «السكاكي»، وقوامه «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع». ⁽³⁾

من شواهد السكاكي في هذا المقام⁽⁴⁾:

أنبت الربيع البقل

فقد أسند إنبات البقل للربيع في حين أن الإنبات في الأصل لله تعالى.

حاصل النظر فيما مضى أن المجاز من المباحث التي أولاها النحاة والبلاغيون كبير اهتمام، بوصفه إحدى الآليات التي تثري اللغة بمعانٍ مستلزمة، يتم الوصول إليها أساساً على طريق نقل اللفظ أو التركيب من أصل وضعه إلى معنى آخر مستلزم، ويشترط لهذا النقل وجود علاقة بين المعنيين وقرنية تمنع إرادة المعنى الأصلي. ولعل هذا التصور إن وضع في مقابل المبادئ التي يقوم عليها الاستلزام التخاطبي ينبئ عن شبه لا يخفى على ذي نظر.

2- الاستعارة:

(1) ينظر: نفسه.

(2) ينظر: نفسه.

(3) نفسه: ص 215.

(4) نفسه.

حظي مبحث الاستعارة باهتمام الدارسين على اختلاف أطيافهم وتعدد مرجعياتهم الفكرية، إن قديماً أو حديثاً فقد «شاعت استعارة الأسد أو بعض صفاته للإنسان، وفي هذه الاستعارة تعمل اللغة على نحو استعاري ينفي عن الكلمات معانيها، الحرفية ويكسبها معاني سياقية، فالأسد هنا يصير هو الإنسان الذي بلغ مبلغاً كبيراً من الشجاعة والبأس». (1)

وقد مرّ بنا (2) أنّ الرؤية التداولية للاستعارة قوامها ربط تأويل الاستعارة بمبادئ المحادثة وتحديدًا مبادئ «جرايس» الأربعة، فيمكن النظر إليها على أنها نوع من استغلال مبدأ أو أكثر من هذه المبادئ الأربعة، ويفيد ربط مبادئ «جرايس» بالاستعارة في جانبين: (3)

أ- تساعد على تحديد الاستعارة في السياق الاتصالي، إذ تساهم في إقصاء أي تفسير حرفي، والإبقاء على التفسير الاستعاري.

ب- تساعد على تحديد التفسير الأنسب للاستعارة من بين التفسيرات الممكنة، إذ يقوم القارئ أو المستمع في عملية الاتصال باختبار التفسير الأنسب للاستعارة استناداً للمبادئ.

إذا كان هذا ديدن التداولين المحدثين في دراسة الاستعارة، فما هي رؤية الدارسين العرب القدامى لها، بوصفها إحدى آليات الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم؟ وهل لهذا الانتقال قيود معينة؟.

عرّف أرباب البلاغة الاستعارة بقولهم: «أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى الاسم المشبه به فتعيره المشبه وتجره عليه» (4).

الملاحظ على هذا التعريف ارتكازه على آلية التشبيه الذي يرجع إلى المقارنة بين شيئين لجامع بينهما، وهي ذات الآلية التي نجد لها حضوراً في تعريف «السكاكي» للاستعارة إذ يقول: «[الاستعارة] هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف

(1) عبد بلع، «الرؤية التداولية للاستعارة»، ص 102.

(2) ينظر: البحث ص.

(3) ينظر: عبد بلع، «الرؤية التداولية للاستعارة»، ص 108.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 60.

الآخر مدّعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»⁽¹⁾.

وقد وصف بعض الدارسين هذا التعريف بالدقة⁽²⁾.

وحقيق بنا أن نشير إلى أن عبد القاهر إضافة إلى ارتكازه على آلية التشبيه في تعريفه السابق للاستعارة، يستند إلى آلية أخرى هي النقل؛ فقد عرّف الاستعارة في «أسرار البلاغة» بأنها «أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلا غير لازم»⁽³⁾.

وقد جعل بعض الدارسين المحدثين الغاية من مصطلح النقل الذي اعتمده عبد القاهر في تعريفه للاستعارة، تأديته وظيفية فنية على طريق ما يسمى الانحراف الدلالي، الذي يعد الخصيصة المميزة للصور المجازية عامة، فالنقل يعني أننا مع كل استعارة إزاء معنيين⁽⁴⁾:

أحدهما: أصلي وضعت له، وعُرِّفت به.

وثانيهما: مجازي انتقلت إليه الكلمة.

وحرى بنا أن نوضح أن النقل ههنا ليس نقلا نهائيا على غرار ما نجد في كلمة سيارة أو قاطرة اللتين فرغتا عن معنييهما الأصليين، فمن الضروري بالنسبة للاستعارة أن يتعايش فيها المعنيان الأول والثاني.

لقد كان لمبحث الاستعارة مكانته في دراسات البلاغيين، فقد تفنن «عبد القاهر الجرجاني» في وصفها وبيان محاسنها بوصفها: «رائدة الفعل البياني، وأصرة الإعجاز، وفضاء الشعراء، والكتاب في الإبداع، معها تنطق الجمادات، وتتنفس الصخور، وتتحرك الطبيعة الصامتة»⁽⁵⁾، ويصفها أيضا بالحسن والسعة والسحر يقول: «[...] هي أمد ميدانا وأشد افتنانا وأكثر جريانا، وأعجب حسنا وإحسانا، وأوسع

(1) مفتاح العلوم، ص 202.

(2) ينظر: محمد مصطفى أبو شوارب وأحمد محمود المصري، قطوف بلاغية، ص 69.

(3) ص 22.

(4) ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص 124 - 125.

(5) عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 455.

سعة، وأبعد غوراً، وأذهب نجداً في الصناعة وغوراً، من أن تجمع شعبها وشعوبها وتحصر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحراً، وأملاً بكل ما يملأ صدرًا، ويمتع عقلاً، ويؤنس نفساً، ويوفر أنسا». (1)

وتجد في أكثر من موضع، افتنان عبد القاهر في وصف الاستعارة وبيان محاسنها؛ يقول: «ومن الفضيلة الجامعة فيها: أنها تبرز هذا البيان أبداً في صورة مستجدة [...]»، وتوجب له بعد الفضل فضلاً، وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، وبها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد، وشرف منفردة وفضيلة مرموقة». (2)

ومن القضايا الهامة التي أثارها القدامى في باب الاستعارة، هل المستعار هو اللفظ أو المعنى المشهور؟، وهو الطرح الذي ناقشه فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، وانتهى إلى أن اعتبار الاستعارة صفة للفظ دون المعنى قول باطل؛ فالمعنى يُعار أولاً ثم بواسطة اللفظ لوجوه سبعة نوجزها في الآتي (3):

لا تتحقق الاستعارة، ما إن تم نقل الاسم، ما لم يتبعه نقل للمعنى تقديراً، مثل: الأعلام المنقولة فإنك إذا سميت إنساناً بزيد أو يشكر، فإنه لا يقال لهذه الأسماء إنها استعارة. لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عما عناه، إذا لم يكن نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى، لم يكن فيه مبالغة.

يقال عن الشجاع: هو الأسد، وإذا أرادوا المبالغة في ذلك نقلوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا: ليس هو بإنسان وإنما هو أسد، وإن لم يريدوا أن يخرجوه عن جنسه قالوا: هو أسد في صورة إنسان، كلها شواهد تنفي كون الاستعارة مجرد نقل الاسم، فلو كان الأمر كذلك لاستحال قولنا: ليس بإنسان ولكنه أسد، أو يقال: هو أسد ولكنه شبيه بالأسد، أو يقال: هو شبيه بالأسد في صورة إنسان.

إن الاستعارات التخيلية التي تكون في مثل قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرّة
إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

(1) أسرار البلاغة في علم البيان، ص 32.

(2) نفسه ص 32-33.

(3) ينظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 118-119.

لا وجود للنقل ههنا إذ ليس المعنى أنه شبه شيئاً باليد، فنقول أن: لفظ «اليد» نقل إليه، بل استعار له اليد على معنى أنه ادّعى ثبوت اليد للشمال مبالغة في الإثبات.

هـ. إن القائل: رأيت أسدًا، هو حكم بثبوت الأسدية له، وليس الغاية أنه صيرّه أسدًا أو أثبت له وصف الأسدية.

إنّ تسمية الشجاع بالأسد كان لأجل الاستعارة وهو ما تشترك فيه كل اللغات، فهو استعمال شائع يدل على أن المستعار معنى الأسد لا اسمه.

إنّ ظاهر الآية في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ سَاقِطًا فَلْيَأْتُوا الذِّكْرَ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (1) يدل على أنهم أثبتوا للملائكة صفات الإنث، واعتقدوا وجودها فيهم، فكان أن سموهم بالبنات، وهو إثبات لصفة الأنوثة، فلا يمكن أن يكون المعنى أنهم أطلقوا عليها لفظ الإنث من دون إثبات للصفة، وهو ما يفسره قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ ادْبُرْ إِلَيْنَا لِيُصَلِّيَ﴾ (2)، فلو أنّ المسألة متوقفة على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى لاستحقوا الذم اليسير لا نعتهم بالكفر.

نجد حضورا المسألة ذاتها التي أثارها «فخر الدين الرازي» بالمناقشة والتحليل عند بعض الدارسين المحدثين الذين كان لمبحث الاستعارة نصيب في أبحاثهم ومن هؤلاء «جورج لايكوف» في مقال له بعنوان «النظرية المعاصرة للاستعارة»، إذ الاستعارة تتجاوز بنية الكلمات إلى معنى التركيب كلية إذ «ليست الاستعارات مجرد كلمات» (3)، ولعل نقطة الالتقاء والتقاطع بين «لايكوف» و «فخر الدين الرازي» تبدو واضحة المعالم بيّنة القسمات.

(1) الزخرف /19.

(2) الزخرف /19.

(3) جورج لايكوف، «النظرية المعاصرة للاستعارة»، ترجمة محمد الأمين مومين، ضمن كتاب الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء، (ط1)، 2011، ص 24.

وذات القضية عالجتها «تيريزا زينسكا» Teresa Dobrzynska فسرت الاستعارة على أنها خرق مقصود لنوع من المعايير، فينتقل التركيب من معناه الحرفي إلى معنى مستلزم على طريق الاستعارة بوصفها إحدى آليات هذا الانتقال⁽¹⁾.
وحرى بالبيان الإشارة أن من التعريفات التقليدية للاستعارة عند الغربيين، من يجعل الاستعارة في اللفظ، وقد أورد «أمبرتو إيكو» من هذه التعريفات؛ تعريف «نيوفيسيمو ميلزي» N. MELZI «[الاستعارة] صورة يُضفى من خلالها على اللفظ مدلول غير مدلوله الأصلي»⁽²⁾.

أركان الاستعارة وشروطها:

للاستعارة أركان تقوم عليها نلخصها في الآتي⁽³⁾:

المستعار منه: وهو المشبه به الذي يستعار منه اللفظ الموضوع له ويعطى لغيره.

المستعار له: وهو المشبه الذي يستعار له اللفظ الموضوع لغيره.

المستعار: وهو اللفظ الذي تمت استعارته من صاحبه لغيره.

أما العلاقة التي بين المستعار له والمستعار منه، فتقوم على التشبيه، وقد تتجاوز مرحلة التشابه لتقوم على أساس ادعاء أن المشبه قد أصبح من جنس المشبه به، فكان لزاماً أن يَخْتَفِي أحد الطرفين ليفهم من السياق وقد يوجد ما يدل عليه من لوازمه⁽⁴⁾.

ويتفاوت وجه الشبه قرباً وبعداً، وعليه تتحدد قيمة الاستعارة «فكلما كان وجه الشبه قريباً كلما قلت قيمة الاستعارة وتزايد قيمتها كلما كان وجه الشبه بعيداً»⁽⁵⁾.
وللاستعارة شروط أربعة لا تتحقق بدونها، وهي⁽⁶⁾:

(1) ينظر: تيريزا دوبر زينسكا، «ترجمة الاستعارة: مشاكل المعنى»، ترجمة شكيب بنيني، ضمن كتاب الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك الدار البيضاء، (ط1)، 2011، ص 115.

(2) ينظر: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص 242.

(3) ينظر: محمد مصطفى أبو شوارب وأحمد محمود المصري، قطوف بلاغية، ص 70، ومحمد رمضان الجري، البلاغة التطبيقية دراسة تحليلية لعلم البيان، ص 276.

(4) ينظر: سعد أبو الرضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص 184 - 185.

(5) ناصر حامد أبو زيد، «مركبة المجاز: من يقودها؟ وإلى أين» ألف مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية، القاهرة، مصر، العدد 12، 1992، ص 57.

(6) ينظر: محمد مصطفى أبو شوارب، و أحمد.محمود المصري،قطوف بلاغية،ص70-71.

عند المبالغة في اتصاف المشبه بوجه الشبه نتناسى التشبيه لادعاء أنّ المشبه فرد من أفراد المشبه به، ومن ذلك قولنا: رأيت أسداً قنوعاً أي رجلاً شجاعاً، يتصف بالقناعة، وأصل الاستعارة ههنا تشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة، بيد أن القائل تناسى هنا التشبيه سعياً إلى المبالغة.

ب. إن الأساس في الاستعارة عدم الجمع بين طرفي الاستعارة، وإن حدث جمع بينهما فعلى نحو لا ينبني عن التشبيه ولا يدل عليه.

ج. تجنب ذكر الأداة لا في اللفظ و لا في التقدير، فذكر الأداة يدخل الاستعارة في التشبيه ويفقدها خصوصيتها.

كون المشبه به كلياً حقيقة أو تأويلاً ليتسنى ادعاء دخول المشبه فيه واعتداده فرداً من أفرادها، فمن أمثلة الكلي الحقيقي الألفاظ الأسد والبحر وغيرها مما يصح أن يوصف بها الشجاع والكريم.

أنواع الاستعارة:

تختلف أنواع الاستعارة عند القدامى باختلاف الاعتبارات المعتمدة في التقسيم، يقسم «عبد القاهر الجرجاني» الاستعارة من حيث الفائدة إلى قسمين⁽¹⁾:

أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة.

ثانيهما: أن يكون له فائدة.

وقد بدأ الحديث عن القسم الثاني لأنه كما قال: «قصير الباع، قليل الاتساع»⁽²⁾.

الاستعارة غير المفيدة: هي الاستعارة التي تغير من الوضع المعنوي الأصلي للمستعار له؛ ذلك لأنّ الفرق بين المستعار له والمستعار في اختلاف الأجناس كأن تستعار الجحفة وهي شفة الفرس للتعبير عن شفة الإنسان يقول عبد القاهر: «وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة والتتوقُّق في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامى كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفة للفرس»⁽³⁾.

(1) ينظر: أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 22.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص 22-23.

الاستعارة المفيدة: وهو ما كان باستعارته فائدة وأن يقدم المستعار منه حمولة معنوية جديدة للمستعار له كقولنا: رأيت أسداً والمراد ههنا رجلاً شجاعاً وبحراً وتريد رجلاً جواداً⁽¹⁾، فالمفيد تبين « باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض التشبيه⁽²⁾».

ويقسم «عبد القاهر» الاستعارة بحسب حضور عناصر التشبيه إلى:⁽³⁾

الاستعارة التصريحية: وهي التي يحضر فيها المشبه به ويُحذف المشبه من السياق، من شواهدنا قول القائل: رأيت أسداً، أي رجلاً قويا وشجاعاً، فحذف المشبه «الرجل»، وجيء بالمشبه به أسد، ونجد لهذا النوع من الاستعارة حضوراً في قوله تعالى:

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ الَّذِي يَصْعَدُونَ فِي السَّمَاوَاتِ فِي سَحَابٍ مُمْتَظٍّ أَسْفَلَ مِنْهُ حُمْقُ النَّاسِ وَكِبْرُهُمْ فِي الْوَعْدِ﴾⁽⁴⁾، فالظلمات هي الظلال والنور هو الهدى.

يرى عبد القاهر أن الاستعارة التصريحية قد تكون اسمية أو فعلية، وهذا بيانها:

الاستعارة الاسمية على وجهين:

الاستعارة الاسمية التحقيقية المعلومة: نتوصل إليها حين يكون المستعار له والمستعار منه متحققين، يمكن إدراكهما بالعقل، وذلك نحو: «رنت لنا ظبية» بمعنى نظرت إلينا امرأة وهو المعنى المستلزم من ظبية؛ يقول عبد القاهر: «ورنت لنا ظبية وأنت تعني امرأة، [...] فالاسم في هذا كله كما تراه متناولاً شيئاً معلوماً يمكن أن ينص عليه، فيقال إنه عُنِيَ بالاسم وكُنِيَ به عنه، ونقل عن مسماه الأصلي، فجعل اسماً له على سبيل الاستعارة والمبالغة في التشبيه⁽⁵⁾»، والملاحظ أنَّ الوصف يجري في هذا القسم على شيء معلوم صح حمله عليه فكأنه هو.

الاستعارة الاسمية الخيالية: تتحقق حين تكون العلاقة المصوغة للاستعارة علاقة وهمية خيالية غير حقيقية؛ أي «أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين

(1) ينظر حسني عبد الجليل يوسف، علم البيان بين القدماء والمحدثين دراسة نظرية وتطبيقية، ص 48.

(2) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 24.

(3) ينظر دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 60-61..

(4) إبراهيم/1.

(5) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 34.

فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه»⁽¹⁾، ومن الشواهد التي تُذكر في هذا المقام قول الشاعر:⁽²⁾
وغداة ريح قد كشفت وقرّة
إذا أصبحت بيد الشمال زمامها
فقد جعل الشاعر للشمال يداً، ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه، يمكن أن تجري اليد عليه.

ويفرق عبد القاهر بين القسمين السابقين وفق ما يلي⁽³⁾:

إن الشبه في القسم الأول جلي واضح المعالم، يقف طالبه عليه بلا معاناة، وهو على خلاف ذلك في القسم الثاني.

إن الشبه في القسم الأول وصف موجود في الشيء الذي له أُستعيرت، واليد في القسم الثاني، ليست توصف بالشبه، ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها.

إن الفارق بين القسمين، في درجة التأويل المطلوبة في كل منهما للوصول إلى الدلالة والنفاذ إليها، وفق ما تبيّنه «نصر حامد أبو زيد»، ونوجز رؤيته في النقاط الآتية:⁽⁴⁾
يشير الاسم المستعار في الاستعارة التحقيقية إلى مدلول ثابت معلوم يتناوله تناول الصفة للموصوف.

لا نحتاج في الاستعارة التحقيقية إلى كد الذهن والتعمق في التأويل لنصل إلى الدلالة المستلزمة؛ لأن قوامها علاقة المشابهة في إنتاج دلالتها.

لا تعتمد الاستعارة التخيلية علاقة المشابهة مباشرة، فهي تحتاج من المتلقي إلى أعمال الفكر والتعمق في التأويل؛ لأن الاسم المستعار فيها لا يشير إلى مدلول ثابت معلوم.

مما سبق يتضح جلياً أن فيصل التفرقة بين نمطي الاستعارة في درجة التأويل، وليس أدل على ذلك من أن عدم الوعي بهذا الفارق يجعل المتلقي يتمسك بظواهر النصوص؛ يقول عبد القاهر: «واعلم أن إغفال هذا الأصل الذي عرفتك من أن الاستعارة لا تكون على هذا الوجه الثاني كما تكون على الأول مما يدعو إلى مثل هذا التعمق، وأنه نفسه قد يصير سبباً إلى أن يقع قوم في التشبيه، وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم

(1) السابق، ص 34.

(2) البيت للبيد بن ربيعة وهو من الشواهد التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة، ينظر: ص 34.

(3) ينظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد، 306/1.

(4) نصر حامد أبو زيد، «مركبة المجاز: من يقودها؟ وإلى أين؟»، ص 56.

يستعار فلا بد أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه بتناوله في حال المجاز كما يتناول مسماه في حال الحقيقة، ثم نظروا في مخرج قوله تعالى ﴿وَأُتِصِّعَ عَلَى عَيْنِي، وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ فلم يجدوا للفظه العين ما يتناوله على حد تناول النور مثلا للهدى والبيان، ارتكبوا في الشك وحاموا حول الظاهر، وحملوا أنفسهم على لزومه حتى يقضي بهم إلى الضلال البعيد، وارتكاب ما يقدر في التوحيد⁽¹⁾، وقد تعمدت ايراد النص على طوله لبيان مسألة هامة وقف عندها عبد القاهر وهي دقة تفسيره للمعاني المستلزمة وكيفية الوقوف عليها، فإذا كان «جرايس» يعتمد مقولة الخروج عن قواعد الحوار كآلية يتحول من خلالها تركيب من معناه الحرفي إلى معناه المستلزم، فإنَّ عبد القاهر يفرق بين تراكيب تخرج عن دلالتها الحرفية ولا يحتاج خروجها إلى أعمال الفكر و تراكيب يحتاج إلى أن «تخرق إليه سترًا وتعمل تأملا وفكرا»⁽²⁾. لقد تجاوز الإمام بهذا الطرح الحدود اللغوية إلى معالم أخرى لا تتطرق من اللغة بل تتطرق من ذات المبدع حيناً ومن ذات المتلقي ومن المقام طوراً آخر، إنَّ الطاقة الخلاقة التي يمتلكها المبدع تجعل من إبداعاته تقول ما لا تبوح به في واقعيتها، ليأتي دور المتلقي للوقوف على هذه المعاني الخفية.⁽³⁾

2.1. الاستعارة الفعلية: مثلما تقع العملية الاستعارية على مستوى الأسماء تقع بين الأفعال أيضاً، فإذا استعير الفعل لمعنى يخالف أصله، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو أحد المعاني الأصلية للفعل المستعار منه؛ يقول صاحب أسرار البلاغة: «بيان ذلك أن تقول: نطقت الحال بكذا؛ وأخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره، وكلمتني عيناه بما يحوي قلبه فتجد في الحال وصفا هو الشبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء كما أن النطق كذلك»⁽⁴⁾.

الاستعارة المكنية: وهي أن تذكر المشبه ويغيب المشبه به مع الإبقاء على قرينة دالة على المشبه به نحو: «إذا أصبحت بيد الشمال زمامها» حيث ذكر المشبه

(1) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 37-38.

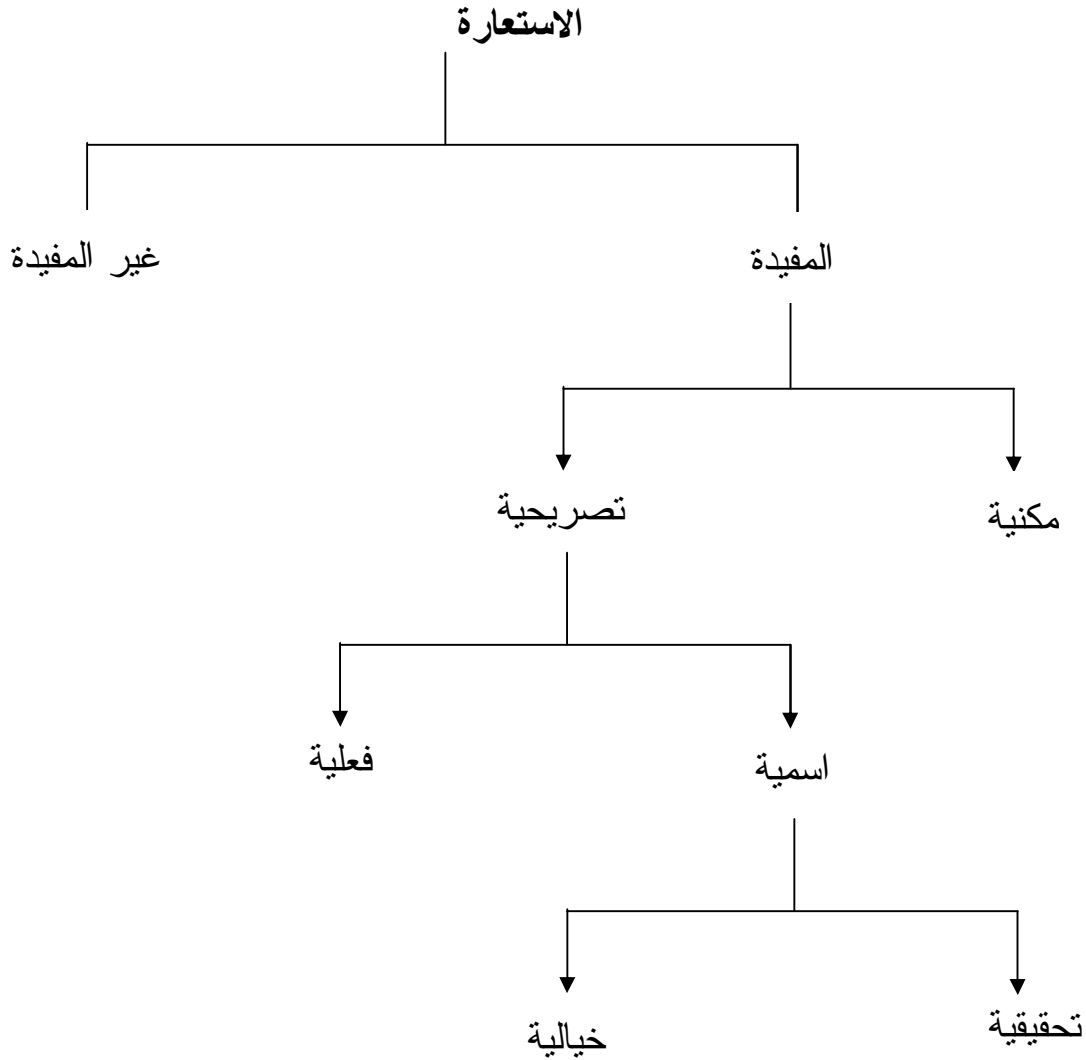
(2) السابق، ص 35-36.

(3) ينظر: الولي محمد، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، ص 94-95.

(4) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 39.

الشمال «الرياح» وحذف المشبه به وهو الجواد الكريم، وذكرت قرينة دالة على المشبه به وهي اليد. (1)

ويمكننا إجمالاً أن نلخص مباحث الاستعارة عند «عبد القاهر» في الخطاطة الآتية:



حاصل النظر فيما مضى، أن أقسام الاستعارة عند «عبد القاهر» قوامها منهج وصفي يعتمد الذوق والتحليل⁽²⁾، ومما يذكر له جعله المزية في الاستعارة انطلاقاً من فكرة النظم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَمِيعًا ۖ بَصِيرًا﴾⁽³⁾، إذ

(1) ينظر: السابق، ص 35.

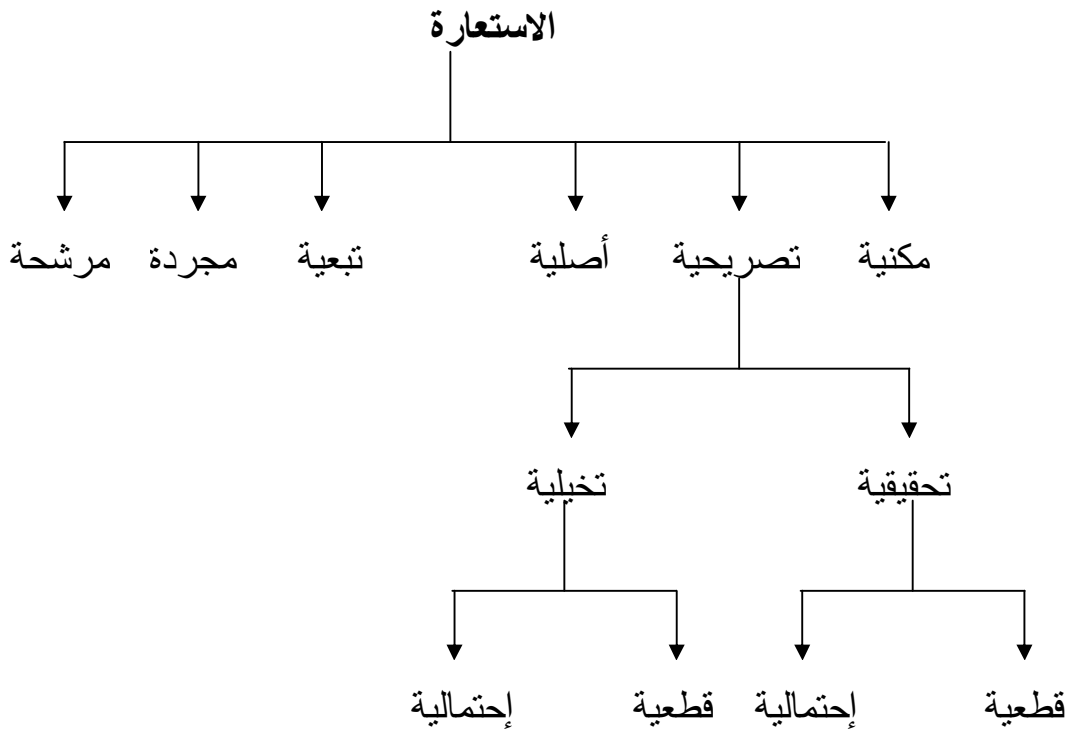
(2) ينظر: سعيد أبو رضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص 188.

(3) مرثم/4.

المعلوم أنّ اشتعل للشيب في المعنى المستلزم وإن كان هو للرأس في اللفظ، فلو غيرنا وأسندنا اللفظ إلى الشيب صراحة لقلنا: اشتعل شيب الرأس، والشيب في الرأس، وتفقد بذلك الجمّة حسنها وفخامتها وروعها.(1)

إنّ الفصاحة التي يقف عليها المتلقي ليست في اللفظ المستعار اشتعل ولكن «لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل له في المعنى منصوباً بعده مبيناً أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ولما بينه من الاتصال والملابسة».(2)

وتوالى الدراسات بعد عبد «القاهر الجرجاني»، وجاء بعده خلق أطلقوا في دراسة الاستعارة عنان فكرهم، وأقلامهم، فبدأوا واضحاً للعيان أنّ البون يتسع بين تقسيم عبد القاهر وتقسيمات المتأخرين التي تخضت عما يقتضيه المنطق(3).
وتتضح أقسام الاستعارة عند «السكاكي» في المخطط الآتي:



يلاحظ أنّ «السكاكي» يختلف بعض الشيء عن «عبد القاهر الجرجاني»؛ إذ يحدد أنواع الاستعارة في ستة أقسام:مكنية وتصريحية وأصلية وتبعية ومجردة ومرشحة، مقسما

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، ص 82.

(2) نفسه.

(3) ينظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 418.

التصريحية إلى تحقيقية ويتفرع منها القطعية والاحتمالية، والتخيلية تنقسم إلى قطعية واحتمالية.

وسأكتفي بذكر الأقسام التي لم ترد عند الجرجاني تفاديا للتكرار وهذا بيانها: (1)

الاستعارة التصريحية: وتنقسم إلى قسمين تحقيقية وتخيلية، وكل منهما ينقسم بدوره إلى:

القطعية: وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحقق حسي أو عقلي، أو على مالا تحقق له البتة إلا في الوهم.

احتمالية: وهي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق وأخرى على ما تحقق له.

الاستعارة الأصلية: هي الاستعارة المعتمدة على أسماء الجنس كرجل وأسد، لأن الأصل في الوصف يكون بالحقائق كقولنا جسم أبيض.

الاستعارة التبعية: هي التي تقع في الأفعال والصفات المشتقة والحروف، ومن شواهدهما إذا قلت الحال ناطقة بكذا بدل دالة على كذا وكذا، وقوله

تعالى: ﴿مَنْ يَرْجُ الْكَافِرَ لَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عِشْرَةَ﴾ (2). في الاستعارة التهكمية بدل فأندرهم.

الاستعارة المجردة: هي ذكر صفات وقرائن ملائمة للمستعار له نحو: ساورت أسداً شاكي السلاح، وجاورت بحرا ما أكثر علومه وما أجمعه للحقائق وما أوقفه على الدقائق.

الاستعارة الترشيحية: هي ذكر صفات وقرائن ملائمة للمستعار منه نحو: ساورت أسداً هصوراً عظيم اللبنتين وافي البرائن.

وأبان «السكاكي» أن الاستعارة لما كانت تُبنى على التشبيه تنوعت مثله إلى خمسة أنواع هذا بيانها: (3)

(1) ينظر: مفتاح العلوم، ص 205-211.

(2) التوبة/34.

(3) ينظر: مفتاح العلوم، ص 213-214.

1- استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي: ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿...﴾⁽¹⁾، فالمستعار منه هو النار، والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط، ولكنه في النار أقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسي.

2- استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي: ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿...﴾⁽²⁾، فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده فالطرفان حسيان، والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر.

3- استعارة معقول لمعقول: من شواهد قوله تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾، فالرقاد مستعار للموت، وهما

أمران معقولان، والجامع عدم ظهور الأفعال.

4- استعارة محسوس لمعقول: من شواهد قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁴⁾، فأصل استعمال القذف والدمغ في الأجسام، ثم استعير القذف لإيراد الحق على الباطل، والدمغ لإذهاب الباطل، فالمستعار منه حسي والمستعار له عقلي.

5- استعارة معقول لمحسوس: من شواهد قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁴⁾

(1) مرتيم/4.
 (2) يس/37.
 (3) يس/52.
 (4) الأنبياء/18.

﴿ ١ ﴾ ، فالمستعار منه التكبر وهو عقلي
والمستعار له كثرة الماء وهو حسي، والجامع بينهما ههنا الاستعلاء المفرط.
ويمكننا استناداً إلى ما سبق، أن نوضح الطريقة التي ينتقل من خلالها التركيب من
معناه الحرفي إلى معناه المستلزم وفقاً لآلية الاستعارة، وربط ذلك بقواعد المحادثة عند
«جرايس» ونوجز هذا الانتقال في النقاط الآتية⁽²⁾:

القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة النوع، ليكن إسهامك في الحديث صادقا.

القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة الكم، لتكن مشاركتك تقيد القدر المطلوب من الإخبار.

القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة المناسبة، ليكن إسهامك في المحادثة مناسباً.

القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة الجهة، ليكن إسهامك في المحادثة واضحاً.

إن الشخص الذي يتكلم منتهاكاً جميع هذه القواعد، يجعلنا نتأول قوله، فمن الواضح أنه
يبتغي معنىً آخر غير ذلك المصرح به، فنحن إزاء ما يسميه جرايس بالاستلزام
التخاطبي.

صفوة القول ومحصول الحديث أن لمبحث الاستعارة مكانته في دراسات القدامى، فقد
وقف هؤلاء على دقائق هذا المبحث وأسراره، ووقفاً يعكس بحق الدقة المتوخاة في
أبحاثهم، واعتمادهم على آلية النقل الذي يحدث للتركيب بواسطة الاستعارة، ولعل هذا
النقل هو الخروج أو الخرق الذي تحدث عنه «جرايس» في الاستلزام التخاطبي، بيد
أنّ النقل لا يعني عند القدامى الموت النهائي للمعاني الأصلية، فالمتكلم يجد في المعنى
المستعار ملاذاً له، يلجأ إليه عندما تأبى التعبيرات المباشرة أن تنقل مقاصده ومراميه،
فيصبح لا مفر له من امتطاء سهوة التعبيرات المجازية التي تعد الاستعارة إحدى
روافدها.

الكناية:

3-1 تعريفها: من التعريفات التي سيقى لمصطلح الكناية، ما أورده «عبدالقاهر» في
دلأله في فصل «في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره»، يقول: « [الكناية] أن يريد

(1) الحاققة / 111.

(2) ينظر: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص 238.

المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه، ويجعله دليلاً عليه»⁽¹⁾.

ويعرفها «السكاكي» بقوله: «هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك»⁽²⁾.

ومن ينعم النظر في هذه التعريفات يلحظ أنّ مدار الكلام في الكناية هو العدول عن التصريح إلى التلميح، فهي لا تنافي الحقيقة بلفظها، إذ تبقى على علاقة لزومية بما تم التصريح به، وهي المسألة التي يستحضرها «الخطيب القزويني» في تعريفه للكناية يقول: «الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه»⁽³⁾، إذ تتشكل الكناية من لفظ له معنى حقيقي، بيد أن المقصود به معنى آخر هو ملزوم للمعنى الأول⁽⁴⁾.

وعليه تكون الأقوال الكنائية: «أقوالاً إضمارية، وتكون معانيها معاني استلزامية، لأن المتكلم لا يذكرها باللفظ الموضوع لها في اللغة إنما يأتي إلى ألفاظ تلزمها فيذكرها قاصداً بها طلب ملزوماتها»⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة التي يسوقها القدامى عن الكناية قولهم:

طويل النجاد.

. كثير رماد القدر.

نؤوم الضحى

فقد انتبه علماء البلاغة إلى الآليات الاستلزامية التي تشتمل عليها الكناية؛ فهذا صاحب «الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة» يقول: «إن العقل ينتقل من معنى حيان الكلب عن الهر إلى كونه مؤدباً، ومنه إلى وجود مانع من نباحه، ومنه إلى كثرة الواردين عليه، ومنه إلى أنه مشهور بالضيافة ومنه إلى أنه مضياف، وكذا انتقل من معنى

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 60.

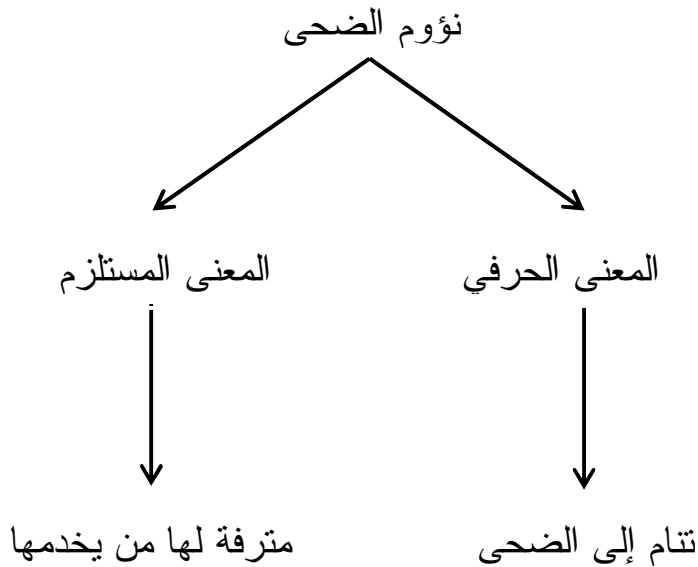
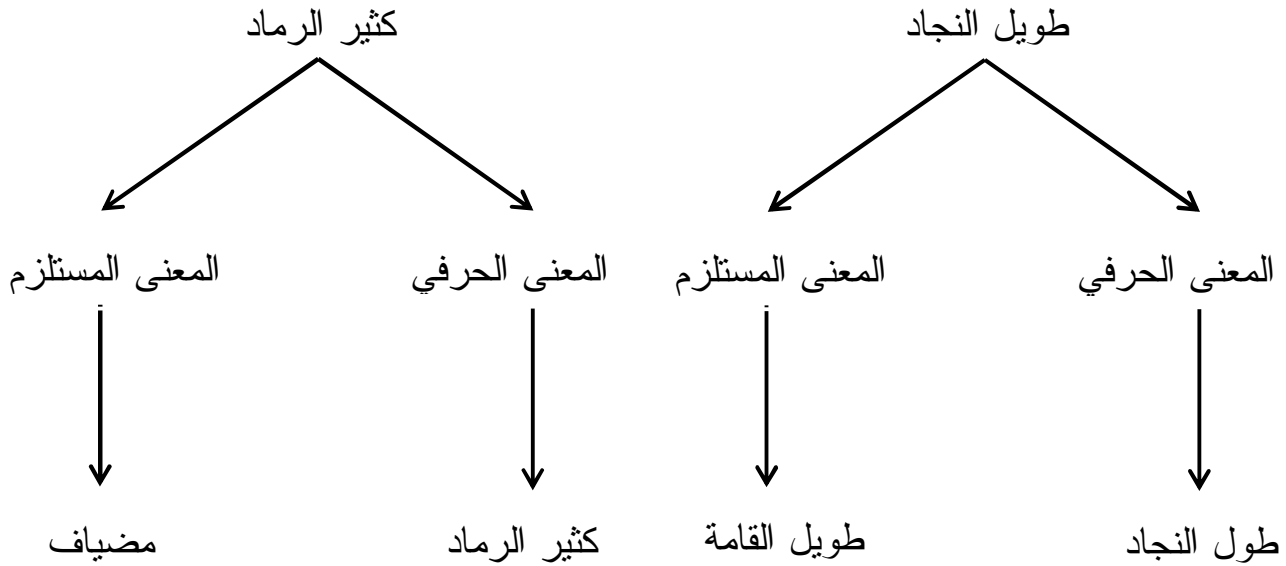
(2) مفتاح العلوم، ص 219

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، ص 301.

(4) ينظر: سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 158.

(5) عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، ص 320.

مهزول الفيصل إلى فقد أمه، ومنه إلى قوة الداعي إلى نحره، ومنه إلى صرف لحمها إلى الطباخ، ومنه إلى كثرة الضيفان ومنها إلى أنه مضياف»⁽¹⁾.
تجدر الإشارة إلى أن الكناية من المنظور التداولي تعد مظهرًا من مظاهر خرق قانون الكيف، إذ المنطوق به عبر المفهوم من التعبير الكنائي⁽²⁾، وعليه يمكن أن نحلّ تداوليا الأمثلة السابقة (1) و (2) و (3) وفق ما يلي:



⁽¹⁾ ص 192.

⁽²⁾ ينظر: بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 68

وحقيق أنّ نقف عند قضية هامة أثارها القدامى في معرض حديثهم عن الكناية والعلاقة التي تربطها بالمجاز، فعَدَّ صاحب الإشارات والتنبيهات الفرق بين الكناية والمجاز فرقا بين العام والخاص، لأن الكناية من أقسام المجاز، كما أنّ الكناية مجردة من القرائن اللفظية بيد أنّ المجاز لا يجرد عن قرينة سواء أكانت لفظية أو معنوية⁽¹⁾، وذهب « السكاكي » قبله إلى أنّ الفرق بينهما يبدو واضحا جليا في وجهين⁽²⁾:

أولهما: الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع من قولك؛ فلان طويل النجاد، أنه للمعنى المراد من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، في حين أنّ في المجاز خلاف ذلك، إذ ينافي إرادة الحقيقة بلفظه، فلا يصح في نحو: رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث.

ثانيهما: بينما يتم الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم، فإن الانتقال في الكناية يتم من اللازم إلى الملزوم.

ويمكننا توضيح الوجه الثاني بالمثالين الآيتين:

زيد بحر.

زيد كثير الرماد.

فالمثال (1) يستلزم وفرة الكرم، ويستلزم (2) وفرة الكرم أيضا، بيد أنّ سير الاستلزام في (1)، يختلف عنه في (2)، إذ يتجه سير الاستلزام في المجاز البليغ في (1) من الملزوم إلى اللازم، إذ المدلول المستلزم عن قولنا بحرا هو فرة الكرم الذي نستدل عليه من البحر إلى خصائصه في مقام مدح الكرم وفق الخطأ الآتية⁽³⁾:

البحر ← كثرة العطاء والسخاء ← مقام مدح ← وفرة الكرم

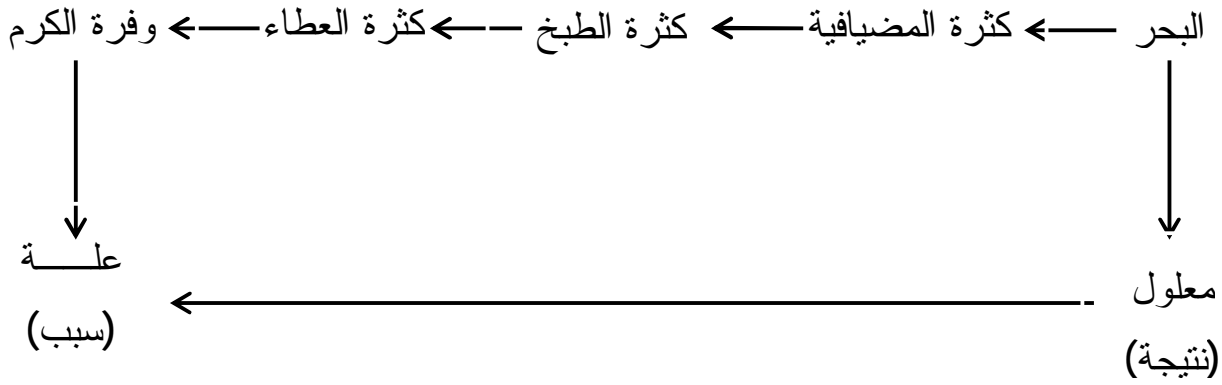
بيد أنّ سير الاستلزام في الكناية يتجه نقيض ما تقدم من اللازم إلى الملزوم، إذ المدلول المستلزم من (2)، هو وفرة الكرم أيضا بيد أنّ الاستدلال عليه يسير من كثرة

(1) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 189.

(2) ينظر: مفتاح العلوم، ص 220.

(3) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء مفارقة تداولية لفاعليتي التذليل والتأويل، ص 321.

الرماد إلى السبب في ذلك وهو وفرة الكرم، فيكون اتجاهنا من المعلول إلى العلة لا العكس والخطاظة الآتية تلخص ما سبق⁽¹⁾:



تجب الإشارة ههنا إلى أهمية المقام في الوقوف حقيقة على المعنى الكنائي ف: «إنَّ المدلول الكنائي المستلزم يتولد مقاميا بسبب خرق المتكلم لمبدأ الإفادة، فإذا كان المقام مقام مدح بالكرم مثلا، فأية مزية في أن تمتدح المرء بأن له رمادا كثيرا [...] إلا إذا كان مقصودك معنى غير هذا»⁽²⁾، وهو الأمر الذي لم يغفل عنه القدامى، إذ جعلوا المقولات الكنائية مشروطة باعتبار مقام إنتاجها يقول عبد القاهر: «ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم: هو كثير رماد القدر، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفت أنه رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام قد جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة، وذلك لأنه إذا كثرت الطبخ في القدور كثرت إحراق الحطب تحتها وإذا كثرت إحراق الحطب كثرت الرماد لا محالة»⁽³⁾.

(1) ينظر: نفسه.

(2) إدريس سرحان: طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 515/2.

(3) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 276.

فالواضح أنّ الوقوف على معنى المعنى عند عبد القاهر، لا يتأتى - حسب ما سبق - إلا بأن يكون المتلقي محيطاً بالعلاقات غير اللغوية التي يبني عليها فهم المعاني الثواني، وفي نصه السابق مزيد من البيان إلى الكيفية التي يمكن أن نستدل بها على معنى الكرم في قول القائل: فلان كثير الرماد، إذ لا بد من إقامة وشائج وروابط بين العبارة والمقام الذي قيلت فيه وهو ههنا مقام مدح⁽¹⁾.

إنّ ما يدفع المتلقي للبحث عن مدلول ثان هو عدم فائدة المدلول الصريح قياساً إلى المقام الخاص حتى وإن ظل ذلك المدلول مقبولاً خارج ذلك المقام، وعليه فإن للمقام «دوراً أساسياً في الاستعمال اللغوي سواء تعلق الأمر بعملية إنشاء الملفوظات أو تأويلها، أو تعلق الأمر بالجانب الدلالي أو بالجانب التداولي»⁽²⁾.

إنّ المدلول الكنائي لعبارة «فلان كثير الرماد» قد أدرك مرحلة التحجر وحل بالكامل محل المدلول الصريح ويستدل «المتوكل» على ذلك بما يلي⁽³⁾:

تفقد العبارة موسوميتها تدريجياً مما ينتج عنه فقدان لمعناها الحرفي بحيث يصبح المعنى الإجمالي مبايناً لمعاني مكونات العبارة مضموماً بعضها إلى بعض.

عدم قبول العبارة لأي تغيير بنيوي، إذ يتم تحجر معناها المجازي حين تفقد وسمها فيصبح هذا المعنى هو معناها الوضعي الذي حل محل المعنى الحرفي الذي أصبح معلقاً⁽⁴⁾.

وقد ذهب «المتوكل» إلى أنّ مقاربة «السكاكي» في المفتاح للعبارات المجازية كانت السند الذي اتكأ عليه للتحليل الاستدلالي الذي اقترحه للعبارات المتحجرة، استناداً إلى أنّ معناها المجازي ناتج عن معناها الحرفي عبر سلسلة من القواعد الاستدلالية⁽⁵⁾.

(1) ينظر: منال النجار، «المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية»، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيل علوي، ص 571.

(2) إدريس سرحان، «التأويل الدلالي، التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول»، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيل علوي، ص 158.

(3) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 153-154.

(4) وقد أغنى القول في هذه المسألة عن إعادته، يراجع الفصل الثاني، البحث الخاص بالقوى الإنجازية.

(5) ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 216.

ويمكننا-عموما- أن نوجز الطريقة التي نقف من خلالها على المدلول الكنائي وفق ما يلي:

اشتقاق المخاطب المدلول الكنائي ← كفة (المقام التخاطبي + مبادئ الحوار) +
قرائن الأحوال.

وتوضيحا للمعادلة نسوق التحليل التداولي الآتي لعبارة: كثير الرماد:

إنَّ القائل: زيد كثير الرماد: مؤداها الحرفي أنَّ زيدا له رماد كثير في حين أنَّ الدلالة المستلزمة التي يتغيهاها القائل أنه كريم جدا، فنسأل كيف أمكن لك أن تعبر بهذه الطريقة؟ وكيف يتسنى للمخاطب أن يدرك قصدك؟.

إنَّ المتكلم لا يلجأ إلى مثل هذا الصنيع إلا وهو مستند إلى ملكاته التدليلية، ومبادئ التخاطب، وقرائن الأحوال، أضف إلى هذا اعتبار قدرة الوقوف على المقاصد من جانب المخاطب، وهو نفس ما يستند إليه هذا الأخير لتأويل القول، ويمكننا رصد أهم مراحل الاستدلال على المقصود وفق ما يلي⁽¹⁾:

قال المتكلم إنَّ زيدا كثير الرماد ← (إثبات / فعل كلامي).

السياق سياق مدح بكثرة العطاء ← (السياق / قرائن الحال).

المخاطب يدرك أن كثرة الرماد ليست مما يمدح فيه ← (الخلفية المعرفية)

ما يعرضه المتكلم غير ملائم ← (مبدأ الملاءمة).

هـ. ما دام المتكلم على عقد التعاون فلا بد أنه قاصد إلى معنى آخر ← (مبدأ تعاون)

و ما دام السياق مدحا لكثرة العطاء فلا بد من علاقة بين كثرة الرماد وكثرة العطاء (الملاءمة، المعقولية، الإفادة).

ومن هذه المحطة يبدأ مسلسل الاستدلال العقلي سيرا من اللازم إلى الملزوم.

1 كثرة الرماد ناتجة عن كثرة الجمر.

2 كثرة الجمر ناتجة عن كثرة إحراق الحطب.

3 كثرة إحراق الحطب ناتجة عن كثرة الطباخ.

4 كثرة الطباخ دليل على كثرة الأكلة.

⁽¹⁾يراجع في هذا المجال: مقالة السيدي، و عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي

التدليل والتأويل، ص 326-327.

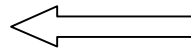
5 كثرة الأكلة دليل على كثرة الضيفان.

6 كثرة الضيفان دليل على كثرة المضيافية.

7 المضيافة دليل على الكرم.

الكرم مما يمتدح به (الخلفيات المعرفية).

إذن كثرة الرماد تعني وفرة الكرم



3-2- أقسام الكناية:

3-2-1- باعتبار المراد منها: قسم «السكاكي» الكناية باعتبار المراد منها على ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

مطلوب بها نفس الموصوف (جاء المضياف)،.

مطلوب بها نفس الصفة، والكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى، فمن أمثلة الأولى فلان طويل النجاد وتريد بذلك طول قامته، أما الثانية: فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة مثال ذلك:

كثرة الرماد ← أن تنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب وإلى كثرة الطباخ ومن كثرة الطباخ إلى كثرة الأكلة ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضياف.

ج- مطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ومنها قول «الشنفرى» في

وصف عفة امرأة:

يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ عَنِ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بِيوتُ بِالْمَلَامَةِ حَلَّتْ

وقوله: يبيت دون يظل، لأن الليل هو مظنة الفجور لا النهار، وقد أراد

أن يبين عفافها وبراءة ساحتها عن التهمة.

3-2-2- باعتبار طريقة التكنية: تتفاوت الكناية باعتبار طريقة التكنية-حسب

السكاكي - إلى⁽²⁾: تعريض ورمز وإيماء وإشارة وتلويح.

⁽¹⁾ ينظر: مفتاح العلوم، ص 220- 224 .

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص 220.

3-2-2-1- التعريض: التعريض في اللغة ضد التصريح من التعاريف التي سيقف

لهذا ما يلي: « التعريض في الكلام ما يفهم به السامع غير تصريح». (1)

والمعنى ذاته عند ابن الأثير (ت637هـ) إذ يقول: « وإنما نسمي التعريض

تعريضاً لأن المعنى فيه يُفهم من عُرِضه أي من جانبه، وعُرِض كل شيء جانبه». (2)،

ولعل ما يعضد هذا الكلام ويقوي حجته ورود التعريض بهذا المعنى في القرآن الكريم،

في قوله تعالى: ﴿...﴾

في قوله تعالى: ﴿...﴾

إذ جوز المولى

عز وجل التلميح إلى خطبة المرأة في عدتها من دون تصريح مباشر بذلك، وإلى هذا

التفسير ذهب صاحب الكشف الذي ربط قوله تعالى في هذا المقام بالتعريض

والتعريض عنده أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره، كأن يقول المحتاج للمحتاج

إليه: جئتكَ لأسلم عليك، وهي إمالة للكلام إلى عرض يدل على الغرض. (4)

يستوقفنا الجاحظ-بصفته معلماً بارزاً في تاريخ البلاغة العربية-بقوله: « إذ قالوا: فلان

مقتصد فتلك كناية عن البخل، إذ قيل للعامل مستقص فذلك كناية عن الجور». (5)

يرى الجاحظ في عبارة «فلان مقتصد» كناية عن البخل، وفي عبارة «العامل

مستقص» كناية عن الجور، رغم استعماله للفظ الكناية في الجملتين، إلا أن الاقتصاد

متميز عن البخل بعيد عنه، كما هو التميز حادث بين الاستقصاء والجور، والأکید أن

(1) الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص62.

(2) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 57/3.

(3) البقرة/235.

(4) ينظر: الزمخشري، الكشف عن حقائق التزليل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 256-255/1.

(5) نفسه 263/1.

الجاحظ لم ينظر إلى اللفظة مستقلة عن سياقها، فقد نظر إلى الشحنة المفعمة بالقبح والسخرية الموجودة في الإسناد بين (فلان) و (مقتصد)، كما هي الحال في الإسناد بين (العامل) و (مستقص)، فتولدت عنه دلالة مغايرة جعلت من الاقتصاد رديفاً للبخل، ومن الاستقصاء رديفاً للظلم والجور.

ونجد للتعريض حضوراً -أيضاً- في العقد الفريد في باب مسمى «باب الكناية والتعريض»⁽¹⁾، وبابا آخر أسماه «في الكناية والتعريض في طريق الدعابة»⁽²⁾، وقد جمع فيهما روايات تتخللها أقوال دالة على حسن جواب المجيب ولكنها لا تستقيم لوحدها مفهوماً بلاغياً له، فصاحب العقد الفريد لم يشرح المقصود بالتعريض شرحاً اصطلاحياً.

ويستحضر «ابن جني» مصطلح التعريض في باب «الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني» يقول: «[...] ألا ترى أنه يريد بأطرافها^(*)، ما يتعاطاه المحبون، ويتفاوضه ذوي الصباغة المتثيمون؛ من التعريض والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفاً، ومصارحة وجهرًا»⁽³⁾.

وإن كانت هذه إشارة عارضة من «ابن جني» إلى التعريض فهو تأكيد على أن الدلالة اللغوية لهذا الأسلوب هي تجنب التصريح وتعتمد الخفاء للمعنى المقصود. وأدرج أبو هلال العسكري (ت395هـ)، التعريض في فصل واحد مع الكناية وعرفه بقوله: «وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء»⁽⁴⁾، ولا يخفى على ذي نظر أن الرجل لم يكتف بالجمع بين التعريض و الكناية بل أضاف إليهما اللحن والتورية، فجعلهن سواء.

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، شرحه وضبطه، أحمد أمين و آخران، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د.ط)، 1982، 464-461/2.

(2) نفسه 267/2.

(*) الضمير هنا عائد على الأحداث

(3) ابن جني، الخصائص، 220/1.

(4) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان، (د.ط)، 1986، ص368.

وعلى ذات النهج سار الثعالبي (ت429هـ)، في كتابه «الكناية والتعريض»، إذ لم يقدّم حدوداً فاصلة بينهما.⁽¹⁾

وعليه «عبد القاهر» في دلائله، إذ جعل التعريض مقروناً بالكناية في قوله: «قد أجمع الجميع على أنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح».⁽²⁾ ويقول في موضع آخر «هذا فن من القول دقيق المسلك لطيف المأخذ وهو أن نراهم كما يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض»⁽³⁾، ويسوي بين الكناية والتعريض والرمز والإشارة في دلالتها على المعنى المرغوب من دون تصريح؛ يقول: «[...] كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق، ما لا يقل قليلاً، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه».⁽⁴⁾ ويمكننا تلخيص قول «عبد القاهر» في المعادلة الآتية:

التعريض = الكناية = الرمز = الإشارة

≠

التصريح

ولعله تحليل يعكس بدقة طرح عبد القاهر في تناوله للمسائل ووقوفه على أسرار الأساليب في دلالاتها وتقلباتها.

وللتعريض حضور، كما سبقت الإشارة إلى ذلك⁽⁵⁾، في كشف «الزمخشري»،

ومما يقرأ له في هذا السياق، تعليقه على قوله تعالى: ﴿

﴿

(1) ينظر: الثعالبي: الكناية والتعريض، دراسة وشرح وتحقيق عائشة حسين فريد، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998، ص167-172.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص62-63.

(3) دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص203-204.

(4) نفسه، ص204.

(5) ينظر: البحث، ص .

③♦*⊕→□◀⊞⊠⊡⊢⊣⊤⊥⊦⊧⊨⊩⊪⊫⊬⊭⊮⊯⊰⊱⊲⊳⊴⊵⊶⊷⊸⊹⊺⊻⊼⊽⊾⊿ⰀⰁⰂⰃⰄⰅⰆⰇⰈⰉⰊⰋⰌⰍⰎⰏⰐⰑⰒⰓⰔⰕⰖⰗⰘⰙⰚⰛⰜⰝⰞⰟⰠⰡⰢⰣⰤⰥⰦⰧⰨⰩⰪⰫⰬⰭⰮⰯⰰⰱⰲⰳⰴⰵⰶⰷⰸⰹⰺⰻⰼⰽⰾⰿⱀⱁⱂⱃⱄⱅⱆⱇⱈⱉⱊⱋⱌⱍⱎⱏⱐⱑⱒⱓⱔⱕⱖⱗⱘⱙⱚⱛⱜⱝⱞⱟⱠⱡⱢⱣⱤⱥⱦⱧⱨⱩⱪⱫⱬⱭⱮⱯⱰⱱⱲⱳⱴⱵⱶⱷⱸⱹⱺⱻⱼⱽⱾⱿⲀⲁⲂⲃⲄⲅⲆⲇⲈⲉⲊⲋⲌⲍⲎⲏⲐⲑⲒⲓⲔⲕⲖⲗⲘⲙⲚⲛⲜⲝⲞⲟⲠⲡⲢⲣⲤⲥⲦⲧⲨⲩⲪⲫⲬⲭⲮⲯⲰⲱⲲⲳⲴⲵⲶⲷⲸⲹⲺⲻⲼⲽⲾⲿⳀⳁⳂⳃⳄⳅⳆⳇⳈⳉⳊⳋⳌⳍⳎⳏⳐⳑⳒⳓⳔⳕⳖⳗⳘⳙⳚⳛⳜⳝⳞⳟⳠⳡⳢⳣⳤ⳥⳦⳧⳨⳩⳪ⳫⳬⳭⳮ⳯⳰⳱Ⳳⳳ⳴⳵⳶⳷⳸⳹⳺⳻⳼⳽⳾⳿ⴀⴁⴂⴃⴄⴅⴆⴇⴈⴉⴊⴋⴌⴍⴎⴏⴐⴑⴒⴓⴔⴕⴖⴗⴘⴙⴚⴛⴜⴝⴞⴟⴠⴡⴢⴣⴤⴥ⴦ⴧ⴨⴩⴪⴫⴬ⴭ⴮⴯ⴰⴱⴲⴳⴴⴵⴶⴷⴸⴹⴺⴻⴼⴽⴾⴿⵀⵁⵂⵃⵄⵅⵆⵇⵈⵉⵊⵋⵌⵍⵎⵏⵐⵑⵒⵓⵔⵕⵖⵗⵘⵙⵚⵛⵜⵝⵞⵟⵠⵡⵢⵣⵤⵥⵦⵧ⵨⵩⵪⵫⵬⵭⵮ⵯ⵰⵱⵲⵳⵴⵵⵶⵷⵸⵹⵺⵻⵼⵽⵾⵿ⶀⶁⶂⶃⶄⶅⶆⶇⶈⶉⶊⶋⶌⶍⶎⶏⶐⶑⶒⶓⶔⶕⶖ⶗⶘⶙⶚⶛⶜⶝⶞⶟ⶠⶡⶢⶣⶤⶥⶦ⶧ⶨⶩⶪⶫⶬⶭⶮ⶯ⶰⶱⶲⶳⶴⶵⶶ⶷ⶸⶹⶺⶻⶼⶽⶾ⶿ⷀⷁⷂⷃⷄⷅⷆ⷇ⷈⷉⷊⷋⷌⷍⷎ⷏ⷐⷑⷒⷓⷔⷕⷖ⷗ⷘⷙⷚⷛⷜⷝⷞ⷟ⷠⷡⷢⷣⷤⷥⷦⷧⷨⷩⷪⷫⷬⷭⷮⷯⷰⷱⷲⷳⷴⷵⷶⷷⷸⷹⷺⷻⷼⷽⷾⷿ⸀⸁⸂⸃⸄⸅⸆⸇⸈⸉⸊⸋⸌⸍⸎⸏⸐⸑⸒⸓⸔⸕⸖⸗⸘⸙⸚⸛⸜⸝⸞⸟⸠⸡⸢⸣⸤⸥⸦⸧⸨⸩⸪⸫⸬⸭⸮ⸯ⸰⸱⸲⸳⸴⸵⸶⸷⸸⸹⸺⸻⸼⸽⸾⸿⹀⹁⹂⹃⹄⹅⹆⹇⹈⹉⹊⹋⹌⹍⹎⹏⹐⹑⹒⹓⹔⹕⹖⹗⹘⹙⹚⹛⹜⹝⹞⹟⹠⹡⹢⹣⹤⹥⹦⹧⹨⹩⹪⹫⹬⹭⹮⹯⹰⹱⹲⹳⹴⹵⹶⹷⹸⹹⹺⹻⹼⹽⹾⹿⺀⺁⺂⺃⺄⺅⺆⺇⺈⺉⺊⺋⺌⺍⺎⺏⺐⺑⺒⺓⺔⺕⺖⺗⺘⺙⺚⺛⺜⺝⺞⺟⺠⺡⺢⺣⺤⺥⺦⺧⺨⺩⺪⺫⺬⺭⺮⺯⺰⺱⺲⺳⺴⺵⺶⺷⺸⺹⺺⺻⺼⺽⺾⺿⻀⻁⻂⻃⻄⻅⻆⻇⻈⻉⻊⻋⻌⻍⻎⻏⻐⻑⻒⻓⻔⻕⻖⻗⻘⻙⻚⻛⻜⻝⻞⻟⻠⻡⻢⻣⻤⻥⻦⻧⻨⻩⻪⻫⻬⻭⻮⻰⻱⻲⻳⻴⻵⻶⻷⻸⻹⻺⻻⻼⻽⻾⻿⼀⼁⼂⼃⼄⼅⼆⼇⼈⼉⼊⼋⼌⼍⼎⼏⼐⼑⼒⼓⼔⼕⼖⼗⼘⼙⼚⼛⼜⼝⼞⼟⼠⼡⼢⼣⼤⼥⼦⼧⼨⼩⼪⼫⼬⼭⼮⼯⼰⼱⼲⼳⼴⼵⼶⼷⼸⼹⼺⼻⼼⼽⼾⼿⽀⽁⽂⽃⽄⽅⽆⽇⽈⽉⽊⽋⽌⽍⽎⽏⽐⽑⽒⽓⽔⽕⽖⽗⽘⽙⽚⽛⽜⽝⽞⽟⽠⽡⽢⽣⽤⽥⽦⽧⽨⽩⽪⽫⽬⽭⽮⽯⽰⽱⽲⽳⽴⽵⽶⽷⽸⽹⽺⽻⽼⽽⽾⽿⿀⿁⿂⿃⿄⿅⿆⿇⿈⿉⿊⿋⿌⿍⿎⿏⿐⿑⿒⿓⿔⿕⿖⿗⿘⿙⿚⿛⿜⿝⿞⿟⿠⿡⿢⿣⿤⿥⿦⿧⿨⿩⿪⿫⿬⿭⿮⿯⿰⿱⿲⿳⿴⿵⿶⿷⿸⿹⿺⿻⿼⿽⿿

هذا النوع لا يتغلغل فيها إلا أذهان الرّاضة من علماء المعاني، والقول فيه: إن قصد إبراهيم -صلوات الله عليه- لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصده تقريرى لنفسه، وإثباته لها، على أسلوب تعريضي، يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيّتهم»⁽²⁾، يندرج رد إبراهيم عليه السلام في نطاق ما يسمى بالتعريض، وفي السياق ذاته يقول «الزمخشري»: «وهذا كما لو قال لك صاحبك وقد كتبت كتاباً بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخطّ، أنت كتبت هذا وصاحبك أميٌّ لا يُحسن الخط ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة؟ فقلت له: بل كتبتّه أنت! كأن قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك وإثباته للأميِّ أو المخرمش، لأن إثباته والأمر دائر بينكما للعاجز منكما استهزاء به وإثبات للقادر»⁽³⁾.

وتجد للزمخشري حديثاً آخر عن التعريض والتورية في مساق تعليقه على قوله
تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ غَابُورٌ﴾⁽⁴⁾؛ يقول: «...» وهذا من الكلام المنصف الذي كلُّ من سمّعه من موالٍ أو منافٍ قال لمن خوطبَ به: قد أنصفتك صاحبك، وفي درجّة بعد تقدّمه ما قدّم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين، ولكن التعريض والتورية أنزل بالمجادل إلى الغرض وأهجم به على الغلبة»⁽⁵⁾.

ويجعل «السكاكي» التعريض فرعاً من الكناية ومستوى من مستوياتها؛ يقول: «الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة»⁽⁶⁾، لكنه يعدل عن ذلك في موضوع موضوع آخر، إذ يرى أنّ التعريض قد يكون كناية، ولا يكونها دائماً،

(1) الأنبياء/62-63.

(2) الكشاف، 3/195، 196.

(3) نفسه، 3/196.

(4) سبأ/24.

(5) الكشاف، 3/606.

(6) مفتاح العلوم، ص220.

صاحبها التصريح المباشر، واتخذ من أسلوب التعريض أداة يبتغي من خلالها التهكم والسخرية.⁽¹⁾

ومما ورد من شعر المتنبي في هذا المقام قوله:⁽²⁾

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيْرِهِ وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَابِيَا

يعلق «طه حسين» على هذا البيت قائلاً: «وهو أشبه شيء بما يقوله العاشق الذي أخرجته الهجر عن طوره، فأخذ يتسلى باللهو العارض، والحب المتكلف، والصبابة الكاذبة».⁽³⁾

ويقول في موضع آخر مادحاً كافوراً:⁽⁴⁾

إِذَا كَسَبَ النَّاسُ الْمَعَالِي بِالنَّدَى فَإِنَّكَ تُعْطِي فِي نَدَاكَ الْمَعَالِيَا
وغيرُ كَثِيرٍ أَنْ يَزُورَكَ رَاجِلٌ فَيَرْجِعَ مَلَكًا لِلْعِرَاقِينِ وَالْيِيَا
فَقَدْ تَهَبُّ الْجَيْشَ الَّذِي جَاءَ غَازِيَا لِسَائِلِكَ الْفَرْدِ الَّذِي جَاءَ عَافِيَا

يردف «طه حسين» هذه الأبيات بالتعليق قائلاً: «فهو هنا يعرض حاجته ويتجنب التصريح، ولكن تعريضه واضح كل الوضوح».⁽⁵⁾

ويقول المتنبي في موضع آخر:⁽⁶⁾

أَيَا أَسَدًا فِي جِسْمِهِ رُوحٌ ضَيِّغَمٍ وَكَمْ أُسْدٍ أَرَوَّاحُهُنَّ كِلَابُ

يصف «المتنبي» كافوراً بالأسد قلباً وقالبا، بيد أنه يعطف بشكل مفاجئ نحو تأكيد حقيقة أخرى موازية لها، كأنما ليطرد تغافلنا عنها، وهي أن كثيراً من الأسود تُرى أسوداً في ظاهرها، إلا أنها كلاب في قلوبها، فما حاجة المتنبي إلى توظيف هذه المفارقة؟، وما جدوى استحضار أرواح الكلاب في هذا الموضع؟.

(1) يقول إحسان عباس في هذا المقام «ويعد ابن جني أول من فتح باب القول في أن مدائح المتنبي في كافور مبطنة بالهجاء، وأن الازدواج فيها كان مقصوداً»، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 281.

(2) ديوانه، 843/2.

(3) مع المتنبي، دار المعارف مصر، (د ط)، (د ت)، ص 299.

(4) ديوانه، 845/2.

(5) طه حسين، مع المتنبي، ص 299.

(6) ديوانه، 911/2.

إنَّ الحاجة إلى ذلك في غمز كافور بالمسكوت عنه عبر المنطوق به، فكأنَّا بالمتبني - ههنا- يُلمح إلى خطاب مواز لو أُتيح له المنفذ الصريح لقال: (1)

لن تدعني عن روح الكلب الوضيع الكامن في هذا الهيكل الأسدي المغشوش.

صفوة القول ومحصول الحديث أنَّ التعريض من الأساليب التي ينتقل فيها التعبير من دلالاته الحرفية إلى دلالة أخرى مستلزمة، وهو من الأشكال البلاغية التي دار حولها الخلاف بين القدماء، بين مسوِّبين الكناية والتعريض، وبين من يضع الحدود الفاصلة بينهما، فينظر إلى التعريض بوصفه لونا بلاغيا قائما بذاته، تختلف قرينته عن قرينة الكناية، إذ قرينة الكناية مانعة من إرادة المعنى الأصلي مع المجازي للفظ، بينما قرينة التعريض مانعة من إرادة المعنى الأصلي بمعونة الحال.

3-2-2-2- الرمz: بوصفه أحد الآليات التي نقف فيها على المعاني المستلزمة، يعرفه السكاكي «أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية» (2)، فهو بهذا المفهوم استلزم تخاطبي، من شواهد في «المفتاح» قول الشاعر (3):

رمزت إليَّ مخافة من بعلها من غير أن تبدي هناك كلامها

إن الرمز من الناحية اللغوية أسلوب قائم بذاته، بيد أن اعتباره علامة لفكرة أو لقضية، قد يُشكل على المخاطب إدراكه، ما لم يحط بسياق الورود، كأن يتواضع طرفا العملية التواصلية على استعمال جملة معينة رمزا واضحا بينهما، لا علم للأخرين به كإتفاقهما على أن قول أحدهما: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، تستلزم الانسحاب من المجلس. (4)

3-2-2-3- الإيماء والإشارة:

(1) ينظر: إبراهيم صالح، التعريض في مدائح المتبني الكافورية دراسة في الأسلوب والدلالة، مذكرة ماجستير مخطوطة، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1429هـ/ 1430هـ، 2009/2008م، ص 116.

(2) المفتاح، ص 225.

(3) من شواهد السكاكي على الرمز، لم يُذكر صاحبه، ينظر: المفتاح، ص 225.

(4) ينظر: بنعيسى أزييط، المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي «البنية التنجيزية» مقارنة تداولية لسانية، 515/2-516.

كان لمبحث الإيماء والإشارة نصيب من اهتمام القدامى، فإذا كان بين الكناية والمكنى مسافة متباعدة لكثرة الوسائط فالمناسب أن تسمى تلويحًا، وإذا كان فيها نوع من الخفاء، فالأنسب أن تسمى رمزًا، وإلا فالمناسب أن تسمى إيماء وإشارة⁽¹⁾، ومن شواهدهم على ذلك⁽²⁾:

أبين فما يزرن سمي كريم وحسبك أن يزرنَ أبا سعيد

ذكر «أبو هلال العسكري» الإيماء في حدّه للإشارة وجمع بينهما في قوله: «الإشارة أن يكون اللفظ القليل مُشارًا به إلى معان كثيرة، بإيماء إليها ولمحة تدل عليها»⁽³⁾، ومن الشواهد التي ذكرها في هذا المقام⁽⁴⁾ قوله تعالى: ﴿لَا تُفِيكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِكُمْ أَنْ تَسَرُّوهُنَّ مِنَ الْمَوْتِ وَالَّذِينَ سَرَّهُنَّ أُولَئِكَ فِي عَذَابٍ مُتَسَاوِينَ﴾⁽⁵⁾.

وقد تكون الإشارة خارجية فتكون أبلغ من الصوت؛ يقول صاحب التعريفات في هذا السياق «الإشارة هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن سيق له الكلام»⁽⁶⁾، وقيل أيضا: «حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان [...] الإشارة الحركية تختصر التعبير، بل تختزل الوحدات الدالة اللغوية وبذلك فهي تساهم في خرق قانون الكيف»⁽⁷⁾.

3-2-2-4 التلويح: يعرف «القرظيني» التلويح بقوله: «إذا كان بين الكناية والمكنى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط كما في كثرة الرماد وأشباهه، فالمناسب أن تسمى تلويحًا»⁽⁸⁾.

يتولد هذا الأخير من خرق قاعدة الكيف، ومن أمثله قول الشاعر يصف طول الليل:⁽¹⁾

الليل: (1)

(1) ينظر: الخطيب القرظيني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 309.

(2) البيت الأبي تمام وهو من شواهد السكاكي، في المفتاح، ص 220.

(3) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ص 348.

(4) ينظر نفسه.

(5) النجم / 16.

(6) الجرجاني، التعريفات، ص 27.

(7) بنعيسى أزاييط، المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي «البنية التنجيزية» مقارنة تداولية لسانية، 517 / 2.

(8) الخطيب القرظيني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 309.

تَقَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ: لَيْسَ بِمُنْقَضٍ وَلَيْسَ الَّذِي يَرَعَى النُّجُومَ بَأَيْبٍ.

يلق صاحب العمدة على هذا البيت قائلاً: «الذي يرعى النجوم يريد به الصبح، أقامه مقام الراعي الذي يغدو فيذهب بالإبل والماشية، فيكون حينئذ تلويحُه هذا عجباً في الجودة». (2)

حاصل النظر فيما مضى أن الكناية وسائرها يتفرع عنها هي السبيل الذي يمتطيه المتكلم لإقرار ما ليس يتقرر بمجرد الإثبات المباشر، وقد أبان استدلال القدامى للوصول إلى المعنى المستلزم من الكناية وأقسامها عن علو كعبهم وبعد نظرهم وإدراكهم أن السبيل القويم للوقوف على المعنى هو عدم إهمال الملابس التي تحيط بالحدث الكلامي، فكانت عنايتهم بالمكون التداولي واضحة المعالم بيّنة القسامات.

أسلوب الحكيم: يسميه «السكاكي» أسلوب الحكيم، و يدعوه «عبد القاهر» بالمغالطة (3)، ويعرّف هذا الأسلوب بـ«أن يتلقى المخاطب بغير ما يترقبه، ويحمل كلامه على غير مراده، صرفاً لرأيه إلى ما هو أولى به أو يلقي السائل بغير مطلوبه، تتبها على أنه أولى به». (4) إنه إذا نوع من اللامباشرة في الكلام، فهو أسلوب لا يُساق فيه الكلام لمضمونه الدلالي، بل لجزء منه، أو لما يتولد عنه من نتائج، ومن أمثله قول القائل: رُب ضارة نافعة (5).

إنّ المدلول المستلزم في أسلوب الحكيم هو مدلول حوارى متولد من العلاقة التي تبدو ظاهرياً مفقودة بين سؤال سابق وجواب يليه مباشرة، مما يتولد عنه استلزام حوارى (6)، ومن الأمثلة عن ذلك: تطلب البنت من أبيها الذهاب إلى حديقة الحيوانات فتقول:

(أ): لنذهب إلى حديقة الحيوانات يا أبي.

(1) البيت للنابعة، وهو من شواهد ابن رشيق على التلويح، ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه، وفصله، وعلق على حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر و التوزيع والطباعة، بيروت-لبنان، (ط5)، 1401هـ-1998 م، 305/1.

(2) السابق.

(3) ينظر: ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص55.

(4) نفسه.

(5) ينظر: بنعيسى أزييط، المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي «البنية التنجزية» مقارنة تداولية لسانية، 53/1..

(6) ينظر: إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، 518/2.

فيجيبها الأب:

(ب): ماذا عن زيارة جدتك المريضة.

فالاستلزام الحواري ههنا هو:

(ج): الأولى بك أن تزوري جدتك المريضة عوض أن تطلب مني الذهاب إلى حديقة الحيوانات.

و من الأمثلة الواردة في كتب القدامى في هذا المقام قوله تعالى: ﴿

﴿ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

﴿ ١٠١ ﴾﴾، إجابة على سؤال سأله الصحابة

لرسول الله ﷺ ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط، ثم يزيد حتى يمتلئ ثم ينقص، حتى يعود كما بدأ، فصرفهم القرآن عن هذا إلى بيان أن الأهلة وسائل للتوقيت في المعاملات والعبادات، وكان أولى بهم أن يسألوا عن ذلك. (2)

يرى « الشريف الجرجاني » أن سؤالهم عن اختلاف القمر لسببين (3):

السبب الفاعلي: اختلاف أوضاع الهلال بحسب قربه أو بعده.

السبب الغائي: ليكون مواقيت للناس؛ فثباته على شكل واحد يجعله غير صالح ليكون مواقيت للناس؛ فثباته على شكل واحد يجعله غير صالح ليكون مواقيت.

وربما إجابته تعالى بالسبب الغائي لأمرين (4):

أولهما: إما لعلمه تعالى بمرادهم.

ثانيهما: وإما لعلمه بأنهم لم يفهموا السبب الفاعلي؛ فلا تكون الآية في هذا الباب.

حاصل النظر فيما مضى أن أسلوب الحكيم هو استلزام تلميح حواري يتولد من علاقة تبدو ظاهريا مفقودة بين كلام سابق وآخر يأتي بعده، دون أن نغفل عن دور القرينة المقامية التي تسهم في تحديد المعنى المقصود.

التهكم: وهو من مصطلحات علم البيان، وقيل إن « السكاكي » من أوائل البلاغيين الذين تناولوا بنية أسلوب التهكم في معرض حديثه على الاستعارة (1)؛ يقول صاحب

(1) البقرة/ 189.

(2) ينظر: الرمنشيري: الكشاف، 213/1.

(3) ينظر: ص 56.

(4) ينظر: نفسه.

المفتاح:» ومن الأمثلة استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر، بواسطة انتزاع شبه التضاد، وإحاقه بشبه التناسب، بطريق التهكم أو التلميح» (2).

و يعرف « العلوي » (ت745هـ) التهكم على أنه « إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاءً بالمخاطب [...] وله موقع عظيم في إفادة البلاغة والفصاحة» (3).
يرد التهكم على خمسة أوجه نوجزها في الآتي (4):

أن يكون وارداً على جهة الوعيد بلفظ الوعد تهكما: من الشواهد على هذا قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَسَادًا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْ كَانَ يُغْفَرُ لَهُمْ فإِذَا عَصَوْا وَعَصَىٰ أُولَٰئِكَ مَا كُنْتُمْ لِحُكْمِهِمْ فَذُوقُوا عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (5)

وقوله أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَسَادًا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْ كَانَ يُغْفَرُ لَهُمْ فإِذَا عَصَوْا وَعَصَىٰ أُولَٰئِكَ مَا كُنْتُمْ لِحُكْمِهِمْ فَذُوقُوا عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (6)

اللفظ «بشر» دال

على حصول ما هو محبوب، في حين أن وصله بالمكروه جعله دالا على التهكم.

إيراد صفة المدح والمقصود بها الذم: ومن الأمثلة على ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَسَادًا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْ كَانَ يُغْفَرُ لَهُمْ فإِذَا عَصَوْا وَعَصَىٰ أُولَٰئِكَ مَا كُنْتُمْ لِحُكْمِهِمْ فَذُوقُوا عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (7)

إنَّ المعنى المستلزم ههنا هو التهكم، إذا المقصود هو الاستخفاف والإهانة.

أن يرد بصيغة القلة والغرض منه التكثير تهكما: من شواهد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَسَادًا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْ كَانَ يُغْفَرُ لَهُمْ فإِذَا عَصَوْا وَعَصَىٰ أُولَٰئِكَ مَا كُنْتُمْ لِحُكْمِهِمْ فَذُوقُوا عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (8)

وقوله أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَسَادًا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْ كَانَ يُغْفَرُ لَهُمْ فإِذَا عَصَوْا وَعَصَىٰ أُولَٰئِكَ مَا كُنْتُمْ لِحُكْمِهِمْ فَذُوقُوا عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (9)

إذا اتصلت قد بالفعل المضارع

ينظر: فايز القرعان، دراسات أسلوبية في النص القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، (ط1)، 1425هـ-

2004 م، ص 137.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 206.

(3) العلوي: الطراز، 91/3.

(4) ينظر: نفسه.

(5) التوبة/ 34.

(6) النساء/ 138.

(7) الدخان/ 49.

(8) النور/ 64.

(9) الأنعام/ 33.

جعلته دالا على القلة، بيد أنه في الآيات السابقة ورد بغرض التكثير والتحقيق، لغرض الاستهانة والتهكم.

أن يرد على جهة التقليل وإخراجه مخرج شك لأن الغرض هو التكثير والتحقيق: مثاله قوله تعالى: ﴿يَتَحَقَّقُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُقَطِّعُونَ أَلْسِنَهُمْ لِمَا كَفَرُوا بِهِمْ لَا يُخَلِّصُونَ إِلَهُهُم بِالْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، فَوَدَّ لو كَانُوا مُسْلِمِينَ، فَاَلْمَعْنَى الْمُسْتَلْزَم -ههنا- هو التهكم والاستهزاء.

الذم في صيغة المدح: كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لِمَ تُحَادِّثُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا قَدْ نَجَّيْنَا آلَ فِرْعَوْنَ لِيَوْمِ يَكْفُرُ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَئِن يُرَاوَدُوكُمْ لِيُرِيَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَيُخْرِجُوهُم عَلَىٰ جِهَةِ الْمُشْرِكِينَ وَيَكْفُرُوا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (2)، فليس المعنى أن يخرجوه على جهة استحقاقه للمدح بهاتين الصفتين - مع كونه أهلا لهما- بل إنَّ المعنى المستلزم هو الاستهزاء والتهكم بحاله، تمرداً من قومه واستكباراً.

وحرى بنا أن نشير إلى أهمية مراعاة المقام وملابسات القول، فعلى ضوءها يتم اشتقاق التهكم، بسبب وجود مفارقة بين النسبة الكلامية والواقع، فالقائل لابنه المتحصل على نتائج هزيلة:

(أ): يا له من معدل ممتاز، فإن المعنى المستلزم.

(ب): إنه معدل مخيب للأمال.

فالذي يقارن (أ) و (ب) يجد أن العلاقة التي تجمع الملفوظ (أ) في مقابل الملفوظ (ب) هي علاقة تناقض أو تقابل إذ التناقض «حاصل بين النسبة الكلامية أو المحتوى القضوي للملفوظ والواقع الخارجي والمفارقة التي يحدثها المتكلم بين هذين الجانبين هي ما يجعل كلام المتكلم كاذبا في نظر المخاطب» (3).

والكذب في هذا المقام يعني الخروج عن مبدأ الكيف بلغة «جرايس»، إذ إننا نريد أن نبلغ الآخر عكس ما نعتقده نحن وعكس ما هو عليه الأمر في الواقع، إن المفارقة موجودة بين التهكم والكذب بالرغم أن كليهما يعد خرقاً لمبدأ الكيف، بيد أن المتكلم

(1) الحجر / 02.

(2) هود / 87.

(3) إدريس سرحان، التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية و آليات الاستدلال، 492/2.

يعتمد التهكم في كلامه بوصفه مفارقة مؤقتة سرعان ما ينتبه إليها المخاطب ويكتشفها، أما في حالة الكذب فإن المتكلم لا يريد للمخاطب اكتشاف تلك المفارقة، وهنا تكمن جمالية التهكم.⁽¹⁾

يرى «سيرل» أن قوام التهكم «قانون التضاد» بين ما نقول فعلا وما نريده حقيقة، فالمخاطب ينظر في حرفية القول فيتراءى له أنها غير ملائمة للسياق الذي وردت فيه، مما يدفعه مرغما على تأويل القول، فيجد أن المقصود مضاد للشكل الحرفي.⁽²⁾

ولعل قانون التضاد الذي تحدث عنه «سيرل» ينطبق على ما هو معروف في النظرية اللسانية العربية بـ: الـدم بما يشبه المدح، الذي يبني بدوره على التناقض الواقع بين ما هو معروف وما هو مقصود ومن الأمثلة على ذلك أن يقول المتكلم لمخاطبه البخيل:

(أ): إنك -حقا- رجل جواد كريم ← إنك رجل بخيل.

أو قولك للاعب خسر فريقه في اللعب:

(ب): أبشر بفوز فريقك ← إن فريقك منهزم.

فالتهمك في الأمثلة السابقة كان نتاج علاقة تضاد بين مستوى المعنى الحرفي ومستوى المعنى المستلزم، فهو تضمين للمعنى المعبر عنه بمعنى آخر هو نقيض له مع مراعاة ظروف وملابسات القول والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي وقد أوجز «بنعيسى أزابيط» ما سبق في قانون اسماء: «قانون السخرية والتهكم» قوامه⁽³⁾:

السخرية = التعبير الصريح ← ^{يستلزم} التعبير الضمني + السياق الملائم

أي أن الوصول إلى الفعل الساخر لا يتم إلا بالمرور بطريق التضمين، فكان لزاما تبعا لما تقدم أن نميز في فعل التهكم بين معنى صريح وآخر مضمّر، إذ المعنى الصريح إضافة إلى التلفظ وسياقه ليس إلا واسطة إلى تحصيل المعنى المضمّر، إن التهكم

⁽¹⁾ ينظر: السابق، 492/2 - 494.

⁽²⁾ ينظر: Searle, Expression and meaning, studies in the theory of speech acts,

Cambridge university Press, p 113.

⁽³⁾ ينظر: بنعيسى أزابيط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 67.

مشروط بالقصد إليه إذ «التهكم مقرون بقصد المتكلم إلى تحصيله، وهو إذ يكون كذلك فإنه يدور معه حيث دار، فحيث يوجد قصد إلى التهكم يكون، وحيث لا يوجد القصد لا يوجد ولو توفرت كل ظروف إنتاجه، ففي غياب القصد فإن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال مع اعتبار التأدب والسياق الملائم قد لا يعدو أن يكون مجرد إخبار كاذب».(1)

ويمكننا أن نوجز خصائص التهكم في النقاط الآتية:

التهكم فعل قصدي، ففي رد إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى حكاية على قوم

إبراهيم: ﴿إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَكَرِهُوا نَهْيَهُ﴾ (2) وهو فعل قصدي. (3)

من عوارض إنتاج التهكم إظهار التأدب وإضرار ضده، وهذا على خلاف الذم الذي قوامه إظهار السوءات مباشرة.(4)

التهكم فعل إنجازي غير مباشر قوامه الخروج على قاعدة الكيف.

للقول التهكمي مستويان، ظاهر صريح غير مقصود ومضمر خفي مقصود، إضافة إلى أن التهكم بدليل يحتاج إلى استدلال قوامه الإحاطة بملابسات القول ومبادئ التخاطب.(5)

إن جملة من قبيل: نتائج ممتازة قيلت لطالب راسب، تحل تداوليا وفق مايلي:(6)

(1) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء، مقارنة تداولية لفاعليتي التذليل والتأويل، ص 295.

(2) الأنبياء/62-63.

(3) ينظر: العلوي، الطراز، 1/196.

(4) ينظر: عبد العزيز بنعيش، التواصل بين القصد والاستقصاء، مقارنة تداولية لفاعليتي التذليل والتأويل، ص 297.

(5) ينظر: نفسه، ص 298.

(6) ينظر: نفسه، ص 298-299.

هذا القول ← فعل كلامي.

المتكلم والمخاطب يسلمان بقواعد التعاون ← بدأ التعاون.

هذا القول تأدب مع المخاطب ← بدأ التأدب.

هذا القول مفارق لواقع الحال ← الكيف، والملاءمة.

للمتكلم قدرة على القصد إلى أمر إضماري.

المتكلم لا يقصد ما يقول ← مقام + معرفة مشتركة.

نقيض كلام المتكلم هو الملائم ← مبدأ الملاءمة + السياق.

المتكلم يقصد إلى نقيض كلامه ← الملاءمة.

وهو ما يستلزم في ختام هذه الخطوات أن المتكلم يتهم.

صفوة القول ومحصول الحديث أن التهكم من الأساليب التي يتم بواسطتها العدول عن المعنى الحرفي، إلى المعنى المستلزم، إذ يتجاوز المتكلمون من خلاله الطريق المباشر في التعبير، فيمتطون صهوة التعابير غير المباشرة، وقد وقف القدامى على هذه الظاهرة وقوفا يعكس بحق دقة التناول.

نصل في ختام هذا المبحث إلى القول: إن الحديث عن المجاز والاستعارة والكناية والتعريض والتهكم وغيرها من الأساليب التي تعد آليات ننقل من خلالها من المباشر إلى غير المباشر، من الظاهر إلى الخفي، بغية تحقيق تواصل أمثل، من المسائل التي استرعت اهتمام القدامى على اختلاف أطرافهم ومرجعياتهم الفكرية، ولعل تناولهم للأساليب السابقة الذكر، لتناول يعكس بحق عمق النظر، إذ لم يكتفوا بإيراد هاته الأساليب بل أفاضوا في بيان طريقة انتقال المعنى من اللازم إلى الملزوم أو العكس، وهو طرح قريب من طرح التداولي الحديث، وأقرب ما يكون إلى أفعال الكلام غير المباشرة عند «سيرل»، والاستلزام التخاطبي عند «جرايس»، ولعمري لجهود القدامى في هذا المقام لتعكس عنايتهم الفائقة بالبعد التداولي للغة، فللمكون التداولي حضور في منظومتهم الفكرية، شأنه في ذلك شأن بقية المكونات.

خاتمة الفصل:

نصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات نوجزها في النقاط الآتية:

أبانت دراسات القدامى من نحاة وبلاغيين لمقومات الفعل التواصلي من مراعاة للمتكلم والمخاطب والمقام القصد، عن جهد جبار يقتضي التقدير والاعتراف، ويحتاج إلى جمع شتات هذه الجهود المتفرقة للتأصيل لفكر تداولي عربي محض.

أبانت منظومة «سيبويه» الفكرية عن عنايته بالمتكلم وعلاقة ذلك بحقيقة الكلام وأحواله، فالعملية الإعرابية لديه قائمة أساساً على اعتبار نفسية المتكلم، وعلى النهج ذاته سار «ابن جني» و«الاسترلابادي».

يعد توصيف «عبد القاهر الجرجاني» للخبر توصيفا دقيقا، إذ استحضر في ذلك عناصر الخطاب من متكلم ومخاطب ورسالة.

استرعى المخاطب اهتمام النحاة والبلاغيين إدراكا منهم أنه حاضر في ذهن المتكلم عند إنتاج الخطاب وعلى أساسه يُنشئ المتكلم كلامه، فكان لاستحضاره نصيب في صياغة الأحكام النحوية وتوجيه المسائل الخلافية.

لا نعدم في تراثنا النحوي والبلاغي إشارات ذكية لمراعاة القصد في الكلام وأثر ذلك في توجيه الدلالات اللغوية للوقوف على الظاهر منها والمضمر.

كان القصد عند النحاة فاصلا فارقا بين الجملة والكلام.

عناية «عبد القاهر الجرجاني» بالمعاني الثواني، بدافع اهتمامه بالغرض الذي يؤم، والمعنى الذي يقصد، ولعلها نقطة اللقاء بينه وبين طرح التداوليين الذين يعدون المعنى الظاهر هو بداية الطريق لقصد آخر ضمني وخفي.

معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني يماثل قصد القصد أو القصد المركب الانعكاسي عند «جرايس».

تعكس عناية القدامى بالسياق تعاملهم مع اللغة بوصفها كائنا حيا، فربطوها بالمقامات التخاطبية التي تُسيج العبارة، وذلك الذي جعل للسياق دورا فارقا في استخلاص المعنى المراد، وقد أكده «السكاكي» في أكثر من موضع.

إنَّ العدول الذي يحدث للعبارات إن في الاستعارة أو المجاز أو الكناية هو انحراف عن المعاني الصريحة إلى المعاني المستلزمة التي يتقن المتكلم في عرضها بطريقة تتوافق مع المقام وملابسات القول.

إنَّ الأصل في الكلام أن يُحمل على الحقيقة ولا يتم العدول إلى المجاز إلا بوجود قرينة.

عملية الانتقال من الحقيقة إلى المجاز هي عملية منظمة عند القدامى لأنها عدول عن أنظمة الحقيقة إلى أنظمة المجاز، فقد وضعوا لهذا الانحراف الذي يحدث في اللغة ضوابط، إذ لا يتحقق المجاز إلا عند نقل اللفظ من دلالة إلى دلالة أخرى لوجود علاقة بينهما.

لا يخلو كتاب سيبويه من لفتات طيبة عن موضوع المجاز، والقيمة التي تتولد عنه إن على مستوى الدلالة أو التخيل الفني.

يدرج «عبد القاهر الجرجاني» الصيغ المجازية في باب أسماء معنى المعنى.

إنَّ المزاجية بين جهود «عبد القاهر الجرجاني» في مجال الحقيقة وآليات الانتقال إلى المعنى المجازي والدرس التداولي الحديث تحديداً جهود «جرايس»، تُمكن الباحث من استخلاص نظرية أصولها عربية وامتدادها لساني تداولي حديث تجمع بين دقة الطرح العربي في هذا السياق وآليات التحليل الاستلزامي التداولي المعاصر.

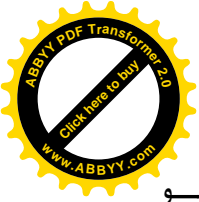
اعتمد القدامى في مبحث الاستعارة على آلية النقل في مقابل الخروج أو الخرق الذي تحدث عنه جرايس في الاستلزام التخاطبي.

يجد المتكلم في المعنى المستعار ملاذاً له، يلجأ إليه عندما تأبى التعابير المباشرة أن تنقل مقاصده ومراميه.

تعد الكناية إحدى الآليات التي يتم الانتقال بها من اللازم إلى الملزوم، ولم يغفل القدامى عن جعل المقولات الكنائية مشروطة باعتبار مقام إنتاجها، إضافة إلى الإحاطة بالعلاقات غير اللغوية التي يبنى عليها فهم المعاني الثواني.

اختلاف القدامى في الكناية والتعريض بين مسو بينهما، وبين من يضع حدوداً فاصلة بينهما، فلكل أسلوب خصوصيته، فقرينة الكناية مانعة من إرادة المعنى الأصلي مع المجازي للفظ بيد أن قرينة التعريض مانعة من إرادة المعنى الأصلي بمعونة الحال.

إنَّ دراسة القدامى للكناية وسائر ما يتفرع عنها هي السبيل الذي يمتطيه المتكلم لاقترار ما ليس يتقرر بمجرد الاثبات المباشر.



وقد أبان استدلال القدامى في سبيل الوصول إلى المعنى المستلزم عن علو
كعبهم وبعد نظرهم وإدراكهم أنّ السبيل القويم للوقوف على المعنى المقصود هو عدم
اهمال الملابس التي تحيط بالحدث الكلامي، فكانت بذلك عنايتهم بالمكون التداولي
واضحة المعالم بيّنة القسامات.

خاتمة

أنّ الفلسفة التحليلية تتسم بتعدد المعارف والاتجاهات وتضافر الحدود المنطقية
والفلسفية، و الإبستمولوجية، كما أنها تعد جسراً للتفسير الفلسفي للفكر، وتسعى لإعادة
صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي وهو ما جعلها تتفرد بجملة
من الخصائص التي تميّزها عن المدارس الأخرى.

إنّ اللغة الجديرة بالتحليل عند أصحاب الاتجاه الوضعي المنطقي هي اللغة المثالية، وليست اللغة العادية، فكانت الغاية المنشودة بالنسبة إليهم إنشاء لغة اصطناعية يمكن من خلالها اجتناب عيوب اللغة العادية، وفي هذا نأى عن البعد التداولي للغة بالرغم من اعتبار «كارناب» التداولية قاعدة كل اللسانيات.

أغرق الاتجاه الظاهراتي في مسائل بعيدة عن الاستعمال بسبب نزعتة الفلسفية اللاواقعية، مما جعل هذا الاتجاه تبعاً لذلك بعيداً عن المقاربة التداولية للغة.

أولى فلاسفة اللغة العادية اهتماماً كبيراً للجانب الاستعمالي للغة، كما عالجوا جملة من المواضيع تعد من صميم البحث التداولي كالمقصدية، والعلاقة بين اللغة والمتكلم، كما أقرّوا بأن الاستعمال العادي للتعبيرات اللغوية هو الوسيلة الوحيدة للكشف عن المعاني المخبوءة

التداولية مصطلح فضفاض حمال أوجه، اختلف الدارسون في تحديد ماهيته وضبط حدوده وبيان أقسامه، فضلاً عن التمثيل له تبعاً لما يصدر عن من مناهج مختلفة، فما من تعريف إلا وله منطلقات نظرية تسيّر وتضبط إجراءاته ضبطاً منهجياً. من رحم الفلسفة التحليلية وتحديداً فلسفة اللغة العادية، بدأ لاهتمام بمقاصد المتكلمين وباستعمالات اللغة، وبدأت بذلك المقاربة التداولية تسلك طريقها نحو النمو والازدهار.

كانت أعمال فلاسفة أكسفورد بمثابة إرهاصات لما يعرف اليوم بمحاور التداولية.

مصطلح التداولية مصطلح فضفاض حمال أوجه، اختلف الدارسون في تحديد ماهيته، وضبط حدوده، وبيان أقسامه، فضلاً عن التمثيل له، تبعاً لما يصدر عن من مناهج مختلفة.

قوام الدرس التداولي مجموعة من الأدوات الإجرائية التي يمارس بها المتخاطبون طقوس التواصل، الذي لن يحقق الهدف المرجو منه إلا إذا ارتاد آفاق الفعل

والممارسة، لذلك اعتمد الدرس التداولي على شبكة تحليل معاصرة، تعتمد مفاهيم من قبيل الأفعال الكلامية، والافتراض المسبق، ونظرية الملازمة، و الاستلزام التخاطبي.

كانت أبحاث «أوستين» في «أفعال الكلام» منطلقا جديدا للكثير من اللسانيين الذين جاؤوا بعده كـ« سيرل» و«أوزوالد ديكر» و«جرايس» الذين طوروا هذه النظرية وأضافوا عليها أبعادًا جديدة.

سعى «سيرل» إلى بناء نظرية مكتملة الأواصر منتظمة في أفعال الكلام تقوم على فكرة أنّ الكلام محكوم بقواعد مقصدية مستعينا بجهود من سبقه، فقام بتعديل تقسيم «أوستين» للأفعال الكلامية.

التفت «سيرل» إلى نوع آخر من الأفعال الكلامية غير المباشرة، ترتبط بما يسمى «الاستلزام التخاطبي».

تحلّ الافتراضات المسبقة أهمية قصوى في عملية التواصل، فهي تتيح لنا إمكانية توضيح بعض علاقات التضمن بين جمل النص.

عُرف مصطلح «Pragmatics» في الدراسات العربية الحديثة بعدة ترجمات مما يكرس الفوضى المصطلحية التي تعرفها الساحة العربية، والتي لا تخدم بأي حال من الأحوال الدرس اللغوي العربي.

تتفاوت الدراسات التداولية العربية فيما بينها قوة وضعفا، فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية للدراسات الغربية، وبعضها قوامه الترجمة والخلط أحيانا بين المصطلحات، مما يوقع القارئ في مزلق هذه الترجمات المتعددة، في حين تتراءى ثلة من الباحثين ممن تستقرغ الجهد في سبيل العناية بالبعد التداولي للغة و تأصيله، فاتسمت كتاباتهم بالمزاوجة بين التراث و المعاصرة.

إنَّ بلوغ قيمة إنجازية ما مرحلة التحجر في أسلوب غير أسلوبها الأصلي هي ظاهرة نسبية تختلف من لغة إلى أخرى، وأنَّ التحجر قد يكون جزئياً أو تاماً، جزئياً حين تصبح القوة المستلزمة هي الغالبة لكنها في ذات الوقت لا تمنع وجود القوة الإنجازية الحرفية، وتامة إذا حلت القوة الإنجازية المستلزمة محل القوة الإنجازية الحرفية وأخفتها

أنَّ المواضع الدلالية في لغة ما، هي التي من شأنها أن تحدد القوة الإنجازية. أنَّ القوة الإنجازية لفعل خطابي ما تؤثر إلى الخصائص المعجمية والصورية لذلك الفعل الخطابي.

أنَّ قوة المنطوق الإنجازية هي جزء مكمل لمعناه، وهو ما يجعل المعنى أوسع من القوة لأنه يضم القوة والمحتوى القضوي معاً.

أنَّ القوة الإنجازية هي المعبر عنها في الجملة في حين أنَّ القوة الإنجازية المستلزمة هي ما تستلزمه الجملة في مقام ما.

أنَّ كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازي يؤدي في غالب الأحيان إلى التحجر الذي يتم عبر مراحل معينة.

إنَّ العملية التحاورية لا تقوم من فراغ بل تستند إلى خلفيات تعود إلى طبيعة المتحاورين ومجموعة من المبادئ والمعارف المشتركة.

سعى « جرایس » إلى جعل التخاطب يجري بمقتضى قواعد تعد بمثابة ضوابط وضعها يعد خروجاً عن المعنى الحرفي إلى ما يسمى بالمعنى المستلزم.

شكلت القواعد التي حددها « جرایس » انتقادات كثيرة، فكان لزاماً إضافة قواعد أخرى تسد الثغرات التي خلفتها هذه القواعد.

سعت « لاکوف » إلى استحضار بعض الجوانب التبليغية والتهديبية التي لم تبرز بوضوح مع « جرایس »، لكن هذا المبدأ لم يسلم من النقد، وهو ما جعل الباحثين يسعون إلى تدارك النقص الوارد فيه.

سعى « بنلوب براون» و« ستيفن لفسون» إلى استدراك النقص الوارد في مبدأ التأدب، فكان مبدأ التواجه بديلاً عنه.

يعد التهديد السمة الجوهرية للأقوال وفقاً لمبدأ التواجه وهو ما دفع « جوفري ليتش» لاستعاضته بمبدأ آخر يسمى بمبدأ التأدب الأقصى.

يعد مبدأ التأدب الأقصى بمنظار « ليتش» مكماً لمبدأ التعاون.

قوام مبدأ التأدب الأقصى الصدق والإخلاص، لكن ارتكازه على التقرب جعله ينبني على التظاهر، وهو ما دفع بطه عبد الرحمن إلى إضافة مبدأ آخر أسماه بمبدأ التصديق الذي ينبني على القصد والصدق والإخلاص، ويروم ربط القول بالفعل والنظر بالعمل. من المحامد التي تذكر لطفه عبد الرحمن محاولته توضيح الآلية المتحركة في مراتب الخطاب.

إنَّ قوة المنطوق الإنجازية هي جزء مكمل لمعناه، وهو ما يجعل المعنى أوسع من القوة، لأنه يضم القوة والمحتوى القضوي معاً.

إنَّ القوة الإنجازية هي المعبر عنها في الجملة في حين أنَّ القوة الإنجازية المستلزمة هي ما تستلزمه الجملة في مقام ما.

إنَّ بلوغ قيمة إنجازية ما مرحلة التحجر في أسلوب غير أسلوبها الأصلي هي ظاهرة نسبية تختلف من لغة إلى لغة أخرى.

إنَّ كثرة استخدام العبارة بمعناها المجازي يؤدي في غالب الأحيان إلى التحجر الذي يتم عبر مراحل معينة.

يؤسس «سيرل» صيغته لنظرية الأعمال اللغوية على أساس أن لِقائل جملة ما مقصدا مزدوجاً يتمثل في إبلاغ محتوى جملة، والإعلام بهذا المقصد الأول.

إنَّ التعرف على العمل غير المباشر يُفسر حسب «سيرل» في نطاق نظرية الأعمال اللغوية؛ لأن لمبدأ التعاون في هذا المجال دوراً محدوداً.

تميز «سيرل» في دراسته للاستعارة بين المعنى النحوي و المعنى التداولي اللذين يتطابقان في المنطوق الحرفي في حين يختلفان اختلافا بينا في المنطوق الاستعاري. كل غرض من الأغراض الطلبية يخضع لقاعدة أو قواعد فرعية تميّزه عن الأفعال الإنجازية الأخرى.

لكل غرض من الأغراض الطلبية عناصر دلالية مكوّنة له ومتى كان الخروج على هذه العناصر، تولد عن ذلك ما ناسب المقام.

عنصر المقام محطة هامة وضرورية سواء في حالة ورود أبانت منظومة «سيبويه» الفكرية عن عنايته بالمتكلم وعلاقة ذلك بحقيقة الكلام وأحواله، فالعملية الإعرابية لديه قائمة أساساً على اعتبار نفسية المتكلم، وعلى النهج ذاته سار «ابن جني» و«الاسترابادي».

يعد توصيف «عبد القاهر الجرجاني» للخبر توصيفا دقيقا، إذ استحضر في ذلك عناصر الخطاب من متكلم ومخاطب ورسالة.

استرعى المخاطب اهتمام النحاة والبلاغيين ادراكا منهم أنه حاضر في ذهن المتكلم عند إنتاج الخطاب وعلى أساسه يُنشئ المتكلم كلامه، فكان لاستحضاره نصيب في صياغة الأحكام النحوية وتوجيه المسائل الخلافية.

لا نعدم في تراثنا النحوي والبلاغي إشارات ذكية لمراعاة القصد في الكلام وأثر ذلك في توجيه الدلالات اللغوية للوقوف على الظاهر منها والمضمر. كان القصد عند النحاة فاصلا فارقا بين الجملة والكلام.

عناية «عبد القاهر الجرجاني» بالمعاني الثواني، بدافع اهتمامه بالغرض الذي يؤم والمعنى الذي يقصد ولعلها نقطة اللقاء بينه وبين طرح التداوليين الذين يعدون المعنى الظاهر هو بداية الطريق لقصد آخر ضمني وخفي.

المعنى ومعنى المعنى عند عبد القاهر وصلته بقصد القصد أو القصد المركب الانعكاسي عند «جرايس».

عناية القدامى بالسياق يعكس تعاملهم مع اللغة بوصفها حية متحركة فأقاموا وشائج بينها وبين المقام الذي وجدت فيه، وهو ما جعل للسياق القول الفصل للوقوف على المعنى المراد وهو ما أكدته «السكاكي» في أكثر من موضع.

إنَّ العدول الذي يحدث للعبارات إن في الاستعارة أو المجاز أو الكناية هو انحراف عن المعاني الصريحة إلى المعاني المستلزمة التي يتقن المتكلم في عرضها بطريقة تتوافق مع المقام وملابسات القول.

إنَّ الأصل في الكلام أن يُحمل على الحقيقة ولا يتم العدول إلى المجاز إلا بوجود قرينة.

عملية الانتقال من الحقيقة إلى المجاز هي عملية منظمة عند القدامى لأنها عدول عن أنظمة الحقيقة إلى أنظمة المجاز، فقد وضعوا لهذا الانحراف الذي يحدث في اللغة ضوابط، إذ لا يتحقق المجاز إلا عند نقل اللفظ من دلالة إلى دلالة أخرى لوجود علاقة بينهما.

لا يخلو كتاب سيبويه من لفتات طيبة عن موضوع المجاز، والقيمة التي تتولد عنه إن على مستوى الدلالة أو التخيل الفني.

يدرج «عبد القاهر الجرجاني» الصيغ المجازية في باب أسماء معنى المعنى.

إنَّ المزوجة بين جهود «عبد القاهر الجرجاني» في مجال الحقيقة وآليات الانتقال إلى المعنى المجازي والدرس التداولي الحديث تحديداً جهود «جرايس»، تُمكن الباحث من استخلاص نظرية أصولها عربية وامتدادها لساني تداولي حديث تجمع بين دقة الطرح العربي في هذا السياق وآليات التحليل الاستلزامي التداولي المعاصر.

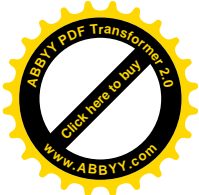
اعتمد القدامى في مبحث الاستعارة على آلية النقل في مقابل الخروج أو الخرق الذي تحدث عنه جرايس في الاستلزام التخاطبي.

يجد المتكلم في المعنى المستعار ملاذا له، يلجأ إليه عندما تأبى التعابير المباشرة أن تنقل مقاصده ومراميه.

لا مندوحة من أنَّ الكناية إحدى الآليات التي يتم الانتقال بها من اللازم إلى الملزوم، ولم يغفل القدامى عن جعل المقولات الكنائية مشروطة باعتبار مقام إنتاجها، إضافة إلى الإحاطة بالعلاقات غير اللغوية التي يبني عليها فهم المعاني الثواني.

اختلاف القدامى في الكناية والتعريض بين مسو بينهما، وبين من يضع حدودًا فاصلة بينهما، فلكل أسلوب خصوصيته، فقرينة الكناية مانعة من إرادة المعنى الأصلي مع المجازي للفظ بيد أن قرينة التعريض مانعة من إرادة المعنى الأصلي بمعونة الحال. إنَّ دراسة القدامى للكناية وسائر ما يتفرع عنها هي السبيل الذي يمتطيه المتكلم لإقرار ما ليس يتقرر بمجرد الإثبات المباشر.

وقد أبان استدلال القدامى في سبيل الوصول إلى المعنى المستلزم عن علو كعبهم وبعد نظرهم وإدراكهم أنَّ السبيل القويم للوقوف على المعنى المقصود هو عدم اهمال الملايسات التي تحيط بالحدث الكلامي، فكانت بذلك عنايتهم بالمكون التداولي واضحة المعالم بيّنة القسمات.



فهارس

1. فهرس الآيات القرآنية

2. فهرس المراجع

1.2. المراجع باللغة العربية

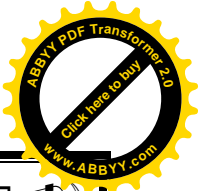
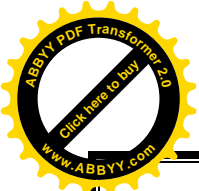
2.2. المراجع باللغة الأجنبية

3. فهرس الموضوعات



1. فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	السورة	الآية الكريمة
	5	الفاتحة	<p>  </p>
	6	الفاتحة	<p>  </p>
	2	البقرة	<p>  </p>
	19	البقرة	<p>  </p>
	23	البقرة	<p>  </p>



	28	البقرة	<p> </p>
	35	البقرة	<p> </p>
	43	البقرة	<p> </p>
	60	البقرة	<p> </p>
	65	البقرة	<p> </p>

	234	البقرة	
	245	البقرة	
	249	البقرة	

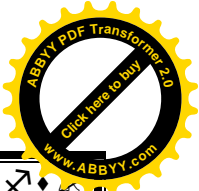
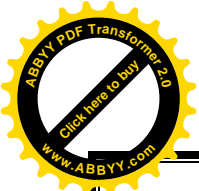
263	البقرة		
274	البقرة		
275	البقرة		

			<p> </p>
8	آل عمران		<p> </p>
36	آل عمران		<p> </p>
37	آل عمران		<p> </p>

			<p> </p>
97	آل عمران		<p> </p>
140	آل عمران		<p> </p>
168	آل عمران		<p> </p>
3	النساء		<p> </p>

10 النساء

23 النساء



Handwritten symbols and characters in the top-left cell of the page.

Handwritten symbols and characters in the top-right cell of the page.

25

النساء

Handwritten symbols and characters in the middle-left cell of the page.

Handwritten symbols and characters in the middle-right cell of the page.

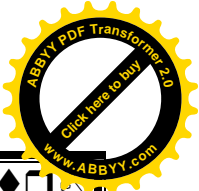
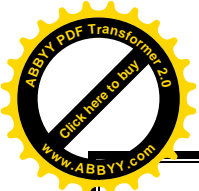
78

النساء

Handwritten symbols and characters in the bottom-left cell of the page.

Handwritten symbols and characters in the bottom-right cell of the page.

			<p> </p>
	05	المائدة	<p> </p>
	31	المائدة	<p> </p>
	38	المائدة	<p> </p>



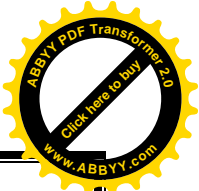
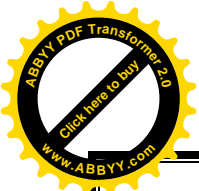
			<p> </p>
	91	المائدة	<p> </p>
	101	المائدة	<p> </p>
	105	المائدة	<p> </p>

	66	الأنعام	
--	----	---------	--

	99	الأنعام	
--	----	---------	--

	122	الأنعام	
--	-----	---------	--

	163	الأنعام	
--	-----	---------	--



	53	الأعراف	<p>•• ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿</p>
	143	الأعراف	<p>① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿</p>
	158	الأعراف	<p>① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿</p>

	84	التوبة	<p> </p>
--	----	--------	----------

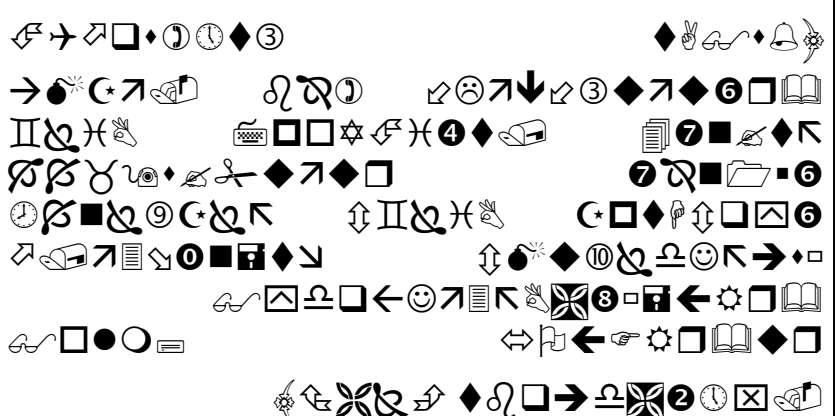
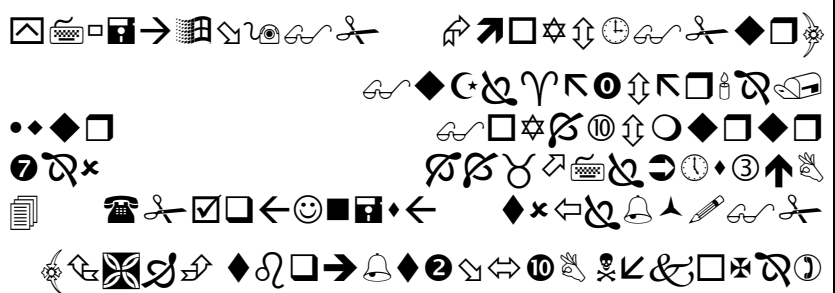
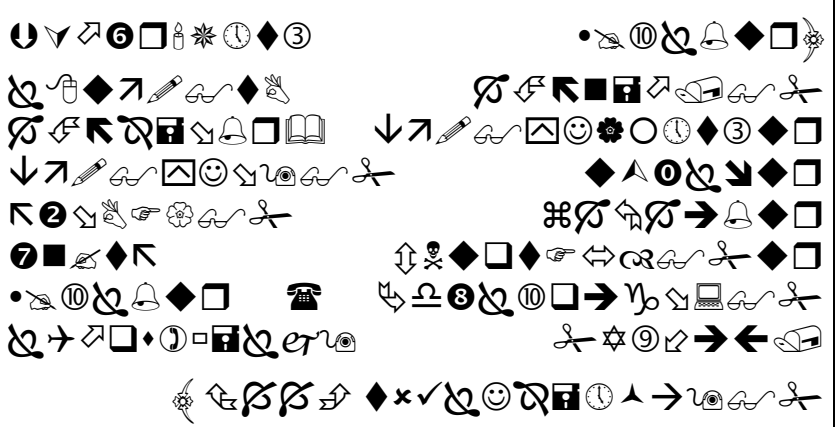
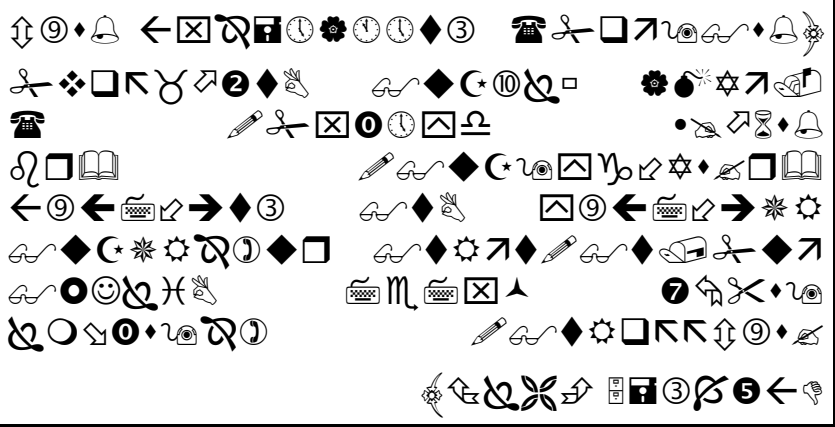
	6	هود	<p> </p>
--	---	-----	----------

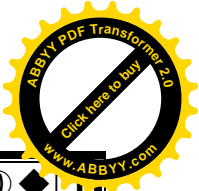
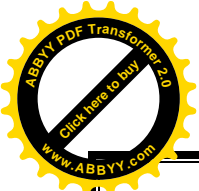
	7	هود	<p> </p>
--	---	-----	----------

	14	هود	<p> </p>
--	----	-----	----------

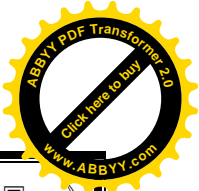
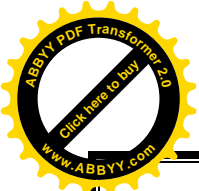
	27	هود	<p> </p>
--	----	-----	----------

لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَنْظُرْكُمْ كَاذِبِينَ ﴿٣٧﴾

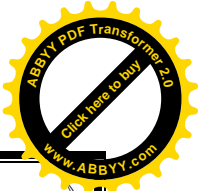
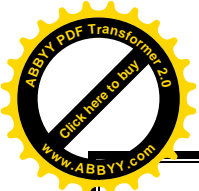
	28	هود	<p>  </p>
	37	هود	<p>  </p>
	44	هود	<p>  </p>
	62	هود	<p>  </p>
	72	هود	<p> قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ </p>

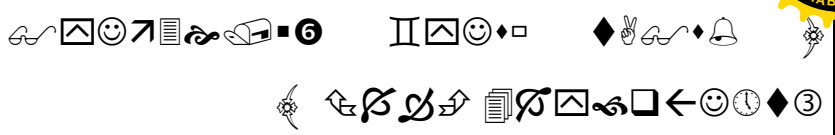
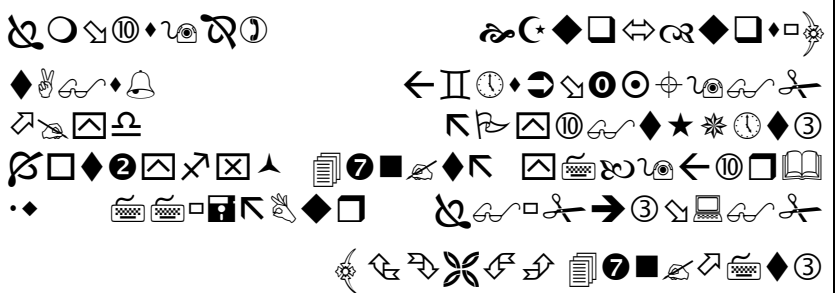
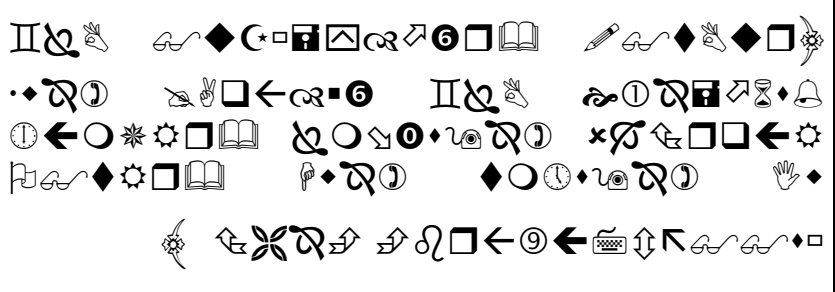
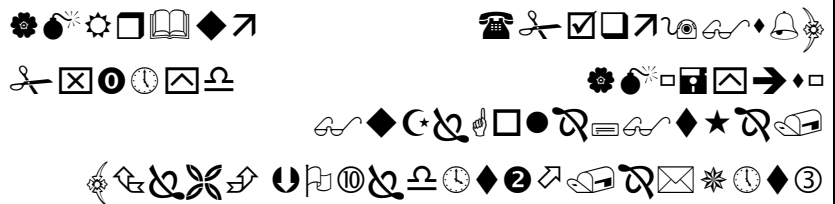




	84	يوسف	
	32	الرعء	
	43	الرعء	
	1	ايراهيم	
	38	ايراهيم	

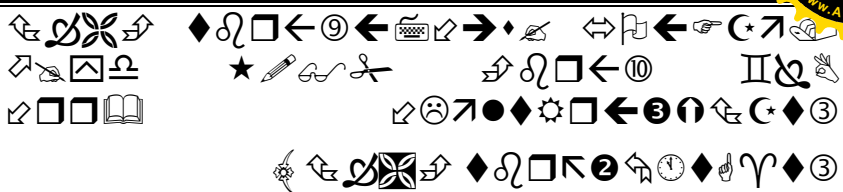
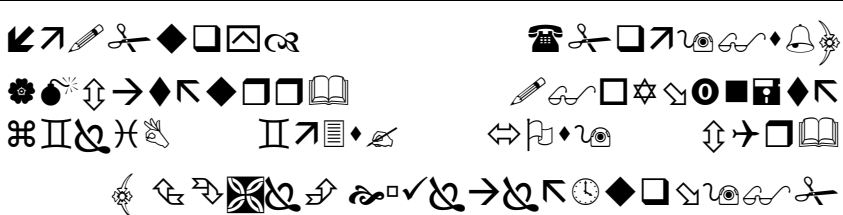
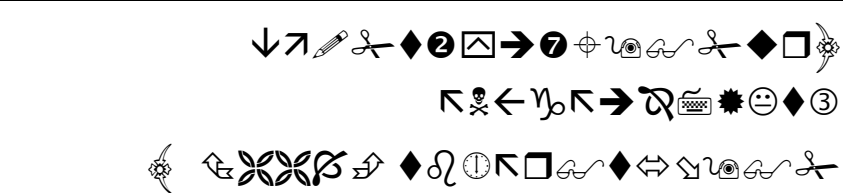
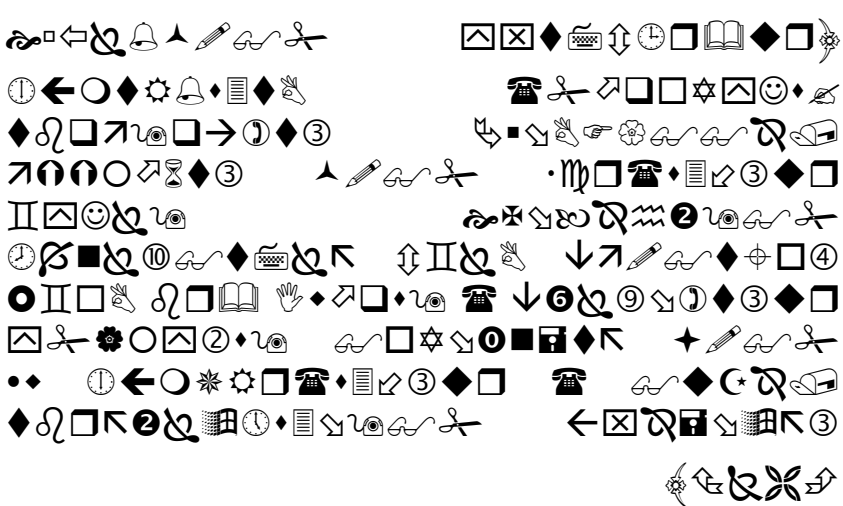
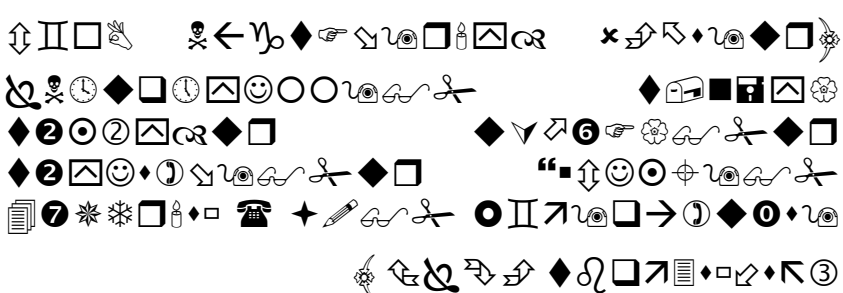
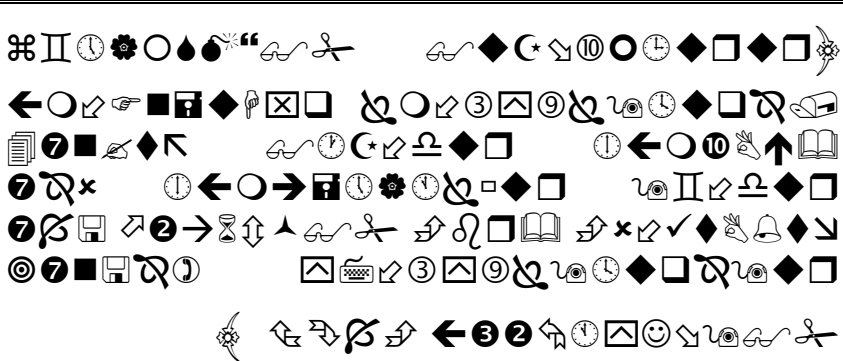


	114	النحل	<p> </p>
	125	النحل	<p> </p>
	23	الإسراء	<p> </p>
	24	الإسراء	<p> </p>
	31	الإسراء	<p> </p>

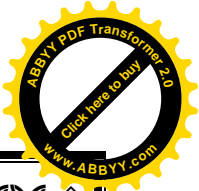
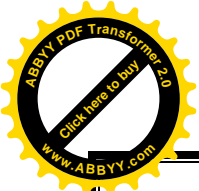


	49	طه	
	94	طه	
	120	طه	
	18	الأنبياء	<p>﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾</p>
	25	الأنبياء	
	62	الأنبياء	
	67	الأنبياء	
	63-62	الأنبياء	

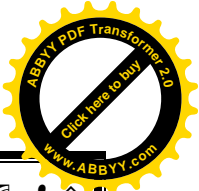
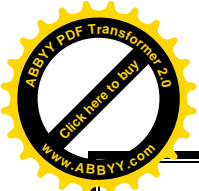
			<p> </p>
63	النور	<p> </p>	<p> </p>
64	النور	<p> </p>	<p> </p>
27	الفرقان	<p> </p>	<p> </p>
28	الفرقان	<p> </p>	<p> </p>
93-92	الشعراء	<p> </p>	<p> </p>

			
	136	الشعراء	
	224	الشعراء	
	82	القصص	
	61	العنكبوت	
	14	لقمان	

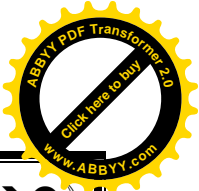
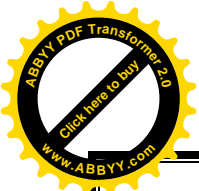
	24	سبأ	<p> </p>
	19	فاطر	<p> </p>
	16-14	يس	<p> </p>
	30	يس	<p> </p>
	37	يس	<p> </p>



	44	ص	<p> </p>
	56	ص	<p> </p>
	36	الزمر	<p> </p>
	37	الزمر	<p> </p>
	56	الزمر	<p> </p>
	73	الزمر	<p> </p>

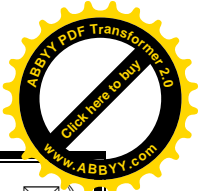
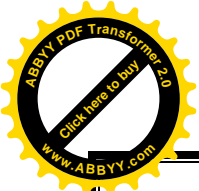


	76	غافر	
	40	فصلت	
	5	الشورى	
	16	الزخرف	
	19	الزخرف	



	49	الدخان	
	15	الأحفاف	
	17	الأحفاف	
	4	محمد	

			
	10	الفتح	
	11	الحجرات	



	4	المنافقون	<p> </p>
	10	المنافقون	<p> </p>
	4	الطلاق	<p> </p>
	44	الطلاق	<p> </p>

	40	النبا	<p> </p>
	14-13	الإفطار	<p> </p>
	5	الإفطار	<p> </p>
	22	الفجر	<p> </p>
	1	الشرح	<p> </p>
	10-9	العلق	<p> </p>
	17	العلق	<p> </p>
	07	الزلزلة	<p> </p>
	4	الزلزلة	<p> </p>
	1	العصر	<p> </p>
	2-1	العصر	<p> </p>

	1	الفيل	
	1	المسد	

2. فهرس المراجع

1.2. المراجع باللغة العربية:

قرآن الكريم:

- رواية حفص عن عاصم.
- الأمدي (سيف الدين):
- 1- الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (ط1)، 1404هـ.
- الأبيض (حسن) ووهبه (طلال):
- 2- «علم التراكيب الوظيفي: في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد سبعون، السنة الثامنة عشر، ربيع 2000.
- ابن الأثير (ضياء الدين):
- 3- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدم له وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة-القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

- أحمد (إبراهيم):

4- انطولوجيا اللغة عند مارتن هيدجر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان،
ومنشورات الاختلاف الجزائر، (ط1)، 1429هـ-2008م.

- الإدريسي (أحمد):

5- «تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي»، العلم الثقافي، العدد 844، أكتوبر 1987.

- أرمنيكو (فرنسواز):

6- المقاربة التداولية، ترجمة: ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع،
سوريا، (ط1)، 1997.

- أزييط (بنعيسى):

7- الاستفهام في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية
الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس - المغرب، 1407هـ-
1408هـ/1987-1988م.

8- مداخلات لسانية «مناهج ونماذج»، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 26، شركة
الطباعة مكناس - المغرب، (د، ط)، 2008.

9- المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي «البنية والقيمة التجيزية»، مقاربة
تداولية لسانية، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس،
1417هـ-1418هـ / 1996-1997م.

- الأزهرى (خالد):

10- شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1358هـ.

- الاستانبولي (صدر الدين الكنغراوي):

11- الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي،
دمشق، (د.ت).

- الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن):

12- شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415هـ-1995.

- إسماعيل (صلاح):

- 13- فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2007.
- 14- فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- 15- نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2005.
- الأشقر (عبد المنعم سيد عبد السلام):
- 16- البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، مطبعة الأمانة، القاهرة، (ط₁)، 1410هـ - 1995م.
- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى):
- 17- شرح ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط₁)، 1419هـ - 1998م.
- الألوسي (محمود):
- 18- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ت).
- الأتباري:
- 19- تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبدیع، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ.
- الأتباري (أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد):
- 20- أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت- لبنان، (ط₁)، 1415هـ - 1995م.
- 21- الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب محمد محي الدين عبد الحميد «الانتصاف من الإنصاف»، المكتبة التجارية الكبرى مصر، (ط₄)، 1380هـ - 1961م.
- أوتروحت (رشيد علي):

22- الحكاية والاستعارة اقتراح نظري في مجاز النص السردي، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997-1998م.

- أوستين (جون):

23- نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق - المغرب، (د.ط)، 1991م.

- أوشان (علي أيت):

24- السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، (ط₁)، 1421هـ-2000م.

- أوكان (عمر):

25- اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق - المغرب، (د.ط)، 2001م.

- أوهنا (إدريس):

26- أسلوب الحوار في القرآن الكريم الموضوعات والمناهج والخصائص، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ودار أبي الرقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، (ط₁)، 1426هـ-2005م.

- إيكو (أمبرتو):

27- السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، (ط₁)، تشرين الثاني، (نوفمبر)، 2005م.

- بالمر (ف):

28- علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1992م.

- الباهي (حسان):

29- الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2004م.

- بحيري (سعيد حسن):

30- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب القاهرة، (ط₁)، 1426هـ-2005م.

31- القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر، الأنجلو المصرية، (د.ط)، 1995م.

- البخاري (عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين):

32- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1418 هـ - 1997 م.

- براون (ج.ب) وبول (ج):

33- تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومخير التركي، منشورات جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1418 هـ - 1997 م.

- بركلي (هريبرت):

34- مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ترجمة قاسم مقداد، دراسات لغوية (1)، منشورات وزارة الثقافة دمشق، (د.ط)، 1990م.

- البزدوي (أبو محمد علي بن محمد الحنفي):

35- أصول البزدوي كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، (د.ط)، (د.ت).

- البستاني (بطرس):

36- محيط المحيط، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1987م.

- بشتكي (شفيقة):

37- «دراسة في المنطق والأنطولوجيا»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 10، المجلد 3، ربيع 1983م.

- بعلي (حفناوي):

38- «التداولية البراغماتية الجديدة خطاب ما بعد الحداثة»، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- بعيطيش (يحي):

39- مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي، مجلة الدراسات اللغوية، مخبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري - قسنطينة، ع1، 1426 هـ - 2002م.

- البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود):

- 40- معالم التنزيل، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1407هـ-1987م.
- البقري (أحمد ماهر):
- 41- أساليب النفي في القرآن الكريم، دار المعارف الإسكندرية، القاهرة، (ط2)،
1984م.
- بلا نشيه (فيليب):
- 42- التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر
والتوزيع، سورية، (ط1)، 2007م.
- بلنداوي (أحمد):
- 43- الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة، دار الأمان، الرباط- المغرب،
(ط1)، 1997م.
- بلبع (العيد):
- 44- «التداولية إشكاليات المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي»، مجلة سياقات، دار
بلنسية للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، العدد الأول، السنة الأولى، (ط1)،
1429هـ - 2008م.
- 45- «الرؤية التداولية للاستعارة»، مجلة علامات، العدد 23.
- بلخير (عمر):
- 46- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف،
الجزائر، (ط1)، 2003.
- بلعلی (آمنة):
- 47- «المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته»، مجلة اللغة والأدب، ملتقى
علم النص، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.
- بلعيد (صالح):
- 48- نظرية النظم، دار هومة بوزريعة، الجزائر، 2002م.
- بلملح (إدریس):

49- استعارة الباث واستعارة المتلقي، ضمن كتاب: نظرية التلقي إشكالات وتطبيقات، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 24، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط-المغرب، (د.ط)، (د.ت).

- بناني (عز العرب لحكيم):

50- الظاهرانية وفلسفة اللغة، تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، افريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2003م.

- بنعيش (عبد العزيز):

51- التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرارز، فاس-المغرب، 1424هـ-1425هـ / 2003م-2004م.

- بوبكري (راضية خفيق):

52- «التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية»، مجلة الموقف الأدبي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، العدد 399، تموز 2004م.

- بوجادي (خليفة):

53- «في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم»، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، (ط1)، 2009م.

54-

- بوزيد (عبد القادر):

55- «ملاحظات مقارنة بين بعض الاتجاهات التداولية: باختين ومانفونو، أنموذجًا»، أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- بوعمامة (محمد):

56- «التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، العددان الثاني والثالث، جانفي- جوان 2008م.

- بوغابة (عبد الإله):

57- الإطار المتكلمي في اللغويات المعاصرة، (إسهام اكتشاف أصول معرفية)، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء- المغرب، 1991م.

- بوغابة (عبد الإله) و العروزي (بشرى):

58- الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، المطبعة السريعة، القنيطرة- المغرب، (ط₁)، 2006م.

- بوفاتح (عبد العليم):

59- «دراسة المعنى عند البلاغيين»، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 07، فيفري 2011م.

- بوقرة (نعمان):

60- «نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية»، مجلة اللغة والآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- بوهاس وآخران:

61- التراث اللغوي العربي، ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، (ط₁)، 1421هـ-2000م.

- البياتي (سناء حميد):

62- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الأردن، (ط₁)، 2003م.

- البيضاوي (ناصر الدين بن سعيد):

63- تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ-1996م.

- البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر):

64- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ-1994م.

- التجديتي (نزار):

نظرية لسانيات التواصل لزيغفريد شميت، مجلة علامات، مج10، جمادى الثانية،
1421هـ - سبتمبر 2000م.

- التفازاني (سعد الدين):

65- مختصر على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي،
مصر، (د.ت).

- التوحيدي (أبو حيان):

66- الإمتاع والمؤانسة، تقديم مختار نويوات، سلسلة أنيس، موفم للنشر الجزائر،
1989م.

- توفيق (سعيد):

67- دراسة في فلسفة الجمال الظاهرانية (هيدجر، سارتر، ميرلوبونتي، دوفرين،
إنجاردن)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط1)،
1412هـ - 1992م.

- الثعالبي (عبد الرحمن):

68- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (د.ت).
69- الكناية والتعريض، دراسة وشرح وتحقيق عائشة حسين فريد، دار قباء للطباعة
والنشر والتوزيع القاهرة، (د.ط)، 1988م.

- الثويني (حميد آدم):

70- البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،
(ط1)، 1427هـ - 2007م.

71-

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

72- البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط7)،
1418هـ - 1998م.

- جديدي (محمد):

73- الحداثة وما بعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي، منشورات الاختلاف الجزائر،
والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، (ط1)، 1429هـ - 2008م.

- الجربي (محمد رمضان):

- 74- البلاغة التطبيقية دراسة تحليلية لعلم البيان، منشورات Elga، مالطا، 2000 م.
- الجرجاني (عبد القاهر):
- 75- أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح محمد عبده، وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (د.ت).
- 76- دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح محمد عبده وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط₁)، 1415هـ-1994م.
- الجرجاني (محمد بن علي بن علي):
- 77- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط₁)، 1423هـ-2002م.
- 78- التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ - 1985م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان):
- 79- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (ط₂)، (د.ت).
- 80- اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب النهضة المصرية، (ط₂)، 1405هـ - 1985م.
- 81- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1386هـ.
- ابن الجوزي (عبد الرحمن):
- 82- زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط₃)، 1404هـ.
- الجويني (مصطفى الصاوي):
- 83- المعاني علم الأسلوب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1993م.
- الجيزاني (محمد بن حسين بن حسن):
- 84- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (ط₂)، صفر 1419هـ - 1998 م.
- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمر عثمان):

- 85- كتاب الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الاسترلابادي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1995م.
- 86- مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (ط2)، 1983.
- حافظ (صبري):
- 87- «مفهوم الصيغ المجازية بين التراث العربي والنقد المعاصر»، ألف مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية، القاهرة، العدد 12، 1992م.
- الحباشة (صابر):
- 88- التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دمشق - سوريا، (ط1)، 2008م.
- ابن حبان:
- 89- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ-1993م.
- حجيج (معر):
- 90- «التداولية بين اللسانيات والدراسات الأدبية»، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة- الجزائر، العدد 02، ماي 2003م.
- حسان (تمام):
- 91- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، (ط1)، 1420هـ-2000م.
- 92- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، (ط3)، 1418هـ-1998م.
- حسن (عباس):
- 93- النحو الوافي، دار المعارف المصرية، القاهرة، (ط9)، (د.ت).
- حسنين (صلاح الدين صالح):
- 94- الدلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، (ط1)، 2005م.
- حسين (طه):
- 95- مع المتنبي، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- حسين (عبد القادر):

96- أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، 1998م.

- حمادي (إدريس):

97- الخطاب الشرعي وطرق استثماره، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط1)، 1994م.

- أبو حمدان (سمير):

98- الابلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية، بيروت، (ط1)، 1991م.

- حمدان (محمود موسى):

99- العلاقات والقرائن في التعبير البياني، مكتبة وهبه، القاهرة، (ط1)، 1425هـ- 2005م.

- الحمصي (محمد الطاهر):

100- الجملة بين النحو والمعاني، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق، 1410هـ- 1989م.

- أبو حميدة (محمد زكي صلاح):

101- البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر، غزة، (د.ط)، 2007.

- بن حنبل (أحمد أبو عبد الله الشيباني):

102- مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ت).

- الحنصالي (سعيد):

103- الاستعارات والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، (ط1)، 2005م.

104- وظيفة الاستعارة في بناء القصيدة المعاصرة، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكادال - الرباط، 2002م-2003م.

- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف):

105- النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، (ط1)، 1416هـ- 1995م.

- الخالدي (كريم حسين ناصح):

106- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)،
1427هـ- 2006م.

- خان (محمد):

107- النحو العربي بين التعليم والتخصيص، اللسان العربي، جامعة الدول العربية،
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع45، صفر 1419هـ-
يونيو (حزيران)، 1998م.

- الخضري (محمد):

108- حاشية على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

- خطاب (حسن):

109- «دلالة المنطوق والمفهوم عند الأصوليين وأثرها في استنباط الأحكام الفقهية»،
مجلة سياقات، دار بلنسية للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، العدد الأول، السنة
الأولى، (ط1)، 1429هـ- 2008م.

- الخفاجي (بان):

110- مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط1)،
2008م.

- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد):

111- المقدمة، ضبط وشرح وتقديم محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت-
لبنان، 1425هـ- 2004م.

- خليل (عبد القادر مرعي):

112- أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي (دراسة تطبيقية في ديوان الشابي)،
مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، (د.ت).

- خليل (عبد النعيم):

113- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة نحوية دلالية، دار الوفاء لدينا
الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، (ط1)، 2007م.

- أبي داوود (سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني):

- 114- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).
- دايك (فان):
- 115- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي،
ترجمة: عبدالقادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، 2000 م.
- الدسوقي (محمد بن محمد بن عرفة):
- 116- حاشية على شرح السعد على هامش شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي -
مصر، (د.ت).
- دفة (بلقاسم):
- 117- بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب
والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، 2000م.
- دوبرزينسكا (تيريزا):
- 118- «ترجمة الاستعارة: مشاكل المعنى»، ترجمة: شكيب بنيني، ضمن كتاب
الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم
الإنسانية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ابن مسيك - الدار البيضاء، (ط1)، 2011م.
- الرازي (فخر الدين):
- 119- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة و تحقيق سعد سليمان حموده، دار
المعرة الجامعية، مصر، (د.ط)، 2003م.
- راضي (رشيد):
- 120- الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد التخاطبية عند بول جرايس،
مجلة الفيصل، العدد 280، شوال 1420هـ - يناير / فبراير 2000م.
- رايص (نور الدين):
- 121- نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، مطبعة سايس، فاس - المغرب، (ط1)،
1428هـ - 2007م.
- بن رجب (الطيب):
- 122- «المجاز العقلي وعلاقته بالتخييل والنظم»، ضمن أعمال ندوة عبد القاهر
الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الصفاقس، تونس، 1998م.

- رشوان (محمد مهران):

123- دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، 1998م.

124- مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ط)، 1404هـ-1984م.

- ابن رشيق (أبو علي الحسن):

125- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق على حواشيه، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت-لبنان، (ط5)، 1401هـ-1981م.

- أبو الرضا (سعد):

126- في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، دار المعارف بالإسكندرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

- روبرول (آن) و موشارلر (جاك):

127- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغنوس ومحمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة- لبنان، ودار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (ط1)، 2003م.

- ريتشاردز (آبقور أرمسترونغ):

128- فلسفة البلاغة، ترجمة سعيد الغانمي وناصر جلاوي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، (د.ط)، 2002م.

- ريكور (بول):

129- من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ترجمة محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، (ط1)، 2001م.

- الزركشي (أبو عبد الله):

130- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1391هـ.

- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):

131- أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط1).

132- شرح الأنموذج في النحو، شرح الأديلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، تحقيق وتعليق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

133- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرحه وضبطه وراجعته يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، الفجالة، (د.ت).

134- المفصل في علم اللغة، مراجعة وتعليق: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت- لبنان، (ط1)، 1410هـ- 1990م.

- زهران (البدر اوي):

135- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني «المفْتَنُ في العربية ونحوها»، دار المعارف، القاهرة، (ط3)، 1986م.

- أبو زهرة (محمد):

136- أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، 1424هـ- 2004م.

- بن زياد (صالح بن غرم الله):

137- «البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق إستراتيجية (القصـد والغرض) والقارئ القياسي»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 23/91، 2005م.

- أبو زيد (ناصر حامد):

138- «مركبة المجاز من يقودها؟ وإلى أين؟»، ألف مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية، القاهرة- مصر، العدد 12، 1992م.

- زيدان (محمود):

139- في فلسفة اللغة، دار النهضة، بيروت، 1985م.

- زيوان (فاتح):

140- «خصوصيات المقام في الخطاب عند القدماء في ضوء الدراسات الحديثة»،
مجلة البحوث والدراسات، المركز الجامعي الوادي، العدد 06، جمادى الثاني 1429هـ-
جوان 2008م.

- سامبسون (جيفري):

141- المدارس اللغوية التطور والصراع، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط1)، 1413هـ- 1993م.

- السامرائي (إبراهيم):

142- التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-
لبنان، (ط3)، 1983م.

- السامرائي (فاضل صالح):

143- معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، (ط1)،
1420هـ- 2000م.

- السبكي (بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي):

144- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).
- سرحان (إدريس):

145- الأمر والنهي كفعالين لغويين إنجازيين في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية،
رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، 1407هـ-
1988/1987م.

146- «التأويل الدلالي التداولي للمفوضات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول»،
ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيل علوي،
(د.ط)، (د.ت).

147- طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، رسالة
دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرارز، فاس-المغرب،
1420-1421هـ/1999-2000م.

- السرخسي (أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل):

148- أصول السرخسي، دارالكتاب العلمية، بيروت-لبنان، (ط1)، 1414هـ- 1993م.

- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل):
149- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط3)، 1988 م.
- السريري (مولود):
- منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط1)، 1424هـ-2003 م.
- سعد (أحمد):
150- سمط الدهر قراءة في ضوء نظرية النظم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث الدوحة- قطر، ومطابع دار الشرق، (ط1)، 2006م.
- أبو السعود (محمد بن محمد العمادي):
151- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت.).
- سعودي (نواري أبو زيد):
152- في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء بيت الحكمة للنشر والتوزيع العلمة- الجزائر، (ط1)، 2009م.
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي):
153- مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (ط2)، 1411هـ-1990م.
- سلمان (علي محمد علي سلمان):
154- المجاز وقوانين اللغة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط1)، 1420هـ-2000م.
- سلوم (تامر):
155- نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سورية، (ط1)، 1983م.
- السويرتي (محمد):
156- اللغة ودلالاتها تعريف تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد مارس 2000م.

- 157- النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم - تقريب توليدي أسلوبية وتداولية - إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، (د.ط)، 2007م.
- سيوييه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):
- 158- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، (ط1)، (د.ت).
- السيدى (محمد):
- 159- «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري»، مجلة فكر ونقد، العدد 25، يناير 2000م.
- سيرفوني (جان):
- 160- الملفوظية «دراسة»، ترجمة قاسم مقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.
- سيرل (جون):
- 161- العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف الجزائر والمركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، والدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان، (ط1)، 1427هـ-2006م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):
- 162- الإتيان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (ط1)، 1424هـ-2003م.
- 163- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (ط1)، 1984 م.
- 164- الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، 1993م.
- 165- سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، (ط1)، 1998م.
- 166- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (ط2)، 1987م.
- الشاطبي (أبو إسحاق):

167- الموافقات في أصول الشريعة، عني بضبطه: ابراهيم رمضان، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، (ط6)، 1425هـ-2004 م.

- شداق (بوشعيب):

168- «مقصدية العمل الأدبي: بين التقييد والانفتاح»، مجلة علامات، النادي الثقافي جدة- السعودية، المجلد 14، ديسمبر 2004م.

- شنان (قويدر):

169- «التداولية في الفكر أنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني»، أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- الشهري (عبد الهادي بن ظافر):

170- إستراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، (ط1)، آذار/ مارس 2004م.

- أبو شوارب (محمد مصطفى) والمصري (أحمد محمود):

171- قطوف بلاغية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، (ط1)، 2006م.

- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد):

172- فتح القدير الجامع بين فني الراوية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- الشيباني (محمد):

173- « كيفية تولد المعنى غير الحرفي عند الجرجاني من خلال أسرار البلاغة»، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، 1998م.

- صالح (أيمن):

174- القرائن والنص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص، المعهد العالمي للفكر الإسلامي هرندن، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، (ط1)، 1431هـ-2010 م.

- الصالح (رشيد الحاج):

175- النظرية المنطقية عند كارناب دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والفلسفة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق-سوريا، (د.ط)، 2008م.

- صالح (محمد أديب):

- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط4)، 1413هـ- 1993 م.

- صالح (محمد سالم):

176- الدلالة والتعقيد النحوي دراسة في فكر سيبيويه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (ط1)، 2006م.

- صالح (إبراهيم):

177- التعريض في مدائح المتنبي الكافورية دراسة في الأسلوب والدلالة، مذكرة ماجستير مخطوطة، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1429-1430هـ / 2008-2009م.

- الصاوي (أحمد عبد السيد):

178- مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد البلاغيين دراسة تاريخية فنية، دار المعارف الإسكندرية، (د.ط)، 1988م.

- الصبان:

179- حاشية على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت- لبنان، (ط1)، 1419هـ- 1999م.

- صحراوي (مسعود):

180- الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه مخطوطة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، 2003-2004م.

181- تداولية الخطاب القرآني عند الأصوليين، مجلة الآداب واللغات، جامعة الأغواط، العدد 07، فيفري 2011 م.

182- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، (ط1)، 2005م.

- الصرّاف (علي محمود حجي):
- 183- في البراجماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب القاهرة، (ط1)، 1431هـ-2010م.
- الصّافي(خديجة محمد):
- 184- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية،(ط1)،1429هـ-2008 م.
- ضيف (شوقي):
- 185- تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- بن طالب (عثمان):
- 186- «البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية»، أشغال الملتقى الثالث في اللسانيات، 18-23 فيفري 1985، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس، سلسلة اللسانيات، ع6، 1986م.
- طبانة (بدوي):
- 187- معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، (ط1)، 1977م.
- الطبري (محمد بن جرير):
- 188- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر - بيروت، 1405هـ.
- الطبطبائي(طالب سيد هاشم):
- 189- نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.
- طبل (حسن):
- 190- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط1)، 1418هـ-1998م.
- طويلة(عبد الوهاب عبد السلام):
- 191- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر،(ط2)،1420هـ-2000 م.
- العابدي (فاطمة):

192- الأصل والفرع في البلاغة العربية، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب، 1999-2000م.

- العاقد (أحمد):

193- اشتغال النسق الاستعراري المحددات المعرفية وآليات التواصل، أطروحة الدكتوراه مخطوطة، شعبة اللغة العربية وآدابها، جامعة محمد الخامس، أكادال- المغرب، 2004-2005م.

- عاشور (المنصف):

194- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي (بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان)، سلسلة اللسانيات، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، (ط2)، 2004م.

- العاني (رافع بن طه الرفاعي):

- الصلة بين أصول الفقه وعلم المنطق، دار المحبة، دمشق-سورية، ودار آية، بيروت، (ط1)، 2006-2007 م.

- عباس (إحسان):

195- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت- لبنان، (ط4)، 1983م.

- عباس (فضل حسن):

196- البلاغة فنونها وأفنانها، سلسلة بلاغتنا ولغتنا(1)، دار الفرقان، عمان- الأردن، (ط2)، 1409هـ- 1989م.

- عبد الجليل (عبد القادر):

197- الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)، 1422هـ- 2002م.

- عبد الجليل (محمد بدري):

198- تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، مصر، (د.ط)، 2005م.

- عبد الحق (صلاح إسماعيل):

199- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (ط1)، 1993م.

- عبد الرحمن (طه):

200- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-
المغرب، (ط3)، 2007م.

201- «الدلالات والتداوليات (أشكال وحدود)»، ندوة البحث اللساني والسميائي، كلية
الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس - المغرب، (ط1)، 1405هـ-
1984م.

202- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-
المغرب، (ط2)، 2000م.

203- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-
المغرب، (ط1)، 1998م.

- عبد الغفار (السيد أحمد):

204- التأويل الصحيح للنص الديني، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، (د.ط)،
2005 م.

- العبد (محمد):

205- تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة فصول للنقد
الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد 65، خريف 2004 - شتاء 2005م.

206- العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، مكتبة الآداب، القاهرة، (ط2)،
1428هـ - 2007م.

- عتيق (عبد العزيز):

207- في البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان،
(د.ت).

- أبو العدوس (يوسف):

208- البلاغة والأسلوبية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (ط1)، 1999م.

- بن عروس (مفتاح):

209- «وجهة الخطاب في سورة المؤمنين»، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية
وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل):

210- الفروق في اللغة، قدّم له وعلّق على حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي، جروس برس للنشر، طرابلس-لبنان، (ط1)، 1415هـ-1994 م.

211- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1986م.

- **عشير (عبد السلام):**

212- عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2006م.

213- الكفايات التواصلية اللغة وتقنيات التعبير والتواصل، منشورات Top édition، الدار البيضاء، (ط1)، 1428هـ- 2007م.

- **العطواني (عبد المجيد):**

214- نظرية المعنى عند العرب بين المنوال التداولي والمنوال السيميائي، دراسة نقدية في قراءة أحمد المتوكل، حوليات الجامعة التونسية، العدد 49، 2005م.

- **علوش (جميل):**

215- التعجب صيغته وأبنيته، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، (ط1)، 2000م.

- **علوي (حافظ إسماعيل):**

216- «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 2، المجلد 33، أكتوبر- ديسمبر 2004م.

- **العلوي (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم):**

217- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، راجعه وضبطه ودققه: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، 1423هـ- 2002 م.

- **علي (محمد محمد يونس):**

218- علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، (ط1)، كانون الثاني- يناير 2006م.

- **العمرى (محمد):**

219- البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، (د.ط)، جانفي 2005م.

- العمري (نادية محمد شريف):

220- دلالة الاقتضاء وأثرها على الأحكام الفقهية دراسة في علم أصول الفقه، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، (ط1)، 1409 هـ- 1988 م.

- عناني (محمد):

221- المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، القاهرة- مصر، (د.ط)، 1996م.

- بن عيسى (عبد الحليم):

222- «المرجعية اللغوية في النظرية التداولية»، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ودار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 01، 1429 هـ- ماي 2008م.

- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد):

223- المستصفي من علم الأصول، دراسة وتحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، (د.ط)، (د.ت).

- الغلفان (مصطفى):

224- اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4، مطبعة فضالة، المحمدية- المغرب، (د.ط)، (د.ت).

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد):

225- الصحابي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، (ط1)، 1993م.

226- مقاييس اللغة، تحقيق وضبط محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، (ط2)، 1991م.

- فام (يعقوب):

227- البراجماتية أو مذهب الذرائع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط2)، 1998م.

- الفتوحى (ابن النجار):
- شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيح حماد، مركز البحث العلمي،
جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- فندريس (ج):
228- اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ن)، (د.ت).
- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب):
229- القاموس المحيط، ضبط توثيق محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع، بيروت- لبنان، (د.ت)، 1425هـ-1426هـ/2005م.
- قاسم (حسام أحمد):
230- تحويلات الطلب ومحددات الدلالة مدخل إلى تحليل الخطاب البنيوي الشريف،
دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (ط1)، 1428هـ-2007 م.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر):
231- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد الحلیم البردوني- دار الشعب- القاهرة،
(ط2)، 1372هـ.
- القرعان (فايز):
232- دراسات أسلوبية في النص القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، (ط1)،
1425هـ-2004م.
- القزويني (الخطيب):
233- الإيضاح في علوم البلاغة، راجعه وصححه وخرّج آياته بهيچ غزاوي، دار
إحياء العلوم، بيروت- لبنان، (ط1)، 1408هـ-1988م.
234- التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي،
(د.ت).
- القزويني (محمد بن يزيد أبو عبد الله):
235- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت،
(د.ط)، (د.ت).
- قنديل (محمد):

236- «الكوجيتو الديكارتية»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 2، المجلد 33، أكتوبر - ديسمبر 2004م.

- ابن القيم (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر):

237- بدائع الفوائد، ضبط نصّه وخرّج آياته أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (ط1)، 1414هـ-1994م.

- كادة (ليلي):

238- بناء التركيب الإفصاحي في القرآن الكريم، مذكرة ماجستير مخطوطة، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005م.

239- تحليل المركبات التعجبية في الأنموذج النحوي التراثي، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، العدد 03، 2006م.

240- تركيب الندبة في الدرس اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الفائز للنشر و الطباعة والتوزيع، قسنطينة، 1430هـ- 2009م.

241- نحو قراءة لسانية لخوالب الإخالة في التراث النحوي العربي، مجلة قراءات، مخبر وحدة التكوين والبحث في نظرية القراءة ومناهجها، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مطبعة علي بن زيد، بسكرة، ع01، 2009م.

- ابن كثير:

242- تفسير القرآن العظيم، دار الفكر - بيروت، 1401هـ.

- بن كراد (سعيد):

243- «استراتيجيات التواصل من اللفظ إلى الإيماءة»، مجلة علامات، العدد 21، (د.ت).

- الكرمي (محمد):

244- الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، المطبعة العلمية، 1201هـ.

- الكنانى (أبو قدامة أشرف بن محمود بن عقلة):

245- الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (ط1)، 1425هـ - 2005م.

- لايكوف (جورج):

246- «النظرية المعاصرة للاستعارة»، ترجمة محمد الأمين مومين، ضمن كتاب الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء-المغرب، (ط1)، 2011م.

- لايكوف (جورج) و جونسون (مارك):

247- الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد الجففة، دار توبقال للنشر المغرب، (ط2)، 2009م.

- لحمادي (فطومة):

248- نظرية المقاصد بين الأصوليين واللسانيات التداولية، رسالة دكتوراه مخطوطة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1431هـ - 1432هـ/2010م - 2011م.

- أبو ليل (أمين):

249- علم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، (ط1)، 1427هـ - 2006م.

- ليونز (جون):

250- اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية بغداد، العراق، (ط1)، 1987م.

- مارتان (روبير):

251- في سبيل منطق للمعنى، ترجمة وتقديم، الطيب بكوش، وصالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، (ط1)، 2000م.

- بن مالك (رشيد):

252- «السيميائية والتداولية»، أعمال ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006م.

- ابن مالك (محمد بن عبد الله):
253- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ - 1967م.
- المبارك (محمد بن عبد العزيز):
254- القرائن عند الأصوليين، سلسلة الرسائل الجامعية 57، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م.
- المبخوت (شكري):
255- إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي تونس، (د.ط)، 2006م.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):
256- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المتنبى (أبو الطيب أحمد بن الحسين):
257- ديوانه شرح ناصف اليازجي اللبناني، مراجعة يوسف فرج عاد، دار نظير عبود، (ط4).
- المتوكل (أحمد):
258- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط- المملكة المغربية، دار الهلال المغرب، (ط1)، 1993.
- 259- الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، (ط1)، 1431هـ - 2010م.
- 260- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء- المغرب، (ط1)، 1406هـ - 1986م.
- 261- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط- المغرب، (د.ط)، 1995م.

262- اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت-لبنان، (ط1)، 2010م.

263- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان الرباط- المغرب، (ط1)، 1427هـ- 2006م.

264- الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (ط1)، 1405هـ- 1985م.

265- الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ- الرباط، 1993م.

- محرم (أحمد):

266- ديوان (مجد الإسلام)، تحقيق: محمود أحمد محرم، مكتبة الفلاح، الكويت، (ط1)، 1402هـ- 1982م.

- محمد (أحمد سعد):

267- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب القاهرة، (ط2)، 1421هـ- 2000م.

- المخزومي (مهدي):

268- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، (ط2)، 1406هـ- 1986م.

- مراد (وليد محمد):

269- «نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني»، دار الفكر دمشق، (ط1)، 1989م.

- مرتاض (عبد الجليل):

270- «إشكالية التأويل في القرآن محاولة لتأويل آيات من سورة الرحمن»، مجلة المشكاة، العدد 19، السنة 5، 1415هـ- 1994م.

271- الظاهر والمخفي طروحات جدلية في الإبداع والتلقي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون- الجزائر، 2005م.

- مرتاض (عبد المالك):

272- «تداولية اللغة بين الدلالية والسياق»، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 1، 2005م.

- **المسدي (عبد السلام):**

273- الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس، (د.ط)، 1397هـ-1977م.

274- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، (ط2)، 1986م.

- **مشبال (محمد):**

275- البلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جنبي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، (د.ط)، 2007 م.

- **مصطفى (إبراهيم):**

276- إحياء النحو، دار الأفاق العربية القاهرة، (د.ط)، 1423هـ- 2003م.

- **مصطفى (عادل):**

277- فهم الفهم مدخل إلى الهرمينوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، رؤية للنشر والتوزيع القاهرة، (ط1)، 2007م.

- **ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن):**

278- الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، (ط2)، 1982م.

- **المطعني (عبد العظيم):**

279- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عرض وتحليل ونقد، مكتبة وهبة القاهرة، (ط2)، 1414هـ- 1993م.

- **معتوق (أحمد محمد):**

280- الحصيلة اللغوية أهميتها ومصادرها ووسائلها تنميتها، سلسلة المعرفة (212)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.

- **مقبول (إدريس):**

281- الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، (ط1)، 2006م.

- ملاوي (صلاح الدين):
282- التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، رسالة دكتوراه مخطوطة،
قسم الآداب جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 1427هـ - 2007/2006م
- ابن منظور (محمد بن مكرم):
283- لسان العرب، للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، 1995م.
- المهيري (عبد القادر):
284- «مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة»، حوليات
الجامعة التونسية، ع11، 1974م.
- أبو موسى (محمد محمد):
285- دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، (ط2)، 1408هـ -
1987م.
- موسى (نهاد):
286- الصورة والصورورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية، ونظرية النحو العربي،
دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)، 2003م.
- موساوي (أحمد):
287- مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، سلسلة دراسات منطقية معاصرة
1، معهد المناهج الجزائر، (د.ط)، 1428هـ - 2007م.
- الموصدق (حسن):
288- «أسس علم التواصل في الفكر الألماني المعاصر أو إعادة الدمج بين اللسانيات
وعلم الاجتماع والفلسفة»، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي،
بيروت - لبنان، العدد 25، صيف و خريف 2005م.
- ميلاد (خالد):
289- الإنشاء في العربية بين التراكيب والدلالة، سلسلة اللسانيات، مج15، جامعة
منوبة، كلية الآداب واللغات، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، (ط1)، 1421هـ -
2001م.

290- المعنى عند البلاغيين السكاكي نموذجاً، صناعة المعنى وتأويل النص منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة ندوات، 1992م.

- **ناصر (كريم حسين):**

291- «مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه»، مجلة المورد، العدد الثالث، المجلد 30، 2002.

- **ناصر (مصطفى):**

292- اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة 193، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رجب 1415هـ- يناير /كانون ثان 1995م.

- **النجار (سلوى):**

293- الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني، التتوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط1)، 2010م.

- **النجار (منال محمد هشام سعيد):**

294- «المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية»، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيل علوي، (د.ط)، (د.ت).

295- نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد، (ط1)، 1432هـ- 2011م.

- **نحلة (محمد أحمد):**

296- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 2002م.

- علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، (ط1)، 1990م.

- **النظيف (محمد):**

297- الحوار وخصائص التفاعل التواصلية دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، افريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، 2010م.

- **النيسابوري (الحاكم):**

298- المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ- 1990م.

- النيفر (نور الدين):
299- فلسفة اللغة واللسانيات، مؤسسة أبو وجدان للطبع والنشر والتوزيع، تونس،
(ط1)، 1993م.
- هارون (عبد السلام):
300- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط5)، 2001م.
- الهاشمي (أحمد):
301- جواهر البلاغة في المعاني والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق، يوسف الصميلي،
المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، (ط2)، 2000م.
- هاتيه من (فولفجاتج) وفيه فيجر (ديتر):
302- مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالح بن شبيب العجمي، النشر العالمي
والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1419هـ - 1999م.
- هرمان (رندال جون) وجوستاس (بوخلر):
303- مدخل إلى الفلسفة، ترجمة ملحم قربان، دار العلم للملايين، مؤسسة فرانكلين
للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ط)، 1963م.
- ابن هشام (جمال الدين):
304- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد،
منشورات المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (د.ت).
- 305- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي
حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان،
(ط1)، 1425هـ - 2005م.
- هلبش (جرهارد):
306- تطور اللغة منذ 1970م، ترجمة وتقديم حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق،
القاهرة، (ط1)، 2007م.
- ولد آباه (محمد المختار):
307- مدخل إلى أصول الفقه المالكي، مطبعة الكرامة، الرباط - المغرب، (ط2)،
1424 هـ - 2003 م.

- الولي (محمد):

308- الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، (ط₁)، 1990م.

- وهدان (عمرو):

309- « السياق وأثره في استنباط الأحكام العقدية»، مجلة سياقات، دار بلنسية للطباعة والنشر والتوزيع، العدد الأول، السنة الأولى، (ط₁)، 1429هـ-2008 م.

- بن يامنة (سامية):

310- «الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية»، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية الجزائر، توزيع دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الأول، 1429هـ- ماي 2008م.

- يعقوب (إميل بديع):

311- موسوعة الحروف العربي، دار الجيل، بيروت-لبنان، (ط₂)، 1995م.

- ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد):

312- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي - مصر، (د.ت).

- اليعقوبي (محمود):

313- روبير بلانشي نظرية العلم (الابستمولوجيا)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون - الجزائر، (د.ط)، 2004م.

- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي):

314- شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط₁)، 1422هـ- 2001م.

- يوسف (حسني عبد الجليل):

315- علم البيان بين القدماء والمحدثين، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الوفاء لـدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، (ط₁)، 2007م.

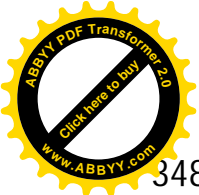


2.2. المراجع باللغة الأجنبية

- 316- Ayer (Affred Jules), language, truth and logic, Dover publications Inc, New York, 1952.
- 317- Anthony Kenny, Frege : An introduction to the founder of modern analytic philosophy, Oxford : Black – Well, 2000.
- 318- Searle Jhon, Contemporary philosophy in the united States, in Nichilos Bunnin and E. P.T siu James (eds), The Black Well companion to philosophy Ox Ford, 1996.
- 319- Russel, B, History of western Philosophy, George Allen et unulin London, 1961.
- 320- Frege Gottleob, Ecris logiques et philosophique, Paris, seuil, 1971.
- 321- Skolimowiski, H, Polish analytical philosophy Routledge et Kegan Paul, London, 1967.
- 322- Charles Worth, M, J, philosophy and linguistic analysis, Duguense studies, Philosophical, série 9, Duguense university, Pittsburgh, 1959.
- 323- Movre G.E, A Défense of common Sense, in contemporary British philosophy ed. by Muirhead vol, I, Allen and Uniuin London, 1925.
- 324- Rorty Richard, L'espoire au lieu du savoir, Introduction au pragmatisme, éditions Française, établie par claudine Growan et Jacques poulain, Paris, Editions Albin Michel, 1995.
- 325- Carmap Rudolf, Introduction to Sematics, Gambridge Mass Harvard university, Press, 1942.



- 326- Edmund Husserl, Logical Investigations, Translated By J.N.Findlay
London : Routledge et Kegan Paul 1970, vol 1, Sec, And compare, Peter
Simono, « Meaning and language » in Bary Smith and David w. Smith.(eds),
The Cambridge Companion to husserl, Cambridge university Press, 1996.
- 327- Francis Jaques, la dimension dialogique en philosophie du langage in :
Philosophie et langage de l'université de Bruxelles, 1982.
- 328- werschueren Jef : understanding Pragmatics, London, 1999.
- 329- Moris, C.S, Foundation of the theory of signs, chicago, 1972.
- 330- Levinson, S.C, Pragmaics, Cabridge university Press.
- 331- The oxford Companion to philosophy, 1995.
- 332- Maingueneau Dominique, Pragmatique pour le discours littéraire
collection lettres, SVP, Dunord, Paris, 1997.
- 333- Maingueneau Dominique, les termes clés de l'analyse du discours, seuil,
collection mémo, février, Paris- France, 1996.
- 334- Searle Jhon, Speach acts, Cambridge University Press, 1970.
- 335- Simonc Dik, Functional Grammar, Publications, in language Sciences,
Serie, Foris Publications Dordrecht- Holland, U.S.A, 1981.
- 336- Dik Simonc, Advances in Functional Grammar, Publications in language
Sciences, Seriries Publication, Dordrecht- Holland, 1983.
- 337- Moutaoukil .A , « topic in Arabic : to words a Functional In analysis : M.
Bolkestein et al, Syntaxe and Fonctionnel Grammaire.
- 338- Grice Paul, Studies in, F, les développements du pragmatique in langage
Français n° : 42, 1979.
- 339- Avraides Anita, « Intention and convention, in Bob Hale and cripin
Wright (eds), Acompanoion, to the philosophy of language.
- 340- Harman, G, « three levels of meaning » the journal of philosophy, vol,
LXL, N° : 19, 1968.
- 341- Lyons, J, Linguistique Semantics An introduction, Cambridge university
press.
- 342- dierdre Burton, Dialogue and Discours, « Routledgs Kegan Paul L.T.D
London, Boston and Mind An exmination of a Gricean Account of language
Cambridge, Massachusetts, 1989.
- 343- Hudson, R.A, « The meaning of questions », language, vol 51.
- 344- LAKOFF Robin, « The logique of prolitnessor, Minding your P's and
Q'S », in papers from the Minh régional meeting chicago linguistic Society,
1973.
- 345- Geoffrey Leeck, principales of pragmatics, Longman, London, 1983.
- 346- F. Réanti : le potentiel illocutoire des phrases déclaratives (in cahiers de
linguistique française 2,1 partie Genève, 1981.
- 347- Ducrot, « Illocutoire et performatif » in linguistique et Sémiologie 4,
P.V.L.



- 348- Mearns, J.D : Evry thing that linguistics have always wanted to know about logic, 1981.
- 349- Ducrot avec Todorov : « dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Eds : point.
- 350- Lyons. J, Elément de sémantique, (Ed), Larousse, Paris, 1978.
- 351- Ducrot. O, « Dire et ne pas dire », Ed. Hermann, 1980.
- 352- Searle, les actes de langage, Ed. Hermann, 1972.
- 353- Searle, sens et expression, Minit, 1982.
- 354- Searle, Wilson « Ressemblance et communication » in introduction aux sciences cognitives Falio- assai, 1992.
- 355- Moeschler. J, Argumentation et conversation, Elément pour une analyse pragmatique du discours, Eds- Hatier- Gredif, Paris, 1985.
- 356- Dubois. Jean, Dictionnaire de linguistique, librairie Larousse. 1973.
- 357- Austin. J, Quand dire c'est faire.
- 358- Apostel. L, Communication et action : pragmatique praxéologique, in le langage en contexte Amsterdam.
- 359- Searle. J, Expression and meaning, Studies in the theory of speech acts, Cambridge university press.
- 360- Benveniste. E, problèmes de linguistique générale, Paris, Gallinard, 1970.
- 361- Grice, H.P, « logic and conversation».

3. فهرس الموضوعات

(أ-...)مقدمة
98-08الفصل الأول: التداولية: الأصول الفلسفية و الامتداد اللساني
33-10المبحث الأول: الأصول الفلسفية للفكر التداولي
12-101.إرهاصات الفلسفة التحليلية
15-122.مفهوم الفلسفة التحليلية
21-153. رواد الفلسفة التحليلية
33-214.اتجاهات الفلسفة التحليلية
25-221.4. الاتجاه الوضعي المنطقي
28-252.4. الظاهراتية اللغوية
31-283.4. فلسفة اللغة العادية
33-315.قراءة في الاتجاهات التحليلية
74-34المبحث الثاني: التداولية: المفهوم والأقسام والمحاور
45-361. التداولية في العرفين اللغوي والاصطلاحي
39-361.1. التداولية لغة

- 39-45 2.1. التداولية اصطلاحًا.
- 45-97 2. أقسام التداولية ومحاورها في الدراسات الغربية.
- 45-49 1.2. أقسام التداولية في الدراسات الغربية.
- 49-79 2.2. محاور التداولية.
- 75-97 **المبحث الثالث: التداولية في الدراسات اللسانية العربية الحديثة**
- 75-78 1. إشكالية الترجمة والمصطلح.
- 78-97 2. نماذج عن بعض الدراسات التداولية في الوطن العربي.
- 99-200 **الفصل الثاني: ماهية الاستنزام التخاطبي وقواعده ومقارباته**
- 102-118 **المبحث الأول: الإطار العام لنشأة الاستنزام التخاطبي**
- 102-109 1. المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي عند «جرايس».
- 109-111 2. ماهية الاستنزام التخاطبي.
- 111-115 3. بين الاقتضاء والاستنزام.
- 116-118 4. خصائص الاستنزام التخاطبي.
- 119-154 **المبحث الثاني: قواعد الاستنزام التخاطبي**
- 119-130 1. قوانين المحادثة عند جرايس.
- 119-123 1.1. مبدأ التعاون.
- 123-124 2.1. نماذج توضيحية لعملية الاستنزام.
- 125-130 3.1. نقد مبدأ التعاون.
- 130-154 2. قواعد ومبادئ مكملة وبدلية لمبدأ التعاون.
- 155-179 **المبحث الثالث: القوة الإجازية ومبررات التمثيل لها**

- 160-156 1. مفهوم القوم الإنجازية.....
167-160 2. القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة.....
174-167 3. القوة الإنجازية وظاهرة التحجر.....
178-174 4. دواعي ومبررات التمثيل للقوة الإنجازية.....
- 200-180 المبحث الرابع: مقاربات واقتراحات لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي**
- 189-180 1. مقاربة «سيرل».....
195-189 2. مقاربة «دان سبربر» و«ديدر ويلسون».....
198-195 3. مقاربة «جورج لأكوف» و«مارك جونسون».....
- 201- . الفصل الثالث: ثنائية الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية.....
- 221-205 المبحث الأول: الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية.....
- 210-205 1. ماهية الخبر والإنشاء.....
211-210 2. معايير التمييز بين الخبر والإنشاء.....
- 214-211 1.2 معيار الصدق والكذب.....
216-214 2.2 معيار مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية.....
221-216 3.2 معيار القصد.....
- 252-222 المبحث الثاني: أقسام الخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية.....
- 226-222 1. أقسام الخبر.....
223-223 1.1 الخبر الابتدائي.....
223-223 2.1 الخبر الطلبي.....

225-223 3.1. الخبر الإنكاري
252-226 2. أقسام الإنشاء
246-231 1.2. الإنشاء الطلبي
252-246 2.2. الإنشاء غير الطلبي
-253	المبحث الثالث: الدلالات الاستلزامية للخبر والإنشاء في النظرية اللسانية العربية
261-253 1. المعاني المستلزمة عن الخبر
256-253 1.1. الأغراض التي يخرج إليها الأسلوب الخبري
261-256 2.1. إخراج الخبر لا على مقتضى الظاهر
315-261 2. المعاني المستلزمة عن الإنشاء
300-262 1.2. المعاني المستلزمة عن معاني الطلب الأصلية
315-300 2.2. المعاني المستلزمة عن معاني الإنشاء غير الطلبي
416-316	الفصل الرابع: مقومات بناء الفعل التواصلي وآليات الاستلزام في النظرية اللسانية العربية
354-317	المبحث الأول: مقومات بناء الفعل التواصلي في النظرية اللسانية العربية
324-317 1. مراعاة المتكلم
334-324 2. مراعاة المخاطب
342-334 3. مراعاة القصد من الكلام
354-342 4. مراعاة المقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي
416-355	المبحث الثاني: آليات الانتقال من اللازم إلى الملزوم أو العكس
377-355 1. المجاز
391-377 2. الاستعارة
407-391 3. الكناية
408-407 4. أسلوب الحكيم

+13-408

5. التهكم.....
- المبحث الثالث: الدلالات الصريحة والدلالات المستلزمة عند الأصوليين.
1. الدلالات الصريحة والدلالات المستلزمة عند الأحناف.....
- 1.1. عبارة النص.....
- 2.1. إشارة النص.....
- 3.1. دلالة النص.....
- 4.1. دلالة الاقتضاء.....
2. الدلالات الاستلزامية للألفاظ من ناحية شمولها.....
- 1.2. العموم والخصوص.....
- 1.2. الحقيقة والمجاز.....
- 1.3. الوضوح والخفاء.....
3. الدلالات الصريحة والدلالات المستلزمة عند الشافعية.....
- 1.3. دلالة المنطوق وأقسامه.....
- 1.1.3. منطوق صريح.....
- 2.1.3. منطوق غير صريح.....
- 2.3. دلالة المفهوم وأقسامه.....
- 1.2.3. دلالة المخالفة.....
- 2.2.3. دلالة الموافقة.....

423-417 خاتمة

-459 فهرس

- 1. فهرس الآيات القرآنية.....

458-424 2. فهرس المراجع.....

462-459 3. فهرس الموضوعات.....

.....



ملخص الأطروحة باللغة الفرنسية

Le but visé par la présente thèse est de s'arrêter devant l'importance accordée à l'étude du composant pragmatique par les Anciens (grammairiens, rhétoriciens et théologiens). Ces derniers ont montré, à travers leurs recherches, la clairvoyance et l'exactitude de leurs analyses en suivant l'évolution du sens et ses changements permanents. Ainsi, leurs études étaient bien liées aux recherches faites par les pragmatistes



contemporains. A cet égard, ils se sont intéressés au destinataire, au destinataire ainsi qu'au contexte dans lequel l'acte de parole se produit et l'intention des interlocuteurs et la communication en général. Par ailleurs, il s'est installé dans leur usage habituel de la langue, la distinction entre le sens propre et le sens figuré d'un énoncé.

Tous ces efforts étaient une référence pour le chercheur afin de lier le patrimoine linguistique, rhétorique et théologique aux réalisations contemporaines, dans la pragmatique.

Afin d'atteindre cet objectif, la présente étude se compose de : une introduction, quatre chapitres et une conclusion.

Le 1^{er} chapitre présente les origines philosophiques de la pensée pragmatique, sa définition et les exemples sur certaines études contemporaines arabes faites dans ce domaine.

Le 2^{ème} chapitre s'intéresse à la théorie de l'implication conversationnelle, sa définition et ses principaux principes et règles sur lesquels elle se base.

Le 3^{ème} chapitre présente la définition du constatif et le performatif ainsi que les significations de l'implication dans la théorie linguistique arabe.

Le 4^{ème} chapitre est consacré aux fondements de la construction du verbe introducteur de parole dans la théorie linguistique arabe.

La conclusion est une synthèse des résultats obtenus dans cette étude et qui montrent la profondeur de l'analyse arabe et son authenticité.

